الدكتور/ بلقاسم بلعرج

(أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا) سورة محمد "20"

لُغَةُ القُرْآنِ الكَرِيمِ

دِرَاسَةٌ لِسَانِيَّةٌ لِلْمُشْتَقَّاتِ فِي الرُّبْعِ الأَوَّلِ





دار العلوم للنشر والتوزيع ©

: 15، حي النصر (150 مسكن) الحجار – عنابة – 23200

: 038 52.39.17 :038 52.37.82

الإيداع الداخلي : 076 / 2005 ـ 1426

الإيداع القانوني : 754 / 2005

ر. د. م. ك : 9961-805-77-1 : ISBN

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الناشر

مازالت المكتبة اللغوية والأدبية بالجزائر تفتقر إلى الدراسات والمؤلفات العلمية المتخصصة في مختلف مباحث الأدب وفروعه، على الرغم من الأهمية البالغة لذلك سواء بالنسبة لطلبة كليات اللغة والآدب، وجميع المهتمين بحقل الدراسات اللسانية.

ولهذا، فإن "دار العلوم" إذ تنطلق – من جديد – في نشر هذه السلسلة من الكتب العلمية والأدبية، إنما تأمل رفع مستوى التكوين العلمي المتخصص بما يتوافق والمعطيات والأسس التي يقوم عليها المجتمع الجزائري في مختلف مؤسساته ومنظوماته.

والله من وراء القصد وهو ولي التوفيق.

الناشر

ع. بعلي

مُقَدِّمَة

إن القرآن الكريم هو النص المعجز، عجز عن الإتيان بمثله أساطين الفصاحة والبلاغة والبيان فانبهروا ببنائه المنفرد، في حروفه وفي مقاطعه وألفاظه، وفي آياته وسوره، تأملوه في كل ذلك، فلم يجدوا كلمة نابية عن مكانها، بل وجدوا اتساقا بهر العقول، ونظاما والتئاما وإحكاما عجز عنه الناس، وقد غدا مصدرا لكثير من الدراسات اللغوية والإسلامية، فهو مصدر تشريع بالدرجة الأولى وأول مصادر اللغة العربية بالدرجة الثانية، يمثلها في أدق مستوياتها وأعلاها، وبذلك صار الورد المورود للباحثين يجدّون في اكتناه أسراره وبيان إعجازه، فقد تحدث القدماء والمحدثون من نحاة ولغويين ومفسّرين ونقّاد وبلاغيين عن بلاغته وإعجازه وتحدّيه، غير أن كل دراسة لموضوع من موضوعاته ستبقى قاصرة عن الوصول إلى سمو الكتاب وعظمته، إذ تبيّن لنا من خلال المطالعة أن جل الذين عرضوا لدراسة النص القرآني، غالبا ما يركّزون على ما فيه من قضايا فكرية ودينية معزّزة ببعض التفسيرات اللغوية العابرة، أما الجوانب اللغوية من صوت وصرف وتركيب ودلالة فيمرون عليها مرورا عابرا، أو يتناولونها بكيفية لا تشفي غليلا. ومنه نرجو أن نكون بهذه الدراسة، قد ألقينا بعض الضوء على جانب لغوي يُعدّ أساسا في كل دراسة لغوية مهما يكن منهجها وهدفها .

إننا كلما قرأنا القرآن الكريم لفت نظرنا بعض الخصائص الصرفية - إلى جانب الخصائص الصوتية والتركيبية- كإحلال بعض الصيغ محل بعض، نحو وضع (فَعِيل) موضع (فَاعِل) أو (مَفْعُول) أو (مُفْعَل) أو (فَعَل) موضع (مَفْعُول) و(فَعْل) موضع (فاعل)، و(فاعل) موضع (مفعول). ومثل هذا كثير في القرآن وفي كلام العرب.

ومنه كذلك التعبير أحيانا بالمشتق بدل الجامد، كالنازعات والناشطات، والسابحات، والسابقات والمدبّرات ونحو ذلك، وبالجامد بدل المشتق نحو، وضع أسماء المعاني موضع المشتقات، فيوصف بالمصدر كما يوصف بالمشتق قصد المبالغة والاتساع في المعنى، ونظير هذا كثير أيضا...

كان هذا وغيره من الدوافع المشجّعة على دراسة المشتقات في إطار النّصّ القرآني لنرى من خلاله تنوع دلالاتها وإسهامها في تغيير المعنى وتنويعه، وإثراء اللغة، بالإضافة إلى معرفة سر تبادل الصيغ في القرآن الكريم أو العدول عن صيغة إلى أخرى.

وقد أدركنا مسبقا مدى صعوبة الدراسة ووعورة مسلكها، فهي تتطلب صبرا وجلدا، وعدة وعتادا في المجال الثقافي واللغوي، وإحاطة بمجهودات القدماء والمحدثين نحاة ولغويين ومفسرين وبلاغيين، حتى تأتي الدراسة مكتملة الجوانب مستفيدة من القديم والحديث.

وقد أخذنا من المشتقات المشهورة -باستثناء المصدر والفعل فهما مدروسان- عنوانا ومادة مركزين عليها دون غيرها من الصيغ الأخرى، ومستفيدين من الدراسات التي تناولتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وجعلنا الفعل أصلا لها -تغليبا- لكون معظم هذه المشتقات صفات، والصفة أقرب إلى الفعل منها إلى الاسم. وسلكنا في هذه الدراسة منهج الوصف والتحليل والتعليل، بالإضافة إلى الإحصاء والمقارنة .

وكانت طرافة الموضوع وشغفنا به سببا في تذليل كثير من الصعوبات والعوائق. واقتضت الدراسة أن تكون في مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وخاتمة .

ذكرنا في المقدمة أهمية الموضوع وسبب اختيارنا له، والصعوبات التي واجهتنا، والمنهج الذي سلكناه في الدراسة. وخصصنا التمهيد للتأسيس النظري، فعرضنا فيه أهمية الدراسات اللغوية للقرآن الكريم، والاشتقاق وأقسامه عند القدماء والمحدثين وأهميته في إثراء اللغة، وآراء العلماء في أصل المشتقات مع ترجيح ما رأيناه صائبا، وذكرنا بعض الذين كتبوا في الاشتقاق قديما وحديثا وأبرزنا دور الصيغة في اللغة العربية .

وتناولنا في الفصل الأول اسم الفاعل ،فقدمنا له بتأسيس نظري بينا فيه كيفية اشتقاقه واختلاف العلماء في تعدد أوزانه مع إحصاء عام لكل أسماءَ الفاعلين في السور وترتيب هذه الأخيرة بحسب تواترها فيها ثم تقسيمها (أي أسماء الفاعلين) وفق أبواب الفعل المعروفة وإجراء موازنات بينها لمعرفة مدى تواتر كل باب مع ذكر السبب وتعليل ذلك من منظور الدراسات الصوتية الحديثة، ثم دراستها من حيث التجرد والزيادة والصحة والاعتلال، مدعّمين ذلك بالنسب المائوية.

وعالجنا في الفصل الثاني اسم المفعول بالطريقة التي سلكناها مع اسم الفاعل، لكن من دون ذكر أبواب الفعل؛ لأن اسم المفعول يشتق مما لم يسم فاعله، و له وزن واحد (مفعول) من الثلاثي المجرد، ومن دون ذكر النسب المائوية، تفاديا للتكرار من ناحية ورغبة في التنويع من ناحية ثانية.

ودرسنا في الفصل الثالث صيغ المبالغة باتّباع الطريقة نفسها في الفصلين السابقين، مع التركيز على دراستها بحسب صيغها المحصاة في السور، نعرّف بكل صيغة ثم نذكر عدد تواترها في السور مع اختيار عيّنات منها لدراستها ضمن السياق الذي وردت فيه.

وتطرقنا في الفصل الرابع إلى الصفة المشبهة متّبعين الطريقة التي سلكناها مع صيغ المبالغة بالإضافة إلى عرض الصيغ المشتركة بينهما والصيغ التي تحتمل الدلالة على المبالغة أو على الصفة المشبهة والتي قد تحتمل المصدرية، مع إيراد أقوال النحاة والمفسرين في ذلك، وإبداء الرأي والاحتكام إلى مانراه أكثر إقناعا .

وقمنا في الفصل الخامس بدراسة أفعل التفضيل وفق حالاته المعهودة : المجرد من (ال) والإضافة، والمحلى (بال)، والمضاف ،والمحذوف منه (من) الجارة للمفضول، والمذكور فيه (من)، وأفعل التفضيل على غير بابه، أما الخاتمة فسردنا فيها أهم النتائج المتوصل إليها في الدراسة .

هذا جهد بضع سنوات من العمل نقدّمه إلى القارئ الكريم، راجين أن يجد فيه ما قد يجيب عن بعض تساؤلات عنّت له ذات يوم، كما نرجو أن نكون قد وُفّقنا في دراستنا لهذا الجانب من كتاب الله العزيز، وكلنا يقين من أن البحث في القرآن الكريم، يتجاوز محاولة كل البشر، وكل ما قدّم في هذا البحر الفسيح لا يعدو كونه مجرد وقفة تأمّل للتعرّف على جانب بسيط من سرّ هذا الكتاب الذي لا طاقة للبشر بالإحاطة به إلى يوم الدين.

د/ بلقاسم بلعرج.

تمهيد

إذا كانت اللغات البشرية إحدى أهم وسائل التخاطب والاتصال بين البشر، فإن اللغة العربية، لغة القرآن، هي وسيلة التخاطب – زيادة على العرب فيما بينهم– بين المؤمنين وبين الله عز وجل :﴿إِنَّآ أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[1]، إنّ القرآن قانون الله ودستوره وتشريعه، أودع فيه من ضروب الفصاحة والبلاغة والجزالة، وفنون البيان وحسن الترتيب والسبك وعجيب السرد وطلاوة المنطق ما أذهل عقول قوم عُرفوا بين الأمم بفصاحة اللسان وبراعة البيان، وأخرس ألسنتهم، فعجزوا عن معارضته.

وعلى الرغم من أنّ مادته من مادة اللغة العربية وألفاظه من ألفاظها، فإنّ براعة النظم والترتيب، وحسن السبك والتأليف بين تلك المواد والألفاظ جعلت منه نهجا خاصا في الكلام مباينا للكلام المألوف، خارجا عن المعهود من منهج كلامهم فتراكيبه جديدة، وأسلوبه فريد.

«يتصرف على وجوه مختلفة من ذكر قصص ومواعظ، واحتجاج وحكم وأحكام، وإعذار وإنذار، ووعد ووعيد، وتبشير وتخويف، وأوصاف وتعليم، وسِيَر مأثورة، ويتردد بين طرفي الإيجاز والإطناب».

ولهذا يقف القارئ المتدبر للقرآن الكريم معجبا مأخوذا بأساليبه وألفاظه، إذ كلما تلاها وكررها زادت حلاوتها، وشدّ انتباهه إليها، «... فلا يجد مما مرّ عليه من أساليب وما وعته ذاكرته من ألفاظ – مهما كانت ممارسته للأساليب والألفاظ – ما يقوم مقامها ويفي بأغراضها.[2]»

وهو كتاب العربية الأكبر، حافظ عليها من الزوال ولا يزال، وهو معينها الذي لا ينضب، منه تستمد وجودها وسر بقائها. وقد كان موضع عناية الرسول (صلى الله عليه وسلم) وصحابته وأبناء هذه الأمة بعد ذلك. ولم يحظ كتاب، سواء أكان سماويا أم من صنع البشر، بمثل ما حظي به القرآن في العصور التاريخية. ولم تقتصر العناية به على جانب

(1) يوسف : 2 .

(2) أبو الوفاء المراغي، الكلمات والأساليب في القرآن، مجلة الأزهر، السنة : 40، 1969، 10/ 788.

واحد، بل شملت كل جوانبه المتعددة، وأحاطت بكل ما يتصل به لفظا وأسلوبا وإعجازا ورسما وترتيبا وتفسيرا وأحكاما[1].

وكان لكل ذلك أفضل الأثر على الإنسان عامة، وعلى المسلمين خاصة، فقد استفاد منه العقل والعلم والدين والقانون والسياسة والاقتصاد والفلسفة والتشريع والحكم والأخلاق، وكل ما يتعلق بالجانب المادي والروحي للإنسان[2].

فهو أشرف ما أنفق في دراسته من عمر ووقت ومال. إنه موئل الأئمة في استنباط الأحكام وأصول التشريع، وحجة الفلاسفة وأصحاب المذاهب والفرق، وزاد اللغويين والنحاة والبلاغيين، إليه يرجعون في كثير من مطالب القول، اقتباسا منه واستشهادا به واحتكاما إليه، وكل ذلك خدمة للقرآن الكريم. فالنحو والبلاغة والإعجاز والتجويد والقراءات والتفسير والفقه والأصول وعلم الكلام والأسلوب والشعر والتاريخ والفلك والطب، وغيرها من العلوم مقصود بها في نظر العلماء خدمة كتاب الله[3].

ولا يزال إلى اليوم وردا موردوا، ومجال بحث ودرس، ومنبع كل علم وحكمة وكلّ واجدٌ فيه ضالته، إنه مصدر المصادر، وحجة الحجج، لا تنقضي عجائبه ولا يخلق على كثرة الرد.

وهو لاتساع شهرته وجلال قدره، لم يكن حكرا على المسلمين وحدهم في الاشتغال به، بل للمستشرقين في ذلك نصيب بغض النظر عن النوايا والأهداف.

كل هذا وذاك دفعني إلى أن أتجه في بحثي نحوه وألازمه وأقبل عليه بكل جوارحي فهو نص لغوي يمثل اللغة العربية في أعلى مستوياتها، كما أنه نص اكتملت له شروط صحة النقل والتواتر، زيادة على أنني من المنقطعين للعربية تعليما لها وبحثا فيها، وما كان لمثلي على هذه الحال، أن يخفى عليه مكان القرآن من العربية، ولا مبلغ المتخصصين فيها من الحاجة إليه اقتباسا منه واعتمادا عليه في مطالبها المتعددة.

---

(1)- ينظر ابن القيم الجوزية، الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، إشراف لجنة تحقيق التراث، منشورات مكتبة الهلال، بيروت (د.ت) : 1/ 7-8 .

(2)- ينظر ابن محمد شلتوت، تفسير القرآن الكريم، دار الشروق، ط9 ،بيروت، 1982 / ص 8 .

(3)- المرجع السابق ص : 6-7 .

إن دراسة اللغة رافقت الإنسان منذ القدم، فهي أ هم مظهر من مظاهر سلوكه ولذا صارت جديرة قبل غيرها بالدراسة والبحث، مادامت مرتبطة به إلى هذا الحد.

وقد تقدم علم اللغة في النصف الثاني من القرن العشرين خطوات كبيرة، بحيث صار علما جديدا، له طرائقه ومناهجه العلمية البعيدة عن التأمل الذاتي، الذي كان موجودا عند اللغويين القدماء[1]. فهو علم يعتمد على الملاحظة والتجربة العلمية بعيدا عن الإملاء وعن السرد القصصي.

وقد أفاده التطور التكنولوجي فائدة كبيرة على غرار العلوم الأخرى، وبخاصة في المجال الصوتي، وهو أمر لا يزال بعيدا في عالمنا العربي، فلم يصل الدرس اللغوي بوجه عام، والعربي بوجه خاص إلى الدراسة الموضوعية، بالإستعانة بمبتكرات العلم الحديث في فهم أصوات اللغة وصيغها وتراكيبها فهما تحليليا دقيقا. ونحن في أمس الحاجة إلى الأخذ بأساليب البحث الجديد، لنفهم روح اللغة العربية وأسرارها، ونكشف عن أنظمتها، وعن العلاقات المختلفة التي تربط بين تلك الأنظمة .

ولكن إذا كان هذا سهلا بالنسبة إلى الأنظمة الصوتية لسرعة تقدم العلم، وإفادته من التطور التكنولوجي، فإن ذلك يبدو صعبا بالنسبة إلى الصيغ والتراكيب، لكون هذين المستويين لم يبلغا ما بلغه علم الأصوات، بما وفرته له الآلات الحديثة، والعلوم الدقيقة من إمكانات كبيرة في المستويين الأساسي والتطبيقي.[2]

وإذا سلمنا مع دوسوسير (F.De Saussur)

« ... بأن كل لغة بشرية طبيعية تتكون حتما من نظام متفاوت الإحكام في تركيبه، فإن كل بحث لغوي، يجب أن يهدف إلى اكتشاف هذا النظام، وبيان طرق بنائه، ووظائف عناصره، والأسس التي يقوم عليها».[3]

---

(1) ينظر: الخليل ابن أحمد، العين، تحقيق مهدي المخزومي ابراهيم السامرائي مؤسسة دار الهجرة ط 2 1409 هـ (إيران) 1/ 5.(المقدمة).

(2) ينظر: العين 1/ 5، وينظر الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله تونس ط 2. 1987 ص26.

(3) الطيب البكوش، التصريف العربي ص 26.

إن دراسة الصيغ في العربية تخضع في أغلب الأحيان للسماع الذي يجعل القواعد شبه معدومة، وهو ما تفسره كثرة الشذوذ وكثرة التعقيد أحيانا، وعلى الرغم من ذلك فإننا إذا تتبعنا تاريخ العربية ،وجدنا القدماء قد طبقوا في دراساتهم اللغوية وسائل تقييدية، وقواعد ضبطية، لا تزال مقبولة إلى اليوم. فلم يهملوا إهتمامهم بلغات العامة - وإن كان ذلك قليلا - إلى جانب إهتمامهم بالفصحى لغة القرآن والحديث والشعر الفصيح.[4]

وقد بدأت الدراسات الصرفية في وقت مبكر، وقبل أن يضع الخليل كتاب العين إلا أنه لم يُعرف شيء ذو أهمية عن تاريخ الصرف في الفترة التي سبقته، ولا عن أول من كتب فيه باستثناء ما ذكرته الروايات بأن علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه- هو أول من تكلم فيه، كما ذكرت روايات أخرى أن الفضل يعود إلى معاذ بن مسلم الهرّاء.[5]

كما ذُكرت بعض الكتب التي تحمل اسم التصريف ككتاب التصريف لإبن كيسان (ت 120 هـ) وكتاب التصريف للمكتيمي (ت 125 هـ) وكتاب التصريف لمخنف (ت125هـ) والتصريف لعلي الأحمر الكوفي (ت 194 هـ) وقد ذكر إبن النديم والسيوطي أن محمد بن الحسن الرؤاسي ألّف كتاب التصغير والوقف، والإبتداء الكبير، والوقف والابتداءالصغير، وكتاب الإفراد والجمع،إلا أنه لم يبق شيء من ذلك.[6]

وبوضع الخليل أول معجم للعربية يكون قد فتح الباب لمعاصريه، وبخاصة سيبويه، ولمن جاء بعده، لاسيما أصحاب المعجمات، فقد استقرى هذا الرجل العربية استقراء وافيا، وأحصاها إحصاء تاما لم يستطع أحد ممن سبقوه أو عاصروه أن يهتدي إلى ذلك.

وأكثر المتأثرين بمعجم الخليل والمستفيدين منه سيبويه، فقد حفل كتابه بآرائه في النحو واللغة، وقد ضمّنه مسائل كثيرة في الصرف مع وضع قوانينه، لكن دون فصل بين

---

(4)- ينظر: المرجع نفسه ص 25. والعين 1/ 6، (المقدمة).

(5)- ينظر: خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة بغداد 1965 ص 28.

(6)- المرجع نفسه ص 28، وينظر ابن جني المنصف بتحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط 1954.1. 1/ 345.

الصرف والنحو والأصوات، والقراءات وغيرها، وعلى الرغم من دقة الكتاب وشموليته فإن موضوعاته لم تكن مبوبة ومرتبة مثلما فعل المتأخرون.

وبذلك يمكننا القول : إن علوم اللغة العربية لم تكن منفصلة في أول أمرها. وبعد أن نشطت حركة التأليف والترجمة، وازدهرت الحياة الثقافية عند العرب، وبدأت الدراسات تتجه نحو التخصص، أخذت العلوم العربية ينفصل بعضها عن بعض، فكانت الدراسات الصوتية، والدراسات الصرفية، والدراسات النحوية.

ويعد كتاب التصريف للمازني[1] (ت 247 هـ) أول كتاب في الصرف البحت، وقد سار صاحبه على طريق سيبويه باستثناء بعض الإضافات القليلة، وتقديم بعض الموضوعات وتأخير بعضها الآخر. وجاء بعد ذلك آخرون ضمنوا كتبهم موضوعات صرفية ساروا في معظمها على نهج سيبويه والمازني ومنهم الزجاجي (ت 339 هـ) في كتابه الجُمل، وابن جِنِّي (ت 392 هـ) في الخصائص إلا أن هذا الأخير برع في شرحه لكتاب التصريف للمازني تحت عنوان «المنصف» كما برع في كتابه التصريف الملوكي، وكان غاية في الدقة وفي ترتيب الموضوعات الصرفية، وهو ما لم نلحظه عند سابقيه .

ثم جاء الزمخشري (ت 538 هـ) بكتابه المفصل الذي عالج فيه أكثر الموضوعات الصرفية إلا أنها غير منفصلة عن الموضوعات النحوية، وتلاه بعد ذلك ابن الحاجب (ت 646 هـ) بكتابه الشافية الذي يعد من أهم الكتب في هذا الميدان فقد جمع فيه صاحبه خلاصة الدراسات الصرفية من عهد سيبويه إلى عصره، زيادة على دقة ترتيبه، وتبويبه، وتهذيب مسائله، فأعجب به الدارسون، وشرحوه مرات عديدة مثلما فعل سابقوهُ مع الكِتاب.

كما اهتم المغاربة والأندلسيون بالدراسات الصرفية، إذ نجد الجزولي (توفي بين 606 - 616 هـ) بكتابه المقدمة الجزولية قد جمع فيه الصرف والنحو معا. وألف ابن معطي (ت 628 هـ) منظومة في الصرف والنحو أسماها «الدرة الألفية في علم العربية» كما ألف «الفصول الخمسون» في الصرف والنحو، وجاء ابن مالك (ت 672 هـ) بكتبه: الكافية،

---

(1) هو شرح لكتاب سيبويه، جمع فيه المسائل الصرفية.

والألفية، والتسهيل، ولامية الأفعال، والتصريف، يَبحَثُ في كل ذلك موضوعات صرفية كثيرة.

كما خصص ابن عصفور (ت 669 هـ) كتابه «الممتع في التصريف» للدراسات الصرفية البحتة، وغيرهم كثير ممن اهتم بهذه الدراسات إلا أنها لم تخرج عن الشروح والتلخيصات والتعليقات، كشرح المفصل لابن يعيش، وشرح الشافية للاستراباذي وشرح نقرة كار على الشافية، وشرح ابن عقيل على الألفية.

وقد حاول جيل من علماء اللغة المعاصرين أن يكملوا ما بدأه السابقون، لكن بنظرة جديدة وبأسلوب أيسر، وبتخليص الصرف من افتراضات الصرفيين الأوائل، وتأويلاتهم وعللهم التي كثيرا ما تجهد الباحثين وترهق عقولهم[1].

لكنهم ما فتئوا يرددون كلامهم في أغلب الأحيان، ودون تطوير علمي أصيل يواكب الركب الحضاري، كما أنهم لم يفردوا الصيغ الصرفية بمؤلفات خاصة، إلا القليل منهم، وأكثر ما جاء من هذه الدراسات كان ضمن أبحاث اللغة والنحو.[2]

إن المسلك العلمي السليم للدارس هو أن يعيد تجارب من سبقوه، فقد يصل إلى النتائج التي اهتدوا إليها، وبذلك تزداد تحقيقا، وقد يصل إلى نتائج تختلف بعض الإختلاف، فيكون بذلك قد خطا خطوة جديدة في تقرير الحقيقة العلمية".[3]

وما دام موضوعنا دراسة الصيغ، فإننا نشاطر من ذهب إلى أن الكلمات لا تستطيع أن تعيش فرادى منعزلات، بل مجتمعات مشتركات كما يعيش الأفراد.[4]

إذا كان هذا على مستوى العلاقة والتلاحم بين الكلمات في التركيب، فإن العلاقة بين وزن الكلمة وبين معناها وطيدة، فاتفاق الألفاظ في الوزن دليل في معظم الأحيان على

---

(1)-ليس معنى هذا أننا ننكر فضل أولئك الذين أسسوا هذا العلم وأصلوا له، وأرسوه على قواعد متينة.

(2)-تفاديا للإطناب نحجم عن ذكر أسماء من كتبوا في العصر الحديث في ميدان الصرف ونحيل القارئ الكريم إلى بعضها في كتاب: الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة اشتقاقا ودلالة، الناصر حسين علي المطبعة التعاونية بدمشق 1989 ص 18، 19. وإلى دراسة في مجلة الفيصل عدد 99 السنة 9، 1985 بعنوان : من المصنفات في الأطوار المتعاقبة للدكتور عبد الكريم الأسعد ص 78.

(3)-ابراهيم أنيس: دراسة في بعض صيغ اللغة، مجلو مجمع اللغة العربية بالقاهرة 22/ 87.

(4)- محمد المبارك : فقه اللغة وخصائص العربية دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط7. بيروت 1981، ص 264.

الاتفاق في قالب المعنى، أو نوعه، كالمفعولية والمكانية، والآلية، أو التفضيل، فبمجرد إدراك وزن الكلمة يدرك معه جزء من المعنى.[1]

ودراسة الصيغ أمر مهم وهو ما يفسر اهتمام النحاة بها في كل باب نحوي يطرقونه، فهي قرينة مهمة يعتمد عليها الباحث في تحديد أقسام الكلام، وفي تحديد الباب النحوي، ومن ثم هي تمثل :- كما قال دو سوسير (F.de Saussure) - حجر الزاوية في اللغة، ومن العسير كشف حدودها.[2]

وأكثر الصيغ اطرادا في الكلام العربي الصيغ الثلاثية مجردة كانت أم مزيدة، وذلك لسهولتها وخفتها على اللسان، فحظيت باهتمام الدارسين القدماء الذين بحثوا في اللغة، وفي الصرف، وفي النحو، غير أنها لم تفرد عند الكثير منهم بأبحاث خاصة، بل نجدها متناثرة هنا وهناك في ثنايا الكتب، مما يجعل البحث عنها صعبا، يتطلب روية ودقة وصبرا.

بينما سلك اللغويون المحدثون طريقا أكثر اختصاصا فصنفوها في أبواب وفصول، بحيث صار الرجوع إليها سهلا ميسورا[3].

وكثرة الصيغ الثلاثية من سمات اللغات السامية عموما لأنها أمكن من الثنائيات وأكثر منها أصولا، وأخف من الأصول الرباعية والخماسية، فهي أقل منها حروفا إلا أنها تؤدي المعنى المطلوب منها[4].

وكان الخليل يرى أن أبنية الكلمات ثلاثية ورباعية، وخماسية، لا تقل عن ثلاثة أحرف «حرف يبتدأ به، وحرف يحشى به الكلمة، وحرف يوقف عليه»[5].

وبعد ما يطنب ابن جني في ذكر ما يثقل وما يخفف معللا وشارحا ينتهي الى نتيجة مفادها :

---

(1) - نفسه 281

(2) - ينظر: محمد مندور، اللغة بين العقل والمغامرة، منشأة المعارف بالإسكندرية جلال حزي وشركاه(د.ت) ص93، 94.

(3) ينظر : الصيغ الثلاثية ص 3.

(4) - نفسه ص 91 وينظر ابن جني الخصائص تحقيق محمد علي النجار دار الكتاب العربي(بيروت) (دت) 1/ 55.

(5) وينظر الخصائص 1/ 55.

أن الثلاثي أخف الألفاظ في الكلام، وأن الكلمات كلما كثرت حروفها زاد ثقلها ومن ثم يثقل إستعمالها.[1]

ويأتي المحدثون ليؤكدوا ما ذكره القدماء، قال هنري فلايش :(H. Fleish)

"وفي العربية عدد قليل من الأصول ذوات الصامتين أي الثنائية.[2] وهي مقتصرة على سبع وثلاثين كلمة هي في ذاتها اصولها وذلك نحو يد(...) وهناك عدد كبير من الأصول ذات الصوامت الأربعة أي الرباعية، وهي مسجلة في المعاجم، ولكن بعض الإحصاءات التي أجريت على النص القرآني كشفت عن وجود خمسة عشرة أصلا رباعيا فحسب مقابل 1160 أصلا ثلاثيا، وهي نسبة جد ضعيفة في نص يعتبر أساسيا في تراث اللغة(...) والجانب الأكبر من المفردة العربية يأتي من أصل ذي ثلاثة صوامت".[3]

كل ذلك جعلها أكثر دورانا على الألسنة، يؤيده تفضيل الشعراء والكتّاب لها على غيرها، فكثرت في شعرهم ونثرهم، وخطبهم.

فقلة الرباعي في العربية وإهمال العرب للخماسي -إلا القليل- سببه الاستثقال[4]، كما استثقلوا الثنائي الذي تقاربت حروفه مثل سص، وطس، وظث، وثظ، وضش، وشص، لنفور الحس عنه والمشقة على النفس لتكلفه، وذلك نحو قج، وجعه، وكعه، وحروف الحلق أيضا لعدم ائتلافها نظرا لتقارب مخارجها. ونلحظ هذا النفور كذلك في بعض الأسماء والصفات، فلو أخذنا اسم الفاعل من الثلاثي مثلا لوجدناه أكثر استعمالا من الرباعي والخماسي، وهكذا فعلوا في سائر المشتقات.[5]

---

(1) - ينظر الخصائص 1/ 55-61.

(2) - هناك مدافعون محدثون عن النظرية الثنائية، التي تذهب إلى أن الأصول في العربية تعود الى جذر ثنائي، منهم: نولدكة،و عبد الله العلايلي، وأحمد فارس الشدياق والأب أنستاس، الكرملي، وجرجي زيدان وغيرهم. ينظر على سبيل المثال: الصيغ الثلاثية هامش ص63، وينظر مزيد إسماعيل نعيم: الصيغ الرباعية والخماسية اشتقاقا ودلالة مطبعة الحجاز دمشق1983 ص16، وفقه االلغة وخصائص العربية، ص 95وما بعدها.

(3) - هنري فلايش: العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد تعريب وتحقيق عبد الصبور شاهين دار المشرق (بيروت) ط2.ص53.و ينظر الصيغ الثلاثيةص89.

(4) - جاء في الصيغ الثلاثية:" وإذا كانت الأصول الثلاثية أكثر استعمالا من الرباعية فهي قطعا أكثر من الأصول الخماسية، لثقل الخماسية وكثرة أحرفها، ص 89.

(5) - ينظر الخصائص 1/ 64. ودراسة المشتقات العربيةص44، وآثارها البلاغية في المعلقات العشر الجاهلية لعزوز زهدة، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1989، ص 44.

ولاطّراد الصيغ الثلاثية اضطر العرب الى الصياغة على شاكلتها، فلجأوا الى الاشتقاق بأقسامه لكي يشتقوا الأسماء والأفعال المتعددة، ويستعملوها في كلامهم، فصار للغة العربية قدرة على النحت، والتصريف، والتركيب، والتوليد، والاشتقاق وهو ماجعل منها لغة اشتقاقية قادرة على الاستمرار والتجدد ومواكبة التطور الحضاري، وما تخليدها لمختلف الحضارات الإنسانية إلا دليلا على ذلك[1].

وقد تطرق القدماء إلى فكرة الاشتقاق منذ بدأوا يبحثون في اللغة واكتشفوا العلاقة بين الألفاظ المتماثلة في الأصوات والمتشابهة في المعاني فصار موضع حديث اللغويين القدماء مع أصحابهم.[2]

فالاشتقاق رافق العربية إذا منذ القديم، فكثرت ألفاظها ومفرداتها وتفرعت، قال ابن فارس:

«أجمع أهل اللغة – إلا من شذ عنهم – أن للغة العرب قياسا وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض».[3]

ولم يكن للاشتقاق في بداية الأمر قواعد محدودة، إذ لم تكن تتعدى أخذ كلمة من كلمة لاشتراكهما في المادة الأصلية.

واشتراك الألفاظ في أصل واحد لا يمنعها من التنوع، سواء في المعنى أو في البناء، أو في النغمة، بل تتكاثر وتتوالد، وتختلف في أشكالها وصورها كما تختلف في معانيها المحددة، ودلالاتها الخاصة، وهو ما نجده مثلا في: عالم ومعلوم، ومستعلم، وعلاَّمَة وَتعَلّم، وَعِلْم...[4]

(1) ينظر الصيغ الثلاثيةص،14،55، 88.

(2) مثل الحوار الذي جرى بين أبي عمر وبن العلاء (ت154 هـ) وبين الاعرابي المحر م حول اشتقاق اسم الخيل، ينظر المزهر شرحه وضبطه وطبعه وصححه جماعة ....دار الجيل ودار االفكر للنشر والتوزيع. (دت 1/ 363) وفقه اللغة وخصائص العربيةص196.

(3) ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة العربية.تحقيق وتقديم عمر فاروق الطباع.مكتبة العارف(بيروت) ط1. 1993، ص66.

(4) ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية ص267.و ينظر حلمي خليل: المولد في العربية دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط2، بيروت1986، ص74، 76.

وبفضل الخاصة الاشتقاقية نستطيع معرفة الدخيل من غيره اذ عادة ما تكون هناك صلة معنوية بين الكلمة، وبين المادة الاشتقاقية.

وقد يحدث أن تتطور بعض الكلمات تطورا يبعدها عن الأصل فيخيل إلى المرء أنها دخيلة، ولذا تجب الحيطة والحذر في إصدار الأحكام.

فكلمة «إقليد» - وهي كلمة يونانية - بمعنى مفتاح تجمع على مقاليد نجدها في مادة «ق ل د» لكن لا توجد علاقة بينها وبين القلادة والتقليد، والأمر كذلك بالنسبة الى فردوس، وكوب واستبرق.[1]

ولا شك في أن الرابطة الاشتقاقية الموجودة بين الألفاظ توحي لنا بفكرة الجماعة وتعاونها وتضامنها بوساطة اللغة، ومن ثم تهدينا الخاصة الاشتقاقية الى معرفة الكثير من عادات العرب ومفاهيمهم، ونظرتهم الى الوجود، فالمسكن عندهم مكان السكينة، والعقل ليس هو الإدراك الفكري فحسب، بل هو أيضا الشيء الذي يعقل صاحبه عن فعل الشر : إنه شبيه بالعقال الذي يعقل الدابة، والشريف مشتق من الشرف وهو الارتفاع، أي أن الشريف مرتفع على الناس بأخلاقه ومكارمه.[2]

والعرب يلجأون الى الاشتقاق متى احتاجوا إليه في التعبير عن الألفاظ أو الأفكار الجديدة، متنوعة البنى متقاربة المعاني فهو من أكبر وسائل تنمية الألفاظ سواء في اللغة العربية أو في اللغات الاشتقاقية الأخرى.

---

(1) - ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية ص272.

(2) - نفسه ص271،272.

الاشتقاق مفهومه وأصله

إن نمو النشاط الإنساني وتكاثره عبر الزمن له دور كبير في نمومفردات اللغة وتكاثرها، بحيث تجدُّ أحوال وتستحدث أفعال وتتولد معان وكل منها يتطلب ألفاظا لبرزه، ويتم ذلك بطرائق مختلفة [1]منها الاشتقاق.

والإنسان ينظر في ألفاظ اللغة إما لمعرفة المعاني الحقيقية والمجازية لها ولا يتعدى ذلك، وإما لمعرفة الجوانب المشتركة والجامعة لمعاني هذه الألفاظ والتي تميز مجموعة من أخرى، وقد مكنت هذه النظرة الاشتقاقيين من رد الكلمات المشتركة في معنى واحد بعضها إلى بعض، سواء من طريق القلب أو الإبدال أو بهما معا، وبذلك توصلوا إلى توالد اللغةو نموها[2]

إن مفهوم الاشتقاق انطلاقا من تعاريف القدماء والمحدثين: (إنشاء فرع من أصل يدل عليه، يتفق معه في المادة الأصلية، وفي هيئة التركيب يؤدي إلى تقارب في المعنى والدلالة، كأحمر من الحمرة، وضارب من ضرب وحذر من حذر...[3].

وهناك من المحدثين من زعم أن هذا التعريف أو هذه التعاريف لا تحدد الاشتقاق تحديدا دقيقا، كما أنها لا تميز بدقة بين المشتق والمشتق منه لأنه ما عدّ أصلا، قد يكون فرعا والعكس صحيح وأعطى مفهوما بديلا يزعم أنه أدق في التعبير، يقول:

"... الاشتقاق هو صياغة كلمة معينة أو صيغة معينة من أصل معين بقواعد عامة استنادا الى معلومات لغوية موجودة في ذلك الأصل"[4]

---

(1) كا لتركيب، والوضع، والاقتراض، والتقصير، والحذف، والتغيير الوظيفي....ينظر: ماريو باي (M.Pei) أسس علم اللغة ترجمةو تعليق أحمد مختار عمر عالم الكتب القاهرة ط2 1983.ص154-156.

(2) ينظر: ابراهيم حروش: الاشتقاق الكبير، بمجلة مجمع اللغة بالقاهرة2/ 245.

(3) ينظر الخصائص 2/ 134. والممتع في التصريف تحقيق فخر الدين قباوة. دار الافاق الجديد(بيروت) ط4: 1979. 1/ 41،42، وارتشاف الضرب، تحقيق وتعليق مصطفى أحمدالنماس.مطبعة النسر الذهبي ط1: 1984. 1/ 13، والمزهر 1/ 18. وسعيد الأفغاني في أصول النحو المكتب الإسلامي(بيروت) 1987 ص 130.و فايز الداية. علم الدلالة العربي. ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1973 ص 233، 234.

(4) داود عبدة: الماضي والمضارع أيهما مشتق من الاخر. مقابل بمجلة: في اللسانيات واللسانيات العربية. جمعية الفلسفة بالمغرب (عيون) طبع دار قرطبة للطباعة والنشر1988ص 30.

استنادا الى ما سبق يتضح أن الاشتقاق يتطلب وجود تناسب بين كلمتين أو أكثر في اللفظ والمعنى مما يسهل رد إحداهما إلى الأخرى، ومن ثم ردهما جميعا إلى المادة الأصلية، فلو أخذنا على سبيل المثال مادة(س م ع) فالفعل سَمِعَ يَسْمَعُ، واسم الفاعل سامع، واسم المفعول مسموع، والمبالغة سَمَّاعٌ وسميع فكل هذه المشتقات تشترك في الأصول الثلاثة وهي السين والميم والعين، وإنما الاختلاف في زيادة الحركات أو الحروف قصد إحداث معان جديدة، فالمبالغة بكلمات جديدة غير الفاعل والمفعول ولوحذفنا هذه الحركات والحروف لعادت الكلمات إلى المادة الأصلية الأولى.

يفهم من هذا أن التحول الذي يصيب الكلمة من زيادة أو إبدال أو حذف أو تغيير بحركة أو سكون أو إدغام يؤدي دورا أساسا في تغيير معناها[1].

يعني أن التحول الاشتقاقي في الكلمات يلحق بالأصول الدالة على الأفعال والأحداث، فهي خاضعة للعوارض التي تحولها من طور الى طور، فالكلمة التي مثلنا بها أعلاه اختلفت باختلاف زمن حدوثه وباختلاف الفاعلية والمفعولية والمبالغة، غير أن هذا التحول لا يبعد الكلمة عبر فترات حياتها من تطورها عن نسبها فهي :

«مرتبطة بنسبها في الحروف الثلاثة التي تدور معها أنى دارت»[2]

وقد يشتبه الأمر على كثير من الناس فيخلطون بين الاشتقاق والصرف، ويرجع ذلك الى ارتباطهما العضوي، واتصالهما القوي.

يقول ابن جني:

«وينبغي أن يعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسبا قريبا واتصالا شديدا»، [3] وما يفرق بينهما أن الصرف عام لما فعلته العرب ولما يحدثه الناس بالقياس، والاشتقاق يختص بما فعلته العرب من ذلك. كما أن الصرف أقرب الى النحو من الاشتقاق، والاشتقاق أقعد في اللغة من الصرف[4]

(1) – ينظر ماريو باي: أسس علم اللغة ص53، وفايز الداية، علم الدلالة العربي ص 243

(2) – فقه اللغة وخصائص العربيةص70، وينظر: التعريب وتنسيقه في الوطن العربي لمحمد المنجي الصيادي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ط 4: 1985ص432، 433.

(3) – المنصف 1/ 3.

(4) – المنصف 1/ 3، 4، وينظر الممتع 1/ 62، 63. وارتشاف الضرب 1/ 16.

فدور الاشتقاق ،أنه يحدد المادة الأساسية، أو الكلمة كما يحدد معناها الأصلي، بينما يحدد الصرف شكلها ،أو بناءها الذي يعطيها معنى زائدا يضاف الى المعنى ،فيخصصه ويحدده. [1]

و لكي يصح الاشتقاق بين لفظين أو أكثر، فلابد من توافر عناصر ثلاثة:

1- الاشتراك في عدد الحروف الأصلية وهي ثلاثة في اللغة العربية غالبا .

2- أن تكون هذه الحروف مرتبة ترتيبا واحدا في هذه الألفاظ .

3-أن يكون بين هذه الألفاظ قدر مشترك من المعنى ولو على تقدير الأصل[2]

يعني هذا أنّ «مواد اللغة العربية إذًا أشبه بمواد ولَّد منها أهل اللغة أولادا وذراري هي المشتقات». [3]

و قد اختلف القدماء في حقيقة الاشتقاق فمنهم من وقف موقفا وسطا، وذهب إلى أن بعض الكلام مشتق وبعضه غير مشتق، كالخليل وسيبويه، وأبي عمرو وأبي الخطاب، وعيسى ابن عمر، والأصمعي، ومنهم من ذهب إلى أن الكلام كله أصل أو بحكم الأصل، يقول ابن فارس[4]:

«...و ليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياسا لم يقيسوه، لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها»[5]

و منهم من زعم أن الكلام كله مشتق. [6]

وعندما يطلق اللغويون مصطلح الاشتقاق، فانهم غالبا ما يقصدون ضربين اثنين:

1- الاشتقاق الصغير.

---

(1) - ينظر : فقه اللغة وخصائص العربية ص 75.

(2) - فقه اللغة وخصائص العربية ص 78، 79. وينظر المولد في العربية ص78.

(3) - أحمد عبد الرحمان حماد، عوامل التطور اللغوي، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع(بيروت) ط 1.1983 ص 19.

(4) - وهو ما يفهم منه أنهم نظرا إلى اللغة نظرة ثابتة محدودة .

(5) - الصاحبي ص 67

(6) ينظر ارتشاف الضرب 1/ 13،14. والمزهر 1/ 348. ومحمد حسين آل ياسين: الدراسات اللغوية عند العرب الى نهاية ق3. منشورات دار مكتبة الحياة (بيروت) ط1 1980 ص411. والمولد في العربية ص 76.

2- الاشتقاق الكبير.

إلا أن الصغير أكثر تداولا في الكتب والمصنفات الصرفية، سواء عند العرب ،أو عند غيرهم .[1]

وقد حصر العلماء التغيرات التي تصيب المشتق مع المشتق منه في حوالي خمسة عشر موضعا، كزيادة حركة، أو زيادة حرف ،أو زيادتهما معا ،أو نقصان حركة أو نقصان حرف ،أو نقصانهما معا، إلى غير ذلك من التغيرات التي ذكرتها الكتب عند تعرضها لموضوع الاشتقاق.[2]

لكنه قد يحدث أن تتحد بنية مع أخرى في الأصل والمعنى ،فيصعب معرفة الأصل من الفرع، وعندها يصبح الترجيح لازما لمعرفة ذلك، وقد حدده ابن عصفور، قال:

" فإن قيل إن كانت البنيتان متحدتين في الأصول والمعنى فبأي شئ يعلم الأصل من الفرع؟ فالجواب أن الأصل يستخرج بشيئين :

باعتبار دوره في اللفظ والمعنى، وبأنه ليس هنالك ما هو به أولى"[3]

و يعني بالأولوية هنا : أن يكون اللفظان متساويين في كل شئ إلا في الرتبة التي فضل بها. وإذا حدث ما يوجب تغليب غيره عليه لسبب من الأسباب المنطقية فالحكم للأغلب[4].

كما عدد تسعة (9) أوجه، إن توفر واحد منها أو أكثر كانت الكلمة أَوْلَى بأن يشتق منها.[5]

وتعرضوا أيضا إلى ما يدخله الاشتقاق وما لا يدخله، فذكروا أن الاشتقاق يكون في المصادر، وفي الأفعال، وفي الصفات، كما يكون في الأسماء وفي الأعلام، لأنها منقولة في الأكثر، وينعدم في غيرها أو يقل، كالاشتقاق من أسماء الجنس فهو عندهم صعب ودقيق،

---

(1) - ينظر : علم الدلالة العربي ص 233 .

(2) - ينظر على سبيل المثال ارتشاف الضرب 1/ 14. والمزهر 1/ 348، 349. وفي أصول النحو. ص150،151.و دراسة المشتقات العربية ص 20،21.

(3) - الممتع1/ 47.

(4) - نفسه 1/ 47

(5) - المرجع نفسه 1/ 45- 47، وينظر: ارتشاف الضرب 1/ 14، والمزهر 1/ 49،50.

عللهم في ذلك : أنها أصول مرتجلة، ولهذا هي قليلة جدا. ولا يشتق من الأسماء الأعجمية التي عجمتها شخصية كإسماعيل ونحوه، لأنها نقلت عن لغة أخرى تختلف عن اللغة العربية.[1]

إلا أن هناك من بالغ في طلب الأصل فراح يشتق الكلمة الأعجمية من أصل عربي، كما فعل ابن دريد إذ عدّ الفردوس من الفردسة وهي السعة.[2] كما لا يشتق من الأصوات والحروف وما يشبهها من الأسماء الموغلة في البناء نحو : ما ومن، ومن الأسماء النادرة كذلك مثل " طوبالة" (أي النعجة) لأنها لندرتها لا يعرف لها أصل، ومن اللغات المتداخلة كـ" الجون" فإنه يستعمل للأسود والأبيض ، وكذا الأسماء الخماسية، لامتناع تصرف الأفعال منها، ومن ثم لا مصادرلها.[3]

كما اختلفوا في وقوع الاشتقاق في اللغة، اختلفوا في الأصل الذي يشتق منه، أهو الفعل أم المصدر؟.

ويمكن أن نرجع فكرة الأصالة والفرعية الى مدرستي البصرة والكوفة اللتين كثرالخلاف والجدل بينهما في كثير من المسائل اللغوية والنحوية، منها مسألة الأصل والفرع فذهب البصريون إلى أن المصدر هو الأصل والفعل فرع عليه، وذهب الكوفيون الى أن الفعل هو الأصل والمصدر فرع عليه، ودعم كل فريق رأيه بأدلة وحجج ذكرتها كتب النحو واللغة، وخير من جمع هذا الخلاف ابن الأنباري (ت577 هـ) في كتابه" الإنصاف في مسائل الخلاف" المسألة الثامنة والعشرون .[4] وتبقى المسألة ظنا واجتهادا وبعض الظن والاجتهاد أولى من بعض.

---

(1) - روي عن ابن السراج، قوله :" مما ينبغي أن يحذر منه كل الحذر أن يشتق من لغة العرب بشيء من لغة العجم، قال، فيكون بمنزلة من ادعى أن الطير ولد الحوت" ينظر الدراسات اللغوية عند العرب الى نهاية القرن الثالث ص 412.

(2) - ينظر الجمهرة لابن دريد حققه وقدم له رزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين ط1، بيروت 1987، 1/ 1146.

(3) - ينظر الممتع 1/ 35، 36، 47، 48. والارتشاف 1/ 16. في اصول النحو ص 151،152.

(4) - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري. دار الفكر(بيروت) (دت) 1/ 235.

ولا ننس أن علماء اللغة - حين بدأوا يبحثون في الاشتقاق وتعرضوا إلى فكرة الأصل والفرع-، أغفلوا الجوانب الحسية والمعنوية، مما أوقعهم في اضطراب وفي أوهام كثيرة.[1]

فمنطق الأشياء أن تكون المواد الدالة على المحسوسات أصلا للأشياء الدالة على المجردات، ولذا يرجح أن الحسي أسبق في الوجود من المعنوي المجرد. وهو ما يجعل الانتصار إلى أن أصل المشتقات الأسماء، ولاسيما أسماء الأعيان.[2]

ومن الدلائل على أن مسألة الأصل والفرع مسألة ظن واجتهاد ما ذهب إليه ابن جني، من أن المصدر مشتق من الجوهر، كالنبات من النبت والاستحجار من الحجر.[3] وهو ما يفهم منه أن المصدر نفسه وهو أصل المشتقات عند معظم القدماء وبعض المحدثين مأخوذ من الجوهر، وإن نبه العرب القدماء على أن اشتقاق العرب من الجواهر قليل جدا، والأكثر من المصدر.[4]

غير أن بعض المحدثين يرى عكس ذلك ويعد الجواهر أصول الاشتقاق، فهي معروفة قبل أن توضع أسماء المعاني، وأن البداهة تقتضي وجود ما هو مرئي محسوس قبل المجرد، ومن ثم يكون أجدر بالأصالة، إذ يكون قياسه مطّردًا وميزانه واضحا على خلاف المصادر التي هي كالأفعال لا تتقيد بموازين دقيقة كما لا تقاس أقيسة مطردة، زيادة على أن العرب اشتقوها من الأسماء إذ يكفي العودة إلى المعجمات وإلى كتب اللغة لنجدها حافلة بالجواهر التي تفرعت عنها الصفات، والأحوال والمصادر والأفعال، كما تروي لنا أنهم اشتقوا من الأعضاء، ومن أسماء الاقارب، ومن أسماء الأمكنة والأزمنة، وأسماء المعاني وحتى من أسماء الأصوات وأسماء الأعداد.[5]

---

(1) - منها: أن أبا عمر وابن العلاء، قد وافق الأعرابي في زعمه أن الخيل مشتق من الخيلاء. ومنها أيضا أن ابن فارس يرى أن الجن مشتق من الاجتنان، وهو التستر، ينظر: الصاحبي ص 67، والدراسات اللغوية عند العرب ص 412.

(2) - ينظر صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين (بيروت)ط: 9 .1981 ص180-181، والدراسات اللغوية عند العرب ص 412، والمواد في العربيةص77.

(3) - ينظر الخصائص 2/ 34 .

(4) - ينظر المزهر 1/ 350، والاشتقاق لعبد الله أمين مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة 1956 ص 13 وما بعدها.

(5) - ينظر في أصول النحو، ص 143-148. ودراسات في فقه اللغة ص 181-183، وعلم الدلالة العربي ص 237.

و الاشتقاق من هذه كلها كثير كثرة يصدق عليها فيها أنه مطرد.

بقي أن نشير إلى أننا لا نجزم بمعرفة أصل المشتقات، أو معرفة أ سبقها في الوجود أو متى استعملت مادتها الأصلية فهي تنمو وتكثر حين الحاجة إليها، وقد يسبق بعضها بعضا إلا أن المرجح هو أن الحسي أسبق[1] في الوجود من المعنوي المجرد.

و هو ما يرجح الرأي القائل بأن الأسماء - ولاسيما أسماء الأعيان- هي أصل المشتقات[2].

---

(1) يقول ابن جني:" وإنما يعني القوم بقولهم: إن الاسم أسبق من الفعل أنه أقوى في النفس، وأسبق في الاعتقاد من الفعل، لا في الزمان" الخصائص 2/ 30.

(2) المزيد من التوضيح ينظر الخصائص 2/ 28--40، ودراسات في فقه اللغة، ص180. ومن أسرار اللغة، إبراهيم أنيس: مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ط6/ 1976 ص 63.

أقسام الاشتقاق

أولا: عند القدماء

الاشتقاق عند القدماء على ضربين : صغير وكبير أو أصغر وأكبر.

فالأصغر[1] : هو ما في أيدي الناس وفي كتبهم، وهو أخذ كلمة من كلمة أخرى بتغيير في الصيغة مع بقاء التشابه في المعنى، والاتفاق في الأحرف الأصليةو في ترتيبها مثل:

سَلِمَ، يَسْلَمُ، سَالِـمٌ، وَسَلْمَانُ، وَسَلْمَى، وَسَلاَمَة وَسَلِيمٌ.[2]

وعندما يطلق مصطلح الاشتقاق فإنّه ينصرف إلى هذا النوع، ويكاد يجمع علماء العربية على وقوعه فيها وكثرته كذلك.[3]

وهو في الحقيقة نوع من التوسع في اللغة، يحتاج إليه الكتاب ،و تلجأ إليه المجامع اللغوية فيما يستجد من معان، فهو الأكثر تداولا في اللغة والمحتج به فيها.

والأكبر:[4] هو أن يكون بين الكلمتين تناسب في المعنى ،و اتفاق في الأحرف الأصلية ،دون ترتيبها مثل: كَلَمَ، وكَمَلَ، ومَكَلَ، ومَلَكَ، ولَكَمَ، ولَـمَكَ[5]، وقد أجمع العلماء أن ابن جني هو أول من ابتدع هذا النوع من الاشتقاق، وساروا على نهجه كابن عصفور[6]، وأبي حيان[7]، والسيوطي[8]، بل نجده يذهب هو نفسه صراحة إلى أنه مبتدعه يقول: "هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا غير أن أبا علي[9] رحمه الله كان يستعين به

---

(1) - يسميه المحدثون، الاشتقاق العامّ أو الاشتقاق الصرفي ينظر مثلا: من أسرار اللغة ص62،63. ورمضان عبد التواب: فصول في فقه اللغة مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض ط 2/ 1983. ص291.

(2) - ينظر الخصائص 2/ 134، والممتع 1/ 41-42، والارتشاف1/ 13،14،و المزهر1/ 346،347.

(3) - ينظر ابن دريد، الاشتقاق، ص 28-29، والمزهر 1/ 351. والمولد في العربيةص76.

(4) - ويسميه بعض المحدثين: القلب اللغوي" تمييزا له عن القلب الصرفي.و قد سماه بعضهم قلبا اشتقاقيا، لأنه من مباحث علم الاشتقاق، ينظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص248، والاشتقاق لعبد الله أمين ص 373.

(5) - ينظر الخصائص 2/ 134،135.

(6) - ينظر: الممتع1/ 40

(7) - ينظر: الارتشاف 1/ 13

(8) - ينظر: المزهر 1/ 347

(9) - يقصد أستاذه أبا علي الفارسي (ت 377 هـ)، وهو من كبار اللغويين والنحاة قيل أن : إبن جني لازمه أربعين سنة.

ويخلد إليه مع إعواز الاشتقاق الأصغر لكنه مع ذلك لم يسمه(...) وإنما هذا التقليب لنا لحن..."[1]

وكانت هذه الفكرة مطروقة قبله لكن في مجال المعجم، فقد اعتمد اللغويون- وعلى رأسهم الخليل- على هذه التقاليب في حصر اللغة وتبيين معانيها المختلفة، والفضل كل الفضل في ذلك يعود الى الخليل الذي " يعد أول من طبقه في كتاب العين ونبه عليه دون أن يسميه كما أنه لم يبحث في المعنى المشترك بين المقلوبات بينما سماه ابن جني وتوسع فيه وأكثر من أمثلته".[2]

وقد ربط ابن جني وابن فارس -و هما من أصحاب الاشتقاق- بين دلالات تلك الصور، واستنبطوا معاني عامة مشتركة بينها خلافا للخليل الذي لا يشترط في طريقته وحدة المعنى في التقليبات الستة، إلا أن ابن جني ذهب إلى عدم اطراد هذا النوع من الاشتقاق في اللغة،[3] كما أكد عدم اطراده من جاء بعده من العلماء.[4]

وقد علل السيوطي سبب إهمال العرب له أن حروفه قليلة ومن ثم هي غير قادرة على استيعاب المعاني التي لا تكاد تتناهى[5]، كما عده أحد المحدثين قلبا مكانيا ومثل لذلك بـ " قُوُوسٌ وقِسِيٌّ"، وَجَاهٌ وَوَجْهٌ، وَرَاءَ وَرَأَى ونحو ذلك.[6]

---

(1) الخصائص 2/ 133

(2) ينظر : الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية لقرن الثالث الهجري ص 493.

(3) ينظر الخصائص2/ 138

(4) ينظر : على سبيل المثال، الممتع 1/ 40،و المزهر1/ 347.

(5) - ينظر : المزهر 1/ 347.

(6) ينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص249.

ثانيا- عند المحدثين

اختلف المحدثون من اللغويين العرب في أنواع الاشتقاق، كما اختلفوا في مدلول كل نوع، فعبد الله أمين يجعله أربعة أقسام [1]، صَغِير، وكَبِير، وأَكْبر، وكُبّار.

فالأول هو الاشتقاق الصرفي، والثاني إبدال، والثالث تقليب، والرابع نحت. وهو كذلك عند صبحي الصالح، [2] إلا أن الكبير عنده تقليب، والأكبر إبدال، أما عند علي عبد الواحد وافي فثلاثة أنواع [3]: عَامٌّ، وكبير، وأكبر، فالكبير تقليب، والأكبر إبدال.

وقد أطلقوا على الاشتقاق الصغير اسم الاشتقاق العام، [4] وأجمعوا على أن أكبر قسم من متن اللغة يقوم عليه، وهو" نوع من التوسع في اللغة يلجأ إليه قصد التعبير عما يستحدث من معان فيساعد اللغة على مسايرة التطور الحضاري". [5]

إذا هو محل إجماع العلماء سواء أكانوا قدماء أم محدثين، لكثرة وروده عند العرب، ودخوله في أجزاء الكلام، ولا يمكن الاستغناء عنه، لأنه سهل معتاد مألوف، ومن ثم قالوا بقياسيته، وجوزوا صياغة المشتقات على منواله إذا لم تكن موجودة في الأساليب القديمة [6].

أما الكبير [7]، فقد أكد المحدثون - كما فعل القدماء- نسبته الى ابن جني.

و أنه لا يظهر في صورة واضحة إلا في مجموعات قليلة من المواد [8]. ومن ثم يتطلب تطبيقه كثيرا من التمحل والتعسف قد يخرج عن مدلوله الأصلي فكثرة تعلق الرجل

---

(1) - ينظر الاشتاق ص 1، وينظر مقال له تحت عنوان (بحث في علم الاشتقاق)بمجلة مجمع اللغة بالقاهرة 1/ 381، 382.

(2) - ينظر : دراسات في فقه اللغة ص 173-274.

(3) - ينظر فقه اللغة لعلي عبد الواحد وافي، دار النهضة مصر للطبع والنشر الفجالة ط 3 القاهرة (د.ت) ص 178، 186 وفصول في فقه االلغة هامش 291.

(4) - ينظر على سبيل المثال، إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة ص63 وفقه اللغة لوافي ص 178

(5) - من أسرار اللغة ص63.

(6) - المرجع نفسه ص 64، 65، وينظر الصيغ الثلاثية ص 26

(7) - يسميه القدماء : الأكبر.

(8) - وذلك قطرة من بحر خاصة إلذا علمنا إنه قيل : إن في معجم الصالح أربعين ألف مادة وفي معجم لسان العربي ثمانون ألأف مادة تقريبا.

باللغة العربية وتقديسه لها تصور فيها ما ليس فيها وما لا تتصف به لغة العرب من لغات البشر[1].

غير أن لمصطفى مندور رأيا آخر، هو أن ما أنجزه ابن جني في الاشتقاق الكبير يعد ثمرة من أنضج ثمار ذلك العصر، فقد جمع عصارة جهود السابقين من نحاة وصرفيين، ولغويين، كما أن فيه بذور ما يسعى المنهج الحديث إليه قصد الوصول إلى اكتشاف آثار الصوتيات في تحديد مسار الانفعال النفسي داخل العمل الأدبي، وبخاصة الشعر منه.

مما دفع أحد المستشرقين -و هو آدم متز- ليقرر أن لغويي العرب لم يعرفوا إنتاجا أعظم من الاشتقاق الكبير.

ويخلص- أي مصطفى مندور- إلى أن منهج ابن جني، منهج تحليلي تطبيقي عميق مبني على الحس اللغوي سواء فيما يتعلق منه بجرس الحروف مستقلة أو مجتمعة. لقد فتح المجال واسعا أمام علم الدلالة، وأعطى فرصة لفك أسرار اللغة وتراكيبها، إن فلسفة الاشتقاق الأكبر عند الرجل خليط من الحس النقدي مع الحس اللغوي.[2]

وعلى الرغم من اعتراض المعترضين، فإنهم لا ينفون وجود معنى مشترك بين التراكيب المتحدة في مادة واحدة.[3]

وأما الأكبر: فيرى المحدثون أنه يختلف عن الاشتقاق الكبير من حيث أن ارتباط الأصوات ببعض المعاني، غير مقيد بالأصوات نفسها كما هو في الاشتقاق الكبير، وإنما هو ارتباط بنوعها العام، وبترتيبها فحسب، ومن ثم تدل كل مجموعة من ذلك على المعنى الذي ارتبطت به متى وردت مرتبة حسب ترتيبها في الأصل، بغض النظر عن بقاء الأصوات الأولى، أو استبدال غيرها بها شريطة اتفاقها في المخارج أو في جميع الصفات ما عدا الإطباق مثل: امْتُقِعَ لَوْنُهُ وانْتُقِعَ، وأَسْوَدُ حَالِكٌ وحَانِكٌ، وسِرَاطٌ وصِرَاطٌ، وسَاطِعٌ

(1) ينظر: من أسرار اللغة العربية ص 66 – 68. وفقه اللغة لوافي ص.183.

(2) ينظر: اللغة بين العقل والمغامرة ص 90- 93

(3) ينظر المرجع نفسه ص 93، وفي هذا يقول السيوطي: "...وإنما جعله أبوالفتح بيانا لقوة ساعده، ورده المختلفات إلى قدر مشترك." المزهر 1/ 347.

وصَاطِعٌ، وسَخْرٌ وصَخْرٌ، ومَرَدُّ هـذا الاخـتلاف والتنـاوب اخـتلاف القبائـل في النطق بالكلمة المستعملة.[1]

هذا النوع من الاشتقاق ذكره ابـن جنـي في الخـصائص تحـت عنـوان" تـصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني "[2]، أي أن تقارب الحروف في الكلمتين يدل عادة عـلى تقـارب معنييهما، وأن الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان الآخر.

وأمـا الكبّـار: فقـد زاده بعـض الدارسـين[3]وأطلقـه عـلى مـا يـسمى بــ" بالنحت"عند القدماء، وهو ظاهرة قديمة، لجأ إليه العلماء لعدم جواز اشتقاق كلمـة مـن كلمتين في أقيسة التصريف. روى السيوطي عن ابن دحية:

"ربما يتفق اجتماع كلمتين من كلمة واحدة دالة على كلتـا الكلمتـين، وإن كـان لا يمكن اشتقاق كلمةمن كلمتين في اشتقاق التصريف"[4]

وهو نوع من الاختصار، وقد كثرت الاختلافات فيه، إذ مـنهم مـن أنكـره، لأنـه يولد ألفاظا غريبة على السمع، ومنهم من ذهب إلى أنه قياسي، وهناك من عده غير قيـاسي رغم كثرته عند العرب، وذهب آخر إلى أنه ضرب من الاشـتقاق، ويبـدو أنـه راجـع إلى كثرة الاستعمال لبعض الألفاظ. وروي عن الخليل:

" أن العرب تلجأ للنحت إذا كثـر اسـتعمالهم للكلمتـين ضـموا بعـض حـروف إحداهما إلى بعض حروف الأخرى"[5].

وظاهرة النحت لا تنفرد بها اللغة العربية وحـدها بـل نجـدها في اللغـات الهندية والأوروبية، وبخاصة اللغات الحديثة.[6]

---

(1) – ينظر فقه اللغة لوافي ص 184، 185 وما بعدهما، ومن أسرار اللغة ص 68.

(2) – ينظر الخصائص 2/ 145 وما بعدها.

(3) – ينظر على سبيل المثال الاشتقاق لعبد الله أمين ص 391 وما بعدها.

(4) – المزهر 1/ .483.

(5) – ينظر المولد في العربيةص 88،89.

(6) – ينظر فقه اللغة لوافي ص 187، وينظر علم اللغة للمؤلف نفسه دار نهـضة مـصر للطباعـة والنـشر، الفجالـة ط 7، (القاهرة) / 1973، ص222، وفصول في فقه اللغة ص 302

– ينظر مقالة بعنوان (بحث في علم الاشتقاق) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 1 / 382 .

والنحت قريب من الاشتقاق فهو أخذ كلمة من كلمتين أو أكثر بدلا من أخذ كلمة كسائر أنواع الاشتقاق الأخرى.

يقول عبد الله أمين: والاشتقاق الكبّار، هو انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى معا، مثل: عَبْشَمِيٌّ من عبد شمس، وحَوْلَقَ من لا حول ولا قوة إلا بالله، ويسمّى نحتا.[1]

وقد أقره مجمع اللغة العربية عندما رأى فيه وسيلة من وسائل توليد المصطلحات، وتنمية اللغة وتطويرها غير أنه قليل الاستعمال في اللغة العربية، وربما كان السبب في إنكار وجوده من بعض الدارسين. وله أنواع أربعة : نحت فعلي، ونحت وصفي، ونحت اسمي، ونحت نسبي.[2]

كما أن هناك نحتا من أصلين مستقلين أو من أصول مستقلة للدلالة على معنى مركب في صورة ما، وهو نادر في الساميات كثير في الهند وأوروبية كما أسلفنا.[3]

من ذلك ما ذكره الخليل أن«لَنْ» منتزعة من «لا» و«أن» وأنها تضمنت بعد تركيبها معنى لم يكن لأصليها مجتمعين، وذهب الفراء الى أن أصل «هَلُمَّ» هو «هل» وهي بمعنى هل لك في كذا و«أم» بمعنى تعال وأقصد، وقيل: إنها مركبة من هاء التنبيه و«لم» بمعنى«ضم»، وهي تفاسير لا تخلو من التمحل والتعسف- متعارضة مع منطق اللغة ومنهجها.[4]

ونشير إلى أن أكثر أنواع الاشتقاق استعمالا وإفادة للغة، الاشتقاق الأصغر «فهو الذي نستفيد منه في تنمية الألفاظ واستكمال المادة اللغوية».[5]

قيل إن ما رواه العلماء عن الكلمات المنحوتة في اللغة العربية لا يكاد يتجاوز ستين كلمة، ينظر الاشتقاق لعبد الله أمين ص 393.

(1) مجلة المجمع بالقاهرة 1/ 382.

(2) ينظر ذلك مفصلا في المزهر 1/ 482-485 وفي أصول النحو ص 134، 135. وفي فقه اللغة لوافي ص 186، 187. وفي دراسة المشتقات العربية ص 31،32.

(3) ينظر: الصفحة السابقة

(4) ينظر: فقه اللغة لوافي ص 188 وما بعدها.

(5) ابراهيم أنيس، طرق تنمية الالفاظ في اللغة، معهد البحوث والدراسات العربية قسم البحوث والدراسات الأدبية واللغوية مطبعة النهضة الجديدة القاهرة1966-1967 ص 43 وما بعدها.

ولم يفرده- أي الاشتقاق الأصغر - علماء اللغة بمؤلفات خاصة وإنما نجد مبثوثا في بعض فصول الكتب وأبوابها، ابتداء بكتاب سيبويه إلى السيوطي، وحتى الكتب التي تكلمت في علوم العربية، وبخاصة النحو والصرف لم تهمل الكلام عن الاشتقاق سواء أكان ذلك تصريحا أم تلميحا.

وقد ألف في الاشتقاق كثير من العلماء قدماء ومحدثين لا يتسع المجال لذكرهم هنا.[1]

وهي طريقة تختلف عن عمل المعجميين الذين يبدو عملهم أقرب الى المنطق والصواب، لأنهم درسوا الكلمات وأحصوها على أساس القرابة التي توجد بين كل مجموعة، لكونها تعود جميعا إلى مادة ذات اصول ثلاثة هي المادة الأصلية أو الجذر، أو المادة الخام كما يقال، وهي مادة ليس لها شكل محدد أو معين، وليس لها دلالة ووظيفة.

وقد لاحظ العلماء العرب وكذلك المستشرقون أن أكثر مواد اللغات السامية- ومنها العربية- ثلاثية الأصول، ومن هذا الجذر الثلاثي نشأ عدد لابأس به من الكلمات يمكن أن يطلق عليه اسم المشتقات.

ومن ثم لا يتوقف ملفظ المشتقات عند الحد الذي وضعه اللغويون القدماء، وإنما كل ما نشأ عن الجذر الثلاثي واشترك مع غيره في الحروف الأصلية، وفي المعنى فهو من المشتقات.

وقد ذهب إبراهيم أنيس إلى أن الأنواع التي ذكرها ابن جني في الخصائص لا تفيد اللغة في تنمية ألفاظها باستثناء الاشتقاق الأصغر " فهو الذي نستفيد منه في تنمية الألفاظ، واستكمال المادة اللغوية".[2]

---

(1) - ينظر على سبيل المثال المزهر 1/ 351، والاشتقاق لعبد الله أمين و" في أصول النحو ص 152،153، و" الصيغ الثلاثية ص 22، 23.

(2) - نفسه ص 46.

أهمية الصيغة في المشتقات العربية

إن أكثر الأبنية استعمالا في اللغة العربية تتمثل في الأفعال وتصاريفها وفي المشتقات، والجموع القياسية السالمة منها وغير السالمة: إنها صيغ حية تفيد تنمية ألفاظ اللغة، لتلائم احتياجات العصر، على عكس الأبنية قليلة الاستعمال، التي جاءت على بناء محدود يمكن عده وإحصاؤه، ومن ثم وقفت عند الحد المنقول عن العرب دون زيادة فيها[1].

وما يعنينا من هذا هو المشتقات التي - لاشك- لها آثار بلاغية في الكلام الفصيح، كاسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة والصفة المشبهة وأفعل التفضيل وأسماء الزمان والمكان، وأسماء الآلة.

وهذه المشتقات يختلف بعضها عن بعض بحسب اختلاف المبحث الذي يستعمل فيه كل مشتق. و عندما نُظِر إليها -أي المشتقات- من حيث الوظيفة وعدمها تبين أنها تنقسم قسمين:

قسم يعمل عمل فعله، وأطلق عليه اسم الصفة وينحصر في أربعة مشتقات[2] وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، وتعمل هذه المشتقات بشروط مذكورة في كتب النحو.

وما بقي من المشتقات- هذا إذا عددناها سبعة كما هو مشهور في كتب النحو والصرف - كاسم الآلة، واسم المكان، واسم الزمان، فهو مشتقات لا تعمل عمل أفعالها ولذلك عُدَّت ملحقة بالجوامد، وليس لها حكم المشتقات العاملة[3].

وإذا قارنا هذه المشتقات بما اشتقت منه وجدنا تناسبا بين المشتق والمشتق منه، قد يكون في اللفظ وفي المعنى وفي ترتيب الحروف وقد يكون في اللفظ فقط أو في المعنى فقط، مع عدم ترتيب الحروف الأصول.

---

(1) ينظر على سبيل المثال، فقه اللغة وخصائص العربية ص 130.

(2) هناك من لا يذكر صيغ المبالغة عند ذكره للمشتقات، لأنه ينظر إليها على أنها اسم فاعل يدل على المبالغة.

(3) ينظر : النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف (القاهرة) الطبعة السادسة 1981، 3/ 334 ودراسة المشتقات العربية ص 33،34.

وما دمنا نتكلم عن جانب اللفظ والمعنى نشير إلى" أن علماء اللغة قديما وفي كل الأمم عنوا أكثر ما عنوا بمباني الألفاظ وتراكيبها، كالبحث في أصولها واشتقاقها، وصيغها الصرفية، وأبنيتها، ولم يولوا معانيها ما تستحق من العناية، مع أن القصد من اللغة وألفاظها، التعبير عن المعاني والأفكار.[1]

ولا يعني هذا أنهم أهملوا جانب المعنى بل عنوا بالبحث فيه بمقدار ما يكون من "أثر في تصحيح اللفظ وتقويم اللسان، وصحّة الإعراب وصواب الاستعمال، وغير ذلك من أهداف عملية"

يعني هذا أن للأبنية أو الصيغ في اللغة العربية دلالات، وللأوزان معان، إذ يكفي بتغيير بسيط في حركات الكلمة أو في حروفها الأصلية، أو زيادة عليها أن تتوارد عليها معان كثيرة، فصيغة" عَلِمَ " مثلا يمكن تغييرها إلى عُلَمَاء، وعُلُوم، وعَلَّام، ومُعَلِّم، ومُتَعَلِّم، وعَلِمَ ويَعْلَمُ، وأَعْلَمُ، وعَلِمْنَا وغير ذلك، أي أن ما حدث من تغيير في هذه الكلمات المشتقّة من كلمة واحدة سببه الحروف الزوائد، وتنوع الحركات.

إن لوزن الكلمة وصيغتها دورا كبيرا في تحديد معناها، فلولا ذلك لالتبست معاني الكلمات المشتقة من مادة واحدة، فبهذا يمكننا تحديد معنى الفاعلية في اسم الفاعل والمفعولية في اسم المفعول والمكانية والزمانية في اسمي المكان والزمان وغير ذلك من المشتقات،[2] وفي ذلك يقول ابن جني موضحا مخالفة الصيغ (أي الأوزان) للدلالة على اختلاف المعاني:

"وذلك أنه قد دلت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع إذ الغرض في صيغ هذه المثل إنما هو لإفادة الأزمنة، فجعل لكل زمان مثال مخالف لصاحبه، وكلما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان"[3] وهذا دليل على اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني.

وقال أيضا في اختلاف الصيغ والأوزان لاختلاف المعاني: " وكذلك قطَّع وكسّر فنفس اللفظ هاهنا يفيد معنى الحدث، وصورته تفيد شيئين، أحدهما الماضي، والآخر

---

(1) – فقه اللغة وخصائص العربية ص 154.

(2) – ينظر فقه اللغة وخصائص العربية ص 115 وما بعدها، وينظر دراسة المشتقات العربية ص35

(3) – الخصائص 1/ 375.

تكثير الفعل، كما أن ضَارَبَ يفيد بلفظه الحدث وببنائه الماضي وكون الفعل من اثنين، وبمعناه على أن له فاعلا. [1]

ولكن غير بعيد عن سياق الكلمة؛ لأن له دورا حاسما في تحديد معناها وتوضيحه. [2]

فالصيغ والأوزان بمثابة قوالب تصاغ فيها الألفاظ وتحدد بها المعاني الكلية أو المفاهيم العامة، فلو أخذنا مادة (ق ط ع) ووضعناها في قالب ما من القوالب، وليكن مثلا " مِفْعَل" قلنا: مِقْطَع وبذلك نحصل على مشتق يدل على آلة القطع، وإن نحن غيرنا حركة الميم من الكسر الى الفتح نحصل على مَفْعَل، فنقول" مَقْطَع" وبذلك صار للكلمة معنى جديد وهو مكان القطع ولو قلنا " مُقَاطَعَة" على وزن " مُفَاعَلَة" حصلنا على مشتق جديد يدل على قطع الصلة بين شيئين.

فهذا التنوع بين ألفاظ المادة الواحدة سببه تغير الحركات الثلاث وكذلك حروف الزيادة المعروفة بـ" سألتمونيها". [3]

بل قد يحصل التجدد في المعنى حتى في الوزن الواحد الذي يمكن استعماله في معان اخرى، " فَمِفْعَالُ" مثلا: يدل على الآلة وعلى معان أخرى كالمبالغة في العادة، نحو مضياف، وفَعَّال أيضا صار يدل على المبالغة وعلى الحرفة، والنسبة في هذه المشتقات يمكن عدها نوعا من الاختصار فوجودها في اللغة يوفر على المتكلم والمتعلم في آن واحد جهدا كبيرا، ذلك أن في عالم الفكر معاني عامة كلية- كما سبق ذكره - كالفاعلية والمفعولية، والمكانية، والزمانية، والحدث، والآلية، فلو أخذنا أفعالا مثل: كَتَبَ، وَقَطَعَ، وَلَمَسَ، وجَمَعَ، وأَوَى، وأردنا أن نجعل من كل منها قوالب للمكان يعرف به قلنا : مَكْتَب، ومَقْطَع، ومَلْمَسْ، ومَجْمَع، ومَأْوَى.

---

(1) نفسه 3/ 101.

(2) تبين بالاحصاء أن النص العربي يتضمن 75% من المعنى فقط، بينما يبقى25%يتحمل ادراكها القارئ. ينظر التعريب وتنسيقه في الوطن العربي ص 434.

(3) ينظر فقه اللغة وخصائص العربية ص 118 وما بعدها. ودراسة المشتقات العربية ص 35.

وبهذا نكون قد اختصرنا القول، وحققنا الهدف، وهو إفهام السامع من أقصر طريق، وهذه هي الوظيفة الفكرية للصيغة وقيمتها المنطقية في اللغة العربية.[1]

إن اللغة العربية بحق لغة تخول التعبير عن أدق الأفكار أكثرها تنوعا، لكونها لغة اشتقاقية، فكيف لا وهي لغة القرآن الذي" يمتاز بالتعبير عن قضايا ومدلولات كثيرة في مجال يصعب على البشر أن يعبروا فيه عن مثل هذه الأغراض، بأوسع مدلول، مع التناسق العجيب بين العبارة والمدلول".[2]

(1) - ينظر المرجعان نفساهما ص 119، وص 35، 36. على الترتيب .

(2) - ينظر : عبد الفتاح لاشين، صفاء الكلمة دار المريخ للنشر (الرياض) مطبعة النهضة مصر 1983. ص6.

الفصل الأول

اسم الفاعل

تمهيد

يصاغ اسم الفاعل قياسا من الفعل[1] الثلاثي (فَعَلَ) لازما ومتعديا، و(فَعِلَ) متعديا على (فَاعِل)، صحيحا كان أم معتلا، نحو : ضَرَبَ فهو ضارب، وذَهَبَ فهو ذَاهِب، ونَصَرَ فهو ناصر، وسَمِعَ فهو سامع، وعلم فهو عالم، ووصل فهو واصل، وشَكَ فهو شاك[2]، والأصل (شاكي) .

وإن كان من (فعُل) أو (فعِل) اللازم، فلا يأتي على وزن (فاعل) إلا سماعا[3] نحو عقُرت المرأة فهي عاقر، وشَعُر فهو شاعر، وطهُر فهو طاهر، وحمُض فهو حامض، وأمِن فهو آمن، وسلِم فهو سالم. وهذا عند ابن جني من تداخل اللغات[4].

وقياس (فعُل) المضموم العين أن يكثر مجيئه على (فعْل وفعيل)، نحو: ضخُمَ فهو ضخْمٌ، وشهُمَ فهو شهْم، وجمُل فهو جميل، وشرُف فهو شريف. ويقلّ في (أَفْعَل وفَعَل) نحو : خضُب فهو أخضب، وبطُل فهو بَطَلٌ، وحسُن فهو حسَنٌ[5].

أما قياس فَعِل المكسور العين، أن يكون على (فَعِل) أو (فعلان) أو (أفْعَل) كنضِر فهو نضِرٌ، وبطِر فهو بطِرٌ، وعطِش فهو عطشان، وصدِي فهو صديان، وسوِد فهو أسود،

---

(1)- مصطلح الفعل عند القدماء غير محدد وغير واضح، فهو عند سيبويه قد يعني المصدر، وعند الفراء مادة تشمل المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغيرها. غير أن السيرافي يذهب إلى أن اسمي الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل، والفعل مشتق من المصدر، ينظر شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت 1985، 2 / 198، وعبد الله بوخلخال، التعبير الزمني عند النحاة العرب منذ نشأة النحو العربي حتى نهاية القرن الثالث الهجري ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987 1 / 169 – 170 .

(2)- ينظر الكتاب لسيبويه، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار عالم الكتب، ط 3 بيروت 1983، 4 / 5، والتكملة للفارسي، وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984، ص 212، وشرح ابن عقيل مكتبة السعادة بمصر ط 14، 1964 2/ 134، وشرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت (د.ت)، 2 / 77 – 78

(3)- ينظر شرح ابن عقيل، 2 / 134 .

(4)- ينظر الخصائص 1 / 375 .

(5)- ينظر شرح ابن عقيل 2/ 135 – 136، وارتشاف الضرب 1/ 233 – 234، وحاشية الصبان 1/ 320 .

، جهر فهو أجهر [1]. غير أن هذا يدخل – على رأي بعضهم – تحت موضوع الصفة المشبهة[2].

وللعباس حسن في هذا رأي آخر، وهو أن لا فرق في الماضي بين المتعدي واللازم، ولا بين مفتوح العين ومكسورها ومضمومها، يقول: « فلا مكان للتوهم بأن بعض أنواع الماضي الثلاثي المتصرف اللازم لا يصاغ من مصدره اسم فاعل على صيغة (فَاعِل) للدلالة على الحدوث نصا، إذ من أين يجيء التوهم بعد أن قطع الأئمة بالحكم العام السابق ، فاسمها كَرُم الرجل فهو كارم، وبخِل فهو باخل، وشرُف فهو شارف، وحسُن فهو حاسن، وغني فهو غانٍ »[3]

ولم يفرد سيبويه لاسم الفاعل بابا بعينه، وإنما ذكره متفرقا عند حديثه عن الأفعال ومصادرها، ويسميه الاسم. يقول : « فأما (فعَل يفعُل) ومصدره، فقتل يقتل قتلا، والاسم قاتل، وخلقه يخلقه خلقا، والاسم خالق ؛ ودقّه يدقّه دقًّا، والاسم داق »[4].
ويقول في موضع آخر : « هذا باب (فَعْلَان) [5] ومصدره وفعله، أما ما كان من الجوع والعطش، فإنه أكثر ما يبنى في الأسماء على (فَعْلَان)، ويكون المصدر (الْفَعَل) ويكون الفعل على (فعِل يفعَل)، وذلك نحو: ظَمِئ يَظْمَأُ ظَمَأً وهُو ظَمْآنُ، وَعَطِش يَعْطَشُ عَطَشًا وهو عطْشَانُ، وصَدِيَ يَصْدَى صَدًى وهو صَدْيَانُ »[6] .

---

(1) - ينظر شرح ابن عقيل، 2/ 135–136، وارتشاف الضرب 1/ 233–234 وحاشية الصبان 1/ 320.
(2) - ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل ط 5 بيروت 1979، 3 / 243، وحاشية الصبان 1 / 321 .
(3) - النحو الوافي 3 / 240 – 242 .
(4) - الكتاب 4 / 5، وينظر أبنية الصرف، ص 260 .
(5) - أشرنا إلى أن هذا الوزن يدخل ضمن موضوع الصفة المشبهة عند بعض النحاة. فقد اختلفوا في وزن اسم الفاعل من الثلاثي المجرد. فمنهم من ذهب إلى أن له وزنا واحدا هو (فاعل)كالزمخشري، شرح المفصل 6 / 68، وابن الحاجب، شرح الكافية 2 / 198، والرضي، شرح الكافية 2 / 198، وابن هشام، أوضح المسالك 3 / 244 – 245. ومنهم من ذهب إلى أن له أبنية متعددة كـ (فَعْل)، و(فعيل)، و(أفعل)، و(فَعِل) ،كابن مالك وابنه بدر الدين، وابن عقيل، ينظر أبنية الصرف، ص 259 .
(6) الكتاب 4 / 21، وينظر أبنية الصرف، ص 260 .

وأشار النحاة إلى أنه إذا كانت عين الفعل معلّة قلب حرف العلة في اسم الفاعل همزة، نحو: بَاعَ يَبِيعُ فهو بَائِعٌ، وقَامَ يَقُوم فهو قَائِمٌ، وصاد يَصِيدُ فهو صَائِدٌ والأصل: بَايِعٌ وَقَاوِمٌ وصَايِدٌ، فعندما جاء حرف العلة بعد ألف قلب همزة [1].

وإذا كانت عينه غير معلّة ؛ أي جاءت حرف علة متحركا بقيت على حالها، كعوِرَ فهو عَاوِر، وَأيِسَ فهو آيِس، وصَيِد[2] فهو صَايِد [3]. وعلى هذا يكون إعلال العين في اسم الفاعل تابعا لإعلالها في فعله، وتصحيحها تابع لتصحيحها فيه .

والسبب أنهم « جاءوا بهن على الأصل، لأنه في معنى ما لا بد له من أن يخرج على الأصل، نحو: اعْوَرَرْتَ واحْوَلَلْتَ وابْيَضَضْتَ واسْوَدَدْتَ، فلما كن في معنى ما لا بد له من أن يخرج على الأصل لكون ما قبله تحركن، فلو لم تكن في هذا المعنى اعتلت، ولكنها بنيت على الأصل إذا كان الأمر على هذا، ومثل ذلك قولهم: اجْتَوَرُوا واعْتَوَرُوا، حيث كان معناه معنى ما الواو فيه متحركة ولا تعتل فيه، وذلك قولهم : تَعَاوَنُوا وتَجَاوَرُوا »[4]

وإن كان معتل العين مهموز اللام كَسَاءَ يَسُوءُ وَنَاءَ يَنُوءُ وَشَاءَ يَشَاءُ وجَاءَ يَجِيءُ، فإنه يجري مجرى صحيح اللام، غير أن لامه تحول ياء إذا همزت عينه [5] ويذكر سيبويه أن الخليل كان يرى أن قولك : جَاءٍ وشَاءٍ ونحوهما اللام فيهن مقلوبة حتى لا تجتمع همزتان، فيصح اسم الفاعل من جَاءَ جَائِي على وزن (فَالِع) [6]

---

(1)- ينظر الكتاب 4 / 348، 356، والمقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب بيروت (د.ت) 1 / 99، وابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط 1، 1958، بيروت ، 3 / 245، وشرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب بيروت ومكتبة المتنبي القاهرة (د.ت) 10 / 10، وشرح الشافية للرضي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت 1982، 3 / 127، 204، والممتع 1 / 327 – 328 .

(2)- أي رفع رأسه تكبرا وخيلاء. والصيد في الأصل داء يصيب الإبل، فتسيل أنوفها فتسمو برؤوسها

(3)- ينظر الكتاب 4 / 356 – 357، والمقتضب 1 / 99 – 100، والأصول في النحو 3 / 288، وشرح المفصل 10 / 10، وشرح الشافية 3 / 99 – 128، والممتع 1 / 328 .

(4)- الكتاب 4 / 344، وينظر المقتضب 1 / 99 – 100

(5)- المرجع نفسه، 4 / 376 – 377 .

(6)- المرجع نفسه 4 / 377 – 378. ويرى الرضي بأنه تعليل غير متين، ثم يورد رأييهما ويعقب عليهما مبديا مذهبه في ذلك، ينظر شرح الشافية 1 / 25 – 26، وينظر 3 / 129 – 130 .

وإن صيغ من معتل اللام، مجردا من (الـ) والإضافة، حذفت لامه في حالتي الرفع والجر، كهادٍ ومعتدٍ وثبتت منونة في حالة النصب، مثل: أُرِيدُكَ هَادِيًا إِلَى الْـخَيْـرِ، سَـاعِيًا فِي طَرِيقِهِ. أما عند التعريف، فتثبت لامه في جميع الحالات.

وإذا كان مهموز الفاء، فإن الهمزة تقلب مدة، مثل: أَمِنَ فَهُوَ آمِنٌ، وأَخَذَ فَهُوَ آخِذٌ، وَأَثِمٌ فَهُوَ آثِمٌ[1].

وذهب العلايلي إلى أن اسم الفاعل (فَاعِل) قد تطور من (فَاعِيل) إلى (فَاعِـل) ثـم ذكر (فَعِيل) و(فَعِل) و(فَعْل)، وأشار إلى أنه كان يصاغ في هـذا الـدور ضـاريب وقـائِيم وبقي منه (آمين). وهو ما بقي من اللغة مستعملا، ويعبر عن منحى لغوي غـامض مـن مناحي اللغة لم ينتبه إليه العلماء، وأن هـذه الأوزان قـد أورثـتهم شـبهة ؛ وهـي اخـتلاف الدلالات باختلاف هذه الأوزان.

ولكن هذه الأوزان ذات دلالة واحدة، وجميعها متطور عن (فَاعِيل) المهات والـذي يدل على الذات المتصفة بالحدث[2].

وبقاء (فَاعِل) دون باقي الأوزان الأخرى مرده إلى أن العربي قصد إلى أن تطرد هذه الصيغة في كل ثلاثي مجرد، لا في العربية فحسب، بل وفي أخواتها الـساميات أيـضا، فقـد ذكر المستشرقون أن أغلب اللغات السامية تـشترك في صـيغة اسـم الفاعـل مـن الثلاثـي المجرد، فهي في العربية على وزن (فَاعِل)، وهي كذلك في الإثيوبية والآشورية والـسريانية والآرامية والعبرية، مع بعض التغييرات الطفيفة[3]

وتعد صيغة (فَاعِل) في القرآن الكريم، وفي اللغة العربية عموما مـن أكثـر الـصيغ شيوعا، ذلك أن اطراد صنف من الصيغ على حساب صنف آخر يعود إلى «مبدأ الاختيـار والتفاضل بين الصيغ في الاستخدام اللغوي. فالصيغ ذات الإيقاع الصاعد أي التـي تبـدأ

---

(1)- ينظر التكملة، ص 38، وسر صناعة الإعراب لابـن جنـي، دراسـة وتحقيـق حـسين هنـداوي، دار القلـم للطباعـة والنشر، ط 2، دمشق 1993، 2 / 664 – 665، والممتع 1 / 404 .

(2)- ينظر تهذيب المقدمة اللغوية، للعلايلي لأسعد أحمد علي، دار الـسؤال للطباعـة والنـشر دمـشق 1988 ص 84 – 85، 103 .

(3)- ينظر مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 22 / 92 .

بمقطع قصير ثم تستمر على مقطع طويل [...]، هذه الصيغ تكاثرت كلماتها إلى أقصى حد [...] وترجع كثرة (فاعل) بكسر العين إلى وظيفتها الصرفية من حيث هي اسم فاعل»[1].

ومن مسوغات استعمال صيغ أكثر من غيرها، أو استعمال لفظ وإهمال آخر أيضا طلب الخفة، فكلما كان اللفظ خفيفا كان أكثر استعمالا من غيره، وحتى الألفاظ الخفيفة تتفاوت فيما بينها في الاستعمال. يقول سيبويه: « واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء ؛ لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكنا، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء. ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم وإلا لم يكن كلاما، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا »[2]

كما أن لتناسق الحركات فيما بينها دخلا في كثرة الوزن أيضا، فكلما كانت متناسقة كثر الوزن والعكس صحيح[3].

ولا شك في أن اسم الفاعل وباقي المشتقات قد خضعت لأشكال لفظية عديدة بمعنى أنها خضعت لتغيرات صوتية وصرفية ونحوية ؛ من فك وإدغام وقلب وإبدال وإعلال، وصحة واعتلال ولزوم وتعدية، وتجرد وزيادة وإعراب، واختلاف في الدلالة على الجنس أو العدد أو الزمان، وغير ذلك مما يتعلق باللفظ زيادة أو نقصانا أو تغييرا آخر أيا كان نوعه أو جنسه .

ونتناول فصل اسم الفاعل، وفق التصنيف الآتي :

أولا : اسم الفاعل من الثلاثي المجرد، ويدرس من حيث :

I – علاقته بأبواب الفعل المعروفة .

II – صحته واعتلاله

III – تعدد المعنى الوظيفي للصفة [4]

---

(1)- ينظر التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمته البيانية والتعبيرية لمصطفى النحاس، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب الرباط، العدد 18، ص 45 والعربية الفصحى، ص 88 – 93 .

(2)- الكتاب 1 / 20 – 21 .

(3)- ينظر مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 10 / 85، ومجلة اللسان العربي، العدد 37، 1991، ص 65

(4)- يقصد به العدول بالصفة إلى الاسم أو إلى الصفة الغالبة .

ثانيا : من الثلاثي المزيد :

I – المزيد بحرف .

II – المزيد بحرفين

III– المزيد بثلاثة أحرف

ثالثا – من الرباعي المجرد .

رابعا – من الملحق بالرباعي .

أولا ـ اسم الفاعل من الثلاثي المجرد

I ـ علاقته بأبواب الفعل.

1- باب فعَل يفعُل :

ورد اسم الفاعل من هذا الباب مائتين وخمسا وعشرين (225) مرة تتوزع كالآتي :

– سبعين (70) مرة في سورة البقرة : الكافرين، صادقين، للكافرين، خالدون، الصالحات، الفاسقين، القواعد، كافر، بالباطل، صالحا، الناظرين، بغافل، خالصة، الفاسقون، بضارين، كفارا، قانتون، الطائفين، العاكفين، السجود، الصالحين، عابدون، شاكر، كفار، خالدين، بخارجين، عاد، الداعي، عاكفون، الحكام، حاضري، كاملة، كافة، كاملين، قانتين، الكافرون، بآخذيه، أنصار كاتب، حاضرة، كاتبا[1].

– واثنتين وخمسين (52) مرة في سورة آل عمران : كافرة، خالدين، الصادقين، القانتين، قائما، ناصرين، الكافرين، الصالحين، قائم، أنصار، أنصاري، الماكرين الصالحات، طائفة، بالباطل، الفاسقون، كفار، صادقين، بغافل، كافرين، خالدون، قائمة، طائفتان، للكافرين، العافين، عاقبة، الشاكرين، الناصرين، ذائقة، قياما، قعودا، باطلا[2].

---

(1)– البقرة : (19، 34، 89، 191، 250، 264، 286) – (23، 31، 94، 111) – (24، 90، 98، 104) – (25، 39، 81، 82، 217، 257، 275) – (25، 82، 277) – (26) – (27) – (41، 217) – (42، 188) – (58) – (62) – (69) – (74، 85، 140، 144، 149) – (94) – (99) (102) – (109) – (116) – (125) – (125) – (125) – (130) – (138) – (158) – (161) (162) – (167) – (173) – (186) – (187) – (188) – (196) – (196) – (200) – (233) (238) – (254) – (267) – (270) – [3](282) – (282) – (283).

(2)– آل عمران : (13) – (15، 88، 136، 198) – (17) – (17) – (18، 75) – (22، 56، 91) – (28، 32، 141، 147) – (39، 46، 114) – (39) – [2](52) – (52) – (54) – (57) – (69، 72، 154 [2]) – (71) – (82، 110) – (91) – (93، 168، 183) – (99) – (100) – (107، 116) – (113) – (122) – (131) – (134) – (137) – (144، 145) – (158) – (185) – (191) – (191) – (191)

– وأربعين (40) مرة في سورة النساء : خالدين، خالدا، كفار، بالباطل، الصالحات، قانتات، للكافرين، عابري، الصالحين، طائفة، القاعدون، القاعدين، الكافرين قياما، قعودا، للخائنين، شاكرا، الكافرون، سجّدا، غُزَّى[1].

– وأربعا وثلاثين (34) مرة في سورة المائدة : آمين، الصالحات، قاسية، خائنة، داخلون، قاعدون، الفاسقين، باسط، بخارجين، الكافرون، الفاسقون، الفاسقين دائرة، الكافرين، لائم، الكفار، فاسقون، صالحا، أنصار، خالدون، الصالحين، خالدين، بالغ، كافرين، الرازقين، الصادقين[2].

– وتسعا وعشرين (29) مرة في سورة الأنعام : عاقبة، دابر، الشاكرين، الحاسبين، الآفلين، بازغا، بازغة، الصالحين، بكافرين، باسطو، دانية، خالق، باطنه، بخارج، للكافرين، خالدين، كافرين، غافلون، بغافل، خالصة، صادقين، عاد، لصاقون، البالغة، طائفتين، لغافلين[3].

يتبين مما سبق أن تواتر اسم الفاعل من هذا الباب يمثل في سورة البقرة أعلى نسبة بـ 31,11 % من المجموع العام تتلوها سورة آل عمران بنسبة 23,11 %، فالنساء بنسبة 7717. %، فالمائدة بنسبة 15,11 %، فالأنعام بنسبة 12,88 %

وقد مثلت المشتقات من الأفعال المعتلة بكل أنواعها نسبة 13,21 %، وهي نسبة ضعيفة، إذ تمثل ثمن المجموع العام تقريبا، وهو ما يؤكد غلبة المشتقات من الصحيح

وما دام الأصل في الأبواب الستة التي ذكرها الصرفيون للفعل الثلاثي المجرد مع المضارع هو السماع، فإننا لا نستطيع أن نتأكد من ضبط عين المضارع إلا بالرجوع إلى

---

(1)- النساء : (13، 57، 122، 169) – (14، 93) – (18) – (29، 161) – (34، 57، 122، 124، 173) – (34) – (37، 102، 141 ^{2}، 161) – (43) – (69) – (81، 102 ^{2}، 113) – (95) – (95)^{2} (101، 139، 140، 144) – (103) – (103) – (105) – (147) – (151) – (154– (156).

(2)- المائدة : (2) – (2) – (9، 93 ^{2}) – (13) – (13) – (22) – (24) – (25، 26، 108) – (28) – (37) (44) – (47) – (49) – (52) – (54، 67، 68) – (54) – (57) – (59، 81) – (69) – (72) (80) – (84) – (85، 119) – (95) – (102) – (114) – (119).

(3)- الأنعام : (11، 135) – (45) – (53، 63) – (62) – (76) – (77) – (78) – (85) – (89) – (93) – (99) – (102) – (120) – (122) – (122) – (128) – (130) – (131) – (132) – (139) – (140، 143) – (145) – (146) – (149) – (156) – (156).

المعاجم العربية، فقد نجد عين الماضي مفتوحة، وفي مضارعه تحتمل أكثر من حركة، فاسم الفاعل (صالح) [1]، مثلا مشتق من الفعل (صلَح) الذي يحتمل عين مضارعه الضم والفتح، صَلَح يَصْلَح ويَصْلُح، بل هناك (صَلُح) على (فَعُل) مضموم العين، قال ابن دريد: « ويقال صَلُح أيضا »[2]. وجاء عن ابن منظور أن صلُح كصلَح، وأشار إلى أنه ليس بثبت عند ابن دريد[3]. وكذلك (آفل)، فإنه مشتق من الفعل (أفَل)، الذي تأتي عين مضارعه على وجهين ؛ مضمومة ومكسورة أي على (فعَل يفعُل وفعَل يفعِل)، كما تأتي مكسورة العين في الماضي، لكنها ليست بمعنى (فعَل)، يقال: أفِل الرجل إذا نشط فهو أفِل[4]، فهي هنا من باب (فرِح).

وقد أشارت كتب اللغة إلى هذا الخلط بين الأبواب، بل على مستوى الباب الواحد، وهو ما يوحي بأن الأفعال في عصور ماضية لم تكن على نمط من التصنيف التام، ويكفي العودة إلى أدب الكاتب لابن قتيبة [5] لملاحظة عدم ضبط الأفعال على

الصورة التي ذكروها في الأبواب الستة. كما ذكر ابن سيدة كثيرا من هذا في المخصص[6].

---

(1)- ذكرت فيما سبق أنني أذكر اللفظ مجردا من اللواصق ؛ لأنه الأصل، ولأن هذه الملحقات أو اللواصق « ... ذات حروف ثابتة لا تتغير بتغير الموقع، ومن ثم فهي بحكم ثبوتها تجاور كل ما يأتي معها من حروف الكلمة، وأدعى للضبط أن يقصر الباحث نفسه على الكلمة غير ذات الملحقات ؛ لأن دراسة المجاورة في السياق إنما تعتبر موجهة إليها باعتبارها نواة الدلالة ؛ ولأنها ذات معنى معجمي، بخلاف الملحقات التي يقصد بها معنى الوظيفة الصرفية أو النحوية التي تؤديها وفرق بين المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي »، تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب 1986، ص 163 .

(2)- الجمهرة 1 / 542 .

(3)- ينظر اللسان، مادة (صلح).

(4)- ينظر اللسان، مادة (أفل).

(5)- أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق وتعليق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة ط 3 المدينة المنورة 1981، ص 477 – 481 .

(6)- ينظر المخصص لابن سيدة، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت (د.ت) 14 / 123 – 126، وينظر 15 / 64 – 68 .

وقد عزا نفر من اللغويين وجها من الوجوه التي ذكرت وغير مشتهرة إلى لغة العامة[1]. كما تعرض ابن جني إلى تفسير الألفاظ التي اختلفت فيها عين المضارع على أكثر من وجه، وأرجع كل ذلك إلى تركب اللغات[2].

نستنتج من هذا أن مجيء الفعل الماضي[3] على بناء خاص، ومضارعه على بناءين عند العرب، وهو ما يرجح « أن الفعل من الناحية التاريخية قد مر بفترات كان خلالها غير مستقر في بنائه الذي نعرفه في عهوده اللاحقة في النصوص الفصيحة، وهذا يعني أن هذه الفترة غير المستقرة كانت بقاياها معروفة بعد الإسلام إلى القرن الثالث الهجري. وهذه الحال تعني أن العربية كانت أنماطا شتى بالنسبة للجماعات التي كانت في شبه جزيرة العرب [..] فلا بد أن يحصل في هذه العربية الموزعة على هذه المجاميع البشرية أمارات خاصة تميز طريقة كل منها في هذه العربية حتى تهيأ لهذه المجاميع أن تتوحد في ظل الإسلام، وتهيأ لهذه العربية أن تتوحد من أنماط شتى إلى نمط واحد واضح مبين ظهر في عربية القرآن، بعد أن جمع وتوحدت لغته »[4].

ويبدو أن ظهور حركة ما، على عين الفعل الثلاثي ليس ظهورا اعتباطيا، بل إن هذه الحركة تعبر عن علاقة الفعل إما بالفاعل (sujet)، وإما بغرض الفعل (objet)، وهذا على درجات متفاوتة، وقد يكون السبب في ظهور أو تحديد الأبواب المعروفة في اللغة العربية فتح/ فتح، فتح/ كسر، فتح/ ضم، كسر/ فتح، كسر/ كسر، ضم / ضم. ولبعض هذه الأبواب علاقة بدلالة معينة غالبة.

(1) ينظر الفعل زمانه وأبنيته لإبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 3، بيروت 1983، ص 101

(2) ينظر الخصائص 1 / 374 – 376، وشرح المفصل 7 / 153 – 154، والفعل زمانه وأبنيته، ص 107 – 108 .

(3) قد يتساءل القارئ أن الموضوع هو دراسة اسم الفاعل، وما فائدة الكلام عن فعله الماضي ومضارعه ؟ والجواب : أننا لا بد أن نعرف طبيعة المادة التي اشتق منها اسم الفاعل، وما هي التغيرات التي تصيبها، لأن ذلك يؤثر على المشتق من زاويتين من زاوية الدلالة، ومن زاوية كثرة تواتره أو قلته، ويكفي أن الكوفيين يسمونه الفعل الدائم .

(4) الفعل زمانه وأبنيته، ص 107، وينظر تهذيب المقدمة اللغوية، ص 89 – 90، ومجلة اللسان العربي، العدد 18، 1 / 48، وزكي الأرسوزي، العبقرية العربية في لسانها، دار اليقظة العربية للتأليف والنشر، دمشق، ط 2 (د.ت)، ص 67 .

ومن بين المشتقات المرصودة من هذا الباب، وتحتمل عين المضارع – وحتى الماضي أحيانا – أكثر من وجه : صَالِح [1]، عَاكِف [2]، فاسِق [3]، كَامِل [4]، آفِل [5].

إلا أن هناك مشتقات جاءت من أفعال شذت عن القاعدة، التي تقتضي أن الفعل إذا كانت لامه أو عينه حرفا من حروف الحلق، يأتي على (فعَل يفعَل)، فجاءت على الأصل، مثال ذلك : قاعِد [6] من قعَد يقعُد، بازِغ [7] من بزَغ يبزُغ، بالِغ [8] من بلَغ يبلُغ .

وقد ذكر ابن سيدة أن ما يجيء من هذا على القياس كثير في كلام العرب [9]. وهذه الكثرة ربما هي التي أدت ببعض الدارسين إلى اعتبار أنه لا دخل لطبيعة الحرف في تنوع الحركة في الفعل، مثلما ذهب إلى ذلك القدماء وبعض المحدثين، كتأثير حروف الحلق في حركة عين الفعل، أن يكون فتحة لخفتها، بينما الأصل أن تكون كسرة أو ضمة، وإنما المسألة هي تطور حدث للفعل، خلال المراحل التاريخية واستقلال شكله وانتقاله بالتقليد على صورته القديمة الأولى [10].

وكثرة تواتر اسم الفاعل من (فعَل يفعُل) راجع إلى تعدد دلالات فعله وتنوعها إذ منها ما يتعلق بالجانب الفيزيولوجي، ومنها ما يتعلق بالجانب البيولوجي، ومنها ما يتعلق بالجانب السيكولوجي، وآخر بالجانب الفيزيائي، وهي دلالات شاملة لمعظم ما يتعلق بالإنسان وبغيره ظاهرا وباطنا، حسيا ومعنويا .

(1) – البقرة : (25، 62، 82، 130، 277)، آل عمران : (39، 46، 57، 114)، النساء : (34، 57 69، 122، 124، 173)، المائدة : (9، 69، 84، 93)، الأنعام : (85) .

(2) – البقرة : (125، 187).

(3) – البقرة : (26، 99)، آل عمران : (82، 110)، المائدة : (25، 26، 47، 49، 59، 81، 108)

(4) – البقرة : (196، 233) .

(5) – الأنعام : 76 .

(6)– النساء : (95)، المائدة : (24) .

(7)– الأنعام : (77، 78) .

(8)– المائدة : 95، الأنعام : 149 .

(9)– ينظر المخصص 14 / 125 .

(10)– ينظر العبقرية العربية في لسانها، ص 67 .

[illegible] - باب فعَل يفعِل :

ورد اسم الفاعل من هذا الباب سبعا وتسعين (97) مرة موزعة كالآتي :

- مرة واحدة في سورة الفاتحة : الضالين (1).

- ثلاثين (30) مرة في سورة البقرة : الظالمين، راجعون، ظالمون، فارض، بالوالدين، الضالين، فللوالدين، الظالمون، والدة، الوالدات، بالظالمين، وابل، للظالمين(2).

- وتسع عشرة (19) مرة في سورة آل عمران : الصابرين، مالك، عاقر، الظالمين، الكاذبين، الضالون، الظالمون، خائبين، ظالمون، الكاظمين، غالب، للظالمين، الأبرار (3).

- وسبع (7) مرات في سورة النساء: الوالدان، بالوالدين، الظالم، ظالمي، الوالدين(4).

- وخمس عشرة (15) مرة في سورة المائدة : غالبون، الظالمين، السارق، السارقة، الظالمون، الغالبون، للظالمين، ثالث، سائبة، حام، والدتك، مائدة (5).

- وخمسا وعشرين (25) مرة في سورة الأنعام : فاطر، كاشف، الظالمون، لكاذبون، الظالمين، قادر، دابة، طائر، الفاصلين، بالظالمين، القادر، الضالين، فالق، لآت، باغ، بالوالدين، وازرة (6).

يلاحظ من خلال ما سبق أن أكبر عدد بالنسبة إلى المجموع العام جاء في سورة البقرة بنسبة 30,92 %، تتبعها سورة الأنعام بنسبة 25,77 %، ثم سورة آل عمران بنسبة [illegible] %، فسورة المائدة بنسبة 15,46 %، فسورة النساء بنسبة 7,21 % فسورة الفاتحة بنسبة

---

(1) الفاتحة : 7 .

(2) البقرة : (35، 95، 124، 145، 193، 258) – (46، 156) – (51، 92) – (68) – (83) – (153، 155، 177، 249) – (184) (173)، (180) – (198) – (215) – (229، 254) – (233) – (233) – (246) – (264، 265)^{2} – (270).

(3) آل عمران : (17، 142، 146) – (26) – (40) – (57، 86، 140، 151) – (61) – (90) – (94) – (127) – (128) (134) – (160) – (192) –(193) – (198) .

(4) النساء : (7^{2}، 33) – (36) – (75) – (97) – (135) .

(5) المائدة : (23) – (29، 51، 107) – (38) – (38) – (45) – (56) – (72) – (73) – (103) – (103) – (110) – (110، 114).

(6) الأنعام: (14) – (17) – (21، 47، 93، 135) – (28) – (33، 52، 68، 129، 144) –(37) –(38) –(38) – (57) – (66) – (77) – (95، 96) – (134) – (145) – (151) – (164) .

1,03 %مثلت فيها المشتقات من الأفعال المعتلة 24,25 %، موزعة على كل فروع المعتل، وبذلك تكون المشتقات من هذا الباب شاملة لكل فروع [1] الثلاثي، بقسميه الصحيح والمعتل .

وما نشير إليه أن القدماء لاحظوا كثرة الاشتراك بين بابي نَصَر وضَرَب أي (فعَل يفعُل) و(فعَل يفعِل)، وقرروا أنه من الممكن أن ينقل الفعل من أحد البابين إلى الآخر، ما لم يكن هناك سماع ينص على التحديد .

ويكفي أن نستقرئ المخصص لابن سيدة [2]، وشرح المفصل لابن يعيش [3]، والمزهر للسيوطي [4] لنقف على اضطراب النحاة واللغويين في أبواب الثلاثي بصفة عامة وهذين البابين بصفة خاصة .

فهناك من يسوي بينهما في الاستعمال، وهناك من يذهب إلى أنه إذا كثر أحدهما على ألسنة الناس سقط الآخر، وهناك من يرى أن (فعَل يفعِل) أكثر اطرادا حجته في ذلك خفة الكسر، وهناك من يربطهما بالتعدي واللزوم، وأن الأصل في المتعدي الكسر وفي اللازم الضم [5]. وهناك من يشير إلى أنهما يتعاقبان على الفعل الواحد، إلى غير ذلك مما نلاحظه من اختلافات متعددة، ليس على مستوى أبنية الثلاثي فحسب، بل على مستويات صرفية ونحوية كثيرة [6].

وروي عن أبي زيد الأنصاري أنه قال : « طفت في عليا قيس وتميم مدة طويلة، أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم ؛ لأعرف ما كان منه بالضم أولى، وما ما كان منه بالكسر أولى، فلم أجد لذلك قياسا، وإنما يتكلم به كل امرئ منهم على ما يستحسن ويستخف لا على غير ذلك »[7] .

---

(1) – يقصد بالفروع : السالم والمهموز والمضعف بالنسبة إلى الصحيح، والمثال الواوي والأجوف اليائي والناقص اليائي بالنسبة إلى المعتل .

(2)– المخصص 14 / 123 .

(3)– شرح المفصل 7 / 152 – 153 .

(4)– المزهر 1 / 207 – 208، وينظر 2 / 39 .

(5)– ينظر في هذا الخصائص 1 / 379 .

(6)– وهو ما يرجح أن ما جاء من هذه الاختلافات مرده اختلاف لهجات القبائل التي أخذت عنها اللغة.

(7)– المزهر، 1 / 207 – 208 .

وقد وازنا بين مشتقات الأفعال من كلا البابين [1]، فوجدنا أنه بعد طرح مشتقات الأفعال التي تحتمل عين المضارع فيها أكثر من وجه [2]، وطرح المشتقات التي جاءت أفعالها على الأصل [3]، بقي مائة وثمانون (180) مشتقا، وهو ما يكاد يمثل ضعف مشتقات باب (فعَل يفعِل). وهذا ما يدعونا إلى التحفظ من أقوال من ذهبوا إلى أنهما متساويان في الاستعمال، ومن أقوال القائلين باطراد (فعَل يفعِل) لخفة الكسر.

وقد أحصى الأستاذ الطيب البكوش هذين البابين من الصحيح السالم، فوجد أن نسبة تواتر (فعَل يفعُل) ثمانمائة ومرتان (802)، بينما نسبة تواتر (فعَل يفعِل) خمسمائة وست عشرة (516) مرة ،والفرق بينهما بيّن. وقد دعم هذا الاستعمال القرآني، فقد أحصي مائة واثنان (102) من باب (فعَل يفعُل)، وثمانية وثمانون (88) من باب (فعَل يفعِل) [4]. وهو ما يقوي تحفظنا من أقوالهم .

ويرجع سبب تفوق (فعَل يفعُل) على (فعَل يفعِل) إلى « ... أن للضمة مخرجين، فهي خلفية، ولكنها أيضا أمامية من جهة استدارة الشفتين، عند النطق بها فتكون بذلك مناسبة لجل الحروف، بينما الكسرة الأمامية قد لا تلائم إلا الحروف المجاورة لها »[5]. كما أن الضمة من الناحية الصوتية أو المخرجية أقرب إلى الفتحة من الكسرة [6].

ولسنا ندري لِـمَ فضّل بعض كبار النحاة واللغويين الكسر من دون مبرر، جاء في المزهر: « وقال الفراء يكسر، وقال ابن جني هو الوجه »[7] .

وربما يعود تفضيلهم للكسر دون الضم إلى أنهم نظروا إلى أن (يفعُل) خاص (بفعُل) ففضلوا الكسر قصد التمييز [8]. وللسيوطي رأي في هذا، يقول : « ونظن المختار للكسر هنا وجد الكسر أكثر استعمالا عند بعضهم، فجعله أفصح من الذي قل استعماله

(1) ذكرنا كل ما كان على (فَاعِل)سواء جاء من متعد أو من لازم، أو دل على صفة غالبة أو باقية على وصفيتها .

(2) وعددها سبعة وثلاثون (37) مشتقا .

(3) وعددها ثمانية (8) مشتقات .

(4) ينظر التصريف العربي، ص 92.

(5) المرجع نفسه، ص 93 .

(6) المرجع نفسه، ص 96 .

(7) المزهر، 2 / 39 .

(8) ينظر التصريف العربي، ص 92 .

عندهم، وليست الفصاحة في كثرة الاستعمال ولا قلته، وإنما هاتان لغتان مستويتان في القياس والعلة، وإن كان ما كثر استعماله أعرف وآنس لطول العادة له »[1].

ونشير إلى أن القراءات القرآنية المشهورة جاءت تمثل لهجة موحدة منسجمة مجسدة في اللغة العربية الأنموذج، فطريقة اشتقاق المضارع من الماضي فيها واضحة [2].

وقد أحصى إبراهيم أنيس جميع الأفعال الصحيحة في القرآن الكريم، ووجد أن الأفعال من كلا البابين تخضع لقاعدة مطردة غالبة، وما شذ عن القاعدة قليل، ورجح أن يعزى هذا الشذوذ إلى انحدار الفعل من لهجة أخرى لها قواعد أخرى تخضع لها، وهي لهجة ليست باللهجة التي نزل بها القرآن .

كما يرجح أن الاختلاف المتعلق باشتقاق المضارع من الماضي الثلاثي راجع إلى أن اللهجات العربية القديمة خضعت لقواعد مختلفة، لكل لهجة قاعدة خاصة بها لا تحيد عنها إلا فيما تستعيره من لهجات أخرى [3].

(1)- المزهر، 1 / 208 .

(2)- ينظر من أسرار اللغة، ص 48 – 49 .

(3)- ينظر في اللهجات العربية لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية للطباعة والنشر، ط 6 القاهرة(د.ت) ص 170 – 173 .

3 - باب فعَل يفعَل :

ورد اسم الفاعل من هذا الباب تسعا وسبعين (79) مرة تتوزع كالآتي :

- ثلاثين (30) مرة في سورة البقرة : بالآخرة، الآخر، صواعق، جاعل، الراكعين، الخاشعين، بارئكم، الصابئين، خاسئين، فاقع، الآخرة، جاعلك، راكع، اللاعنون السائلين[1].

- وثماني عشر (18) مرة في سورة آل عمران : الراسخون، جامع، الآخرة، الراكعين رافعك، جاعل، آخره، الآخر، فاحشة، خاشعين[2].

- وخمس عشرة (15) مرة في سورة النساء : الفاحشة، بفاحشة، فاحشة، الآخر، الآخرة، جامع، خادعهم، الراسخون[3].

- وثماني (8) مرات في سورة المائدة : الجوارح، الآخرة، راكعون، الآخر، الصابئون، آخرنا[4].

- وثماني (8) مرات في سورة الأنعام : القاهر، الآخر، بالآخرة، ظاهر، فواحش[5].

تأتي سورة البقرة بأكبر نسبة بالنظر إلى المجموع العام، إذ تمثل 37,97 %، تتبعها سورة آل عمران بنسبة 22,78 %، ثم سورة النساء بنسبة 18,98 %، فسورتا المائدة والأنعام بنسبة 10,12 % لكل منهما. وورد كل المشتقات من الصحيح .

ويختص هذا الباب عند اللغويين والنحاة بما كانت عينه أو لامه حرف حلق[1]. وهو أمر أصابوا فيه[2]، وقرر ذلك العلم المعاصر. فقد أثبتت الدراسات الصوتية الحديثة ارتباط حروف الحلق بالفتحة ارتباطا وثيقا، وسبب ذلك الاقتصاد في الجهد.

---

(1) البقرة : (4، 86) – (8، 62، 126، 177، 228، 232، 264) – (19) – (30) – (43) – (45) – (54)[2] – (62) – (65) – (99) – (94، 102، 114، 130، 200، 201، 217، 220) – (124) (125) – (159) – (177) .

(2) آل عمران : (7) – (9) – (22، 45، 56، 77، 85، 145، 148، 152، 176) – (43) – (55) (55) – (72) – (114) – (188) (199) .

(3) النساء : (15) – (19، 25) – (22) – (38، 39، 59، 136، 162) – (74، 77، 134) – (140) – (142) – (162) .

(4) المائدة : (4) – (5، 33، 41) – (55) – (69) – (89) – (114) .

(5) الأنعام : (18، 61) – (32) – (92، 113، 150) – (120) – (151) .

يقول إبراهيم أنيس : « أما السر فيه فهو أن كل أصوات الحلق بعد صدورها من مخرجها الحلقي، تحتاج إلى اتساع في مجراها بالفم، فليس هناك ما يعوق هذا المجرى في زوايا الفم، ولهذا ناسبها من أصوات اللين أكثرها اتساعا وتلك هي الفتحة، ولم يشذ عن هذه القاعدة بين أفعال القرآن الكريم إلا أفعال قليلة »[3] .

وروي عن أصحاب القراءات أن الكسائي – وهو من القراء السبعة – كان يميل الفتحة نحو الكسرة مع حروف الهجاء المستفلة، وينطق بها فتحة مع حروف الاستعلاء، وهو دليل على ارتباط الحروف بحركاتها، وإيثار بعض الحروف لحركات معينة دون غيرها[4]. فإذا طبقنا هذا القانون أو هذه القاعدة على المشتقات التي أحصيناها من هذا الباب وجدناها متطابقة كل التطابق تقريبا[5].

وإذا علمنا أن القاعدة التي خضعت لها القراءة القرآنية المشهورة في اشتقاق المضارع مَن هذهِ الأفعال هيِ (المغايرة)، إذ يقابل (فَعَلَ) في المضارع إما (يفعُل) وإما (يفعِل)، بينما لا يقابل (فعِل) إلا (يفعَل) باستثناء ما يكون من المثال الواوي، فإنه يأتي على (يفعِل) أدركنا أن هذه القاعدة التي جاءت عليها الأفعال القرآنية واضحة لا خلط فيها ولا تعقيد، خلافا لما ذكر في كتب اللغويين والصرفيين والمعجميين[6].

والأصل في الباب، الذي نحن بصدد دراسته، أن يكون مضموم العين أو مكسورها في المضارع[7]. وإنما جاء مفتوحها لعامل صوتي في بنية الفعل نفسه، وهو أن

(1)- ذهب العلايلي إلى أن هذا تقدير واهن، والدليل على ذلك أنهم حاروا في تعليل ما شذ حيرة كبيرة، ينظر تهذيب المقدمة اللغوية، ص 91 .

(2)- ينظر على سبيل المثال تعليل سيبويه لمناسبة الفتح لحروف الحلق، الكتاب 4 / 101 .

(3)- في اللهجات العربية، ص 170 .

(4)- ينظر من أسرار اللغة، ص 50 – 51 .

(5)- شذ من هذا (فواحش)جمع فاحشة، فقد ذكر العلماء أنها تأتي أيضا من (فعَل يفعِل) و(فعَل يفعُل)، ينظر الجمهرة 1 / 537 المتن والهامش. وكذلك (صواعق)جمع صاعقة، فإنها من صعَق يصعَق، وليست من صعِق يصعَق، لأن هذا من باب (فرِح)، ويكون المشتق حينئذ على (صعِق)بوزن (فعِل)

(6)- ينظر من أسرار اللغة، ص 52، وفي اللهجات العربية، ص 169 – 170 .

(7)- ينظر على سبيل المثال الكتاب 4 / 102، والمقتضب 2 / 111 – 112، وأدب الكاتب، ص 482، والتكملة، ص 212، وشرح الشافية 1 / 67، والعربية الفصحى، ص 141.

عين الفعل أو لامه صوت من أصوات الحلق التي تؤثر الفتحة على غيرها من الحركات، ليس في العربية فحسب، بل وفي كل اللغات السامية [1].

وقد حاول سيبويه تعليل هذه الظاهرة من الناحية الصوتية في تطرقه لباب (فعَل يفعَل)، قال : « وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها، وهو الألف، وإنما الحركات من الألف والياء والواو »[2] .

نستنتج من كلامه أن الألف والهمزة شيء واحد، واعتبار الألف حرفا أمر يوقع في الغموض والتكلف، وربما كان يقصد العلاقة التي بين جرس الفتحة ومخرج حروف الحلق، إذ يصحب نطق الحروف الحلقية انفتاح في الفم، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الفتحة، وربما سميت بذلك لهذا الغرض [3]. غير أن هذا الباب لم يخل من الشواذ. ففي اللغة من الألفاظ ما خرج عن القاعدة وجاء على الأصل مثل : بَرَأَ يبْرُؤُ، وهَنَأَ يَهْنِيءُ، ونَزَعَ يَنْزِعُ، ورجع يَرْجِعُ، وَنَضَجَ يَنْضِجُ، ونَبَحَ يَنْبِحُ، وَنَطَحَ يَنْطِحُ، وَزَأَرَ يَزْئِرُ، وَقَعَدَ يَقْعُدُ.... إلى غير ذلك من الأمثلة التي رصدها العلماء[4].

وذكر ابن سيدة أن ما جاء من هذا الباب على القياس كثير [5]، وهو ما يجعل فكرة قلتها أو شذوذها محل نظر .

غير أننا إذا استقرأنا القرآن وجدنا فيه عددا قليلا من الأفعال يشذ عن القاعدة فقد أحصى إبراهيم أنيس الأفعال الآتية : نَكَحَ يَنْكِحُ، ونَزَعَ يَنْزِعُ، ورَجَعَ يَرْجِعُ، بَلَغَ يَبْلُغُ، وقَعَدَ يَقْعُدُ، وزَعَمَ يَزْعُمُ، ونَفَخَ يَنْفُخُ، ورجح أنها انحدرت من لهجة أخرى لها قواعد أخرى تخضع لها، ولا تنتمي إلى اللهجة التي نزل بها القرآن، ومن ثم هي جديرة بأن تدرس على انفراد، ويبحث عن مصدرها وسر شذوذها [6].

---

(1)- ينظر في اللهجات العربية، ص 170 .

(2)- الكتاب 4 / 101، وينظر شرح المفصل 7 / 153 – 154.

(3)- ينظر التصريف العربي، ص 91 .

(4)- ينظر على سبيل المثال الكتاب 1 / 102 – 103، وأدب الكاتب، ص 481 – 482، والأفعال لابن القوطية تحقيق علي فودة الناشر مكتبة الخانجي ط 2 القاهرة 1993، ص 2، والمخصص 14 / 125، وشرح المفصل 7 / 153 – 154.

(5) ينظر المخصص 14 / 125 .

(6)- ينظر في اللهجات العربية، ص 170 – 171، ومن أسرار اللغة، ص 52 .

4 – باب فعِل يفعَل :

جاء اسم الفاعل من هذا الباب ثماني وخمسين (58) مرة، موزعة بالنسب الآتية:

– ثلاثا وعشرين (23) مرة في سورة البقرة : واسع، آمنا، بتابع، رجالا، ركبانا، خاوية، آثم [1].

– وتسع (9) مرات في سورة آل عمران : الشاهدين، واسع، الخاسرين، آمنا، أصحاب، خاسرين، عامل، العاملين [2].

– وخمس (5) مرات في سورة النساء : حافظات، الصاحب، أصحاب، واسعة، واسعا [3].

– واثنتي عشرة (12) مرة في سورة المائدة : الخاسرين، أصحاب، خاسرين، نادمين الشاهدين، الآثمين [4].

– وتسع (9) مرات في سورة الأنعام : الجاهلين، يابس، حفظة، أصحاب، عالم، صاحبة، عامل، طاعم [5]، واسعة [6].

تحتل سورة البقرة المرتبة الأولى بالنظر إلى المجموع العام بنسبة 39,65 %، تتلوها سورة المائدة بنسبة 20,68 %، ثم سورتا آل عمران والأنعام بنسبة 15,51 % لكل منهما، فسورة النساء بنسبة 8,62 %. وردت المشتقات من المعتل فيها ثماني (8) مرات، وهو ما يمثل 13,79 % من المجموع العام .

ويعد هذا الباب من بين دعائم الأبنية في الكلام العربي، وذلك لكثرة استعماله من ناحية، ولاختلاف حركة العين في الماضي والمضارع من ناحية ثانية، والأصل في الفعل أن

(1)– البقـرة : (27، 121) – (39، 81، 82، 119، 217، 257، 275) – (64) – (67) – (114) – (115، 227، 261، 268) – (126) – (145)[2] – (239) – (239) – (259) – (283) .

(2) – آل عمران : (53، 81) – (73) – (85) – (97) – (116) – (149) – (195) – (195) .

(3)– النساء : (34) – (36) – (47) – (97) – (130) .

(4)– المائدة : (5، 30) – (10، 29، 86) – (21، 53) – (31) – (52) – (83، 113) – (106)

(5)– أي (آكل)، ينظر تفسير ابن كثير، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، ط 4، 1983، 3 / 114 .

(6)– الأنعام : (35) – (59) – (61) – (71) – (73) – (101) – (136) – (145) – (147) .

اختلاف حركة العين بين ماضيه ومضارعه [1]. ويدل الباب في عمومه على التغير خلوا وامتلاء، وجودا وعدما، وعلى الفرح وتوابعه، والألوان والعيوب، والخلق الظاهرة [2].

وقد رتب النحاة أبواب الفعل الستة بحسب كثرة استعمالها : فتح وضم، وفتح وكسر، وفتح وفتح، وكسر وفتح، وضم وضم، وكسر وكسر [3]. وإذا قارنا هذا الباب بالأبواب الثلاثة السابقة وجدناه متوسطا من حيث الكم، وعدد المشتقات المحصاة يؤكد ذلك؛ فقد مرّ معنا إحصاء مائتين وخمسة وعشرين (225) مشتقا من (فعَل يفعُل)، وسبعة وتسعين (97) مشتقا من (فعَل يفعِل) وتسعة وسبعين (79) مشتقا من (فعَل يفعَل)، بينما أحصي ثمانية وخمسون (58) مشتقا من (فعِل يفعَل) وهو ما يجعله في المرتبة الرابعة من حيث الاستعمال، وهي المرتبة التي أُعطيها من قِبَل العلماء، وأكد ذلك الدراسات القرآنية.

وعلى الرغم من دلالة هذا الباب في عمومه على الحالات، وهي تتميز من الناحية المنطقية بعدم الثبات، إلا أن بعض صيغه يأتي لازما، نحو : فرِح، وحزِن، ويئِس، وهناك المتعدي، نحو : فَهِم وعلِم وشرِب.. والفاعل بالنسبة إلى هذه المجموعة من الأفعال[4] « ..يقوم بالفعل ويتلقى الفعل، فتعود عليه نتائجه أو يقوم هو به لنفسه ولفائدته، وهو ما يجعل (فعِل) وسطا بين (فعُل وفعَل)، فكان أيضا وسطا من حيث الأهمية الكمية »[5].

ويؤكد العلماء أن ما كان على (فعِل) يأتي مضارعه على (يفعَل) بغض النظر عن بعض الشواذ التي يمكن عدها كما مهملا، في حين تبقى القاعدة مطردة في أن (فعِل) يقابله دائما (يفعَل) [6]. وقد أكدت الدراسات القرآنية أقوال العلماء، فما جاء فيه (فعِل) قابله في المضارع (يفعَل)، ولم يشذ عن ذلك فعل من الأفعال هذا على قراءة حفص[7].

---

(1) ينظر الصيغ الثلاثية، ص 121، و«مع النحاة» لصلاح الدين الزعبلاوي منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق 1991، ص 208 – 209 .

(2) ينظر شرح المفصل 7/ 157، وشذا العرف في فن الصرف لأحمد الحملاوي المكتبة الثقافية بيروت (د.ت)، ص 30 31، وتهذيب المقدمة اللغوية، ص 91 .

(3) ينظر شذا العرف، ص 29 – 30، ومع النحاة، ص 206 .

(4) لازمة كانت أو متعدية.

(5) التصريف العربي، ص 87 .

(6) ينظر الكتاب 4/ 5، والمقتضب 2/ 110، وأدب الكاتب، ص483، والخصائص 1/ 379، والمخصص 14/ 126، وشرح المفصل 7/ 153، ومن أسرار اللغة، ص58، والتصريف العربي ص88

(7) ينظر في اللهجات العربية، ص 170 .

5- باب فعُل يفعُل:

لم يرد شيء على وزن (فاعل) من هذا الباب في السور المدروسة، ذلك أن (فاعل) لا يأتي من (فعُل) إلا قليلا، إذ القياس فيه أن يأتي على (فعيل)[1].

كما أن (فعُل) قليل الاستعمال في الكلام العربي لثقل الضمة، وقد أكدت الدراسات القرآنية أقوال العلماء. فقد ذكر إبراهيم أنيس[2] أنه لم يرد (فعُل يفعُل) في القرآن في قراءة حفص إلّا فِعْلَانِ هما كَبُر يكبُر، وبَصُر يَبصُر في قوله تعالى ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾[3]، وقوله تعالى ﴿ فَبَصُرَتْ بِهِ عَنْ جُنُبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾[4] وإذا كان هذا على إحدى القراءات المشهورة، فإنه على المستوى العام لم يستعمل من هذا الباب إلا أحد عشر فعلا، مما يدل على قلة هذا الصنف من الأوزان[5]. ولذلك نجدهم يلجأون إلى استخدام ما كان مفتوحا أو مكسورا لخفتهما كما أن (فعُل) ليس فعلا بأتم معنى الكلمة، وإنما يدل على الاتصاف بصفة، يعني أنه يدل على الأوصاف الخلقية التي لها ثبات ومكث كالطبائع والسجايا والعيوب التي لا تفارق صاحبها[6] الموصوف بها، ومن ثم جاء قليل التصريف، ملازما لحركة واحدة في المضارع هي حركة الماضي[7]. يقول ابن جني: « ... وأما موافقة حركة عينه فلأنه ضرب قائم في الثلاثي برأسه، ألا تراه غير متعد ألبتة »[8]

---

(1)- ينظر على سبيل المثال شرح ابن عقيل 2 / 137، ولسان العرب، مادة (عقر)، وحاشية الصبان 1 / 319 – 320.

(2)- ينظر في اللهجات العربية، ص 169 .

(3)- الكهف : 5 .

(4)- القصص : 11.

(5)- ينظر التصريف العربي، ص 86 (الهامش).

(6)- هناك أفعال تدل على الحركة في ظاهرها كقرب وبعد، لكنها في الحقيقة تدل على صفات القرب أو البعد الناتجة عن الحركة، ولا تدل وحدها على الفعل، ولهذا نجدها تعوض في هذه الأحوال بأحد مشتقاتها للدلالة على الفعلية مثل ابتعد واقترب، ينظر التصريف العربي، ص 86.

(7)- ينظر شرح المفصل 7 / 154، وشرح الشافية 1 / 74، وشذا العرف، ص 31، والصيغ الثلاثية ص 126، والتصريف العربي، ص 86 .

(8)- الخصائص، 1 / 376، وينظر التصريف العربي، ص 86 .

ويرجح أن هذه الصيغة متفرعة من (فعَل) لا يُلجأ إليها إلا عند إرادة المبالغة في الحدث الذي تتضمنه الصيغة الأصلية (فعَل)، وهي بهذا تمثل فرعا مستقلا وليست من أبواب الثلاثي [1].

وتؤكد الدراسات القرآنية أقوال العلماء بأن ما كان من (فعُل) لا يأتي على (فاعل) إلا سماعا، وقياسه أن يكثر مجيئه على (فَعْل وفَعيل)، ويقل في (أَفْعَل وفَعَل)[2].

وما دام (فعُل) يدل في أغلب الحالات على الرسوخ والطبع، فإن ما جاء منه على (فعِل وفَعيل وأَفْعَل وفَعَل) صفات مشبهة – خلافا للقائلين بتعدد أبنية اسم الفاعل من الثلاثي المجرد – وليست أسماء فاعلين [3].

وهو ما يرجح أن (فعُل) منقول من (فعَل) عند إرادة المبالغة في معنى الفعل، استئناسا بأقوال النحاة القاضية بأنه بإمكاننا تحويل (فعَل) إلى (فعُل) حين يراد الدلالة على أن معناه صار كالغريزة في صاحبه، ومن ثم لا يكون هذا الباب أصليا من أبواب الثلاثي – كما سبق أن ذكرنا – وإنما هو فرع لباب آخر لقصد الزيادة في معنى الفعل أو تخصيص المعنى بعد أن كان عاما.

وإذا استندنا إلى ما ذكرته الدراسات للأفعال الثلاثية الصحيحة في القرآن [4] فإن ما استعمل من هذا الباب في القرآن يمثل نسبة 8,20%، وهي نسبة ضعيفة تؤكد عزوف العرب عن استعماله، وكذلك القرآن، لما فيه من الثقل « ولأنه لا يدل على قيام الفاعل بالفعل، وإنما يدل على الاتصاف، فالضمة تميزه عن بقية الأفعال وتجعله ضعيف التصرف لثقله. ولعل هذا ما يفسر ميل بعض العرب إلى نطقه (فَعْل) بإسقاط ضمة العين »[5]، من ذلك قولهم : (عضْد) في (عَضُدَ)، و(رجْل) في (رَجُلَ)، و(كرْم) في (كرُم) الرجلُ، وهي لغة بكر بن وائل وكثير من بني تميم[6].

(1) - ينظر في اللهجات العربية، ص 169 .

(2) - ينظر شرح ابن عقيل 2/ 135 – 136، وارتشاف الضرب 1/ 233 – 234، وحاشية الصبان 1/ 320.

(3) - ينظر أوضح المسالك 3 / 243، وحاشية الصبان 1/ 321.

(4) - ينظر من أسرار اللغة، ص 55 – 61، وفي اللهجات العربية، ص 169 .

(5) - التصريف العربي، ص 95 .

(6) ينظر الكتاب 4 / 113 .

6 – باب فعِل يفعِل :

ورد من هذا الباب مشتق واحد في قوله تعالى : ﴿ ... وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾[1]. وترجع ندرة المشتقات من هذا الباب إلى أنه ليس بناء أصليا، إنما هو منقول من باب (فعِل يفعَل) فالفتح في مضارعه أقيس من الكسر [2].

فما جاء من (فعِل) مكسور العين في المضارع شاذ مخالف للقياس[3] «.. لأنهم أرادوا أن تخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي ؛ لأن كل واحد منهما بناء على حياله ..» [4]. يقول سيبويه : « وقد بنوا (فعِل) على (يفعِل) في أحرف كما قالوا (فعُل يفعُل)، فلزموا الضمة، وكذلك فعلوا بالكسر فشبه به »[5]. وذكر في موضع آخر أن ما جاء من (فعِل يفعِل) شاذ [6].

وقد أحصى العلماء صنفين من هذا الباب، صنف تكسر عينه في الماضي ويجوز الكسر والفتح في المضارع مثل : بَئِسَ، وحَسِبَ، ووَبِقَ، وصنف يجب كسر عينه في الماضي والمضارع مثل : وَثِقَ، ووَرِعَ، ووَرِثَ، وهذه الأفعال لا تتعدى ثلاثين (30) فعلا مجتمعة [7]. وقد أرجع الرضي وجوب كسر (فعِل) في بعض ما حصروه من أفعال إلى الخفة [8].

وما يدعم هذه الأقوال أننا أحصينا مشتقا واحدا في سور هي من بين أطول سور القرآن الكريم. يقول إبراهيم أنيس « وحين استعرضنا تلك الأفعال التي جاءتنا في قراءة حفص في الماضي مرة والمضارع مرة أخرى، اتضح لنا أنها لا تشتمل على ذلك الباب الذي

---

(1)- البقرة : 233

(2)- ينظر شرح الشافية 1 / 135 .

(3)- ينظر أدب الكاتب، ص 483، والمخصص 14 / 126، وشرح الشافية 1 / 135 (الهامش)، وشرح المفصل 7 / 153، وزبدة الأقوال في شرح قصيدة أبنية الأفعال لابن الناظم تحقيق ناصر حسين علي المطبعة التعاونية ط 1 دمشق 1992، ص 31 – 32

(4)- المنصف 1 / 187، وينظر شرح الشافية 1 / 135 (الهامش).

(5)- الكتاب 4 / 38 .

(6)- الكتاب 4 / 40 .

(7)- ينظر زبدة الأقوال، ص 31 – 32، وشرح الشافية 1 / 135 – 136، والمزهر 2 / 37 – 38، وشذا العرف، ص 35 .

(8)- ينظر شرح الشافية 1 / 135، وشرح المفصل 7 / 153. وجاء في اللسان، مادة (ورث):

« وإنما سقطت الواو من المستقبل لوقوعها بين ياء وكسرة وهما متجانستان، والواو مضادهما فحذفت لاكتنافهما إياها »

سماه النحاة (فعِل يفعِل) »[1]. يبدو من كلامه هذا أنه يقصد (فعِل يفعِل) من الصحيح، فقد ذهب العلماء إلى أنه يقل في الصحيح ويكثر في المعتل [2].

وذهب العلايلي إلى أن باب (فعِل يفعِل) يدل أصالة على التجزؤ وعلى التقسم[3]. وقد جاء المشتق (الوارث) في الآية دالا على الأخذ والتناول، وهو أمر لا يخلو من معنى التجزؤ والتقسم. يقول الراغب « الوراثة والإرث انتقال قنية إليك عن غيرك من غير عقد، ولا ما يجري مجرى العقد، وسمي بذلك المنتقل من الميت، فيقال للقنية الموروثة ميراث وإرث »[4]

وما نختم به موضوعنا فيما يتعلق ببابي (فعُل يفعُل وفعِل يفعِل) أن خلو السور القرآنية من اسم الفاعل من هذين البابين جنوح العربية إلى المخالفة، إذ نلحظ في التحليل النحوي أحيانا أن العربية تكتفي بعنصرين للإعراب بدلا من ثلاثة، وذلك بقصد حدوث المخالفة، مثال ذلك: جمع المؤنث السالم الذي يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة، فقد أبدلت الفتحة بكسرة، وذلك عندما جاورت فتحة طويلة (ات) لتجنب النطق بمجموعة مصوتات متحدة الطابع متواصلة، ومنه يمكننا تفسير سبب كسر النون في المثنى (انِ) سواء في الأفعال أو في الأسماء (يقتلانِ) بدلا من (يقتلانَ) و(هذانِ) بدلا من (هذانَ). ونلحظ هذا أيضا في بعض الصيغ المشتقة مثل (كِذَّابًا) في قوله تعالى ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾ [5]، ومثل : أَكْرَمَ إِكْرَامًا بدلا من أَكْرَامًا، وفي بعض جموع التكسير المنتهية بألف ونون إذ يقال (أَخَوَانِ) بدلا من (أَخَوَانَ)، و(عِبدانِ) بدلا من (عَبدانَ)، مما يدل على عموم هذا الاتجاه [6].

---

(1) في اللهجات العربية، ص 169 .
(2) ينظر مثلا شرح المفصل 7 / 153 .
(3) مهذب المقدمة اللغوية، ص 91 .
(4) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني دار المعرفة بيروت (د.ت)، كتاب الواو، ص 518 .
(5) النبأ : 28 .
(6) ينظر العربية الفصحى، ص 48 – 49، ومجلة اللسان العربي، العدد 18، 1 / 44 – 45 .

II - صحتـه واعتلالـه

1 – الصحيـــح:

أ) السالـم:

ورد اسم الفاعل من الصحيح السالم على (فَعَلَ) مائتين وأربعا وثمانين (284) مـرة منها مائة واثنتان وتسعون (192) من باب (فعَل يفعُل)، وأربـع وسـتون (64) مـن بـاب (فعَل يفعِل)، وثمان وعشرون (28) من باب (فعَل يفعَل) .

وورد من (فعِل) خمسا وأربعين (45) مرة كلها من باب (فعِل يفعَل)، ولم يرد شيء من (فعُل).

ومما هو جدير بالملاحظة أن ما جاء من (فعَل) أكثر المشتقات تواترا ؛ لأنه يـدل في الغالب على الحركة والعمل، كما أن أفعال هذا الباب من أكثر الأفعال تصرفا في العربيـة ؛ إذ يتوزع على حركات ثلاث في مضارعه: (يفعُل، يفعِل، يفعَل).

واحتلال الفتحة المرتبة الثالثة مرده إلى سبب صوتي، وهو تقيده بحروف الحلـق إذ الغالب على (فعَل يفعَل) أن يكون حلقي العين أو اللام، وهو أمر شعر به القدماء منذ أمد بعيد[1].

ولما كانت الحروف الحلقية تحتل حوالي ربع الحروف العربية، فـالمنطق أن نجـد مـا كان من (فعَل يفعَل) أكثر تواترا، إلا أن النتيجة عكسية، فهو لا يمثل إلا 10% بالنسبة إلى المجموع العام، بينما يمثل ما كان مـن (فعَـل يفعُـل) نـسبة 68,57% مـن المجمـوع العـام، ويمثل ما كان من (فعَل يفعِل) نسبة 22,85 %، هذا إذا حذفنا العدد الذي تحتمل فيه عـين المضارع أكثر من وجه. فإذا عددنا ذلك وجدنا أن أكبر نسبة هي التي تشترك فيها الـضمة مع الفتحة وهي 7,85 %، بينما تمثل النسبة التي تـشترك فيهـا الـضمة مـع الكـسرة 5,71%، والنسبة التي تشترك فيها الفتحة مع الكسرة 0,35 % وإذا جمعنا النسب المـشترك فيهـا بـين الحركات إلى النسب المنفرد فيها، وجدنا دائما أن ما جاء عـلى (فعَـل يفعَـل) يحتـل المرتبـة

(1)– ينظر مثلا الكتاب 2 / 252 .

الثالثة، وهو ما يؤكد أقوال العلماء من أن (فعَل يفعَل) ليس بناء أصليا، وإنما هو من (فعَل يفعِل)، وفتح لسبب صوتي قصد التخفيف .

حتى وإن سلمنا جدلا بأنه منقول من (فعَل يفعِل)، وجمعنا نسب التواتر المطرد فيها والمشترك فيها، وجدنا أن أكبر نسبة تعود دائما إلى ما كان من (فعَل يفعُل)، وهو ما يؤيد تصنيف العلماء له في المرتبة الأولى، وقد أكدت الدراسات القرآنية ذلك

أما حالات الاشتراك الحركي، فإنها تمثل حالة طبيعية نظرا إلى الخلط الذي نجده في الأبواب، وإلى الحيرة التي انتابت العلماء ؛ وهذا راجع إلى أنها سماعية لا تخضع لقاعدة عامة مطردة ومضبوطة، كما أن الناس جبلوا على استعمال المطرد دون غيره، دون أن ننسى أن الاستعمال نفسه يسمح بحركتين في الوقت نفسه، وبخاصة الضمة والكسرة، زيادة على أن النصوص التي جمعت كانت في غالبيتها غير مشكولة، وأخذت من قبائل متعددة، وهو ما يرجح أن ما سمع بالضم في المضارع من (فعَل) من قبيلة هو ما سمع بالكسر من قبيلة أخرى[1].

وما يجلب الانتباه أيضا الضعف الكبير في اشتراك الفتحة والكسرة. فقد ورد مشتق واحد، وسبب ذلك صوتي، وهو أن الفتحة مقيدة بحروف الحلق، مما يجعل وجود الكسرة معها أمرا شاذا[2].

هذا بالنسبة إلى اسم الفاعل من (فعَل)، يقابله الحركات الثلاث في المضارع أما ما جاء من (فعِل)، فإنه يحتل المرتبة الثانية من حيث التواتر بخمس وأربعين (45) مرة كلها من مكسور العين في الماضي مفتوحها في المضارع، لم يشذ من ذلك شيء وهو ما يبين « بوضوح ميل العربية إلى المقابلات الحركية، وتمييز الصيغ بعضها عن بعض، فتختص بذلك كل صيغة ماضية بصيغة في المضارع، إذا خشي الالتباس »[3]

أما (فعُل) فلم يرد منه شيء، وقد ذكرنا أن القياس أن يأتي المشتق من (فعُل) على (فعيل) أو (فَعْل) لا على (فاعل) إلا قليلا[4].

---

(1) ينظر التصريف العربي، ص 89 .

(2) المرجع نفسه، ص 93 .

(3) التصريف العربي، ص 88 .

(4) انظر الصفحة الثانية من هذا الفصل .

نستنتج من كل هذا :

– أن المشتقات من (فعَل يفعُل) أكثر اطرادا، والسبب أن اللغة العربية تميل إلى إبدال حركة عين الماضي بحركة قريبة منها في المضارع، لهذا نجد (فعَل) في الماضي يقابله (يفعُل) في المضارع بكثرة، لأن مخرج الضمة أقرب إلى مخرج الفتحة من الكسرة .

– انعدام المشتقات من (فعُل) في السور يعودإلى أن حركته في المضارع لاتتغير لأنه لا يدل على قيام الفاعل بالفعل، وإنما يدل على الاتصاف، كما أن الضمة تجعل الفعل ثقيلا، ضعيف التصرف. وقد يفسر ذلك ميل بعض العرب إلى إسقاط ضمة العين، ونطقه (فَعْل).

– الميل إلى تغيير الحركات في العربية يخلق الانسجام، وهي ظاهرة معروفة في الصرف العربي ولافتة للانتباه [1].

وهذا التغير والتنوع الحركيان نجدهما حتى على مستوى الفعل الواحد، أي على مستوى المادة الاشتقاقية، وكل ذلك لضرب من المعاني المختلفة. فلو أخذنا على سبيل المثال (الحاسِبِينَ) يكون بمعنى (العَادِّينَ)، الذين يعدون أعمال الناس وتصرفاتهم إذا كانت من (حسَب يحسُب)، وبمعنى (ظن) إذا كان من (حسِب يحسَب أو يحسِب)، قال تعالى ﴿ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَن سَاقَيْهَا ﴾[2] وقال تعالى ﴿ تَحْسِبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ اللَّهِ عَظِيمٌ ﴾[3]، وقال تعالى ﴿ يَحْسِبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ ﴾[4]. كذلك (بارئ)، فإن قصد به الدلالة على الخلق كان من (بَرَأَ يَبْرُؤُ) أي (فعَل يفعُل)، وإن قصد به الشفاء من المرض وغيره جاء من (بَرِئَ يَبْرَأ) أو (بَرَأَ يَبْرَأ ويَبْرُؤ)[5]، أي على (فعِل يفعَل) أو (فعَل يفعَل ويفعُل).

(1) – المرجع السابق، ص 95 .

(2)– النمل : 44 .

(3)– النور : 15 .

(4)– الهمزة : 3 .

(5)– غالبا ما يأتي على (فعيل)أي (بريء).

- أن طغيان مشتقات (فعَل يفعُل)، يعود إلى دلالة هذا الباب على القيام بالفعل والعمل بصورة متكررة، وأن هذا العمل غالبا ما يكون اختياريا إراديا، والسر في ذلك لتحقيق مسؤولية الإنسان عن أعماله .

أما ما كان من (فعِل يفعَل)، فإنه غالبا ما يدل على حالة مؤقتة، أو على فعل يقع على مستوى الحواس أو الذهن أو الجسم أو العواطف[1].

ب)المهموز :

ورد المهموز من (فعَل) ثلاثا وخمسين (53) مرة، منها خمسون (50) مرة من باب (فعَل يفعَل) وثلاثة (3) من باب (فعَل يفعُل)، فكان نصيب مهموز اللام أربعة أفعال، ومهموز العين فعل واحد، والباقي من مهموز الفاء .

وورد من (فعِل يفعَل) خمس (5) مرات، منها فعل واحد لمهموز اللام، والباقي لمهموز الفاء، أما مهموز العين فلم يرد منه شيء .

وما جاء من (فعَل) أكثر تواترا لغلبة هذا الباب على بقية الأبواب، كما ذكرنا آنفا. وسبب قلّته في (فعِل) فيما يرجح أن الهمزة ثقيلة وتتطلب حركة أخف لئلا يجتمع ثقيلان، فكثرت مع الفتحة، وقلت مع الكسرة ؛ لأن ثقل الهمزة مع ثقل الكسرة يؤدي إلى اجتماع ثقيلين، وهو أمر منفور منه .

ونلاحظ أن (فعَل) أكثر ما جاء على وجهين[2] في المضارع، وأعطى الكثرة الغالبة للفتحة، فهي خمس وأربعون (45) من ثمان وأربعين (48)، وتمثل نسبة 93,75 %، بينما لا تمثل الضمة إلا ثلاثا (3) من ثمان وأربعين (48)، أي نسبة 6,25 % وهي نسبة ضعيفة؛ والسبب - فيما يرجح - ثقل الهمزة وثقل الضمة، واجتماع ثقيلين أمر يهرب منه، كما لا ننسى أن غلبة الفتحة في مضارع (فعَل) يعود إلى حلقية العين .

وأكثر المواد التي تواترت مشتقاتها مادة (أ خ ر)، ومنه آخِر، وآخِرَة. فاجتماع حرفي حلق في كلمة ثلاثية ثقيل، لذا يقتضي فتح الحرف الذي يمثل العين للتخفيف، وربما هو

---

(1) - ينظر التصريف العربي، ص 97 .

(2) وقد احتمل ثلاثة أوجه مع فعل واحد فقط .

الذي جعل الأفعال المهموزة الفاء، والمتضمنة في الوقت نفسه لحرف حلقي في موضع العين أو اللام قليلة في العربية .

أما ما كان من (فعِل) فهو قليل جدا بالنسبة إلى (فعَل)، فهو يمثل 8,62% بالنسبة إلى المجموع العام، والسبب دائما ثقل الهمزة والكسرة، فالانتقال من ثقيل إلى ثقيل أو إلى أثقل يتطلب مجهودا عضليا أكبر .

وإذا كان الأصل في (فعِل) أن يكون مضارعه على (يفعَل) في الحالات العادية فإنه في هذه الحالة ألزم للسبب الذي ذكرناه، ولهذا لم يشذ عن ذلك فعل واحد .

أما الحالات المشتركة بين الحركات، فلم أحص منها إلا فعلا واحدا من (فعَل) يجوز الضم والكسر في عينه، وهو ما يمثل نسبة 1,72 %، وذلك أمر طبيعي، فالأصل في (فعَل) أن يكون مضارعه على (يفعُل) أو (يفعِل). جاء في المخصص: « وما كان فاء الفعل منه أحد الحروف الستة من حروف الحلق فلا يغير الحكم ويلزم فيه يفعِل أو يفعُل كقولك: أَكَلَ يَأْكُلُ، وعَبَرَ يَعْبُرُ، وحَمَلَ يَحْمِلُ، وعَقَلَ يَعْقِلُ.. »[1] وما يبرر غلبة الفتحة وجود حرفي الحلق في المادة.

وقد لاحظنا أن ما جاء من مشتقات مهموز العين واحد فقط، من (فعَل)، وطبيعي أن يكون مضارعه على (يفعَل) لوجود حرف الحلق، وهو بذلك يشبه السالم حلقي العين.

فإذا كان من (فعَل) لا يكاد يوجد، فلا عجب ألا يوجد فيما سواه، أي في (فعِل وفعُل)، لأن الهمزة ثقيلة وتزداد ثقلا إلى جانب الكسرة والضمة، ولهذا جاء المثال الوحيد من (فعَل)، وليس من غيره .

كما جاء من مهموز اللام أفعال قليلة، إذا قيست بمهموز الفاء، فتواتره يمثل نسبة 9,61 %، بالنظر إلى تواتر مهموز الفاء، وقد رأينا فيما سبق أن العين أو اللام إذا كانا حلقيين أو كان أحدهما حلقيا، فإنهما يؤثران الفتحة في المضارع، وهو ما تأكد فيما أحصي من مشتقات هذا الفعل، من (فعَل) كان أو من (فعِل)، وهو أمر يتطابق فيه مع مهموز

(1)- المخصص 14/ 125 - 126 .

العين، ويبين تأكيد الدراسات القرآنية لما قاله العلماء في هذا. وقد خلت السور من مشتقات (فعُل) لأسباب سبق ذكرها [1].

وتعليل قلة المشتقات من هذا الفعل، أن الهمزة إذا كانت في آخر الفعل « يستثقل نطقها إذا كانت ساكنة، إذ يميل النطق إلى الارتخاء في آخر الكلمة، بينما نطق الهمزة يحدث توترا في مستوى الحلق، لذلك فإنها – وإن رسمت دوما – تسقط من النطق غالبا في مثل : لَمْ يَقْرَأْ واقْرَأْ، فنسمع أكثر لَمْ يَقْرَ واقْرَ ... »[2].

ج)المضعّف:

ورد من المضعف على (فعَل) عشر (10) مرات، منها خمس (5) مرات من باب (فعَل يفعِل) وثلاث (3) من باب (فعَل يفعُل) ومرتان (2) من تداخل الصيغ فيصلح فيهما (يفعُل ويفعِل) .

إن حركة المضعف في العربية غير واضحة، إلا في أفعال قليلة جاءت على وزن (فعُل) مثل: لبُبَ وشرُرَ وحَبُبَ وخفُفَ ودمُمَ، وذلك لثقل الضم على المضعف، قال سيبويه: «واعلم أن ما كان من التضعيف من هذه الأشياء، فإنه لا يكاد يكون فيه (فعُلت وفعُل)، لأنهم قد يستثقلون (فعُل)، والتضعيف، فلما اجتمعا حادوا إلى غير ذلك»[3].

وسبب ترجيح العلماء أن تكون حركة العين في المضعف فتحة أن ما كان أصله (فعَل)، وبخاصة المتعدي يغلب غلبة شبه مطلقة في العربية [4].

– ويلاحظ أن ما جاء من المضاعف قليل جدا إذا قورن بما جاء من غيره، فهو يمثل نسبة 2,76 %، وذلك يقوي عندناأحد الأسباب في ضعف تواتر المشتقات منه على الرغم من كثرته في العربية، وبخاصة من الصحيح .[5] ويعود سبب القلة إلى نطق صوت

---

(1) ينظر الصفحة الأولى من هذا الفصل .

(2) التصريف العربي، ص 121 .

(3) الكتاب 4 / 36، وينظر الأفعال لابن القوطية ص 1، والمخصص 14 / 153، وشرح الشافية 1 / 77 – 78، والمزهر 2 / 38، والتصريف العربي، ص 100 .

(4) ينظر التصريف العربي، ص 100 – 101 (المتن والهامش).

(5) ينظر النسب التي ذكرها الطيب البكوش للمضاعف في العربية، في التصريف العربي، ص 99 .

مشدد بعد مدّ، أي يتكون من ساكن + حركة طويلة + ساكنين (س ح س س)[1]، وهو أمر يتطلب مجهودا أكبر، لذا قل وجوده في اللغة العربية لثقله[2].

كما يلاحظ تفاوت عددي بين ما جاء من (فعَل يفعِل) ؛ خمس (5) مرات من عشر (10)، وما جاء من (فعَل يفعُل) ؛ ثلاث (3) مرات من عشر (10)، وسبب ذلك ثقل مجيء الضم مع التضعيف .

– عدم مجيء مشتقات (فعَل يفعَل) مرده تقيد هذا الباب بسبب صوتي ؛ وهو حلقية عينه أو لامه. ولم يرد شيء من ذلك في السور ؛ لأن عين المضعف إذا كانت حلقية تستلزم أن تكون لامه حلقية، وحروف الحلق ليست بأصل للإدغام لقلتها[3].

– ورد مشتق واحد من (فعَل) مرتين (2) وتحتمل عين المضارع فيه الضم والكسر وقد قال القدماء بتعاقب (يفعُل ويفعِل) من (فعَل) .

– انعدام مشتقات (فعِل) قد يعود إلى غموض الصيغة في الماضي لعدم ظهور حركة العين، على الرغم من الترجيح بأنها فتحة .

(1) – وهو النوع السادس الذي أضافه أحمد مختار عمر إلى المقاطع العربية، ينظر دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ط 2، 1981، ص 256 .

(2) – وقد أهمله إبراهيم أنيس وتمام حسان، ينظر الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 6 القاهرة، 1981، ص 163 – 164، ومناهج البحث في اللغة لتمام حسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع الدار البيضاء 1986، ص 176 – 177 .

(3) – ينظر الكتاب 4 / 449 .

2 - المعتـل:

أ) المثـال :

ورد من المثال على (فعَل) ست عشرة (16) مرة، كلها من باب (فعَل يفعُـل)، وورد من (فعِل) خمسا وعشرين (25) مرة، منها واحد من المثـال اليـائي مـن بـاب (فعِـل يفعَل)، وأربعة وعشرون (24) من المثال الواوي، منها ثلاثة وعشرون (23) من باب (فعِل يفعَل)، وواحدة من باب (فعِل يفعِل).

يلاحظ أن نسبة تواتر المشتقات من المثال الواوي كبيرة إلى حد ما، فهي تمثل أكـبر نسبة في المعتل، كما أنها من ناحية أخرى تحتل المرتبة الثالثة بعد السالم ومهمـوز الفـاء مـن حيث التواتر، مما يؤكد أهمية الواو في بناء الأفعال. وجاءت أعلى نسبة من (فعِل يفعَـل)، إذ لم يشذ إلا مشتق واحد جاء من (فعِل يفعِل)، والفعل مـن هـذا البـاب معـدود ضـمن الشواذ عند العلماء، فما كان على (فعِل) الأصل فيه أن يأتي على (يفعَـل)، إلا مـا شـذ عـن القاعدة [1].

ويأتي (فعَل) في المرتبة الثانية يقابله في المضارع (يفعِل) في جميـع الحـالات ؛ لأن مـا كانت فاؤه واوا يأتي مضارعه مكسور العين إلا في الحلقي العين واللام، فـإن القيـاس فيـه الفتح. ولهذا لم يرد مشتق واحد من المثال على (فعَل يفعُل) ولا على (فعَل يفعَل).

ولم نلحظ أيضا الحالات المشتركة بين الحركـات، لأن (فعَـل) مـن المثـال الـواوي يغلب فيه (يفعِل)، حتى وإن كان من المهموز أو من حلقي العين، فالغلبة للكسر.

واللافت للانتباه ما سر مجيء المثال الواوي من (فعَل) دائما على (يفعِل) ؟ وبعبـارة أخرى ماسر صلة الكسر بالواو ؟

يرجع ذلك إلى الانسجام الحركي في (يفعِل) « بحيـث يكـون الترتيـب الحركـي: فتحة + واو (تسقط) + كسرة + ضـمة (أو فتحة في حالة النصب). فالكسرة الأمامية تغـير من رتابة الحركات الخلفية، وتجعل الصيغة أكثر انسجاما، ولذلك لا نجـد (فعَـل يفعُـل)

(1) سبق ذكر بعض الشواذ من هذا الباب، وللتذكير ينظر شرح الشافية 1 / 135 .

من المثال مطلقا، وإنما تبقى (يفعُل) خاصة (بفعُل) فقط»[1]. ما يفهم من هذا أن للجانب الصوتي دخلا كبيرا في قلة بعض الأوزان أو غيابها.

إن المشتقات من المثال اليائي بالنسبة إلى المشتقات من المثال الواوي لا تكاد تذكر، فهي صيغة واحدة، من باب (فعِل يفعَل)، وتشترك الكسرة مع الفتحة فيها لكن ذلك شاذ. وخلو السور من مشتقات (فعَل) بجميع حركات مضارعه، خلافا للمثال الواوي، راجع إلى قلة المثال اليائي في اللغة العربية[2]، ولذلك أهمله القرآن الكريم، وسبب هذا ثقل الياء من ناحية، وقلة تصرفه مع بقية الحروف من ناحية ثانية[3].

ب) الأجوف:

ورد من الأجوف على (فعَل) تسعا وعشرين (29) مرة منها أربع وعشرون (24) من الأجوف الواوي، وكلها من باب (فعَل يفعُل)، وخمس (5) من المثال اليائي وكلها من باب (فعَل يفعِل).

إن مجيء كل مشتقات الأجوف الواوي من (فعَل يفعُل) أمر طبيعي، فالواو تناسبها الضمة، بل هي بعض منها، إذ الحركات أبعاض حروف المد واللين، أو هي الحروف الصغيرة كما قال ابن جني [4]. وما كان من (فعِل) يقابله في المضارع (يفعَل) ويمثل نسبة 7,69 % من المجموع، وسبب قلة المشتقات من هذا الباب ثقل الواو المكسورة، وتزداد ثقلا إذا كانت مضمومة، فكلما كانت الحركة من جنس الحرف كان الثقل أكثر، ولذلك غابت المشتقات من (فعُل يفعُل) في هذا الباب .

إن كثرة المشتقات من (فعَل يفعُل) سبب تمييزي يرجح الأصل الواوي لعين الفعل، وإذا قارنا الأجوف اليائي بالمثال اليائي وجدنا نسبة الأجوف اليائي أعلى ؛ فهي خمسة أضعاف، وبعملية إحصائية بين المثالين (الواوي واليائي) والأجوفين (الواوي واليائي) تبين أن نسبة تواتر الواوي أعلى من مضاده، ولعل هذا راجع إلى الطبيعة الشفوية

---

(1)- التصريف العربي، ص 130 .

(2)- ذكر الطيب البكوش أن المثال اليائي ورد أربعا وعشرين (24) مرة مما يجعله نادرا، وليس قليلا فحسب، ينظر التصريف العربي، ص 132 – 133 .

(3)- المرجع نفسه، ص 135

(4)- ينظر سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط 2، 1993، 1 / 17، والخصائص 2 / 315.

للواو، إذ كلما كان الصوت أخرج، كان أسهل نطقا وأكثر استعمالا. وما جاء من مشتقات (فعَل) من الأجوف اليائي كان مضارعه دائما على (يفعِل)، وما جاء من مشتقات (فعَل) من الأجوف الواوي كان مضارعه على (يفعُل)، وهو ما يؤكد أن المضارع هو النقطة التمييزية الأساسية بين الأجوفين (يفعُل) للواوي و(يفعِل) لليائي.

ويعود غياب مشتقات الأجوف اليائي من باب (فعِل يفعَل) إلى ثقل الكسرة مع الياء ؛ لأنها من جنسها، وأقلها ثقلا مع الواو ؛ لأنها ليست كذلك، وهو ما يفسر مجيء مشتقين من الأجوف الواوي من هذا الباب.

أما غياب المشتقات من (فعُل)، فمشهور أنه لا يأتي من هذا الباب أجوف يائي، ولا ناقص يائي[1].

ج) الناقص :

ورد من الناقص على (فعَل) إحدى عشر (11) مرة، منها سبع (7) من باب (فعَل يفعُل)، وأربع (4) من باب (فعَل يفعِل)، ومرة واحدة من باب (فعِل يفعَل)، ولم يرد شيء من (فعُل).

ما جاء من المشتقات من الأفعال الناقصة قليل جدا، وأغلبه من (فعَل يفعُل) لمناسبة الضمة للواو، إذ لا يأتي الناقص الواوي من (فعِل يفعَل).

ومما يلاحظ أن نسبة المشتقات من (فعَل) أكثر من (فعِل)، وذلك للتماثل الحركي، فما كان واويا كان بضم عينه، وما كان يائيا كان بكسرها.

وأما غياب (يفعُل) من (فعَل) فسببه التنافر الحركي الذي بين الضمة والياء وغياب (يفعَل) من (فعَل) عدم وجود حرف حلقي مكان العين أو اللام.

وإن ما جاء من (فعِل) يقابله في العادة (يفعَل)، وهو الأصل ؛ لأن عين الكلمة، وهي مفتوحة، أخف منها وهي مكسورة، كما أن الياء المسبوقة بكسرة أثقل من الياء

(1)- ذكر العلماء أنه « لا يجي من هذا الباب أجوف يائي ولا ناقص يائي، لأن مضارع (فعُل يفعُل) بالضم لا غير، فلو أتيا منه لاحتجت إلى قلب الياء ألفا في الماضي وواوا في المضارع، نحو يبوع ويرمو من البيع والرمي، فكنت تنتقل من الأخف إلى الأثقل » شرح الشافية 1 / 76.

المسبوقة بفتحة، لذا تبني قبيلة طيء ما كان على (فعِل) على (فعَل) فتقول في بَقِيَ بَقَى، وفي شَقِيَ شَقَى... [1].

د) اللفيف [2]:

يجمع اللفيف المقرون في الأصل بين الأجوف والناقص، وهو قليل في العربية. تأكيد ذلك، أننا أحصينا مشتقا واحدا من هذا الصنف في السور الست، وورد هذا المشتق من (فعِل يفعَل)، وما جاء من هذا الباب من المعتلات قليل جدا في السور المدروسة، إذ رصدنا مشتقين من الأجوف الواوي ومشتقا من الناقص اليائي.

(1)- ينظر المزهر 2 / 38، والتصريف العربي، ص 163. وقد قرأ الحسن على لغتهم ﴿وَذَرُوا مَا بَقَى مِنَ الرِّبَا﴾ البقرة: 278.

(2)- يقصد به اللفيف المقرون، ولم يرد شيء من اللفيف المفروق.

III - تعدد المعنى الوظيفي للصفة

لا شك في أن ألفاظ اللغة تتعرض على مر الزمن لأنواع من التطور في المعاني والدلالات، تتصل بحياة اللغة من ناحية، وبتجارب أهلها المتجددة من ناحية أخرى وقد يكون هذا التطور إما بتخصيص العام، وإما بتعميم الخاص، وإما بالانتقال. وقد يستخدم اللفظ في مدلول مغاير تماما، نتيجة لعلاقة المجاورة أو المشابهة أو غيرهما بينه وبين المدلول الأول [1].

كما أنه يتطور في دلالته من المحسوس إلى المجرد، ومن المجرد إلى المحسوس، بانتقاله نحو التسامي والرقي أو نحو الانحطاط والانحدار، فتصير الدلالة إلى معنى أقل شأنا وقدرا.

وورد في السور ألفاظ تطورت في معانيها ودلالاتها إلى دلالات ومعان أخرى فخرجت من مفهوم الوصفية، أي الدلالة على وصف الفاعل بالحدث إلى الدلالة إما على الحدث والقيام مقام اسم الحدث وأداء معناه، وإما الدلالة على الاسم، وهو ما يمكننا تسميته بغلبة الاسمية على هذه الصفات، فاستغنت عن موصوفها وصارت تجري مجرى الأسماء .

(1) ينظر على سبيل المثال طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية للطباعة القاهرة (د.ت)، ص 151

وقد أحصينا عينات من هذه الألفاظ[1]، نوردها فيما يأتي: الباطل[2]، الصالحات[3]، طائفة[4]، عاقبة[5]، الفاحشة[6]، الغائط[7]، دائرة[8]، باطن[9]، دابر[10]، الآخرة[11]، سائبة[12]، الصابئ[13]، وابل[14]، وازرة[15]، خائنة[16] دابة[17]، مائدة[18]، طائر[19]، صاحبة[20]، كافة[21]، الصاعقة[22]، فارض[23]، البارئ[24]، الوالد[25].

(1)- وما لم نذكره موزع عبر أبواب هذا الفصل .

(2)- البقرة : (42، 188) – آل عمران : (71، 191) – النساء : (29، 161) .

(3)- البقرة : (25، 62، 82، 130، 277) – آل عمران : (39، 46، 57، 114) – النساء : (34، 57، 69، 122، 124، 173) – المائدة : (9، 69، 84، 93 [2]) – الأنعام : 85 .

(4)- آل عمران : (69، 72، 122، 154 [2]) – النساء : (81، 102، 113) – الأنعام : 156 .

(5)- آل عمران : 137، الأنعام : (11، 153) .

(6)- آل عمران، 135، النساء : (15، 19، 22، 25) .

(7)- النساء : 43، المائدة : 6 .

(8)- المائدة : 52 .

(9)- الأنعام : 120 .

(10)- الأنعام : 45 .

(11)- البقرة : (4، 86، 102، 114، 130، 200، 201، 217، 220) – آل عمران : (22، 45، 56 77، 85، 145، 148، 152، 176) – النساء : (74، 77، 134) – المائدة : (5، 33، 41) – الأنعام : (92، 113، 150) .

(12)- المائدة : 103 .

(13)- البقرة : 62، المائدة : 69 .

(14)- البقرة : 264، 265 [2]

(15)- الأنعام : 164.

(16)- المائدة : 13 .

(17)- البقرة : 164، الأنعام : 38 .

(18)- المائدة : 112، 114 .

(19)- الأنعام : 38 .

(20)- النساء : 36، الأنعام : 101 .

(21)- البقرة : 208 .

(22)- البقرة : 55، النساء : 153.

(23)- البقرة : 68 .

(24)- البقرة : 54 .

(25)- البقرة : (83، 180، 215، 233) – النساء: (7، 33، 36، 135) – المائدة : 110، الأنعام: 151

كانت هذه الألفاظ فيما يبدو صفات في الأصل تجري على موصوف يتقدمها إلا أنها استغنت عن ذكره، فضارعت الأسماء وأنزلت منزلتها، وسميت بالصفة الغالبة، ذلك أن لها موصوفا معينا، ومؤدى خاصا لا تحيد عنهما. ورد عن ناصيف اليازجي: « وقد يلزم الاستغناء بالصفة عن الموصوف، فتجري مجرى الجوامد، ومن ثم لا يقدر لها موصوف، ولا تتحمل ضميرا، كالأدهم المراد به القيد، فإنه في الأصل صفة ثم جعل اسما، فنقول في رجله الأدهم، ولا نقول القيد الأدهم، وبهذا الاعتبار تكون الصفة قد صارت موصوفا، لتوصف نحو : ﴿ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ ﴾[1]، وقس عليه»[2].

فـ (الباطل) مثلا : صفة غالبة تدل على موصوف محذوف، محسوسا كان أو معقولا، فهي إذا دلت على هذا الشيء المعين واستغنت عنه فقيل هذا باطل، يراد به أي شيء ذهب خسرانا وضياعا، وقد عدل بالكلمة من الوصف إلى المصدر[3] .

ومثله (الباطن) : صفة غالبة تقال لكل غامض وخفي عن إدراك الحاسة وغيرها، يقال: باطن الأرض، وباطن الإبط، والنعمة الباطنة[4]، والنعمة الظاهرة[5] كقوله تعالى ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾[6].

ومثله (العاقبة) : صفة غالبة، تقال لكل ما يعقب غيره، فهو عقبه وعاقبته، وعاقبه، وعقبته، كل ذلك بمعنى آخره وخاتمته. يرجح فيها أن تكون صفة لموصوف، حذف لكثرة الاستعمال، فاستغنت عنه وعدل بها إلى المصدر[7].

---

(1)- ص : 31 .

(2)- مسالك القول في النقد اللغوي، ص 296 .

(3)- ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعبد الخالق عضيمة، مطبعة حسان ومطبعة السعادة، دار الحديث، القاهرة 1988، 3 / 201 .

(4)- هي التي خصت .

(5)- هي التي عمت .

(6)- لقمان : 20 .

(7)- ينظر تفسير الكشاف للزمخشري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت (د.ت)، 4 / 149، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، ط 1 بيروت 1993، 5 / 94 .

وقس على هذا بقية الألفاظ التي صارت تستعمل كثيرا استعمال الأسماء. والتاء التي لحقت بعض هذه الألفاظ تأتي إما للتأنيث، وإما للنقل. للتأنيث لأن الصيغة في الأصل صفة لموصوف مؤنث، كالآخرة صفة لمؤنث هو الدار، والتاء فيها للتأنيث وللنقل ؛ لأن الكلمة التي لحقتها نقلت من الوصف إلى الاسم، كالعاقبة والدائرة، والصاعقة، والطائفة، والفاحشة.. يقول الرضي الأسترابادي : « دخولها أمارة للنقل من الوصفية إلى الاسمية، وعلامة لكون الوصف غالبا غير محتاج إلى الموصوف كالنطيحة والذبيحة »[1]. والكلمة إذا كانت في الأصل وصفا، ثم غلبت عليها الاسمية حتى صارت بنفسها اسما، كانت اسميتها فرعا لوصفيتها [2].

---

(1)- شرح الكافية 2 / 164 .

(2)- ينظر مسالك القول في النقد اللغوي لصلاح الدين الزعبلاوي، الشركة المتحدة للتوزيع، ط 1 دمشق 1984، ص 311 - 312 .

ثانيا ـ اسم الفاعل من الثلاثي المزيد

أشار علماء العربية في دراستهم لأبنية الأسماء والأفعال إلى أنها تعود جميعها إلى قسمين اثنين : مجرد ومزيد .

فالمجرد ما كانت أحرفه أصلية، والمزيد ما كان فيه حرف زائد أو أكثر. وأشرنا في الفصل التمهيدي إلى أنهم قرروا أن أصل الكلمات العربية ثلاثي، ووضعوا لذلك ميزانا من ثلاثة أحرف يقابل كل حرف فيه الحرف الأصلي في الكلمة التي يراد وزنها .

وقد حددوا حروف الزيادة في جملة (سألتمونيها) [1]، وزعموا أن ما سوى ذلك لا يعد زائدا. وهو ما دعاهم « إلى القول بأصالة الحروف الأربعة في الكلمات الرباعية والخماسية التي يكون ما صلح منها للزيادة، غير منتم إلى تلك الحروف المعينة للزيادة»[2]

إلا أنهم لم يفسروا – على رأي تمام حسان – الصلة القائمة بين بعض الثلاثيات، وبعض ما زاد عن الثلاثة، واعتبرت حروفه أصلية جميعها، ويشترك مع الثلاثي في المعنى في صورة ما من الصور نحو: قَلَبَ وَشَقْلَبَ، ودَرَجَ ودَحْرَجَ، وغَرَدَ وزَغْرَدَ وعَرَدَ وعربد، ولَقَعَ وفَرْقَعَ، وبَثَرَ وبَعْثَرَ. فهذه المقابلات توحي بأن حروف الزيادة ليست محصورة في حروف (سألتمونيها)، وإنما يمكن لأي حرف في العربية أن يصبح صالحا للزيادة [3]. والزيادة إما أن تكون على الفاء، وإما على العين، وإما على اللام، وتتمثل في حرف أو في حرفين أو في ثلاثة ؛ مجتمعة أو متفرقة. وزيادتها تكون إما لإفادة معنى، وإما لإلحاق كلمة بأخرى، وإما لشيء غير ذلك [4]. قال ابن فارس : « ومن سنن العرب الزيادة في حروف الاسم، ويكون ذلك إما للمبالغة وإما للتشويه والتقبيح »[5]. والزيادة نوعان :

---

(1) هذا لا يعني أن هذه الحروف واجبة الزيادة أينما وجدت، وإنما هي التي يجوز أن تزاد، فيحكم عليها بالزيادة، إذا قام دليل. فالكلمة (متون)مثلا : كل حروفها أصلية ما عدا الواو فهي حرف زائد. وكلمة (أوى)كل أحرفها أصلية على الرغم من كونها كلها من أحرف الزيادة.

(2) اللغة العربية معناها ومبناها، ص 161.

(3) المرجع السابق، ص. ن .

(4) ينظر الأصول في النحو، 3 / 231 .

(5) الصاحبي، تحقيق وتقديم عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف (بيروت)، ط 1، 1993، ص 101

– ما يكون بتكرار حرف أصلي لإلحاق أو غيره .

– ما لايكون بذلك، وهو لا يخرج عن الحروف العشرة المذكورة .

وقد تتعدد أحرف الزيادة في الكلمة الواحدة إلى أربعة. ولكثرة الزيادة قيل : إنها تجاوزت الثلاثمائة في الأسماء وذلك لأغراض قد تصل إلى ستة [1]، تسهم في إثراء اللغة وتدعيمها بزاد جديد ووفير من المفردات يحتاج إليها الإنسان باستمرار . ولم يسلك الصرفيون في بناء اسم الفاعل من المزيد طرائق قددا، مثلما فعلوا في بنائه من الثلاثي المجرد، وإنما تحكمه عندهم قاعدة واحدة مطردة، أن تحول ياء المضارعة ميما مضمومة ويكسر ما قبل الآخر، سواء أكان من مضارع مكسور ما قبل آخره أم مفتوحه. يقول ابن عقيل : « زنة اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زنة المضارع منه بعد زيادة الميم في أوله مضمومة، ويكسر ما قبل آخره مطلقا ؛ أي سواء كان مكسورا من المضارع أو مفتوحا، فتقول : قَاتَلَ يُقَاتِلُ فَهُوَ مُقَاتِلٌ، ودَحْرَجَ يُدَحْرِجُ فَهُوَ مُدَحْرِجٌ، ووَاصَلَ يُوَاصِلُ فَهُوَ مُوَاصِلٌ، وَتَدَحْرَجَ، يَتَدَحْرَجُ فَهُوَ مُتَدَحْرِجٌ، وَتعلمَ يَتَعَلَّمُ فَهُوَ مُتَعَلِّمٌ»[2].

يفهم من هذا أن اسم الفاعل قد لا يجري مجرى فعله المضارع في حركاته وسكناته دائما، بدليل أن الرباعي المزيد بحرف (يَتَفَعْلَلُ)، والأوزان الستة الملحقة به [3]، والثلاثي المزيد بحرفين (يَتَفَاعَلُ ويَتَفَعَّلُ) جاءت الحركة فيها كلها مفتوحة، وهو ما يتضمنه كلام ابن عقيل، إلا أنه يحتاج إلى تتمة، وهي أن اسم الفاعل من الأوزان (افْعَلَّ وافْعَالَّ وافْتَعَلَ وانْفَعَلَ وَتَفَاعَلَ) المضعفة تتطابق مع بناء اسم المفعول، إذا كان الحرف الأخير مشددا، نحو : مُصْفَرٌّ ومصْفَارٌّ ومُمْتَدٌّ ومُنْدَقٌّ وَمُتَحَابٌّ، تصلح كلها اسم فاعل واسم مفعول، والسياق هو الفيصل، وعلة هذا التطابق التضعيف. كما يتطابق مع بناء اسم المفعول من (افْتَعَلَ وانْفَعَلَ) إذا كانت العين فيهما حرف علة، نحو : مُخْتَارٌ ومُنْقَادٌ ... ويفرق بينهما بالسياق .

(1)– ينظر المنصف 1 / 11 – 17، وعلم الصرف، ص 97 .

(2)– شرح ابن عقيل، 2 / 137، وينظر شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري، تصحيح ومراجعة لجنة من العلماء، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت (د.ت)، 2 / 79 .

(3)– ينظر الكتاب 4 / 286 – 287، وشرح الشافية 1 / 67 – 68، والمزهر 2 / 41 .

ويشير العلماء إلى أنه شذ عن القاعدة المطردة بعض ألفاظ اسم الفاعل من المزيد بحرف الهمزة ،حيث جاء على (مُفْعَل) بفتح ما قبل الآخر، نحو : أَحْصَنَ فهو مُحْصَنٌ، وألفجَ فهو مُلفَجٌ، وأَسْهَبَ فهو مُسْهَبٌ[1].

وفي هذا الكلام نظر، فقد عدنا إلى لسان العرب ووجدنا هذه الأوصاف الثلاثة وردت بكسر ما قبل الآخر أيضا، قال أبو زيد : « الـمُسْهِبُ الكثير الكلام [...] وقال أبو علي البغدادي: رجل مُسْهَبٌ بالفتح إذا أكثر الكلام في الخطأ، فإن كان ذلك في صواب فهو مُسْهِبٌ بالكسر لا غير ... »[2] .

وقال الفراء: « والمحصنات من النساء بنصب الصاد أكثر في كلام العرب، وأحصنت المرأة عفت، وأحصنها زوجها فهي مُحْصَنَةٌ ومُحْصِنَةٌ، ورجل مُحصَن متزوج قد أحصنه الزواج»[3]. وقال ابن الأثير:« الـمُلْفِج بكسر الفاء، أيضا : الذي أفلس وعليه الدين»[4].

وأشار عبد الله أمين إلى أن قول ابن الأعرابي – وقد أورده ابن منظور [5] – ومن على رأيه فيما يخص هذه الأوصاف الثلاثة غير مسلم به، وذلك أن (أَحْصَنَ وَأَسْهَبَ وألفجَ) جاءت متعدية ولازمة، فما اشتق من معتد فتح ما قبل آخره ؛ لأنه اسم مفعول، وما اشتق من لازم كسر ما قبل آخره؛ لأنه اسم فاعل[6].

كما أشاروا إلى مجيء الوصف من (أَفْعَلَ) على فاعل، نحو : أَعْشَبَ المكان فهو عاشب، وَأَوْرَسَ الشجر (أي اصفرّ) فهو وارس، وَأَيْفَعَ الغلام (أي شب) فهو يافع، وأبقلت الأرض (أي أنبتت البقل)، فهي باقل، وَأَغْضَى الليل (أي أظلم) فهو غاض، وأمحلَ البلد (أي أجدب) فهو ماحل[7] ...

(1) - ينظر شرح التصريح، 2 / 79، واللسان، المواد (حصن)، و(سهب)، و(لفج).
(2) اللسان، مادة (سهب).
(3) المرجع نفسه، مادة (حصن).
(4) - المرجع السابق، مادة (لفج).
(5) ينظر المواد السابقة في اللسان .
(6) ينظر عبد الله أمين، الاشتقاق، ص 248 .
(7) ينظر اللسان، المواد (عشب)، (ورس)، (يفع)، (بقل)، (غضا)، (محل).

غير أن المعجمات روت لنا ألفاظا جاءت على (مُفعِل) أي على القياس، نحو: روض مُعشِب، ورمث مُورِس، ومكان مُبقِل، وبلد مُمْحِل، وليل مُغْضٍ[1]. وروي عن العرب أيضا أنهم يقولون: عشِب ويفَع وبقَل ومحُلت الأرض، ويقولون – وهو قليل – أورس فهو مورس وليل مُغض[2].

وما دام الأمر هكذا، فليس لنا إلا أن نرد كل وصف إلى فعله (فاعل) من الثلاثي المجرد، و(مُفعِل) من الثلاثي المزيد، فلا يوجد ضمن هذه الأفعال فعل لم يشتق منه اسم الفاعل اشتقاقا قياسيا، كما لا يوجد في أسماء الفاعلين المذكورة ما لم يشتق من فعل له اشتقاقا قياسيا، ولا يخرج الأمر في هذا عن حياة الألفاظ وموتها كباقي الكائنات الحية الأخرى، وهو كثير في اللغة العربية وفي غيرها من اللغات البشرية[3].

ويمكن أن يرد هذا إلى اختلاف اللهجات، فهناك قوم يستعملون (فَعَلَ) وآخرون (أَفْعَلَ)، ثم يغلب الذوق اللغوي أحدهما على الآخر.

وشذ أيضا (فَعُول) من (أَفْعَل) بدلا من (مُفعِل)، نحو : أَنْتَجَتِ النَّاقَةُ فهي نَتُوجٌ، وأَحْصَرَتْ فَهِي حَصُورٌ (إذا ضاق مجرى لبنها)، وأَعَقَّتِ الفرس فهي عَقُوقٌ (إذا حملت)[4]. وتحذف لام اسم الفاعل إذا كان معتلا منونا في حالتي الرفع والجر، مثل: مُعْطٍ وَمُنَادٍ ومُحتوٍ ومُسْتَعْلٍ. وعند استقرائنا لاسم الفاعل من الثلاثي المزيد في السور وجدناه متنوع الزيادة سواء من حيث التعدد أو من حيث الموضع. فمن حيث التعدد، هناك المزيد بحرف والمزيد بحرفين والمزيد بثلاثة أحرف. أما من حيث الموضع، فهناك ما زيد قبل الفاء، وما زيد قبل العين، وما زيد قبل اللام، وما زيد بتكرار الحرف الأصلي. وهذه الزيادة منها ما زيد مجموعا، ومنها ما زيد مفرقا[5]. وفيما يأتي بيان لذلك :

---

(1)- المرجع نفسه، ص. ن .

(2)- ينظر الاشتقاق، ص 249 - 250، وصيغة اسم الفاعل في العربية أصولها وتطورها لرفعت هزيم رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم اللغة العربية 1984، ص 91 .

(3)- ينظر الاشتقاق لعبد الله أمين، ص 250 .

(4)- ينظر ابن الأنباري، الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا (لبنان)1987، ص 185، وحاشية ياسين على شرح التصريح 2 / 79 .

(5)- نشير إلى أننا سنقسم المشتقات إلى : مزيد بحرف، ومزيد بحرفين، ومزيد بثلاثة أحرف، بغض النظر عن مواضع الزيادة بالنسبة إلى الفاء والعين واللام، تفاديا للإطالة.

I ـ المزيد بحـرف

1- مُفْعِـل :

تأتي هذه الصيغة اسم فاعل من الثلاثي المزيد بـالهمزة في أولـه، مثـل : أَكْـرَمَ فهـو مُكْرِمٌ، وأَسْرَعَ فهو مُسْرِعٌ، وأَرْسَلَ فهو مُرْسِلٌ. يقول سيبويه: « وأما الاسم فيكـون عـلى مثال أفعل إذا كان هو الفاعل، إلا أن موضع الألف ميم [..] ولا تلحق الهمزة زائدة غـير موصولة في شيء من الفعل إلا في أفعل»[1]. ثم يشير إلى التفريق بين اسـم الفاعـل واسـم المفعول من المزيد، يقول : «وليس بـين الفاعـل والمفعـول في جميـع الأفعـال التـي لحقتهـا الزوائد إلا الكسرة التي قبل آخر حرف والفتحة، وليس اسم منها إلا والمـيم لاحقـة أولا مضمومة، فلما قلت: مُقَاتِل ومُقَاتَل، فجرى على مثـال يُقَاتِـل ويُقَاتَـل»[2]. وأشـار إلى أن (المُفْعِل ومُفْعَل) لا تكون إلا في الصفات باستثناء بعض الأسماء جاءت على وزن (مُفْعَل) كالمُخْدَع ونحوه[3].

ووردت هذه الصيغة مائة وثلاثا وسعبين (173) مرة، موزعة بالنسب الآتية :

- أربعا وأربعين (44) مـرة في سـورة البقـرة : المفلحـون، بمـؤمنين، مـصلحون، المفسدون مخرج، معرضين، مهين، مؤمنين، للمؤمنين، المشركين، محسن، مسلمين، مسلمة مسلمون، مخلصون، مصيبة، مبين، الموفون، موص، منـذرين، المفـسد، المـصلح، مـؤمن، مؤمنة، مشرك، مشركة، المشركات، المؤمنين، الموسع، المقتر، المؤمنون[4].

---

(1) الكتاب 4 / 280 .

(2) المرجع نفسه 4 / 282 .

(3) المرجع نفسه 4 / 281 .

(4) البقـرة : (5) – (8) – (11) – (12) – (19) – (58، 195، 236) – (60) – (72) – (83) – (90) – (91، 93، 248
[illegible] – (97) – (105، 135، 221) – (112) – (128) – (128) – (132، 133، 136) – (139) – (139) – (156) –
[illegible] 208) – (177) – (182) – (213) – (220) – (220) – (221) – (221) – (221) – (221) – (221) – (223) –
[illegible] (285).

– وأربعا وثلاثين (34) مرة في سورة آل عمـران : المنفقـين، معرضـين، المؤمنـو المؤمنين، مؤمنين، مسلمون، بالمفسدين، المشركين، المفلحون، محيط، للمؤمنين المحسني مبين، مصيبة، مهين، المنير [1].

– وستا وأربعين (46) مرة في سورة النسـاء : مهـين، مبينـا، محـصنين، المؤمنا مهينا، مصيبة، المؤمنين، مقيتا، لمؤمن، مـؤمن، مؤمنـا، مؤمنـة، محيطـا، محـسن، المقيمـ المؤتون، المؤمنون، منذرين [2].

– واثنتين وعشرين (22) مرة في سورة المائدة : محلي، محصنين، المؤمنات، المؤمنـو المحسنين، مبين، مؤمنين، لمـسرفون، مقـيم، المقـسطين، بـالمؤمنين، المؤمنـون، المفـسدي مؤمنون، المبين، مصيبة، مسلمون [3].

– وسبعا وعشرين (27) مرة في سورة الأنعام : معرضين، مبين، المشركين، المبـ مشركين، المؤمنين، مبلسون، منذرين، المجـرمين، المـوقنين، المحـسنين، مخـرج، مـؤمني لمشركون، مجرميها، مهلك، بمعجزين، المسرفين، المسلمين [4].

وجاءت هذه المشتقات من الصحيح ومن المعتل، بلغ عددها مـن الـصحيح مائ وواحدا وثلاثين (131) مشتقا، وهو ما يمثل نسبة 75,72 % من المجموع، وبلـغ مجموعه من المعتل اثنين وأربعين (42) مشتقا، ويمثل 24,27 %، وهو تأكيـد آخـر لأقـوال العلـ بغلبة الصيغ الصحيحة على المعتلة .

---

(1)- آل عمـــران : (17) – (23) – (28، 110، 122، 160) – (28، 68، 121، 152، 164، 166، 171، 179) – (49، 39 175) – (52، 64، 80، 84، 102) (63) –(67، 95) – (104) – (120) – (124) – (134، 148) – (164) – (165) – (178) – (184) .

(2)- النساء : (14) – (20، 50، 91، 101، 112، 119، 144، 153، 174) – (24) – (25^{2}) – (37 102، 151) – (62، 2 – (84، 95، 103، 115، 139، 141^{2}، 144، 146^{2}) – (85) – (92) (92^{3}، 124) – (92، 93، 94) – (92) – (108، 26 – (125) – (162) – (162^{2}) – (162) – (165).

(3)- المائدة : (1) – (5) –(5) –(11) – (13، 85، 93) – (15، 110) – (23، 57، 112) – (32) – (37) – (42) – (3 – (54) – (64) – (88) – (92) – (106) – (111) .

(4)- الأنعـــام : (4) – (7، 59، 74، 142) – (14، 79، 106، 137، 161) – (16) – (23) – (27) (44) – (48) – (6 147) – (75) – (84) – (95) – (118) – (121) – (123) – (131)-(134) – (141) – (163).

ويلاحظ فيما جمع من المزيد بحرف الهمزة (أَفْعَلَ) أنه من أكثر صيغ الزوائد المحصاة في السور، بل هو أكثرها وقوعا في القرآن الكريم[1]. وجاءت صيغة (أَفْعَلَ) لأغراض ودلالات تربو عن أربعة وعشرين (24) معنى، منها: التعدية والكثرة والصيرورة، والسلب والتمكين والتعريض، والاستحقاق والدعاء والدخول في الشيء زمانا أو مكانا أو حكما[2].

وما أحصيناه من مشتقات هذه الصيغة كانت همزته في معظمه للتعدية[3]، لكن أغلب الصيغ حذفت مفعولاتها في الآيات، لإرادة التعميم والتوسيع، وعدم التقيد بمفعول معين.

فـ (مُحْسِنُ) في قوله تعالى ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ﴾[4]، (مُفْعِل) من أحسن يحسن إحسانا، فهو محسن من (أَفْعَلَ) الذي همزته المعدية لم يذكر مفعوله في كل الآيات التي ورد فيها. قال أبو حيان: « (وَأَحْسِنُوا) هذا أمر بالإحسان والأولى حمله على طلب الإحسان من غير تقييد بمفعول معين، وقال عكرمة: المعنى وأحسنوا الظن بالله، وقال زيد بن أسلم: وأحسنوا في سبيل الله، وفي الصدقات...»[5].

وقد جاء المزيد بالهمزة في جميع الأزمنة متعديا بنفسه تارة، وبالحرف تارة أخرى، قال تعالى ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ .. ﴾[6]، وقال تعالى ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكُم مِّنَ الْبَدْوِ...﴾[7]، وقال تعالى: ﴿ وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾[8].

(1) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم 1/ 38.
(2) ينظر البحر 1/ 144
(3) قال الرضي: « ... فاعلم أن المعنى الغالب في «أفعل» تعدية ما كان ثلاثيا، وهي أن يجعل ما كان فاعلا للازم مفعولا لمعنى الجعل فاعلا لأصل الحدث على ما كان، فمعنى أذهبت زيدا، جعلت زيدا ذاهبا، فزيد مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة، فاعل للذهاب كما كان في ذهب زيد .. » شرح الشافية، 1/ 86.
(4) البقرة 112.
(5) البحر 2/ 80.
(6) السجدة: 7.
(7) يوسف: 100.
(8) القصص 77.

يبدو من هذه الآيات أن الفعل إذا تعلق بالذوات تعدى بالحرف لتضمنه معنى الإنعام، وإذا أريد به إتقان العمل تعدى بنفسه. وعليه تكون الهمزة في المتعدي بالحرف للدلالة على وصول الحدث إلى المفعول، وتكون للدلالة على التعدية فيما يتعدى بنفسه [1].

و(مُصْلِحُ) في قوله تعالى ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾[2]، (مُفْعِل) من أصلح يصلح إصلاحا، فهو مصلح، وجاء الفعل (صلح) في القرآن لازما والهمزة في (أصلح) للتعدية، وإن أفادت معنى الإزالة ؛ لأن أصلح الشيء بمعنى أزال فساده، وهمزة السلب تزيل عن مفعولها ما اشتق منه (أَفْعَلَ)، فاختلفا بذلك وقد حذف مفعول الصيغة في كل الآيات التي وردت فيها، أو أنه نزّل منزلة اللازم فيما لم يذكر معه المفعول، وذلك لإرادة التعميم ولتوكيد دلالة الفعل [3].

و(مُعْجِزٌ) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ ﴾[4] (مُفْعِل) من أعجز يعجز إعجازا فهو معجز، وهمزته للتعدية، وحذف مفعول الصيغة في الآية التي وردت فيها. قال أبو حيان : « و(أَعْجَزَ) الهمزة فيه للتعدية، كما قال ﴿ وَلَنْ نُعْجِزَهُ هَرَبًا ﴾ [5]، ولكنه كثر فيه حذف المفعول حتى قالت العرب أعجز فلان إذا ذهب في الأرض فلم يقدر عليه»[6]. وأمثلة أخرى كثيرة وردت فيها مشتقات من (أَفْعَلَ) محذوفة المفعولات[7]؛ لإرادة التعميم أو إطلاق الحدث.

---

(1)- ينظر أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية لنجاة عبد العظيم الكوفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة 1989، ص 104 .

(2)- البقرة : 220 .

(3)- ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم 1 / 105، وأبنية الأفعال، ص 123 .

(4)- الأنعام : 134 .

(5)- الجن : 12 .

(6)- البحر 5 / 167 .

(7)- أحصيت صيغ ثلاث من (أفعل)وردت معها مفعولاتها، وهي صيغة (مخرج)البقرة : 72، وصيغتا (المقيمين والمؤتون)النساء : 162. وللمفسرين آراء وتخريجات حول سبب عملها على الرغم من أنها بمعنى المضي، ينظر الكشاف 1/ 289، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي دار إحياء التراث العربي بيروت (د.ت)، مج 1، 1/ 456، والبحر 1/ 424، وتفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع بيروت (د.ت) 1 / 162، وتفسير التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس والمؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984، 1 / 560 .

و(مُبِينٌ) في قوله تعالى ﴿ قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ ﴾[1]، (مُفْعِل) من أبان يبين إبانة، فهو مبين بمعنى مظهر وموضح، وتكون همزته في هذه الحالة للتعدية[2]، ويكون بمعنى المجرد (بان) أي (أَفْعَل) إذا كان صفة للشيطان فـ (مُبِينٌ) في قوله تعالى ﴿ وَلاَ تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾[3]، من أبان الذي بمعنى (بَانَ)[4]. ويصير المبين بمعنى الذي أظهر العداوة ؛ لأن الشيطان في الحقيقة لا يظهر العداوة للإنسان، وإنما يتظاهر بالنصيحة أو بجلب الملائم، ولذلك سمي وليا. قال تعالى ﴿وَمَن يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّن دُونِ اللَّهِ، فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا ﴾[5].

وقرأ الباقر قوله تعالى ﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلاَ يَكَادُ يُبِينُ﴾[6] بفتح الياء من (بَانَ) الثلاثي الذي بمعنى ظهر[7]، وهذا يرجح أن (بَانَ) و(أَبَانَ) لغتان.

(1)- المائدة : 15 .

(2)- لأنه قد يأتي لازما، كقولك : أبان الشيءُ بمعنى اتضح، ومتعديا كقولك : أبنت الشيءَ بمعنى أوضحته وعرفته .

(3)- البقرة : 168 والأنعام : 142 .

(4)- ينظر التحرير والتنوير، 2 / 104

(5)- النساء : 119 .

(6)- الزخرف : 52 .

(7)- البحر 8 / 23 .

2- مُفَعِّـل :

تأتي هذه الصيغة اسم فاعل من الثلاثي المزيد بالتضعيف (فَعَّل يُفَعِّل) فهو (مُفَعِّل)، نحو: جَرَّبَ يُجَرِّبُ فَهُوَ مُجَرِّب، وصَرَّفَ يُصَرِّف فهو مُصرِّفٌ، وطَهَّرَ يُطَهِّرُ فهو مُطَهِّرٌ. يقول سيبويه : « وتلحق الزيادة من موضعها فيكون الحرف على فَعَّلَ...»[1] .

وشاع استعمال (فَعَّل) في الدلالة على التكثير، تقول: كسَرْتُ الشيء وَقَطَعتُه، فإذا أردت التدليل على كثرة العمل قلت: كَسَّرْتُهُ وَقَطَّعْتُهُ، ومنه: جرَّحْتُهُ أكثرت الجراحات في جسده[2]. وقد يكون التكثير في الحدث نحو : طَوَّف، أو في الفاعل نحو : موَّتَتِ الإبل وَقَوَّمَتْ إذا كثر القائم فيها والميت، أو في المفعول نحو قوله تعالى﴿وَغَلَّقَتِ الأَبْوَابَ﴾[3].

وربط ابن جني بين صيغة الفعل ودلالته على التكثير، ورأى أن تكرار العين دليل على تكرير الحدث، يقول : « ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال[4] دليلا على تكرير الفعل، فقالوا كسّر وقطّع وفتّح وغلّق، وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلة المعاني، فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام ... »[5]

وأكثر ما تستعمل فيه صيغة (فَعَّل) وما تصرف منها في القرآن الكريم التعدية والتكثير[6]. ووردت صيغة (مُفْعِّل) في السور ستا وعشرين (26) مرة، تتوزع بالنسب الآتية:

- سبع (7) مرات في سورة البقرة: مصدّقا، مصدّق، مولّيها، مبشّرين[7].
- وستا (6) في سورة آل عمران : مصدّقا، مطهّرك، مصدّق، المكذّبين[8].

---

(1)- الكتاب 4 / 281 .
(2)- المرجع نفسه 4 / 64 .
(3)- يوسف : 23 .
(4)- يريد بالمثال (البناء).
(5)- الخصائص 2 / 155 .
(6)- ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم 1 / 250، وينظر تعدد معانيها على سبيل المثال في شرح الشافية 1 / 92 – 96، وأدب الكاتب، ص 460 – 462، والممتع 1 / 188 – 189 .
(7)- البقرة : (41، 91، 97) – (89، 101) – (148) – (213).
(8)- آل عمران : (3، 39، 50) – (55) – (81) – (137) .

- وثلاثا (3) في سورة النساء : مبيّنة، مصدّقا، مبشّرين [1].
- وخمسا (5) في سورة المائدة : مكلّبين، مصدّقا، منزّلها [2].
- وخمسا (5) في سورة الأنعام : المكذّبين، مبدّل، مبشّرين، مصدّق [3].

وجاءت هذه الصيغ من الصحيح والمعتل، وأغلبها من الصحيح، إذ يمثل نسبة قدرها 92,30 % من المجموع العام، بينما لا يمثل المعتل إلا نسبة قدرها 7,69 % من المجموع، وهو ما يؤكد مرة أخرى أن الصيغ الصحيحة وما اشتق منها أكثر اطرادا من الصيغ المعتلة .

ويبين التوزيع أن البقرة تحتل المرتبة الأولى بنسبة 26,92 %، تليها سورة آل عمران بنسبة 23,07 %، فالمائدة والأنعام بنسبة متساوية قدرها 19,23 % لكل منهما، فالنساء بنسبة 11,53 %. وجاء أكثر المشتقات في السياق دالا على الجعل والتكثير والصيرورة .

فـ (بَشَّرَ) في قوله تعالى ﴿ فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِين وَمُنذِرِينَ ﴾[4] (مُفَعِّل) من بشّر غيره يبشره تبشيرا فهو مبشِّر، وتعني جعله يبشر. والصيغة في الآيات التي ذكرت فيها مشتقة من فعل يفيد التكثير لا التعدية ؛ لأن (بَشَرَ) [5] بالتخفيف متعدٍّ أصلا، وما كان كذلك لا يعدى بالتضعيف إليه، فالتضعيف فيه إذًا للتكثير وليس للتعدية [6]. قال الراغب: «وأبشرت الرجل وبشَّرته وبشَرته أخبرته بسار بسط بشرة وجهه[..] وبين هذه الألفاظ فروق، فإن بشَرته عام، وأبشرته نحو أحمدته وبشَّرته على التكثير»[7].

وخص الزمخشري البشارة بالخبر الذي يظهر سرور المخبر به [8]. وذكر ابن عطية أن الأغلب فيه يستعمل في الخير، وقد يستعمل في الشر مقيدا به منصوصا على الشر المبشر

(1)- النساء : (19) – (47) – (165) .
(2)- المائدة : (4)– (46 ،2 48) – (115) .
(3)- الأنعام : (11) – (34، 115) – (48) – (92) .
(4)- البقرة : 213 .
(5)- هناك بشِر المكسور الشين وهو لازم، وأما بشَر بفتحها فمتعد، ينظر اللسان، مادة (بشر)، والبحر 7 / 493 .
(6)- ينظر البحر 7 / 493 .
(7)- المفردات، كتاب الباء، ص 48.
(8)- ينظر الكشاف 1 / 254، والبحر 1 / 261 – 263 .

به، كما قال تعالى ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[1]. ونسب إلى سيبويه أنه يرى عكس هذا، ويجعل البشارة أول خبر يرد على الإنسان سواء أكان خيرا أم شرا لأن كلا منهما مؤثّر في البشرة[2].

يبدو من هذا الكلام أن سيبويه انطلق من المعنى الأصلي (البَشَرَة) كما انطلقوا في (باشر) العمل أو المرأة من (البشرة) أيضا، ثم تطورت الدلالة: البِشْر والبِشارة وبشَّر ثم استعمل هذا الأخير في الشر تهكّما .

والتكثير الذي نجده في (بشَّر) وما اشتق منه خاص بالمفاعيل لا بمفعول واحد «لأن البشارة أول خبر يسر أو يحزن على المختار، ولا يتأتى التكثير فيه بالنسبة إلى المفعول الواحد، فبالنسبة إليه يكون (فَعَل) فيه مغنيا عن (فَعَّل) ؛ لأن الذي ينطق به مشددا غير العرب الذين ينطقون به مخففا»[3].

و(مُطَهِّر) في قوله تعالى ﴿... وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ...﴾[4] (مُفَعِّل) من طَهَّرَ غَيْرَهُ يُطَهِّرُ تَطْهِيرًا فَهُوَ مُطَهِّرٌ بمعنى جعله يطهر[5]. يفهم من هذه الآية أن الكفار دنس ونجس، فَطَهَّرَه الله منهم بأن خلّصه، فكنّى عن إخراجه منهم وتخليصه بالتطهير[6]. وإخراج الشيء أو الشخص وتخليصه مما هو فيه، جعله ذا صفة مغايرة لما كان عليه .

وما يجلب الانتباه أن أكثر المشتقات تواترا من هذه الصيغة كلمة (مصدّق). فقد تكررت أربع عشرة (14) مرة من أصل ست وعشرين (26)[7]، أي بنسبة 53,84 %، وهي نسبة عالية، وقد جاءت في بعض الآيات صفة للكتاب[8]، وفي بعضها صفة لرسول من الرسل[9]. وقد تعود هذه الكثرة إلى كون الصيغة تتعلق بأخطر جانب من جوانب الحياة

(1)- آل عمران : 21، والتوبة : 34، والانشقاق : 24 .

(2)- ينظر البحر 1 / 251 – 253، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم 1 / 257 .

(3)- البحر 1 / 254 .

(4)- آل عمران : 55 .

(5)- ينظر الفعل في القرآن الكريم، تعديته ولزومه لأبي أوس إبراهيم الشمسان، ذات السلاسل للطباعة والنشر الكويت 1986، ص 318 – 322 .

(6)- ينظر البحر 2 / 497 .

(7)- وهو عدد المرات التي وردت فيها المشتقات على صيغة (مفعِّل).

(8)- ينظر البقرة : (41، 89، 91، 97) – آل عمران : (3) – النساء : (47) – المائدة : (46، 48) الأنعام : (92).

(9)- ينظر البقرة : 101، آل عمران : (39، 50، 81)، المائدة : (46) .

الإلسانية، وهو جانب العقيدة، أي الإيمان بما نزلت به الكتب السماوية وجاءت به الرسل، ولقد أخبرنا القرآن أنه ما من نبي أو رسول بعث في قومه إلا وكذبوه، وحاجّوه وطالبوه بالإتيان بمعجزات وخوارق، تصدّق نبوته. والإيمان في اللغة : التصديق، والمؤمن : المصدق، كقولك : آمنت بالشيء إذا صدّقت به : قال الشاعر[1] [طويل] :

- وَمِنْ قَبْلُ آمَنَّا – وَقَدْ كَانَ قَوْمُنَا ** يُصَلُّونَ لِلْأَوْثَانِ قَبْلُ – مُحَمَّدَا -

معناه : ومن قبل آمنا محمدا أي صدّقناه[2].

(1) بحثت عنه ولم أعثر عليه، ولم يعزه اللسان .

(2) اللسان، مادة (أمن)، ولغة القرآن الكريم لعبد الجليل عبد الرحيم، مكتبة الرسالة الحديثة عمان 1981، ص 385 .

3 - مُفـاعِـل :

تطرد هذه الصيغة في (فَاعَلَ) أي اسم الفاعل من الثلاثي المزيد بـالف بعـد الفـاء، نحو قَاتَلَ يُقَاتِلُ فَهُوَ مُقَاتِلٌ، وضَـارَبَ يُـضَارِبُ فَهُـوَ مُـضَارِبٌ، وَخاصَـمَ يُخَاصِـمُ فَهُـوَ مُخَاصِمُ.

وأشار سيبويه إلى أن الألف لا تزاد ثانية في الأفعال إلا في (فَاعَلَ)[1]. والمـشهور في (فَاعَلَ) الدلالة على المشاركة، يقول سيبويه: « اعلم أنك إذا قلت فاعلته فقـد كـان مـن غيرك إليك مثل ما كان منك إليه، حـين قلـت فاعلتـه، ومثـل ذلـك ضـاربته، وفارقتـه، وكارمته، وعازَّني وعاززته، وخاصمني وخاصمته .. »[2] .

يفهم من هذا أن طرفي المفاعلة يشتركان في معنى الفاعلية والمفعولية، بحيث يكون البادئ الأول فاعلا صريحا والثاني مفعولا صريحـا، ويكـون العكـس ضـمنيا، بمعنـى أن الهدف من ألف المفاعلة اقتسام الفاعلية والمفعولية في اللفظ والاشـتراك فـيهما مـن حيـث المعنى[3].

وخصوصية هذه الـصيغة الدلالـة عـلى المتـصف بالمفاعلـة بـين منفعلـين، تقـول (مُدَاوِر) للذي يدير شيئا آخر في حركة دورانه كـما في الـدواليب المتعاشـقة[4]. وقـد يـأتي (فَاعَلَ) دالا على التكثير مثل (فعَّل) كَضَاعَفْتُ الـشَّيْء أي كَثَّـرْتُ أَضْـعَافَهُ، وقـد يجـيء بمعنى جعل الشيء ذا أصله كقولهم : صَـاعَرَ خَـدَّه أي جعلـه ذا صَـعَرٍ، وعافـاك الله أي جعلك ذا عَافِيَةٍ[5].

والفعل في هذه المواضع لا يقتضي المشاركة. قال سيبويه: «وقد تجيء (فَاعَلْـتُ) لا تريد بها عمل اثنين، ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على (أَفْعَلْتُ) وذلك قـولهم: ناولتـه

(1)- ينظر الكتاب 4 / 281 .

(2)- المرجع نفسه 4 / 68، وينظر أدب الكاتب، ص 464 – 465، والممتع 1 / 188 .

(3)- ينظر شرح الشافية 1 / 96 – 98، والبحر 2 / 226، وأبنية الأفعال، ص 54 .

(4)- تهذيب المقدمة اللغوية، ص 227 .

(5)- ينظر شرح الشافية 1 / 99 .

وعاقبته وعافاه الله وسافرت وظاهرت عليه وناعمته، بنوه على (فَاعَلْتُ) كما بنوه على (أَفْعَلْتُ)»[1].

وجاءت (فَاعَلَ) في أكثر مواضعها في القرآن الكريم دالة على المشاركة، كما جاءت في مواضع بمعنى الفعل المجرد، وفي مواضع أخرى محتملة للمشاركة ولغيرها، وفي مواضع بمعنى (أَفْعَلَ) وبمعنى (فَعَلَ) في بعض الآيات. وقرئ في السبع والعشر بذلك[2]. ووردت صيغة (مُفَاعِل) ثماني عشرة (18) مرة تتوزع كالآتي :

- ثلاثة (3) مرات في سورة البقرة : ملاقو، ملاقوه [3].

- ومرة واحدة في سورة آل عمران : مناديا [4].

- وثلاث عشرة (13) مرة في سورة النساء : مضار، مسافحين، المنافقين، المجاهدون، المجاهدين، مهاجرا [5].

- ومرة واحدة في سورة المائدة : مسافحين [6].

وجاءت هذه المشتقات من الصحيح ومن المعتل؛ وردت من الصحيح أربع عشرة (14) مرة، وهو ما يمثل 77,77 %، ومن المعتل أربع (4) مرات، ويمثل نسبة 22,22 %، وهي نتيجة تظهر دائما غلبة الصحيح وما اشتق منه على المعتل .

ومن هذه المشتقات ما جاء من (فَاعَلَ) يفيد :

- المشاركة نحو : مجاهد، مسافح .

- وبمعنى (فعَل) المجرد، نحو : مناد، منافق، مهاجر .

- ويحتمل المشاركة ومعنى (فَعَل) نحو : ملاق .

- وبمعنى (أفعل)، نحو : مضارّ .

---

(1) الكتاب 4 / 68، وينظر أدب الكاتب، ص 464، وشرح الشافية 1 / 99، والممتع 1 / 188 .

(2) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 1 / 424 – 425 .

(3) البقرة : (46، 249) – (223) .

(4) آل عمران : (193) .

(5) النساء : (12) – (24) – (25) – (61، 88، 138، 140، 142، 145) –(95)– (95)– (100) .

(6) المائدة : (5) .

ومن أمثلة هذا الباب كلمة (مضارّ) في قوله تعالى ﴿ .. مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِي بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ غَيۡرَ مُضَآرّٖ .. ﴾[1]، فهي (مُفَاعِل) من ضارّه يضارّه مضارّة وضِرارا فهو مضارّ، يجوز أن يكون (مُفَاعِل) من (فَاعَلَ) بمعنى (أَفْعَلَ) أي من (ضارًّ) بمعنى (أضرَّ)، نحو: باعدته وأبعدته، وضاعفته وأضعفته، وهو من المعاني التي وضع لها (فَاعَلَ)[2].

ويجوز أن يكون من (فَاعَلَ) بمعنى (فَعَل) أي (ضَارًّ) بمعنى (ضرًّ) فيكون مما وافق فيه (فاعل) الفعل المجرد الذي هو (ضرّ)، نحو قولهم : جاوزت الشيء وجُزته، وواعدته ووعدته، وهو أيضا من المعاني التي وضع لها (فَاعَلَ).

وبهذا المعنى الأخير يكون الضرار راجعا إلى الصبي بمعنى لا يضار كل واحد منهما بالصبي، فلا يترك رضاعه حتى يموت. ويفهم من الآية معنى المشاركة، أي أن الاسمين شريكين في الفاعلية والمفعولية، من حيث المعنى، وإن جاء كل واحد منهما مرفوعا، والآخر منصوبا[3].

ومن أمثلته كذلك كلمة (مُلاَقُو) في قوله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ وَأَنَّهُمۡ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ﴾[4]، فهي (مُفَاعِل) جمعت جمع تصحيح على وزن (مُفَاعُو) أصله (مُلاَقِيُو) استثقلت الضمة على الياء، فحذفت فالتقى ساكنان (الواو والياء)، فحذفت الياء وبقيت الواو ساكنة بعد كسرة، فحولت الكسرة ضمة للمجانسة ولتصح الواو، أو نقلت ضمة الياء إلى القاف قبل حذف الياء[5].

والكلمة من لاقى يلاقي ملاقاة ولقاء، والألف في (فَاعَلَ) هنا تفيد المشاركة ؛ لأن من لاقاك فقد لاقيته، والملاقاة (مُفَاعَلَة) تكون من اثنين[6]. وذكر بعضهم أن الملاقاة هنا

(1)- النساء : 12 .
(2)- ينظر البحر 2 / 226 .
(3)- ينظر المرجع نفسه، ص. ن، والكشاف 1 / 370 - 371 .
(4)- البقرة : 46 .
(5)- ينظر الكتاب 4 / 334، والأصول في النحو 3 / 306، والتكملة، ص 45 و248، وسر صناعة الإعراب 1 / 147، والممتع 1 / 368 و2 / 606، وشرح الشافية 3 / 219، وشرح التصريح 2 / 296 .
(6)- ينظر البحر 1 / 342 .

وإن كانت تقتضي التشريك من ناحية الصيغة، فهي من الواحد، على نحو : عاقبت اللص، وطارقت النعل، وعافاك الله[1].

وضعّفه ابن عطية من حيث أن مادة (لقي) تتضمن معنى الملاقاة، بمعنى أن (فعَل) و(فَاعَل) معناهما واحد، من حيث أن من لقيك فقد لقيته، فهو لخصوص مادته يقتضي المشاركة سواء كان بصيغة المجرد أو بصيغة (فَاعَلَ)، ولا يمكن أن يكون لواحد، وهذا يدل على أن المزيد قد يكون بمعنى المجرد، وهو أحد معاني (فَاعَلَ) [2].

ونشير إلى أن الإضافة في (مُلاَقُو رَبِّهِمْ) غير محضة، لأن اسم الفاعل بمعنى الاستقبال، واختلفوا في معنى الملاقاة إلى آراء [3].

(1)- ينظر البحر 1 / 342 .

(2)- المرجع نفسه، ص. ن .

(3)- المرجع نفسه، 1 / 342 – 343 .

II - المزيـد بحرفيـن

1- مُفْتَعِل:

تطرد هذه الصيغة في اسم الفاعل من مزيد الثلاثي (افْتَعَلَ)، أي ما زيد بألف قبل الفاء وتاء بعدها، نحو : اسْتَمَعَ يَسْتَمِعُ فهو مُسْتَمِعٌ، وانْتَصَرَ يَنْتَصِرُ فَهُوَ مُنْتَصِرٌ، واجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ فهو مُجْتَمِعٌ. قال سيبويه : « وتلحق التاء ثانية ويسكّن أول الحرف فتلزمها ألف الوصل في الابتداء، وتكون على (افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ) في جميع ما صرفت فيه (انْفَعَلَ)، ولا تلحق التاء ثانية والذي قبلها من نفس الحرف إلا في (افْتَعَلَ) »[1] .

كما تطرد في اسم المفعول نحو: أُستُمِع إليه فهو مُسْتَمَعٌ إليه، وتأتي للدلالة على اسمي الزمان والمكان من (افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ) نحو: انتُصِر فيه فهو مُنْتَصَر فيه، وعلى المصدر الميمي في (افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ)، مثل : اِنْتَصَرَ مُنْتَصَرًا، واعْتَرَفَ مُعْتَرَفًا، إلا أن (افْتَعَلَ) في اسم المفعول يكون مبنيا للمجهول، وفي باقي الميميات[2] يكون مبنيا للمعلوم، وسياق العبارة هو الذي يحدد المقصود .

وتأتي هذه الصيغة في عمومها للدلالة على الطلب والاجتهاد، نحو : اسْتَرَقَ واكْتَسَبَ، ونحو ذلك. يقول سيبويه : « وأما كسب، فإنه يقول أصاب، وأما اكتسب فهو التصرف والطلب والاجتهاد بمنزلة الاضطراب »[3] .

يفهم من هذا أن الاجتهاد في الطلب يكون بمنزلة السعي المضطرب الذي يخفيه صاحبه ولا يجهر به، لهذا خص الخير بالكسب والشر بالاكتساب في قوله تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾[4]، لأن النفس أمّارة بالسوء، وهي أحرص في تحصيله وستره، فوصفت في الشر مكتسبة وفي الخير كاسبة[5].

---

(1)- الكتاب 4 / 283 .

(2)- أقصد اسمي الزمان والمكان والمصدر الميمي .

(3)- الكتاب 4/ 74، وينظر أدب الكاتب، ص 469، والممتع 1/ 193 - 194، وشرح الشافية 1/ 137.

(4)- البقرة : 286 .

(5)- ينظر الكشاف 1 / 408، والتحرير والتنوير 3 / 138 .

وقيل إن الكسب والاكتساب في اللغة واحد [1]، بل ذهب الرضي إلى أن غير سيبويه لم يفرق بين كسب واكتسب [2]. وللصيغة معان مبثوثة في كتب الصرف خاصة [3].

ووردت صيغة (مُفْتَعِل) في السور أربعا وثلاثين (34) مرة تتوزع كالآتي :

– اثنتي عشرة (12) مرة في سورة البقرة : للمتقين، مهتدين، المهتدين، الممترين، المتقون، المتقين، المعتدين، مبتليكم [4].

– وخمسا (5) في سورة آل عمران : الممترين، المتقين، للمتقين [5].

– ومرة واحدة في سورة النساء : مختالا [6].

– وستا (6) في سورة المائدة : متخذي، المتقين، مقتصدة، المعتدين، منتهون [7].

– وعشرا (10) في سورة الأنعام : المهتدين، مهتدون، مشتبها، مقترفون، الممترين بالمعتدين، مهتدين، مختلفا، منتظرون [8].

ويبين التوزيع أن البقرة تحتل المرتبة الأولى بنسبة 35,29 %، تليها سورة الأنعام بنسبة 29,41 %، فالمائدة بسنبة 17,64 %، فآل عمران بنسبة 14,70 %، فالنساء بنسبة 2,94 % [9].

وما يجلب الانتباه أن ما ورد من المعتل يفوق ما ورد من الصحيح، إذ جاء ثماني وعشرين (28) مرة من أصل أربع وثلاثين (34)، وهو ما يمثل نسبة 82,35 % .

---

(1)- ينظر المفردات، كتاب الكاف، ص 431، والجامع، مج 2، 3 / 431، والبحر 2 / 381، والتحرير والتنوير 3 / 137 .

(2)- ينظر شرح الشافية 1 / 110 .

(3)- ينظر مثلا أدب الكاتب، ص 469، والممتع 1 / 192 – 194، وشرح الشافية 1 / 108 –110، وشذا العرف، ص 42 - 43 .

(4)- البقرة : (2، 66) – (16) – (70، 157) – (147) – (177) – (180، 194، 241) – (190) – (249) .

(5)- آل عمران : (60) – (76، 115) – (133، 138).

(6)- النساء : 36 .

(7)- المائدة : (5) – (27) – (46) – (66) – (87) – (91) .

(8)- الأنعام : (56) – (82) – (99) – (113) – (114) – (117) – (119) – (140)-(141)-(158) .

(9)- إن التفاوت في نسب تواتر المشتقات لا يتعلق بطول السورة أو بقصرها فقط، وإنما يتعلق أحيانا بتكرار الصيغة الواحدة أكثر من مرة، وهي الظاهرة الغالبة في السور بالنسبة إلى التفاوت العددي ويرجع ذلك – فيما أرجح – إلى طبيعة الموضوع أو الموضوعات التي تعالجها السورة .

وقد يبدو لأول وهلة أن القرآن خرق القاعدة اللغوية التي تقول بأغلبية الصحاح في العربية على المعتلات، لكن يتبين بعد الاستقراء أن تغلب المعتلات عدديا يعود إلى التكرار وليس إلى التنوع، سواء على مستوى السورة الواحدة أو على مستوى مجموع السور .

فكلمة (مُهْتَدٍ) مثلا تكررت سبع (7) مرات، و(مُتَّقٍ) تكررت اثنتي عشرة (12) مرة، بمعنى أن الصيغتين تكررتا تسع عشرة (19) مرة من أصل أربع وثلاثين (34)، وهو ما نجده في الصحاح كذلك، إذ ترجع غلبتها أحيانا إلى التكرار لا إلى التنوع، إلا أن هذا لا ينفي الغلبة المطلقة للصحاح على المعتلات .

وجاءت مشتقات هذه الصيغة من أفعال شملت أغلب معاني (افْتَعَلَ) من ذلك الدلالة على :

– المطاوعة : مهتدٍ ومنتهٍ، تقول : هَدَيْتُهُ فَاهْتَدَى، ونَهَيْتُه فَانْتَهَى .

– الاتّخاذ : مُتَّقٍ، أي اتخذ وقاية .

– بمعنى المجرد : معتدٍ، مبتلٍ، مقترف، منتظر. قال الراغب : « والنظر والانتظار، يقال:نظرته وانتظرته وأنظرته، أي أخرته، قال تعالى : ﴿ وَانْتَظِرُوا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ﴾[1]»[2].

– الجعل : متخذ .

– بمعنى (تَفَاعَلَ) : مختلف وممترٍ ومشتبه. قال أبو حيان : « الامتراء (الإِفْتِعَالُ) من المرية وهي الشك، امترى في الشيء شك فيه، ومنه المراء، ماريته أي جادلته وشاككته فيما يدعيه، و(افْتَعَلَ)، تقول : تمارينا وامترينا فيه كقولك : تحاورنا واحتورنا »[3] .

وترتبط بهذه الصيغة ظاهرة تسمى (التقريب) بمعنى تقارب صوتين من حيث الصفة أو المخرج أو كليهما معا، ليسهل نطقهما، ويحدث هذا عندما يتجاور صوتان أحدهما مجهور والآخر مهموس، فيتأثر المهموس بالمجهور، كما يتأثر الرخو بالشديد

(1)– هود : 122 .

(2)– المفردات، كتاب النون، ص 498 .

(3)– البحر 1 / 592 .

فينقلب إليه ليتجانس معه، فالدال في (ازدجر) منقلبة عن التاء في (ازتجر) ؛ لأن الزاي مجهورة والتاء مهموسة، والدال أخت التاء في المخرج وأخت الزاي في الجهر، فقربوا أحد الطرفين من الآخر ليقرب النطق بهما، فأبدلوا التاء أشبه الحروف من موضعها بالزاي، وهي الدال فقالوا (ازدجر). ومثله في ازدان وازدهى وازدار وازدلف، الدال فيها منقلبة عن التاء في ازتان وازتهى وازتار وازتلف [1]. و(اصطبر) الطاء فيها منقلبة عن التاء في (اصتبر) ؛ لأنه لما كانت التاء مهموسة والصاد مطبقة مفخمة قربوها منها فتحولت إلى أقرب الحروف منهن وهو الطاء ؛ لأن الطاء أخت التاء في المخرج ومن حروف الإطباق والاستعلاء [2]. إلا أن هذا التقريب يمتنع، إذا كانت فاء الفعل نونا حتى لا يقع اللبس بين (اِفْتَعَلَ وانْفَعَلَ) نحو: (انتثر) حتى لا يلتبس باندثر [3].

وفيما جمعناه مشتقات قلبت فيها فاء (افتعل) تاء لتماثل تاء (الإِفْتِعَال)، من ذلك كلمة (متخذ) [4]، في قوله تعالى ﴿ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ ﴾ [5]، فهي (مُفْتَعِل) من اتخذه يتخذه اتخاذا، وأصله (اِوْتَخَذَ) على وزن (اِفْتَعَلَ) فهو متّخذ. واختلف العلماء في فاء الفعل الذي اشتقت منه الكلمة : أهي واو من (وَخَذَ) أم تاء من (تَخِذَ) أم همزة من (أَخَذَ) ؟

ذهب الجمهور [6] إلى أن فاء (اِتَّخَذَ) همزة من أخذ وأصله (اِأْتَخَذَ) اجتمعت همزة الوصل مكسورة وهمزة الفعل ساكنة، فقلبت الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها على نحو إيمان، فصارت (اِيتَخَذَ) وقعت الياء فاء قبل تاء (اِفْتَعَلَ) فأبدلت تاء وأدغمت في تاء (الإِفْتِعَال) مثل اِتَّزَرَ من الإزار.

(1)- ينظر سر صناعة الإعراب 1 / 185 – 186، والممتع 1 / 356، وشرح الشافية 3 / 227 – 229

(2)- ينظر سر صناعة الإعراب 1/ 217 – 218، والممتع 1 / 360، وشرح الشافية 3 / 226 .

(3)- ينظر الصيغ الثلاثية، ص 194 – 195، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم 1 / 486 .

(4) - ومثلها (متقٍ)من اتقى، وأصله (اوتقى)على وزن (افتعل)، ومنه (متق)أصله (موتق) على وزن (مفتعل)وقعت الواو فاء قبل تاء الافتعال فأبدلت تاء وأدغمت في التاء فصارت (متق) .

(5)- المائدة : 5 .

(6) ينظر التكملة، ص 260، وشرح الشافية 3 / 83، والممتع 1 / 367، وإملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن للعكبري، دار الكتب العلمية، ط 1 بيروت 1979

1 / 107، وشرح التصريح 2 / 391

وذهب الجوهري [1] إلى أن الاتخاذ افتعال من الأخذ [2]، إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء ؛ ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية فبنوا منه (فَعِلَ يَفْعَلُ) قالوا : تَـخِذَ يَتْخَذُ.

وذهب الفارسي إل أن فاء الفعل (تاء) فهو (افْتَعَلَ) من تَـخِذَ يَتْخَذُ، وأدغمت التاء في التاء، فليست تاؤه بدلا من شيء، بل هي فاء أصلية، قال في باب ما كانت فاؤه همزة : «فإذا بني منه افتعل قلت: ايتكل وايتمر، ولا تدغم الياء في التاء كما أدغمت في اتعد واتسر ؛ لأن الياء ليست بلازمة وقد حكى بعض البغداديين فيه الإدغام، وهو عندي على قياس أصحابنا خطأ »[3] .

ورجحه ابن جني تبعا لأستاذه معتبرا التاء أصلية وليست مبدلة من شيء، واستشهد بقول الشاعر[4] [طويل] :

- وَقَدْ تَـخِذَتْ رِجْلِي إِلَى جَنْبِ غَرْزِهَا ** نَسِيفًا كَأُفْحُوصِ الْقَطَاةِ الْـمُطَرَّقِ -

وبقوله تعالى ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾[5]، بتاء مفتوحة وخاء مكسورة[6]. ونقل الرضي أن بعض النحاة يذهب إلى أن أصل أخذ وخذ، ثم أبدلت الفاء تاء. فالتاء ليست بأصل، وعلى هذا يقال : اتَّـخَذ كاتَّعد واتَّصل [7].

وذكر الراغب أن الاتخاذ (افْتِعَالٌ) يجري مجرى الجعل[8]، نحو قوله تعالى ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ﴾[9]، وقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾[10]. فقولك : أخذ شيئا أي تناوله بنفسه ،لكن حينما تقول : أَخَّذته شيئا فقد

(1)- الصحاح، مادة (أخذ)، واللسان، مادة (أخذ).

(2)- ذكر التفتازاني أن هذا وهم من الجوهري ؛ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يقال : ايتخذ بغير إدغام، ينظر شرح التصريح 2 / 391 .

(3)- التكملة، ص 250، وينظر شرح التصريح 2 / 391 .

(4)- هو الممزق العبدي، ويدعى (شأس بن نهار).

(5)- الكهف : 77 .

(6)- ينظر الخصائص 2 / 287. وهي قراءة عبد الله والحسن وقتادة وابن بحرية، ينظر البحر 6 / 144.

(7)- ينظر شرح الشافية 3 / 79 .

(8)- ينظر المفردات، كتاب الهمزة، ص 12 .

(9)- المائدة : 51 .

(10)- الشورى : 6 .

جعلته يأخذه ؛ بمعنى أنك دفعته وجعلته يجرى فعل الأخذ. هذا عندما يكون الدافع من قبل الغير، أما إذا كان الدافع والجاعل هو الفاعل نفسه، فيكون أَخَّذَ الرّجل نفسه شيئا، ويستبدل بهذا التركيب الفعل الانعكاسي اتخذ الرجل شيئا : جعل نفسه تأخذ شيئا وبسبب معنى الجعل الذي في الفعل المزيد، اختلف بعض الشيء عن المجرد. فالمزيد (اتخذه) يعني أخذه وجعله خاصا به، وذلك بسبب الحفز الذاتي على الأخذ [1].

ويوجد ضمن المشتقات المحصاة صيغتان استوقفتا كثيرا من المفسرين : «مشتبه ومتشابه»، في قوله تعالى ﴿ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ﴾[2]، وفي قوله تعالى ﴿وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ﴾[3]. فقد تساءلوا عن سر مجيئهما في الآية الأولى مختلفتين، وفي الآية الثانية متفقتين. وتبين من أقوالهم أنهما بمعنى واحد، تقول: اشتبه الشيئان وتشابها، مثل: استويا وتساويا، أي أن (افْتَعَلَ) تأتي بمعنى (تَفَاعَلَ)[4]. وعلى هذا الأساس، لا يعد -في نظرهم- ما بين الصيغتين فرقا إذ (الافْتِعَالُ والتَّفَاعُلُ) متقاربان ومشتركان كثيرا، أصولها الشين والباء والهاء، من قولك: أشبه هذا هذا، إذا قاربه وماثله[5].

وقد علل الكرماني[6] (ت 500 هـ) ذلك بأن أكثر ما جاء في القرآن من هاتين الكلمتين كان بلفظ التشابه لا بلفظ الاشتباه [7].

---

(1) ينظر الفعل في القرآن الكريم، تعديته ولزومه، ص 347 .

(2) الأنعام : 99 .

(3) الأنعام : 141 .

(4) ينظر على سبيل المثال الكتاب 4 / 69، وأدب الكاتب، ص469، وشرح الشافية 1 / 109، وارتشاف الضرب 1 / 84

(5) ينظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون دار إحياء الكتب العربية عيسى بابي الحلبي وشركاه ط 1 القاهرة 1366 – 1367 هـ باب الشين والباء وما يثلثهما 3 / 243، والكشاف 2 / 40، وملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التأويل لابن الزبير، تحقيق سعيد الفلاح، دار الغرب الإسلامي، ط 1 بيروت 1983، 1 / 466، والبحر 4 / 194.

(6) هو محمود بن حمزة بن نصر الكرماني، برهان الدين، أبو القاسم ويعرف بتاج القراء. عالم بالقراءات، مفسر من أهل كرمان. من كتبه : البرهان في متشابه القرآن، ولباب التأويل، ولباب التفاسير، والعجائب والغرائب، ينظر معجم المفسرين من صدر الإسلام حتى العصر الحديث، تأليف عادل نويهض، بيروت 1986، ط 1 – 1984، 2 / 662 – 663. وينظر أسرار التكرار في القرآن، دراسة وتحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار بوسلامة للطباعة النشر والتوزيع، تونس، ط 1، 1983، ص 11 – 12 .

(7) ينظر أسرار التكرار في القرآن، ص 73 .

غير أن هذه التفسيرات والتعليلات لم يطمئن إليها الدكتور حسن طبل، إذ يرى أن الفرق بين الصيغتين، أمر يمليه الحس اللغوي في أداء هذا المعنى «حيث تختص أولاهما بالدلالة على ما اشتد فيه التماثل وقويت درجته، إلى حد تلتبس معه الأشياء المتماثلة وتختلط فلا يستطيع تمييز أحدهما عن الآخر، أما الثانية فتختص بما لا يبلغ فيه التماثل هذا الحد من الالتباس والاختلاط أي أنها تعني مجرد التماثل في بعض الوجوه والصفات»[1]. وهذا الفارق – حسب رأيه – هو سبب المخالفة بين الصيغتين في الآية الأولى دون الثانية، ثم تطرق إلى السياق الذي وردت فيه الآية الأولى، وأنه سياق التدليل على وحدانية الله، ولفت الأنظار إلى مظاهر تفرده بالخلق والإيجاد، أما الآية الثانية فقد وردت في سياق التذكير بنعم الله عز وجل على خلقه، فيما هيأه لهم من طعام لا تستقيم حياتهم إلا به ثم يطيل في التحليل والتعليل[2]. وما قاله أمر نطمئن إليه أكثر من غيره[3].

---

(1)– أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية لحسن طبل، دار الكتب القاهرة 1990، ص 93 .

(2)– المرجع السابق، ص 93 – 96 .

(3)– أشار المؤلف إلى أن صاحب تفسير المنار تعرض إلى الفارق الدلالي بين الصيغتين، إلا أنه – حسب رأيه – لم يستثمره في بيان سر المخالفة بينهما في الآية. ينظر هامش ص 93 .

2- مُتَفَعِّـل :

تأتي هذه الصيغة اسم فاعل من الثلاثي المزيد بحرفين: التاء قبل الفـاء وتـضعيف العين، أي (تَفَعَّل يَتفَعَّل) فهو (مُتفَعَّلٌ) نحو: تَبَسَّمَ يَتَبَسَّمُ فهو مُتَبَسِّمٌ، وتَفَقَّدَ يَتَفَقَّدُ فهـو مُتَفَقِّدٌ. وتأتي (تَفَعَّلَ) لمعان ذكرتها كتب اللغة [1].

وذكر الرضي أن الأغلب في هذه الصيغة، أن تأتي بمعنى صيرورة الشيء ذا أصـله، نحو : تَأَهَّلَ تَأَلَّـمَ وتَأَكَّلَ وتَأَسَّفَ وتَأَصَّلَ وتَفَكَّـكَ وتَأَلَّـبَ، أي صـار ذا أهـل وذا ألم وذا أكل [2] وذا أسف وذا أصل وذا تفكك وذا تألب. وبهذا يصير مطاوعا (لِفَعَّل) الـذي هـو لجعل الشيء ذا أصله، إما حقيقة نحو : ألّبته فتألَّب، وأصّلته فتأصّل، وإما تقـديرا كـما في تأهّل إذا لم يستعمل أهّل بمعنى جعل ذا أهل [3].

ووردت هذه الصيغة في السور ست (6) مرات موزعة كالآتي :

- مرة واحدة في سورة البقرة : المتطهرين [4].
- ومرتين (2) في سورة آل عمران : متوفيك، المتوكلين [5].
- ومرة واحدة في سورة النساء : متعمد [6].
- ومرتين (2) في سورة المائدة : المتردية متعمدا [7].

ويبين التوزيع احتلال سورتي آل عمران والمائدة المرتبة الأولى بسنبة 33,33 % لكـل منهما، تليهما سورتا البقرة والنساء بنسبة 16,66 % لكل منهما .

---

(1)- ينظر عـلى سـبيل المثـال الكتـاب 4 / 71 – 73، وأدب الكاتـب، ص 466 – 467، والممتـع 1 / 183 – 184، وشرح الشافية 1 / 104 – 107، وارتشاف الضرب 1 / 82 .

(2)- أي صار مأكولا

(3)- ينظر شرح الشافية 1 / 107 .

(4)- البقرة : (222) .

(5) آل عمران : (55) – (159) .

(6) النساء : (93) .

(7) المائدة : (3) – (95).

وجاءت مشتقات هذه الصيغة من الصحيح ومن المعتل، فمن الصحيح أربع (4) مرات، وهو ما يمثل نسبة 66,66 %، ومن المعتل مرتان (2)، ويمثل نسبة 33,33% وجاءت هذه المشتقات من أفعال شملت معاني (تَفَعَّلَ) الآتية :

- مطاوعة (فَعَّل) : متطهّر، متوكّل .
- بمعنى الثلاثي المجرد : متردٍّ .
- التكلف والتعمل : متعمّد .
- بمعنى استفعل : متوفٍّ .

ومن أمثلة هذا الباب كلمة (مُتَوَفٍّ) في قوله تعالى ﴿ إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَىٰٓ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ .. ﴾ [1]، فهي (مُتَفَعِّل) من توفّى الشيء يتوفّاه فهو متوفّ، ويبدو أن الصيغة تعود في معناها الأصلي إلى الوفاء الذي هو إتمام العهد وإكمال الشرط، كقولك : أوفيتك الشيء إذا قضيته إياه وافيا، وتوفيت الشيء واستوفيته إذا أخذته كله دون أن تترك منه شيئا، ومنه يقال للميت : توفّاه الله [2].

واختلف المفسرون [3] في معنى (مُتَوَفِّيكَ) في الآية، والظاهر أن معناها : إنني مميتك على الحقيقة، لأن أغلب معاني الفعل (تَوَفَّى) في مختلف استعمالاته أمات فأصل فعل توفى الشيء أنه قبضه واستوفاه، وقولك : توفاه الله أي قدّر موته [4]. وتوفى بمعنى استوفى أي أن (تَفَعَّل) هنا بمعنى (اسْتَفْعَلَ)، فمتوفيك بمعنى مستوف أجلك [5].

(1)– آل عمران : 55 .

(2)– ينظر اللسان، مادة (وفى)، ومقاييس اللغة، باب الواو والفاء وما يثلثهما 6 / 129، والمفردات كتاب الواو، ص 528 – 529 والقاموس المحيط للفيروز أبادي، دار الجيل والمؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت (د.ت)، فصل الواو باب الياء 4 / 403 .

(3)– ينظر الجامع، مج 2، 4 / 100 وما بعدها، والبحر 2 / 497، والتحرير والتنوير 3 / 258 – 259

(4)– ينظر التحرير والتنوير 3 / 258.

(5)– ينظر الكشاف 1 / 431 .

8 - منفعل :

تأتي هذه الصيغة اسم فاعل من المزيد بحرفين : الألف والنون قبل الفاء، أي من (إنْفَعَل يَنْفَعِلُ) فهو (مُنْفَعِلٌ)، نحو : انكسر ينكسر فهو مُنْكَسِر، وانطلق ينطلق فهو مُنطَلِق.

ويذكر الصرفيون أن (اِنْفَعَل) يأتي في الأغلب مطاوعا لـ (فعل) شريطة أن يكون هذا الأخير علاجا، أي من الأفعال الظاهرة للعيون ؛ كالكسر والقطع والجذب، وكذلك (أَفْعَلَ)، إلا أنه قليل في العلاج[1]. كقولك: كسرته فانكسر، وحطمته فانحطم، وحسرته فانحسر، وغممته فاغتم وانغم، وشويته فانشوى واشتوى، وعزلته فاعتزل، وعددته فاعتدّ[2].

وجاء أغلب صيغ (اِنْفَعَلَ) في القرآن مطاوعا (لِفَعَلَ)[3]. والمراد بالمطاوعة عند علماء التصريف قبول تأثير الغير، وبعبارة أخرى استجابة المفعول لتأثير الفاعل[4] ووردت هذه الصيغة مرة واحدة في سورة المائدة : المنخنقة[5]. ففي قوله تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ.. ﴾[6] فهي (مُنْفَعِلَة) من انْخَنَقَ ينخنق انخناقا، فهو منخنق وهي مُنْخَنِقَة، وتفيد في الآية المطاوعة، فـ

---

(1)- ينظر شرح الشافية 1 / 108 – 109 .

(2)- ينظر الكتاب 4 / 65 – 66، وأدب الكاتب ص 457 – 458، والمنصف 1 / 71 – 73، والممتع 1 / 189 – 192، وشرح الشافية 1 / 108 – 109 .

(3)- ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم 1 / 476 .

(4)- ينظر المنصف 1 / 71 – 73، والممتع 1 / 183 – 190، وشرح الشافية 1 / 180، والبرهان في علوم القرآن للزركشي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، ط 2 بيروت 1972، 4 / 139 وما بعدها .

(5)- المائدة : (3) .

(6) المائدة : 3 .

(انْفَعَلَ) غالبا ما يأتي مطاوعا لـ (فَعَلَ)، وكذلك جاء في القـرآن، شريطـة أن يكـون هـذا الأخير متعديا حتى تمكن المطاوعة، وهي قبول الأثر، كقولك : كسرته فانكسر، وقطعتـه فانقطع، وأن يكون من الأفعال الظاهرة للعيون كالقطع والكسر والجذب .

وتحتمل الكلمة أن تكون اسم فاعل من (إنْخَنَقَتْ) بسبب حتى ماتت، كما تحتمـل أن تكون اسم مفعول، وهي التي خُنِقت حتى ماتت [1]. والظـاهر أن المنخنقـة هـي التـي عرض لها ما يخنقها، وقدا كانوا يربطون الدابة عند خشبة، فربما تخبطت فانخنقت وهم لا يشعرون، ولم يكونوا يخنقونهـا عنـد إرادة قتلهـا [2]، ولـذلك قيـل هنـا المنخنقـة ولم يقـل المخنوقة[3].

(1)- ينظر معاني القرآن للفراء تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد عـلي النجـار وعبـد الفتـاح إسـماعيل دار الكتـب، ط 1 القاهرة 1955، 1 / 301، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة تحقيق السيد أحمد صقر المكتبة العلمية بـيروت 1986، ص 140، والمفردات، كتاب الخاء، ص 160، والكشاف 1 / 592، والتسـهيل لعلوم التنزيل لابن جزي الدار العربية للكتاب بيروت (د.ت)، ص 167، والبحر 3 / 426 .

(2)- وقيل : كان الجاهليون يخنقون الشاة وغيرها، فإذا ماتت أكلوها، ينظر التحرير والتنوير 6 / 91

(3)- ينظر التحرير والتنوير 6 / 91 .

4 - متفاعـل :

تأتي هذه الصيغة اسم فاعل من المزيد بحرفين : التاء والألف فـصل بيـنهما بالفـاء أي من (تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ) نحو : تخاصم يتخاصم، فهـو مُتَخَاصِـم، وتعـاون يتعـاون فهـو مُتَعَاوِن. ولا فرق بين دلالة الفعلين (فَاعَلَ وتَفَاعَلَ)، فكل منهما يفيد الاشـتراك[1] في شيء بين اثنين فصاعدا.

تقول : ضارب زيد عمرا، وتضارب زيد وعمرو شيء واحد. وليس كما يتوهم أن الفاعل في (ضَارَبَ) هو السابق في أصل الفعل على المفعول، بخلاف (تَفَاعَلَ) فـلا فـرق، وإنما الفرق بينهما من حيث التعبير عن المقصود ؛ لأنه قد يعبر عن المعنى الواحـد بلفظـين مختلفين من حيث الصيغة والإعراب، وهكذا (ضَارَبَ وتَضَارَبَ) فكلاهما يفيد المشاركة، غير أن الأول متعد والثاني لازم[2]. ولكن اتفاقهما في الدلالة عـلى المـشاركة لا يعنـي أنهـما متطابقان، وإنما لكل منهما مقام مختلف. فـ(فَاعَلَ) تأتي في مقام يكون فيه السابق بالـشروع في الحدث فاعلا صريحا والطرف الآخر هو المفعول، بينما تأتي (تَفَاعَلَ) في مقام الدلالة على الاشتراك في الفاعلية لفظا وفي المفعولية معنى، إذ لم يتحدد البادئ بالفعل[3].

وأكثر ما جاء (تَفَاعَلَ) وما اشتق منه في القرآن الكريم دالا على المـشاركة[4] وتـأتي هذه الصيغة لمعان أخرى مبثوثة في كتب اللغة[5].

ووردت في السور الست ثماني (8) مرات :

– مرة واحدة في سورة البقرة : متشابها[6].

– مرة واحدة في سورة آل عمران : متشابهات[7].

---

(1) وقد لا يفيدان الاشتراك، نحو : ناولته وعاقبته، وعافاه الله، وسافرت وتماريت في ذلك، وتراءيـت لـه، وتقاضـيته، وتعاطيت منه أمرا قبيحا. ينظر الكتاب 4 / 68 – 69، وأدب الكاتب، ص 464 – 465، والممتع 1 / 182 – 188 .

(2) ينظر شرح الشافية 1 / 101 – 102

(3) ينظر الفعل في القرآن الكريم، تعديته ولزومه، ص 346، وأبنية الأفعال، ص 55 .

(4) - ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 1 / 599 .

(5) - ينظـر مـثلا الكتـاب 4 / 69، وأدب الكاتـب، ص 465، والممتـع 1 / 182 – 183، وشرح الـشافية 1 / 99 – 104، وشذا العرف، ص 43 – 44 .

(6) البقرة : (25) .

(7) آل عمران : (7) .

– ومرة واحدة في سورة النساء : متتابعين [1].

– ومرة واحدة في سورة المائدة : متجانف [2].

– وأربع (4) مرات في سورة الأنعام : متراكبا، متشابه، متشابها [3].

من هذه الأمثلة كلمة (مُتَجَانِفٌ) في قوله تعالى ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[4]، فهي (مُتَفَاعِل) من تجانف يتجانف فهو مُتَجَانِف، أي منحرف ومائل، و(مُتَجَانِف) قراءة الجمهور، بينما قرأ أبو عبد الرحمن والنخعي وابن وثاب (مُتَجَنِّف) بدون ألف، أي على (مُتَفَعِّل)، وهو عند بعضهم أبلغ وأقوى في المعنى من (مُتَجَانِف)، وذلك لتشديد العين، وموضوعها لقوة المعنى بها. فـ (تَفَاعَل)، إنما هو محاكاة الشيء والتقرب منه؛ فقولك: تصاون الرجل يعني أنه أظهر من ذلك وقد يكون عليه، وكثيرا ما لا يكون عليه. أما تَصَوَّنَ على (تَفَعَّل) فأبلغ من تصاون، لأنه أوغل في ذلك فصح له وعرف به، ومنه تَغَافَل الرجل وتَغَفَّل وتَمَايَلَ الغصن وتَمَيَّل[5]. ولا يناقض هذا الكلام أقوال الصرفيين في هاتين الصيغتين، فعلى الرغم من مجيء (تَفَاعَلْتُ وتَفَعَّلْتُ) بمعنى واحد [6]، فإن المعنى الذي في (تَفَعَّلْتُ) أبلغ من الذي في (تَفَاعَلْتُ)، يقول ابن قتيبة : « تأتي تَفَعَّلت بمعنى إدخالك نفسك في أمر حتى تضاف إليه أو تصير من أهله، نحو : تَشَجَّعت وتَجَلَّدت وتَبَصَّرت وتَمَرَّأَت أي صرت ذا مروءة [...] وليس (تَفَعَّلْتُ) في هذا بمنزلة (تَفَاعَلْتُ)، ألا ترى أنك تقول : (تَحَالَمْتُ) فالمعنى أنك أظهرت الحلم ولست كذلك وتقول : (تَحَلَّمْتُ) فالمعنى أنك التمست أن تصير حليما »[7] .

---

(1)– النساء : (92) .

(2)– المائدة : (3) .

(3)– الأنعام : (99) – (99، 141) – (141) .

(4)– المائدة : (3) .

(5)– ينظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق علي نجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مطابع الأهرام، القاهرة 1994، 1 / 207، والبحر3/ 443 .

(6)– ينظر الكتاب 4 / 68 – 69، وأدب الكاتب، ص 466 – 467 .

(7)– أدب الكاتب، ص 466، وينظر الكتاب 4 / 71، وشرح الشافية 1 / 102 – 103 .

III - المزيد بثلاثة أحرف

- مُسْتَفْعِل :

يكثر ورود هذه الصيغة اسم فاعل من الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف مجتمعة قبل الفاء، وهي الألف والسين والتاء، أي (اِسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِل) فهو (مُسْتَفْعِلٌ) نحو: اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِج فهو مُسْتَخْرِجٌ، واسْتَقَرّ يَسْتَقِرّ فهو مُسْتَقِرّ، وهي أقصى ما يصل إليه الفعل في الزيادة. وأكثر ما يجيء له (اِسْتَفْعَلَ) في القرآن الدلالة على الطلب [1]، بل وفي كلام العرب كذلك [2]. والطلب يكون إما حقيقة مثل: استأذنته أي طلبت منه الإذن، وإما مجازا نحو: استنبط الرأي واستخرج المعدن، سمي العمل والاجتهاد للحصول على الشيء طلبا، حيث لا يجوز الطلب الحقيقي [3]. وعلل ابن جني سر مجيء أحرف الزيادة متقدمة في هذه الصيغة على أصول الكلمة، أن الهمزة والسين والتاء تدل غالبا على الطلب. وطلب الفعل والتماسه يكون مقدمة لأفعال الإجابة، وذلك نحو : استخرج واستقدم واستوهب واستمنح واستعطى ... وهي أفعال تفيد الطلب، ولهذا السبب جاءت الأحرف الثلاثة الزوائد أولا، وضعت للالتماس والمسألة، ثم تبعتها الحروف الأصول، وهي حروف الإجابة [4].

وللصيغة معان أخرى ذكرتها كتب اللغة، كالاتخاذ والتحول والإصابة ومطاوعة فعّل أو أَفْعَلَ [5]. ووردت هذه الصيغة خمس عشرة (15) مرة :

- مرة واحدة في سورة الفاتحة : المستقيم [6].
- وثلاثا (3) في سورة البقرة : مستهزئون، مستقيم [7].

---

(1)- ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم 1 / 626 .

(2)- ينظر الخصائص 2 / 153، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية للسيوطي، تصحيح محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت (د.ت)، 2 / 162

(3)- ينظر الكتاب 4 / 70، وشرح الشافية 1 / 110، وأبنية الأفعال، ص 63 .

(4)- ينظر الخصائص، 2 / 153 – 154 .

(5)- ينظر الكتاب 4 / 70 – 71، والممتع 1 / 194 – 195، وشرح الشافية 1 / 110 – 111، والهمع 2 / 162 .

(6)- الفاتحة : 6.

(7)- البقرة : (14) – (142، 213) .

– وثلاثا (3) في سورة آل عمران : المستغرين، مستقيم [1].

– ومرتين (2) في سورة النساء : مستقيما [2].

– ومرة واحدة في سورة المائدة : مستقيم [3].

– وخمسا (5) في سورة الأنعام : مستقيم، مستقيما [4].

يتبين من هذا التوزيع أن سورة الأنعام تحتل المرتبة الأولى بنسبة 33,33 %، تليها سورتا البقرة وآل عمران بنسبة 20 % لكل منهما، فالنساء بنسبة 13,33% فالمائدة والفاتحة بنسبة 6,66 % لكل منهما. وجاءت المشتقات من الصحيح ومن المعتل ؛ من الصحيح مرتان، وهو ما يمثل نسبة 13,33 %، ومن المعتل ثلاث عشرة (13) مرة، ويمثل نسبة 86,66% وغلبة المعتل تعود إلى التكرار لا إلى التنوع.

وارتبطت مشتقات هذه الصيغة في الآيات التي وردت فيها بالمعاني الآتية :

– بمعنى الثلاثي المجرد : مستهزئ، مستقيم .

– الدلالة على الطلب : مستغفر .

من هذه الأمثلة كلمة (مُسْتَقِيم) في قوله تعالى ﴿ قُل لِّلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [5]. فهي (مُسْتَفْعِل) من استقام يستقيم استقامة فهو مستقيم. وأصل (المستقيم) (الْـمُسْتَقْوِمُ) نقلت الحركة إلى القاف، وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها [6]. وجاءت الكلمة في الآية بمعنى المجرد (قَامَ) وهو أحد معاني (اِسْتَفْعَلَ)، يقول ابن قتيبة : « وتأتي (اِسْتَفْعَلْتُ) بمعنى (فَعَلْتُ) و(أَفْعَلْتُ)، تقول : اِسْتَقَرَّ في مكانه كقولك : قَرَّ، وعَلَا قرنه واسْتَعْلَاهُ »[7] .

(1)– آل عمران : (17) – (51، 101).

(2)– النساء : (68) – (175) .

(3)– المائدة : (16) .

(4)– الأنعام : (39، 87، 161) – (126، 153) .

(5)– البقرة : 142 .

(6)– ينظر الممتع 2 / 481 .

(7)– أدب الكاتب، ص 468، وينظر الممتع 1 / 195، وارتشاف الضرب 1 / 87 .

ثالثا ـ من الرباعي المجرد

مُفَعْلِلٌ :

ترد هذه الصيغة اسم فاعل من الرباعي المجرد (فَعْلَلَ) نحو: دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ، فهو مُدَحْرِجٌ، وزلزل يزلزل، فهو مُزَلْزِلٌ، وبعثر يبعثر، فهو مُبَعْثِرٌ .

ووردت مرة واحدة في سورة البقرة في قوله تعالى ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ، وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ ﴾ [1]. وهي (مُفَعْلِلٌ) من (زَحْزَح) الرباعي المجرد المضاعف، أي مما عينه ولامه الثانية من جنس فائه ولامه الأولى، بمعنى «ما كان حرفا عجزه مثل حرفي صدره»[2]. وقد جعله الخليل بناء مستقلا ونسبه إلى الثنائي لأنه يضاعفه[3]. وأشار إلى أن معظم ما جاء من هذا النوع من الأفعال يكون محاكاة لأصوات الطبيعة، يقول : « ألا ترى أن الحاكي يحكي صلصلة اللجام، فيقول : صَلْصَلَ اللّجام، وإن شاء قال : صلّ يخفف مرة اكتفاء بها وإن شاء أعادها مرتين أو أكثر من ذلك، فيقول : صَلْ صَلْ صَلْ، يتكلف من ذلك ما بدا له»[4].

يفهم منه أن هناك صلة بين اللفظ وجرسه [5]، وأن الرباعي المضعف هو في أصله لثنائي تكرر عنصراه، فأدى إلى بناء كلمة ذات صوامت أربعة، وهو في أصله تقليد لصوت من أصوات الطبيعة .

وقد أشار فلايش إلى أن التكرير هنا مقصود لذاته، لكن من أجل هدف خاص وهو إعطاء أسماء أصوات أو الإيحاء إليها، والكلمات من هذا القبيل تمثل حركات وأصواتا وضوضاء، وهي تستعمل أسماء لطيور أو حشرات أو أشجار أو نباتات أو أشياء خاصة من صنع الإنسان [6].

---

(1) - البقرة : (96) .

(2) - العين 1 / 55 .

(3) - المرجع نفسه، ص. ن .

(4) - المرجع نفسه، ص. ن .

(5) - أشار ابن جني إلى هذه العلاقة عند تعرضه إلى أصل نشأة اللغة، وأنها محاكاة أصوات الطبيعة عن طريق إيجاد صلة بين اللفظ وجرسه، ينظر الخصائص 1 / 46 – 47، و2 / 157

(6) ينظر العربية الفصحى، ص 105 – 106 .

فـ (الْبَعْبَعَةُ) صوت الزجاجة عند إفراغها، و(الْبَقْبَقَةُ) صوت الزجاجة عند غمرها في الماء، و(الْـجَعْجَعَة) صوت الطاحونة، و(الدَّرْدَارُ) صوت دقات الطبول، كما أنه اسم لنوع من الأشجار، و(النَّعْنَعُ) اسم لنوع من النبات طيب الرائحة. وهناك (البُلْبُل) و(الْـهُدْهُدُ) و(الْصَرْصَرُ) و(الْـخَلْخَلُ)، وغير ذلك كثير في الطبيعة[1].

والكلمة في الآية تدل على الحركة والنقل، إذ معنى قوله تعالى ﴿ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ.. ﴾[2]، أزيل وبوعد عن مقره فيها[3]، وبذلك يكون معنى (الزَحْزَحة) التنحية والإبعاد أو التبعيد، ويكون معنى ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾ أنه مهما يطل عمره، فإن ذلك لا يبعده من عذاب النار، فهو صائر إلى عذاب الله حتما[4].

(1)- المرجع نفسه، ص 106

(2)- آل عمران : 185 .

(3)- ينظر المفردات، كتاب الزاي، ص 212، ومقاييس اللغة، باب ما جاء من كلام العرب أوله زاي في المضاعف والمطابق 3/ 7 .

(4)- ينظر غريب القرآن، ص 58، والكشاف 1/ 298، والإملاء 1/ 63 .

رابعا - من الملحق بالرباعي[1]

مُفَيْعَل :

أشار العلماء إلى أن هذه الصيغة مشتقة من (فَيْعَلَ) الملحق بالرباعي المجرد نحو بيطر يبيطر بيطرة فهو مبيطر، وهينم يهينم هينمة [2]، فهو مُهَيْنِم، وسيطر يسيطر سيطرة فهو مُسَيْطِر، وهيمن يهيمن هيمنة فهو مُهَيْمِن [3].

يقول سيبويه : « هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحق ببنات الأربعة حتى صار يجري مجرى ما لا زيادة فيه، وصارت الزيادة بمنزلة ما هو من نفس الحرف، وذلك نحو : [..] فَيْعَلْتُ، نحو: بيطرت بيطرة، وهيمنت هيمنة .. »[4] .

ووردت هذه الصيغة مرة واحدة في سورة المائدة في قوله تعالى ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾[5]، وهي (مُفَيْعِل) من الثلاثي الملحق بالرباعي المجرد، واختلفوا في أصلها، فقيل : إنها تصغير (مُؤْمِن) أبدلت همزته هاء، وردُّها بأن أسماء المولى تعالى لا تصغّر [6].

وقيل: إنها مشتقة من (أَمِن) وأصلها اسم فاعل من آمنه عليه بمعنى استحفظه به، فهو مجاز في معناه ويعني الرقابة، وأصلها (مُؤَأْمِن) فكأنهم أرادوا أن يفرقوا بين اسم الفاعل من (آمَنَ) بمعنى اعتقد، وبمعنى (آمَنَه) ؛ لأن المعنى المجازي هنا صار حقيقة مستقلة، فقلبوا الهمزة الثانية ياء والهمزة الأولى هاء لقرب مخرجيهما، كما قالوا في أراق:

---

(1)- تناولت كتب النحو والصرف واللغة من مؤلفات القدماء صيغ الإلحاق ومفرداته وأسباب ذلك، ينظر على سبيل المثال الكتاب 4 / 286 ومابعدها، والأصول في النحو 3 / 179 ومابعدها، والمنصف 1 / 38 وما بعدها، والممتع 1 / 166 وما بعدها، وشرح الشافية 1 / 52 وما بعدها، وارتشاف الضرب 1 / 113 وما بعدها .

(2)- الهينمة : الكلام الخفي، والمهينم : النمام، ينظر اللسان، مادة (هنم).

(3)- ينظر الكتاب 4 / 286، والمنصف 1 / 84، والممتع 1 / 166 – 167، وشرح المفصل 7 / 155 وشرح الشافية 1 / 55، والمزهر 2 / 40، والهمع 2 / 162 .

(4)- الكتاب 4 / 286 .

(5)- المائدة : 48 .

(6)- ينظر البحر 3 / 498، وأشار أبو حيان إلى أن المبرد حذر من هذا القول .

هراق، فقالوا هيمن [1]. وروي عن الزجاجي أن أصلها (مُؤَيْمِن) أبدلت الهمزة هاء لقرب مخرجيها، كقولك : أرقت وهرقت [2]. وذهب العكبري إلى أن أصلها (مَيْمِن) مشتقة من الأمانة ؛ لأن (الْـمُهَيْمِن) الشاهد، وليس في الكلام (هَمَنَ) حتى تكون الهاء أصلا [3].

وقد عدّ أبو حيان هذه التعليلات تكلفا لا حاجة إليه، وإنما هي اسم فاعل من (هَيْمَنَ) [4]، وقد ذكره ابن بري [5]، ورجحه الطاهر بن عاشور [6].

والمرجح أنها تعني في الآية : الشاهد والرقيب على سائر الكتب، لأنه يشهد لها بالصحة والثبات [7].

وقيل: إن الكلمة من أسماء الله تعالى في الكتب القديمة، يقول أبو حامد الغزالي : «معناه في حق الله تعالى أنه القائم على خلقه بأعمالهم وأرزاقهم وآجالهم، وإنما قيامه عليهم باطلاعه واستيلائه وحفظه وكل مشرف على كنه الأمر مسؤول عنه حافظ له، فهو مهيمن عليه. والإشراف يرجع إلى العلم، والاستيلاء إلى كمال القدرة، والحفظ إلى العقل، فالجامع بين هذه الصفات اسمه المهيمن. ولن يجمع ذلك على الإطلاق والكمال إلا الله تعالى، ولذلك قيل: إنه من أسماء الله تعالى في الكتب القديمة»[8].

(1)- ينظر اللسان، مادة (همن)، والبحر 3 / 498، والتحرير والتنوير 6 / 221 .

(2)- ينظر معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم لأحمد محمد الخراط، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1 دمشق 1989، ص 268، واللسان، مادة (همن).

(3)- ينظر الإملاء 1 / 217، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت (د.ت)، 1 / 441 .

(4)- ينظر البحر 3 / 498 .

(5)- ينظر اللسان، مادة (همن).

(6)- ينظر التحرير والتنوير 6 / 221 .

(7)- ينظر الكشاف 1 / 618، والإملاء 1 / 217، والمقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى لأبي حامد الغزالي، ضبط أحمد قباني، دار الكتب العلمية بيروت (د.ت)، ص 50، والبحر 3 / 498 (المتنُ والهامش)، والتحرير والتنوير 6/ 221. يقول الطاهر بن عاشور في تفسير هذه الكلمة « ... فهو مؤيد لبعض ما في الشرائع مقرر له من كل حكم كانت مصلحته كلية، لم تختلف = = مصلحته باختلاف الأمم والأزمان، وهو بهذا الوصف مصدق أي محقق ومقرر. وهو أيضا مبطل لبعض ما في الشرائع السالفة وناسخ لأحكام كثيرة مما كانت مصالحه جزئية مؤقتة مراعى فيها أحوال وأقوام خاصة » التحرير والتنوير 6 / 221 .

(8)- المقصد الأسنى، ص 50، وينظر البحر 3 / 498، وموسوعة له الأسماء الحسنى لأحمد الشرباصي تقديم عبد الستار حسين زموط، دار الجيل، ط 2، بيروت 1987، 1 / 66 – 67 .

ولم تذكر هذه الكلمة اسما من أسماء الله تعالى إلا مرة واحدة في القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾[1] .

وقرئت (مُهَيْمَنًا) أي (مُفَيْعَل) على صيغة اسم المفعول بمعنى هُومِنَ عليه بأن حفظ من التغيير والتبديل[2].

وذكر بعض المفسرين أنه لم يأت على هذا الوزن إلا خمسة ألفاظ : هَيْمَنَ وسَيْطَرَ وبَيْطَرَ وجَيْمَرَ وبَيْقَرَ[3].

(1) - الحشر : 23 .

(2) - ينظر الكشاف 1 / 618 والبحر 3 / 498 (الهامش).

(3) - ينظر البحر 3 / 498، والتحرير والتنوير 6 / 221 .

الفصل الثاني

اسم المفعول

تمهيد

اسم المفعول صفة مشتقة يدل على الذي وقع عليه الفعل حدوثا لا ثبوتا، ويبنى من الثلاثي المجرد المبني لمالم يسم فاعله[1] على (مَفْعُول) نحو : منصور ومعروف وموعود ومقول (أصلها مَقْوُولٌ) ومبيع (أصلها مَبْيُوعٌ) ومرمي (أصلها مَرْمُويٌ)، ومطوي (أصلها مَطْوُويٌ)[2]. ويصاغ من الثلاثي المتعدي واللازم على أن يكون هذا الأخير متعديا بحرف جر أو بظرف أو بمصدر مخصص، فإن لم يكن كذلك لم يجز بناء اسم المفعول منه، نحو : مدخول عليه، وممرور تحته ومسير إليه[3].

وورد اسم المفعول من الثلاثي المجرد المعتل العين بالياء على الأصل، فقد روي من بعض العرب أنهم يقولون : مَخْيُوطٌ، ومَبْيُوعٌ، ومَزْيُوتٌ، ومَدْيُونٌ[4]. ومما جاء في الشعر على الأصل قول علقمة بن عبدة [بسيط] :

حَتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وَهَيَّجَهُ ** يَوْمُ رَذَاذٍ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومُ[5]

وروى أبو عمرو بن العلاء عن العرب: وكأنها تفاحة مطيوبة[6]. وقال عباس بن مرداس [كامل] :

نُبِّئْتُ[7] قَوْمَكَ يَزْعَمُونَكَ سَيِّدًا ** وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونُ[8]

---

(1) قال سيبويه « فمفعول مثل (يفعل)بالبناء للمجهول » ينظر الكتاب 1 / 109، و4 / 280 .

(2) ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1986، ص 138، وشرح الكافية 2 / 203 – 204، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، توزيع دار الأنصار، ط 15 القاهرة 1978، ص 472، والنحو الوافي 3/ 271، وأبنية الصرف،ص 280 .

(3) ينظر شرح الكافية 2 / 204 – 205، وشرح المفصل 6 / 80، وشرح ابن عقيل 2 / 137 – 138 وشرح التصريح 2 / 79، وأبنية الصرف، ص 280، والتعبير الزمني عند النحاة 1 / 229.

(4) ينظر الكتاب 4 / 348 – 355، والمنصف 1 / 383 وما بعدها .

(5) ينظر المفضليات للمفضل الضبي، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، طبعة دار المعارف القاهرة 1964، ص 399 والخصائص، 1 / 261، والمنصف 1 / 286 .

(6) ينظر المقتضب 1 / 101، والخصائص 1 / 261، والمنصف 1 / 286 .

(7) روي في الخصائص (قد كان) بدل (نبئت).

(8) ينظر المقتضب 1 / 102، والخصائص 1 / 261 .

ويعزى إتمام واو مفعول فيما عينه ياء إلى تميم [1]، غير أنهم لا يتمون ما كان من معتل
العين بالواو، نحو: مقول ومصوغ لثقل الضمة مع الواو، وعكس ذلك مع الياء[2]. وجاء نادرا إثبات الواو فقد قالوا : ثَوْبٌ مَصُوونٌ، ومِسْكٌ مَدْوُوفٌ، وفَرَسٌ مَقْوُودٌ وكَلَامٌ مَقْوُولٌ، وقصره السيوطي والغلاييني على السماع[3]، بينما لا يستنكر سيبويه أن يجيء ذلك على الأصل[4]، على عكس المبرد الذي يرى أن المجيء على الأصل ليس ممتنعا في الضرورة فقط [5]. ويبنى من غير الثلاثي على لفظ المضارع المبني لما لم يسم فاعله مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر [6]، نحو : مخرج ومستخرج ومُعظَّم ومُحْتَرَم، ومُدَحرَج، ومُقَاتَل، من أخرج واستخرج وعظم واحترم ودحرج وقوتل .

وقد ينوب عن (مفعول) من الثلاثي أوزان أخرى تأتي بمعناه في الدلالة على الذات والمعنى، وهو من باب التوسع في اللغة، من ذلك (فَعِيل) نحو : دهين بمعنى مدهون، وكحيل بمعنى مكحول، وجريح بمعنى مجروح، وطريح بمعنى مطروح، ولكثرة هذه الصيغ في اللغة قيل: إن اشتقاق (فعيل) بمعنى (مفعول) من الثلاثي قياسي، غير أن أكثر العلماء على أنه سماعي لا قياسي [7]، و(فِعْل) بكسر الفاء وسكون العين، نحو : ذِبْح

---

(1)- ينظر الخصائص 1 / 261 والمنصف 1 / 383 وما بعدها .
(2)- ينظر الكتاب 4 / 349، والمقتضب 1 / 102 والمنصف 1 / 283 - 284 .
(3)- ينظر الهمع 2 / 224، وجامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا، ط 14، بيروت 1980، 1 / 187 .
(4)- ينظر الكتاب 4 / 248 - 355 .
(5)- ينظر المقتضب 1 / 102 - 103 (المتن والهامش).
(6)- ينظر الكتاب 2 / 332، والمقتضب 1 / 108، وشرح الكافية 2 / 204 .
(7)- ينظر التسهيل ص 138، وحاشية الصبان، مج 1، 2/ 323، والاشتقاق لعبد الله أمين، ص 264 - 266 .

بمعنى مذبوح [1]، وطِحْن بمعنى مطحون، و(فَعُولة) نحو قتوبة [2] بمعنى مقتوبة، وركوبة بمعنى مركوبة، وحلوبة بمعنى محلوبة، و(فَعُول)، نحو امرأة خروس[3]، وناقة سلوب [4]، وخلوج [5]، و(فَعَل) نحو : نفض بمعنى منفوض، وقبض بمعنى مقبوض، وخبط بمعنى مخبوط، وقنص بمعنى مقنوص، و(فَعْل) نحو : فرش بمعنى مفروش، و(فِعَال) نحو : فراش بمعنى مفروش، وكتاب بمعنى مكتوب، و(فُعْلة) نحو: غرفة بمعنى مغروفة، وأكلة بمعنى مأكولة، وسبة بمعنى مسبوبة، ولُعنة بمعنى ملعونة، و(فُعالة) نحو : النُّحاتة (ما نحت من الخشب)، والكُناسة (ما كنس من التراب وغيره)، والقُلامة (ما قلم من طرف الظرف)، و(فُعال) نحو: فُتات بمعنى المفتوت، وحُطام بمعنى محطوم و(فَاعِل) نحو : دَافِق بمعنى مدفوق، وعيشة رَاضِية بمعنى مرضية، وناقة فاطِم بمعنى مفطوم عنها ولدها، وسرّ كَاتِمٌ بمعنى مكتوم [6].

ويرى رمضان عبد التواب أن صيغتي (فَعِيل وفَعُول) ليستا نائبتين عن (مَفْعُول) وإنما هما صيغتان أصليتان لاسم المفعول، احتفظت بهما العربية من الميراث السامي، بحيث نجد اسم المفعول في العبرية (فَعُول)، وفي السريانية (فَعِيل) وأن العرب - فيما يبدو - قد

---

(1)- لكن ليس كل مذبوح ذبحا، فالمذبوح من الناس لا يسمى ذبحا .

(2)- القتوبة : الإبل التي توضع الأقتاب على ظهورها .

(3)- يقال ذلك إذا عمل لها شيء عند الولادة، كما يقال للبكر عند أول بطن تحمله .

(4)- أي التي سلبت ولدها بذبح أو موت، وقيل : إذا ألقته لغير تمام .

(5)- هي كسلوب، خلج عنها ولدها أو سلب .

(6)- ينظر المخصص 16/ 128 - 162، والتسهيل، ص 138، وشرح الشافية 1/ 162، والهمع 2/ 169، وحاشية الصبان، مج 1، 2 / 322- 323، والاشتقاق لعبد الله أمين، ص 254 وما بعدها .

استخدموهما قديما للمفعول، ثم قل استخدامهم لهما حين رشحوا (فعول) للمبالغة و(مفعول) لاسم المفعول[1].

وورد في العربية بعض أسماء المفعول من أفعال لا يأتي منها المبني للمعلوم، نحو: جُنَّ فهو مَجْنُون، وزُكِمَ فهو مزكوم، وَحُمَّ فهو مَحْمُوم، وسُلَّ فهو مَسْلُول[2]

وعلى الرغم من تعدد اسم المفعول في اللغة العربية، فإنه لم يحظ بالدراسة التفصيلية التي حظي بها باقي المشتقات، ولعل ذلك يرجع إلى كونه ملحقا باسم الفاعل في أحكامه وشروطه ومجيء أحدهما بصيغة الآخر في كلام العرب .

وما رصدناه من صيغ اسم المفعول في السور، جاء من المجرد والمزيد الثلاثيين والرباعي المجرد. وسنتناول فصل اسم المفعول وفق التصنيف الآتي :

أولا : اسم المفعول من الثلاثي المجرد

ثانيا : اسم المفعول من الثلاثي المزيد :

I – المزيد بحرف

II – المزيد بثلاثة أحرف[3].

ثالثا : من الرباعي المجرد .

---

(1)- ينظر الزوائد في الصيغ، ص 401، والأبنية الصرفية في ديوان الشاعر إسماعيل باشا، لأحمد إبراهيم هنداي، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم اللغة العربية 1984 ص 180 .

(2)- ينظر الكتاب 4 / 67 .

(3)- لم يرد شيء من المزيد بحرفين في السور المدروسة .

أولا ـ اسم المفعول من الثلاثي المجرد(1)

ورد اسم المفعول من هذا الباب ثلاثا وأربعين (43) مرة تتوزع كالآتي :

- مرة واحدة في سورة الفاتحة : المغضوب (2)

- اثنتين وعشرين (22) مرة في سورة البقرة : معدودة، بالمعروف، معدودات، معلومات بمعروف، المولود، مولود، معروفا، معروف، مقبوضة (3).

- وأربع (4) مرات في سورة آل عمران : معدودات، بالمعروف (4).

- وعشرا (10) في سورة النساء : معروفا، بالمعروف، مفروضا، مفعولا، موقوتا معروف (5).

- وثلاثا (3) في سورة المائدة : الموقوذة، مغلولة، مبسوطتان (6).

- وثلاثا (3) في سورة الأنعام : بمبعوثين، معروشات، مسفوحا (7).

قرر علماء العربية أن اسم المفعول من الثلاثي المجرد يكون على وزن (مَفْعُول) سواء أكان من الصحيح أم من المعتل، والأمثلة المستخرجة تتفق مع هذه القاعدة، لا استثناء في ذلك، وشملت هذه الأمثلة الصحيح والمعتل، والمذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع، والمعرفة والنكرة.

من هذه الأمثلة كلمة (مَعْدُودَة) في قوله تعالى ﴿ وَقَالُوا لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ﴾ (8)، فهي (مَفْعُول) من الثلاثي المجرد الصحيح المضعف عُدَّ يُعدُّ فهو

---

(1) نشير إلى أننا سنتناول بالدراسة اسم المفعول المصوغ من الثلاثي المجرد صحيحا كان أو معتلا

(2) الفاتحة : 7 .

(3) البقرة : (80) – (178، 180، 228، 232، 233 [2]، 234، 236، 241) – (184، 203) – (197) (229، 231 [2]) – (233) (2[illegible]) – (238) – (240، 263) – (283) .

(4) آل عمران : (24) – (104، 110، 114) .

(5) النساء : (5، 8)– (6، 19، 25) – (7، 118) – (47) – (103) – (114) .

(6) المائدة : (3) – (64) – (64) .

(7) الأنعام : (29) – (141) – (145) .

(8) البقرة : 80 .

معدود وهي معدودة بمعنى حُسِبَ، والعدد : الحساب، وشيء معدود ومحصور يقال للقليل ؛ لأن الشيء القليل يُعَدُّ عدًّا، وهو يقابل ما لا تحصى كثرته [1]. وجيء بالكلمة نكرة لإرادة التقليل، مع الإشارة إلى أنها وردت في كل الآيات التي وجدت فيها صلة لأيام وما يلفت الانتباه أنها في هذه الآية بصيغة المفرد المؤنث، بينما جاءت في باقي الآيات بصيغة الجمع المؤنث (أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ) .

فأما إفرادها، فالمشهور عن العرب أنهم يؤولون الجمع بالجماعة أحيانا، لذلك ذكرت (معدودة) في الآية بالإفراد على تأويل الجماعة، والجماعة كلمة مفردة [2]. وأما تأنيثها فلأنها صفة، وصفة الجمع غير العاقل تعامل معاملة الواحد المفرد ؛ بمعنى أن ما يجمع جمع تكسير من مذكر غير العاقل إذا وصف بمؤنث أن يكون مؤنثا مفردا، نحو قوله تعالى ﴿ فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ ﴾[3]. غير أنهم إذا أرادوا أن ينبهوا إلى كثرة الجمع وصفوه بجمع مؤنث ليصير بمعنى الجماعات، وكلا الاستعمالين فصيح [4]. وقد جاء عن المازني أن جمع ما لا يعقل يكثر مجيئه بصيغة المفردة المؤنثة، ويقل بصيغة الجمع، فقولك : الجذوع انكسرت أكثر اطرادا من الأجذاع انكسرن [5] ؛ يعني أن وصف الجمع بالمفرد المؤنث أمر مستحسن في اللغة العربية؛ لأن اللفظ المؤنث يجوز إطلاقه على جماعة المؤنث بخلاف لفظ المذكر [6].

وهدف القرآن من التعبير بلفظ (معدودة) في هذه الآية بدلا من (معدودات) إرادة التقليل، بمعنى أنها أيام قليلة يمكن عدها؛ لأنها معينة العد في نفسها .

أما ورودها بصيغة الجمع – وإن كان الأصل أن يوصف بالمفرد المؤنث – أي (أياما معدودات) فمن باب مقابلة الجمع بالجمع مجازا. ويمكن أن يكون الجمع على معنى

---

(1)- ينظر اللسان، مادة (عدد)، والبحر 1 / 437 .

(2)- شبيه بهذا قوله تعالى في الآية السابعة من سورة الحجرات ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا..﴾ بصيغة الجمع على تأويل أن كل طائفة عبارة عن مجموعة من الأشخاص، لهذا جاء بالفعل دالا على الجمع.

(3)- الغاشية : 13 – 16 .

(4)- ينظر التبيان للعكبري 1 / 165، وملاك التأويل لابن الزبير 1 / 224، والبحر 2 / 39، والبرهان للزركشي 4 / 82، والتحرير والتنوير 2 / 161 .

(5)- ينظر التحرير والتنوير 2 / 161 .

(6)- ينظر البرهان 3 / 451 .

ساعات الأيام، والأيام تشتمل على الساعات، والساعة مؤنثة، وذلك جائز في لغة العرب[1]. والألف والتاء في (معدودات) لأقل العدد عند الكوفيين، بينما هي للقليل والكثير عند البصريين [2].

وسبب مجيء الصفات مع موصوفاتها (أي الأيام) دالة على جمع القلة في الآيتين (184، 203) من سورة البقرة، أن عدد أيام رمضان وأيام التشريق [3] محدود يمكن عدّه.

ذكرنا أن اسم المفعول يصاغ مما لم يسم فاعله، وهذا البناء في العرف اللغوي نوع من المغايرة في الصيغ، واستخدام القرآن لصيغ مما لم يسم فاعله كان لغرض بل لأغراض، منها على سبيل المثال : عدم تعلق العرض بالفاعل، وهو ما يتحقق في الأمثلة المرصودة، ومنها (معدودات)، فهي لا تتعلق بالعاد وإنما بالمعدود، وهو المطلوب هنا بحيث إن أيام الصوم قليلة يمكن حصرها، وربما كان السبب في تنكيرها وقد ذكر العلماء أن من بين أسباب التنكير التقليل، وهو هنا تقليل عددي لا قيمي وإن كانت قليلة من حيث العدد كثيرة من حيث الحسنات، ناهيك عما فيها من فوائد جسمية ونفسية .

ودلالة الكلمة على القلة في الآية الثمانين (80) من سورة البقرة، والآية الرابعة والعشرين (24) من سورة آل عمران كشف الأماني الكاذبة لليهود، والتي لا تتماشى مع التصور الصحيح للعمل والجزاء ؛ فقد كانوا يحسبون أنهم ناجون من العذاب وأن النار لا تمسهم إلا أياما معدودة، تساوي أو تكافئ عدد أيام عبادتهم العجل، وهي أربعون (40) يوما يخرجون بعدها إلى النعيم، فعندما كان معناها مؤقتا عندهم وصفوه بمعدودة ومعدودات، وكل ذلك يوحي بصفتي الطمع والاغترار عند اليهود بدعوى أنهم أبناء الله وأحباؤه، وشبيه بهم فريق من النصارى اِدَّعى أنهم لا يعذبون إلا أياما معدودات [4].

---

(1) ينظر التبيان 1 / 165 .

(2) ينظر الجامع، مج 2، 3 / 1 .

(3) اختلف المفسرون في المقصود بالأيام المعدودات، أهي أيام رمضان أم ثلاثة أيام من كل شهر، أم هي أيام التشريق ؟ ينظر في ذلك معاني القرآن للفراء 1 / 122 - 123، والجامع، مج 2، 3 / 1 - 2، والبحر 2 / 36 - 37، وفي ظلال القرآن لسيد قطب، دار الشروق، ط 24، بيروت - القاهرة 1995، 1 / 202 .

(4) ينظر معاني القرآن للفراء 1 / 50، والظلال 1 / 382 .

ومن أمثلة هذا الباب كلمة (مَعْرُوفٌ) في قوله تعالى مثلا ﴿ قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾ [1]. جاءت على وزن (مفعول) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم عُرِفَ يُعرَف فهو معروف، وهي في هذه الآية ذكر معها موصوفها، غير أنها استغنت عن ذكره في أغلب الآيات التي وردت فيها، فانتقلت بذلك من الوصفية إلى الاسمية، فضارعت الأسماء وأنزلت منزلتها وسميت الصفة الغالبة لغلبة استعمالها كالأسماء أو لغلبة استعمالها في موصوف معين، ووردت في السور المدروسة أربعا وعشرين (24) مرة، منها خمس عشرة (15) في سورة البقرة

ولا غرابة في ذلك، فالسورة تعالج عدة موضوعات [2]، تنضوي كلها تحت باب (المعاملة)، وهو الذي من أجله اطرد استعمال هذه الكلمة .

والمعروف « ما تعرفه العقول السليمة المجردة من الانحياز إلى الأهواء أو العادات أو التعاليم المضللة، وذلك هو الحسن وهو ما جاء به الشرع نصا أو قياسا أو اقتضته المقاصد الشرعية أو المصلحة العامة التي ليس في الشرع ما يعارضها، والعرب تطلق المعروف على ما قبل المنكر »[3]. وما دام المعروف صفة لكل سلوك حسن ماديا كان أو معنويا، فقد لجأ القرآن هنا إلى التعبير عن اسم جامد بآخر مشتق يشتمل على صفة من صفاته. والعدول عن ذكر الموصوفات الجامدة، وإقامة المشتقات مقامها، يؤدي في كثير من الحالات إلى تعدد الاحتمالات الدلالية بهذا الاسم الجامد الذي ينطبق عليه الوصف المتضمن في المشتق. إن البعد عن التقرير المباشر يكسب - غالبا - التعبير ثراء وغنى، ويحمل الإنسان على إعمال فكره وإنعام نظره [4]

(1)- البقرة : 263 .

(2)- منها : 1 - موقف بني إسرائيل من الدعوة الإسلامية في المدينة، وبينهم وبين مشركي العرب .

2 - موقف المسلمين في أول نشأتهم وإعدادهم لحمل أمانة الدعوة والخلافة في الأرض .

3 - أنها تبين للمسلمين المنهج الرباني ؛ منهج التصور والعبادة، منهج السلوك والمعاملة .

4 - كما تبين لهم الحلال والحرام في المطاعم والمشارب، وحقيقة البر وأحكام القصاص في القتلى، وأحكام الوصايا والصوم والحج والزواج والطلاق والأسرة، وأحكام الصدقة والربا والدَّين والتجارة ...

(3)- نظرة القرآن إلى المستقبل في ضوء سورة البقرة لعلي حسن السيد رضوان، شركة الشهاب، الجزائر 1990، ص 83 .

(4)- ينظر لغة القرآن الكريم في جزء (عمّ)لمحمد أحمد نحلة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1981، ص 426 .

وقد دلت هذه اللفظة في سياقات السور على عدة معان، تختلف بحسب الموضوع المعالج، فهي تعني في الآية (178) من سورة البقرة المطالبة بالدية بلا عنف أي مطالبة جهلة، وتعني في الآية (180) من السورة نفسها العدل في الوصية بألا يزيد الموصي على ثلث ماله [1]، وتحث في الآية (228) على حسن العشرة وترك الإضرار، وقريب من هذا في الآيات (232، 234، 236)، وهو معاملة النساء بما تقتضيه الشريعة، وعن طيب نفس ووفق الطاقة البشرية، وتعني في الآيات (104، 110، 114) من سورة النساء الخير والصلاح قولا وفعلا، وتطلب في الآية (6) من سورة النساء من كافل اليتيم أن يأخذ من مال مكفوله بقدر أجرة عمله، وتدل في الآية (19) من السورة نفسها على الإجمال في القول والنفقة في المهر، وتطالب في الآية (25) بأن يعطى النساء مهورهن كاملة من غير مطل. وما نريد قوله: إن كلمة (معروف) أكثر ما تدل على جانب المعاملات بين الناس، أقارب كانوا أو أباعد، فالدين المعاملة أو كما قال رسول الله (ص). والتركيز على جانب المعاملات أكثر من غيرها أنها بها قوام الحياة الدنيا وضمان الحياة الأخرى .

وقد يعبر القرآن عن الحدث أحيانا بوضع مشتق مكان آخر، كوضع اسم الفاعل مكان اسم المفعول والعكس، وهو ما يسمى بالعدول، ولا شك أن في هذا العدول سببا بلاغيا يقتضيه السياق، من ذلك كلمة (الْـمَوْلُودِ لَهُ) في قوله تعالى ﴿ وَعَلَى الْـمَوْلُودِ لَـهُ رِزْقُـهُنَّ وَكِسْوَتُـهُنَّ بِالْـمَعْرُوفِ ﴾[2]، فهي (مفعول) من الثلاثي المجرد المعتل الفاء (مثال واوي) وُلِدَ له يُولد له فهو مولود له، وتعني في الآية (الوالد)، وقد عدل القرآن عن اسم الفاعل إلى اسم المفعول « ليعلم أن الوالدات إنما ولدن لهم ؛ لأن الأولاد للآباء، ولذلك ينسبون إليهم لا إلى الأمهات »[3]. قال مأمون بن الرشيد [بسيط] :

- فَإِنَّـمَا أُمَّهَاتُ النَّاسِ أَوْعِيَةٌ ** مُسْتَوْدَعَاتٌ وَلِلْآبَاءِ أَبْنَاءُ[4] -

لذلك كان عليهم أن يرزقوهن ويكسوهن إذا أرضعن ولدهم. وحيث لم يكن هذا المعنى، ذكره باسم (الوالد)، وهو قوله تعالى ﴿ وَاخْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَـدِهِ

(1) نسخت هذه الآية بآية الميراث، وذكرت السنة " أن لا وصية لوارث "

(2) البقرة : 233 .

(3) - الكشاف 1 / 370 .

(4) المرجع نفسه، ص. ن .

﴿ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِۦ شَيْـًٔا ﴾[1]. وقد فصل أبو حيان في هذه المسألة، نرى من الفائدة ذكر النص كاملا على الرغم من طوله، يقول : « .. والمولود له هو الوالد، وهو الأب، ولم يأت بلفظ الوالد ولا بلفظ الأب، بل جاء بلفظ المولود له لما في ذلك من إعلام الأب ما منح الله له وأعطاه، إذ اللام في (له) معناها شبه التمليك كقوله تعالى ﴿ وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَٰجِكُم بَنِينَ وَحَفَدَةً ﴾[2] [...] ولذلك يتصرف الوالد في ولده بما يختار، ونجد الولد في الغالب مطيعا لأبيه، ممتثلا ما أمر به، منفذا ما أوصى به فالأولاد في الحقيقة هم للآباء، وينسبون إليهم لا إلى أمهاتهم [..] فلما كان لفظ المولود مشعرا بالمنحة وشبه التمليك أتى به دون لفظ الوالد ولفظ الأب، قال تعالى: ﴿لَّا يَجْزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ ﴾ ولطيفة أخرى في قوله وعلى المولود له، وهو أنه لما كلف بمؤن المرضعة لولده من الرزق والكسوة ناسب أن يسلي بأن ذلك الولد هو ولد لك لا لأمه وأنك تنتفع به في التناصر وتكثير العشيرة، وأن لك عليه الطواعية كما كان عليك لأجله كلفة الرزق والكسوة لمرضعته »[3].

ومنه أيضا كلمة (مفعولا) في قوله تعالى ﴿ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا ﴾[4]، فهي (مفعول) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم فُعِل الأمر يُفعَل فهو مفعول، واللافت للانتباه، لماذا استعملت كلمة (مفعولا) في هذا السياق، ولم يستعمل غيرها كـ (معمول) مثلا، أو (محقق) أو (مقدور) وما هو في هذا المعنى ؟ وهل ما تؤديه هذه الكلمة في الآية لا يؤديه غيرها مما يشاركها في المعنى ؟

لا شك أن في القرآن الكريم إحكاما ودقة في التعبير، فلكل لفظ موضعه، ولا يصح أن يقع أحدهما مكان الآخر حتى لا تضل المعاني بين الاحتمالات، وتتيه الأغراض في ظلال الشك والتمويه[5]. وعلى هذا الأساس يكون للفظة (مفعولا) معنى ولغيرها

---

(1)- لقمان : 33 .

(2)- النحل : 72 .

(3)- البحر 2 / 224، وينظر التحرير والتنوير 2 / 432، وتفسير البيضاوي 1 / 244 .

(4)- النساء : 47 .

(5)- ينظر صفاء الكلمة، ص 8، وأحمد أحمد بدوي، من بلاغة القرآن، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة القاهرة (د.ت)، ص 57 .

معنى آخر، إذ لا يمكن أن يختلف اللفظان والمعنى واحد [1]. فالفرق موجود، وقد لا يهتدي إليه غير المختصين. فكلمة (عمل) تستعمل لما كان مع امتداد الزمان، كقوله تعالى ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ ﴾ [2]، وقوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ﴾[3]؛ لأن خلق الأنعام والثمار والزروع يكون على امتداد الزمان ما إن يذهب خلق إلا ويحل محله خلق جديد، وفي قوله تعالى ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾ [4]، استعمل (عَمِلُوا) ولم يستعمل (فَعَلُوا)، لأن لفظة (عمل) تناسب الموقف وهو الحث على المثابرة على عمل الصالحات لا الإتيان بها دفعة واحدة وبسرعة، بينما عبر بـ (افْعَلُوا) في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[5]، أي سارعوا ولا تتوانوا وتتباطؤوا، كما قال تعالى ﴿ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ [6] ؛ وبـ (فَعَلَ) في قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ [7]، وفي قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴾ [8]، حيث إن كل هذه الإهلاكات وقعت بسرعة وفي غير بطء، ومنه قوله تعالى يصف الملائكة ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [9]، أي أنهم ينجزون ذلك في رمشة عين ودون أدنى تأخير، فالأمر مع (فعل) إذاً لا يحتاج إلى امتداد زمن، وإنما يتم الفعل مرة واحدة وبسرعة، وعلى هذا يمكن تفسير استعمال القرآن لكلمة (مفعولا) دون غيرها في هذا المقام، ففيها توكيد للتهديد يناسب طبيعة اليهود، كما أن الفعل (كان) في الآية يدل على الزمن العام، إذ لا يمكن صرفه للماضي وحده أو للمستقبل وحده، وإنما يستغرق

---

(1)- ينظر الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط 4 بيروت 1980، ص 15 .

(2)- سبأ : 13 .

(3)- يس : 71 .

(4)- البقرة : 250 .

(5)- الحج : 77 .

(6)- البقرة : 148

(7)- الفيل : 1 .

(8)- الفجر : 6 .

(9)- إبراهيم : 46 .

جميع الأزمنة، فما سبق في علم الله أنه حاصل فهو في حكم الحاصل، فأمر الله كان ولا يزال وسيظل أمرا مفعولا وحكما ثابتا [1].

ومن هذا الباب كذلك كلمتا (مَغْلُولَةٌ ومَبْسُوطَتَانِ) في قوله تعالى ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[2]، فمغلولة (مفعول) من الثلاثي المجرد الصحيح المضعف غُلَّ يُغل فهو مغلول، أي مقيد بقيد من حديد أو جلد يسمى الغل، يوضع في رقبة الأسير أو في يده [3]. ويقال : غلت يده إلى عنقه، يكنون بها عن البخل، قال تعالى ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ﴾[4].

وكلمة (مبسوطتان)، (مفعول) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم بُسِط يُبْسَط فهو مبسوط والبسط: النشر والتوسعة، يقال: بسط الله الرزق: وسّعه وكثّره، وبسط يده: مدها للطلب أو للإعطاء، واليد المبسوطة الممدودة دائما بالإحسان [5].

ما يلاحظ أن لفظة (مغلولة) في الآية صفة لمفرد وهي اليد، بينما لفظة (مبسوطتان) صفة لمثنى، فلماذا عبر في أول الأمر بالإفراد ثم عدل عنه في الآية نفسها إلى التثنية ؟ نكتة هذا العدول أن هناك فرية افتراها اليهود، وهي أنهم كنّوا بقولهم (يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ) عن نسبة البخل إلى الله عز وجل - تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا - قيل : أرادوا بها أنها ممنوعة من الإنفاق، وقيل : أرادوا نعمته مقبوضة عنا وقيل : يده مقبوضة عن عذابنا، وقيل: يد الله ممسكة عن الاتساع علينا [6] ؛ فرد عليهم القرآن على وفق كلامهم، أي بطريقة الكناية فقيل: (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ) « ليكون ردّ قولهم وإنكاره أبلغ وأدل على إثبات غاية السخاء له ونفي البخل عنه، وذلك أن غاية ما يبذله السخي لماله من نفسه، أن يعطيه بيديه جميعا ؛ فبنى المجاز على ذلك »[7]. والنكتة في استعمال المجاز هنا تصوير الحقيقة المعنوية بصورة

(1)- ينظر الكشاف 1 / 532، والبحر 3 / 279، والدلالة الزمنية للفعل في القرآن الكريم للدكتور عبد الكريم بكري، رسالة دكتوراه دولة، جامعة وهران، معهد اللغة العربية وآدابها، 1989 - 1990، ص 224 .

(2)- المائدة : 64 .

(3)- ينظر الجمهرة، 1 / 159، واللسان، مادة (غلل).

(4)- الإسراء : 29 .

(5)- ينظر المفردات، كتاب الباء، ص 46، واللسان، مادة (بسط).

(6)- ينظر اللسان، مادة (غلل).

(7)-الكشاف 1 / 628، وينظر البحر 3 / 536 .

حسية تلزمها غالبا ؛ لأن الصورة الحسية أثبت في الذهن من غيرها، فلما كان الجود والبخل معنويين، لا يدركان بالحس، ويوجد ما يلازمهما يدرك بالحس، وهو بسط اليد للجود وقبضها للبخل، عبر عنهما بلازمهما قصد الإيضاح والانتقال من المجردات إلى المحسوسات[1].

ويضيف أحمد بن المنير ملحظا آخر دقيقا في توجيه دلالة التحول من صيغة المفرد إلى صيغة المثنى، يقول: « ولما كان المعهود في العطاء أن يكون بإحدى اليدين وهي اليمين، كان الغالب على اليهود لعنت اعتقاد الجسمية جاءت عبارتهم عن اليد الواحدة المألوف منها العطاء، فبين الله تعالى كذبهم في الأمرين في نسبة البخل وفي إضافته إلى الواحدة؛ تنزيلا منهم على اعتقاد الجسمية بأن نسب إلى ذاته صفة الكرم المعبر عنها بالبسط، وبأن أضافه إلى اليدين جميعا ؛ لأن كلتا يديه يمين كما ورد في الحديث تنبيها على نفي الجسمية إذ لو كانت ثابتة -جل الله عنها - لكانت إحدى اليدين يمينا والأخرى شمالا ضرورة، فلما أثبت أن كلتيهما يمين نفى الجسمية وأضاف الكرم إليهما لا كما يضاف في الشاهد إلى اليد اليمنى خاصة، إذ الأخرى شمال وليست محلا للتكرم »[2]

وأغلب الأمثلة المحصاة في هذا الباب جاء نكرة، وهو ما يعني أن الموصوفات نكرة كذلك، ولا شك في أن للمعرفة مكانا لا يليق بالنكرة والعكس صحيح، وقد يرى القارئ أو الدارس أحيانا أن المعرفة أكثر جلاء ووضوحا، لذلك فهي أولى بالوضع من النكرة، مع أن الإبهام في بعض المواطن مقدّم على الإيضاح ؛ إذ قد يكون أسمى مراتب البيان ؛ ذلك أن النكرة ليس لمفردها مقدار مخصوص، عكس المعرفة فإنها الواحد ذاته يثبت الذهن عنده ويسكن إليه [3]، وهو ما يفهم منه أن لتنكير الكلمة أسبابا تؤهلها إلى أن تتعدد دلالتها، فقد تفيد معنى الإبهام، والإبهام من عناصر الإثارة في الكلام، وقد يكون لإرادة النوع، أي قد يشير إلى نوع من أنواع الاسم النكرة، ككلمة (غشاوة)[4] في سورة البقرة، فإنها تعني: على أبصارهم نوع من الغشاوة ليس مألوفا عند الناس، وقد يفيد

(1)- ينظر الكشاف 1 / 627 - 628 (الحاشية).

(2)- الكشاف 1 / 628 (الحاشية).

(3)- ينظر صفاء الكلمة، ص 17 - 18 .

(4)- في قوله تعالى ﴿ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ البقرة : 7 .

التنكير معنى التعظيم أو التحقير أو التكثير أو التقليل، وكل ذلك يفهم من السياق ومن القرائن، كما يفهم التقليل في قوله تعالى ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ و﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾.

وذكر العلماء أن التنكير يناسب المسائل العامة، وأغلب الصيغ المحصاة في هذا الباب يدل على مسائل عامة تتعلق في مجملها بجانب المعاملات، والعلاقات بين الأزواج وغيرهم من الأقارب والأباعد، كما تتعلق بجانب العقائد والعبادات ؛ بمعنى أنها ترمي في أغلبها إلى كيفية تنظيم الإنسان لحياته من ناحية، وكيفية علاقته بربه من ناحية ثانية، كما ذكروا أن النكرة تدل على العموم إذا جاءت في سياق نفي أو استفهام أو جاءت بلفظ يدل على العموم نحو (كل) مثلا، وإن لم تكن كذلك فغالبا ما لا تعم، وقد جاء في القرآن تعابير تخالف هذه القاعدة وتدل على العموم، فتنكير كلمة (معروف) في قوله تعالى مثلا: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾[1]، يفيد الاستغراق أو التعميم والشمول، أي أن القرآن يدعو إلى التعامل بالمعروف مع الأزواج في كل وقت، وبخاصة في حالة حدوث خلاف بين الزوجين، وقد ذكر الطلاق هنا لأنه أقصى ما يؤدي إليه الخلاف ؛ بمعنى أنه أقصى نتائج الخلاف .

وعلى هذا الأساس، يمكننا القول بأن الكلمة في الآية تعالج أخطر مسألة في الحياة الاجتماعية للإنسان، وهو ما يدعونا إلى التوقف عندها قليلا.

قيد الإمساك والتسريح بصفتين حسنتين: المعروف والإحسان، قيد الإمساك بالمعروف لأنه يشتمل على أحكام العصمة كلها؛ من حسن معاشرة وغير ذلك، كما أن تقديم الإمساك على التسريح إشارة إلى أنه الأهم والمرغب فيه في نظر الشرع لدوام المعاشرة، وجاء التسريح في المرتبة الثانية ؛ لأنه فراق وهو مبغوض عند الله[2]، قال (ص) أبغض الحلال إلى الله الطلاق .

وفي قوله تعالى ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾[3]، قيد الإمساك والتسريح في هذه الآية بالمعروف نهيا عن المضارة، فالذي تخاف مضارته بعيد عن

(1)- البقرة : 229 .

(2)- ينظر نظرة القرآن إلى المستقبل في سورة البقرة، ص 89 - 92 .

(3)- البقرة : 231 .

أن يطلب منه الإحسان، فطلب منه عدم المضارة وهو المعروف سواء في الإمساك أو في التسريح.

يتبين من الآيتين أن نسبة الإحسان إلى المعروف كنسبة 3 إلى 1، والسبب أن (المعروف) أخف من (الإحسان). فالمعروف إعطاء حقوق الزوجة وحسن عشرتها، بينما يكمن الإحسان في ألا يظلمها من حقها.

بقي أن نضيف - وقد تطرقنا إلى الكلمة فيما مر من هذا الفصل - أن عدم تقييد كلمة (المعروف) بموصوف، في أغلب الآيات التي وردت فيها يعطيها أكثر من دلالة في التفسير، وهو أمر قصده القرآن لتحقيق ما يسمى « بالغموض الفني الذي يوقظ الذهن ويقتضي وعيا وانتباها، ومشاركة من القارئ أو السامع لتتم له المتعة الفنية من اكتشاف المعنى المراد أو ما يقترب من المعنى المراد »[1].

إن تنكير كلمة (معروف) في الآيتين السابقتين قد أضاف غموضا فنيا يترك مجالا واسعا للذهن للتفكير وتصور المعنى مما يؤدي إلى تعدد معاني الكلمة أو احتمالاتها، فهي في الآية (231) تدل على العموم، أي المعاملة الحسنة في إطلاقها سواء أكانت قولا أم فعلا، ظاهرة أم باطنة، ويرجع معرفة ذلك إلى السياق، كما تحتمل الدلالة على العموم أيضا في الآية (229)، إذ المقصود منها المعاملة الحسنة التي تعم كل السلوك الذي فرضه الشرع على الزوجين[2].

ومن بين معاني التنكير إفادة الوضوح، فكلمة (مَعْلُومَاتٌ) في قوله تعالى ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾[3]، هي (مفعول) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم عُلِمَ يُعلم فهو معلوم، أي معروف، والعلم: إدراك الشيء بحقيقته سواء إدراك ذات الشيء أو الحكم عليه من خلال غيره[4]. ومعنى الكلمة في الآية معروفات واضحات عند الناس لا يلتبسن

---

(1)- لغة القرآن في جزء (عم)، ص 428.

(2)- تعرض محمود بن حمزة الكرماني في كتابه (أسرار التكرار في القرآن) إلى السر من تعريف كلمة (معروف) وتنكيرها في بعض الآيات التي نحن بصدد دراستها، نحيل القارئ الكريم إليها في ص43 - 44 من المرجع المذكور.

(3)- البقرة: 197.

(4) - ينظر المفردات، كتاب العين، ص 343، واللسان، مادة (علم).

عليهم، فقد كانت أشهر الحج معلومة عند العرب وموروثة عن شريعة إبراهيم عليه السلام، وتبدأ من شوال إلى نهاية أيام النحر [1].

وجاءت الكلمة بصيغة الجمع صفة لموصوف يدل ظاهر لفظه على الجمع، وهو بهذا يشمل شوال وذا القعدة وذا الحجة كله، وبه قال ابن مالك وجماعة[2]، غير أن أيام الحج محدودة بشهرين وتسعة أو عشرة أيام، ومن ثم يكون من باب إطلاق بعض على كل، فأطلق بعض الشهر على الشهر فغلّب أكثر الزمان على أقله، كقول العرب : له اليوم يومان لم أره، وإنما هو يوم وبعض يوم آخر، وكما ورد في الحديث : أيام منى ثلاثة، وإنما هي يومان وبعض الثالث، وكقول امرئ القيس [طويل] :

- وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَصْرِهِ ** ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ-

كما أن العرب تطلق الجمع على التثنية إذا كانت التثنية أقل الجمع فمجاز الجمع في الآية أقرب من مجاز العدد [3].

(1)- ينظر معاني القرآن للفراء، 1 / 119 - 120، والكشاف 1 / 346، والبحر 2 / 93 - 94، والتحرير والتنوير 2 / 231. الأشهر المعلومات عند أبي حنيفة شوال وذو القعدة وعشرة من ذي الحجة، وعند الشافعي تسع من ذي الحجة وليلة يوم النحر، وعند مالك ذو الحجة كله ينظر الكشاف 1 / 346، والبحر 2 / 94 .

(2)- ينظر البحر 2 / 94 .

(3)- ينظر معاني القرآن للفراء، 1 / 119 - 120، والكشاف 1 / 346، والبحر 2 / 94 .

ثانيا ـ من الثلاثي المزيد

I ـ المزيد بحرف :

قضية اسم المفعول من الثلاثي المزيد من القضايا غير المستقلة، فهي تشترك مع قضايا أخرى كالمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان واسم الآلة بالسابقة (م)، فسميت عند بعضهم بالميميات أو الأبنية الميمية[1]. وتداخل هذه الموضوعات يجعل التفريق بينها صعباً إلا بالسياق، فكلها تتفق في صياغتها من غير الثلاثي المجرد بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر. يقول سيبويه: « فالمكان والمصدر يبنى من جميع هذا بناء المفعول، وكان بناء المفعول أولى به ؛ لأن المصدر مفعول والمكان مفعول فيه فيضمون أوله كما يضمون المفعول ؛ لأنه قد خرج من بنات الثلاثة فيفعل بأوله ما يفعل بمفعول »[2]

وما رصدناه من أمثلة يتفق مع هذه القاعدة، وشمل الصيغ (أي صيغ المزيد بحرف) الآتية : مُفْعَل، ومُفَاعَل، ومُفَعَّل .

---

(1) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 2 القاهرة 1979 ص 91، وأبنية المصدر في الشعر الجاهلي، ص 249 .

(2) الكتاب 4 / 95، وينظر المقتضب 2 / 119 - 120، ومعاني القرآن للفراء 2 / 153، وشرح المفصل 6 / 52 - 53، وشرح الشافية 1 / 174 - 177 .

1- مُفْعَل :

تأتي هذه الصيغة اسم مفعول من الثلاثي المزيد بالهمزة في أوله المبني لما لم يسم فاعله، نحو : أُرسِل فهو مُرسَل، وأُحكِم فهو مُحْكَم، وأُنزِل فهو مُنْزَل، ولا فرق بين اسم الفاعل واسم المفعول من المزيد إلا كسر ما قبل الآخر في الأول، وفتحه في الثاني [1]. وقد تأتي بعض الأسماء على وزن (مُفْعَل) كمخدع ونحوه [2].

ووردت هذه الصيغة خمس عشرة (15) مرة، تتوزع كالآتي :

- مرة واحدة في سورة البقرة : المرسلين [3] .
- وست (6) مرات في سورة آل عمران : محكما، محضرا، المنكر، منزلين [4]
- وثلاثا (3) في سورة النساء : المحصنات، مسمع [5] .
- ومرتين (2) في سورة المائدة : المحصنات، منكر [6]
- وثلاثا (3) في سورة الأنعام : المرسلين، منزل [7] .

وجاءت أمثلة هذه الصيغة من الصحيح، وشملت المفرد المذكر وجمع التصحيح بنوعيه والنكرة والمعرفة .

من أمثلة هذا الباب (المحصنات) في قوله تعالى : ﴿.. وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [8]، هي (مُفعَل) من الثلاثي المزيد بالهمزة أَحْصَنَ يحصن فهو مُحْصَنٌ، وهي مُحْصَنَةٌ ومُحْصَنٌ، والحصانة : المناعة، والحِصن : المكان المنيع، إذ أصل الإحصان المنع، وأَحْصَنَتِ المرأة : صارت عفيفة، وأَحْصَنَ فرجه : صانه بالعفة، وأَحْصَنَتْ تزوجت فعفت، وأحصنها زوجها فهي مُحْصَنَةٌ. وترد الكلمة بفتح الصاد

(1)- ينظر الكتاب 4 / 282 .
(2)- المرجع نفسه 4 / 281 .
(3)- البقرة : (252) .
(4)- آل عمران : (7) - (30) - (104، 110، 114) - (124) .
(5)- النساء : (24، 25) - (46) .
(6)- المائدة : (5) - (79) .
(7)- الأنعام : (34، 48) - (114) .
(8)- النساء : 24 .

وبكسرها، فإذا قيلت بالفتح تُصُوِّرَ حصنها من غيرها، ولهذا استعمل لفظ (الْمُحْصَنَاتِ) للزوجات تصورا أن الزوج هو الذي أحصنها، وإذا قيلت بالكسر تصور حصنها من نفسها [1].

وتجوز قراءة الكلمة بالفتح والكسر في كل القرآن باستثناء هذه الآية، فإنها لا تقرأ إلا بالفتح، اتفق في ذلك القراء السبعة ؛ لأن المراد (بالمحصنات) هنا المتزوجات [2]، والمتزوجة محصنة ؛ لأن زوجها أحصنها أي أعفها. واختلفوا في غيرها، فقرأ الكسائي بكسر الصاد حيثما وقعت نكرة أو معرفة، وقرأ علقمة وباقي القراء بفتحها، وكلتا القراءتين مشهورة، بينما قرأ يزيد بن قطيب بضمها إتباعا لضمة الميم غير معتدّ بالحرف الساكن بينهما لأنه - في نظره - حاجز ضعيف [3].

وعن الزمخشري أن (ال) في الكلمة للعهد أو للجنس، ودلالتها على هذين اللونين يتكرر كثيرا في القرآن الكريم، وتدخل على المفرد كما تدخل على الجمع، وقد أجهد الباحثون فيها أنفسهم كثيرا، وهم يحاولون تحديد استغراق المفرد واستغراق الجمع، فإذا دخلت على المفرد تصلح لأن يراد بها الجنس إلى أن يحاط به وأن يراد به بعضه إلى الواحد، وإذا دخلت على الجمع صلح أن يراد به جميع الجنس وأن يراد به بعضه لا إلى الواحد منه [4].

---

(1)- ينظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة شرح السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت 1986، ص 511، وابن زنجلة (أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد توفي حوالي 400 هـ)، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط 5، 1997، ص 196، واللسان، مادة (حصن)، والبحر 3/ 203 - 222 .

(2)- وقد ورد الإحصان في القرآن بمعان منها : التزوج، والحرية، والإسلام، والعفة، وتفسر كل كلمة بما يناسبها في الآية، ينظر البحر 3 / 222 .وحجة القراءات، ص 197 .

(3)- ينظر حجة القراءات، ص 196 - 197، والمفردات، كتاب الحاء، ص 121، والإملاء 1/ 174 والبحر 3 / 222، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري، تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي، بيروت (د.ت)، 2 / 249 .

(4)- ينظر البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، لمحمد حسين أبي موسى، دار الفكر العربي للطبع والنشر، بيروت (د.ت)، ص 249 .

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن (ال) في كلمة (المحصنات) تدل على الجنس فتشمل كل محصنة ؛ أي كل واحدة من الأفراد لا من المجموع، وقرر الزمخشري أن الجمع المحلى بـ (ال) يطلق على كل فرد من أفراده، بل ويطلق ويراد به فرد واحد [1].

ومن الباب كلمة (مُنْكَر) [2] في قوله تعالى ﴿ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ ﴾[3]، فهي (مُفْعَل) من الثلاثي المزيد بالهمزة أَنْكِر يُنكَر فهو مُنْكَر، وأنكر الشيءَ وجده على غير ما ألفه وعهده فنفر منه، والنكر - بضم وسكون - الدهاء والفطنة، والإنكار الجحود، وفعله المجرد يأتي لازما ومتعديا، فاللازم من باب (شرُف) يقال : نكُرَ الأمرُ: صعب واشتد، والمتعدي يكون من باب (فرِح) يقال : نكِرَ الأمرَ : جهله، ويأتي المزيد بالهمزة في معنى المجرد المتعدي يقال : نكر الأمرَ وأنكره بمعنى واحد [4]، أي أن (فَعَلَ وأَفْعَلَ) بمعنى، وقد ورد هذا في القرآن الكريم، قال تعالى ﴿ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ﴾ [5]، وقال تعالى ﴿قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾[6]، ومنه قول الأعشى [بسيط] :

- وَأَنْكَرَتْنِي وَمَا كَانَ الَّذِي نَكِرَتْ ** مِنَ الْحَوَادِثِ إِلَّا الشَّيْبَ وَالصَّلَعَا [7]-

والمنكر بصفة عامة كل ما تحكم العقول السليمة بقبحه، أو يقبحه الشرع ويحرمه أو يكرهه. وما يفيده المزيد بالهمزة (أنكر) في الاستعمال القرآني الجحد والإنكار، أما ما يفيده المجرد المتعدي (نكِر) فالجهل بالشيء .

---

(1)- المرجع نفسه، ص 252 .

(2)- من العلماء من يذهب إلى أنها مصدر بمعنى الإنكار، ينظر البحر 6 / 358، ومنهم من يذهب إلى أنها تحتمل المصدر واسم المفعول، ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم 3 / 347، وإلى هذا الأخير نميل.

(3)- المائدة : 79 .

(4)- ينظر أدب الكاتب، ص 443، وكتاب فعلت وأفعلت للزجاج تحقيق وشرح وتعليق ماجد حسن الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق 1984، ص 90، والجمهرة 3 / 1261 واللسان، مادة (نكر).

(5)- هود : 70 .

(6)- الحجر : 62 .

(7)- الديوان، دار صادر ودار بيروت، 1960، ص 105، وينظر اللسان، مادة (نكر).

ويبدو أن الكلمة من الصفات الغالبة التي استغنت عن موصوفها، فانتقلت إلى الاسمية فصارت تجري مجراها، وتنوعت دلالاتها في الآيات التي وردت فيها، فهي في الآية (110) من سورة آل عمران بمعنى الشرك، وفي الآية (114) من السورة نفسها بمعنى التكذيب بمحمد (ص) ؛ لأن الكلام فيها موجه إلى مؤمني أهل التوراة، فهم ليسوا سواء من أهل الكتاب، وفي الآية (79) من سورة المائدة - وهي محل دراستنا - بمعنى الأفعال القبيحة والمعاصي الأخرى ؛ كالإساءة والتهجم والبطش الدال على خبث السريرة وسوء المعتقد، وقيل: إن (المنكر) في هذه الآية صيد السمك يوم السبت، وقيل : أخذ الرشا في الحكم، وقيل: أكل الربا وأثمان الشحوم [1].

ولدلالتها على القبح والمعصية وما أشبه ذلك، سبقت بفعل النهي في كل الآيات التي وردت فيها. ولها في الآية السابقة جوانب بلاغية رأينا من الفائدة الإشارة إليها، فهي من ناحية نكرة، ومن ناحية مسبوقة بنفي وبفعل (تَنَاهَى) على وزن (تَفَاعَلَ)، ومن ناحية أخرى موصوفة بجملة (فَعَلُوهُ) .

وقد تصدى لها الزمخشري بطريقته العقلانية المعهودة [2]، قال : « فإن قلت : كيف وقع التناهي عن المنكر تفسيرا للمعصية والاعتداء ؟ قلت : من قبل أن الله تعالى أمر بالتناهي، فكان الإخلال به معصية وهو اعتداء ؛ لأن في التناهي حسما للفساد، فكان تركه على عكسه، فإن قلت : ما معنى وصف المنكر بفعلوه، ولا يكون النهي بعد الفعل ؟ قلت : لا يتناهون عن معاودة منكر فعلوه، أو عن مثل منكر فعلوه، أو عن منكر أرادوا فعله، كما ترى أمارات الخوض في الفسق

(1) - ينظر البحر 3/ 549 .

(2) - أي طريقة المعتزلة ؛ التساؤل ثم الإجابة التي قد تتحول إلى تساؤل ثم الإجابة عنه وهكذا ...

وآلاتـه تـسوى وتهيـأ فتنكـر، ويجـوز أن يـراد لا يتنـاهون ولا يمتنعـون عـن منكـر فعلـوه، بـل يـصبرون عليـه ويـداومون عـلى فعلـه، يقـال : تنـاهى عـن الأمـر وانتهـى عنه، إذا امتنع منه وتركه »[1] .

فالوجه العام للآية إذًا توبيخ للكفار على أمرين قبيحين: الأول أنهم كانوا يفعلـون المناكر، والثاني أنهم كانوا لا ينهى بعضهم بعضا عنها، وهي صفة ثابتة في كل الأزمان.

ويفيد (التَّفَاعُلُ) في الآية الاشتراك؛ بمعنـى أنهـم كـانوا لا ينهـى بعـضهم بعـضا فجمعوا بين فعل المنكر والمجاهرة به وعدم النهي عنـه. وقيـل: (التَّـفَاعُلُ) هنـا بمعنـى (الافْتِعَال)، أي تناهى عن الأمر وانتهى بمعنى كف عنه[2]، كما تقول: تجاوزوا واجتوزوا وتلاقوا والتقوا وتخاصموا واختصموا، وذلك كثير في كـلام العـرب. ونُكّـرت الكلمـة لإفادة العموم، إذ يصلح إطلاقها على أي منكر فعلوه، لذا لم يعيَّن[3].

(1)- الكشاف 1 / 637، وينظر التسهيل لابن جزي، ص 185، والبحر 3 / 548، والتحرير والتنوير 6 / 293 - 294 .

(2)- ينظر البحر 3 / 549 .

(3)- المرجع نفسه، ص. ن .

2 - مفـاعـل :

تطرد هذه الصيغة في اسم المفعول من الثلاثي المجرد المزيد بألف بعـد الفـاء؛ إذ لا تزاد ألف ثانية في الأفعال إلا في (فَاعَل)[1]، وتتحـول إلى واو عنـد بنـاء الفعـل لمالم يـسم فاعله، نحو: ضُوعِف فهو مُضَاعَف وشُوهِد فهو مُشاهَد وحُورِب فهو مُـحَارَب.

ووردت هذه الصيغة أربع (4) مرات، تتوزع كالآتي :

- مرتين (2) في سورة آل عمران : مباركا، مضاعفة [2] .

- ومرتين (2) في سورة الأنعام : مبارك [3].

وجاءت أمثلة هذه الصيغة من الصحيح وشملت المفرد بنوعيه والنكرة .

ومن هذا الباب كلمة (مُضَاعَفَةً) في قوله تعـالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَـةً ﴾[4]، هي (مُفَاعَل) من الثلاثي المزيد بحـرف الألـف بعـد الفـاء، والتي انقلبت واوا بعد بناء الفعل الماضي لما لم يسم فاعله، أي من ضوعِف يـضاعف فهـو مضاعَف وهي مضاعفة. وقد يأتي (أَفْعَلَ وفَعَّلَ وفَاعَلَ) من هـذا الفعـل بمعنـى واحـد، تقول : أضعفت الشيء وضعَّفته وضاعفته بمعنى، وهـو ضـم الـشيء إلى مثلـه، وقيـل : ضاعفت أبلغ من ضـعَّفت ولهـذا قـرأ أكثـرهم ﴿ وَإِنْ تَـكُ حَـسَنَـةً يُـضَاعِفْهَا ﴾ [5]، و﴿يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾[6] .

جَاء القرآن بالصفة من جنس الموصوف (أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً) دون (أَضْعَافًا كَثِيرَةً) مثلا؛ إما لأن المقصود هو التوكيد؛ أو لأن المضاعفة من (الضَّعف) لا (الضِّعف)، بمعنـى أن ما يعدّونه ضِعفا فهو ضَعف أي نقص، كقوله تعالى ﴿ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبًا لِيَرْبُوَ فِـي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُو عِنْدَ اللَّهِ ﴾ [7] وقولـه تعـالى ﴿ يَـمْحَقُ اللَّـهُ الرِّبَـا وَيُرْبِـي

(1)- ينظر الكتاب 4 / 281 .

(2)- آل عمران : (96) – (130).

(3)- الأنعام : (92، 155) .

(4)- آل عمران : 130 .

(5)- النساء : 40 .

(6)- الأحزاب : 30 .

(7)- الروم : 39

الصَّدَقَاتِ﴾[1]، وعلى هذا المعنى جاء قول الشاعر[2] [طويل]: زِيَادَةُ شَيْبٍ وَهِيَ نُقْصُ زِيَادَتِي[3] .

وترتبط المفاعلة دائما بالمزيد من (فَاعَلَ)، وتدل على المشاركة بمعنى أنها تتطلب طرفين، يؤدي كل واحد منهما للطرف الآخر العمل نفسه، كالمشاركة والمخالفة والمحاورة والمبارزة. لكن الكلمة لا تدل في الآية على المشاركة، وإنما تدل على أن الحدث صار من طرف واحد، وأن الفعل وقع على شيء - محسوسا كان أو مجردا - لا يُصدر عملا، وقد جاءت في سياق الآية دالة على التكثير والمبالغة، فهي بمعنى مضعّفة. ولهذا جاءت من جنس موصوفها من ناحية ومؤكدة له من ناحية ثانية، وإذا كانت التاء اللاحقة لصيغة المفاعلة هي في عمومها عوض عن حرف محذوف كما ذهب إلى ذلك سيبويه[4]، فإنها في اسم المفعول دالة على التأنيث، فحكمها حكم التاء اللاحقة في (معدودة) في قوله تعالى:﴿أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾ وقد سبق الكلام عليها .

(1)- البقرة : 276 .

(2)- بحثت عن اسم قائله ولم أجده .

(3)- ينظر المفردات، كتاب الضاد، ص 296 - 297 .

(4)- ينظر الكتاب 4 / 80 .

8 - مُفعَّـل :

تأتي هذه الصيغة اسم مفعول من الثلاثي المزيد بتضعيف العين، نحو : طُهِّـر فهـو مطهَّر، وقُرِّبَ فهو مُقَرَّب، وسُمِّيَ فهو مُسَمًّى. وقد أشرنـا إلى أن أكثـر مـا تـستعمل لـه (فعّل) الدلالى على التكثير [1].

ووردت هذه الصيغة أربعا وعشرين (24) مرة، تتوزع كالآتي :

- سـبع (7) مـرات في سـورة البقـرة: مُطَهَّـرة، مـسلّمة، محـرّم، المـسخّر، المطلّقات، مسمّى [2].

- وست (6) مرات في سورة آل عمـران: الـمُـسَوّمة، مُطَهَّـرة، محـرّرا، المقـرّبين، مسوّمين، مؤجّلا [3].

- وخمسا (5) في سورة النساء : مطهّرة، مشيّدة، مسلّمة، المعلّقة، المقرّبين [4].

- ومرة واحدة في سورة المائدة : المقدّسة [5].

- وخمسا (5) في سورة الأنعام : مسمّى، مفصّل، محرّم [6].

وجاءت هذه الأمثلة من الصحيح والمتعل، وشملت المفرد بنوعيه والجنس بنوعيه وجمع التصحيح كذلك، والنكرة والمعرفة .

من أمثلة هذا الباب كلمة (المسخَّر) في قوله تعالى ﴿ وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [7] هي (مُفَعَّل) من الثلاثي المزيد بتضعيف العـين سُـخِّر يـسخر فهـو مُـسخَّر، والتـسخير:

(1)- ينظر صفحة 92، 93 من فصل اسم الفاعل .
(2)- البقرة : (25) - (71) - (85) - (164) - (228، 241) - (282) .
(3)- آل عمران : (14) - (15) - (35) - (45) - (125) - (145) .
(4)- النساء : (57) - (78) - (92) - (129) - (172) .
(5)- المائدة : (21) .
(6)- الأنعام : (60، 62) - (114) - (139، 145) .
(7)- البقرة : 164 .

التذليل والسياقة إلى الغرض المختص قهرا، وتسخير السحاب: بعثه من مكان إلى آخر، أو هو ثبوته بين السماء والأرض من غير عمد ولا علائق[1].

ووردت الكلمة دالة على المفرد المذكر صفة للسحاب، والسحاب اسم جنس، يجوز فيه التذكير والتأنيث على معنى تأنيث الجمع، بحيث يوصف تارة بما يوصف به المفردة المؤنثة، وتارة بما يوصف به الجمع كقوله تعالى ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا ﴾[2]، وقوله تعالى ﴿وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾[4]، وقوله ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾[5].

وتسخير السحاب في الآية يعني: بقاؤه في جو الهواء محملا بالماء على الرغم من ثقله، وهو خلاف ما طبع عليه، كما يعني تقديره بالمقدار الذي فيه المصلحة وقت الحاجة ورده عند زوالها، وسوقه بواسطة الرياح حيث يشاء الله، وفي كل ذلك استدلال على الوحدانية[6].

وقد ناسبت الكلمة السياق الذي وردت فيه ؛ فهي موجودة ضمن مجموعة من الكلمات تدل كلها على نعم الله من ناحية، وعلى قدرته ووحدانيته من ناحية ثانية ؛ فمن خلق للسماوات والأرض، ومخالفة بين الليل والنهار، وفلك تجري في البحر لنفع الناس، إلى إنزال للماء لإحياء الأرض بعد موتها، إلى خلق للكائنات على اختلاف أصنافها وألوانها وكل واجد فيها سبب بقائه، إلى تصريف للرياح، وتسخير للسحاب، يحمل ماء وينزل بقدر حيث أراد الله .

ومنها أيضا كلمة (مُسَمًّى) في قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ﴾[7]، هي (مُفَعَّل) من الثلاثي المعتل اللام (أي الناقص) المزيد بتضعيف العين، سُمِّيَ يسمى فهو مُسَمًّى أي موقت ومحدد، وأصل

(1)- ينظر المفردات كتاب السين، ص 227، واللسان مادة (سخر)، والجامع، مج 1، 2 / 200 .

2)- الأعراف : 57 .

(3)- الرعد : 12 .

(4)- الحاقة : 7 .

(5)- القمر : 20 .

(6)- ينظر البحر 1 / 641 - 642 .

(7)- البقرة : 282 .

الكلمة (مُسَمَّوٌ) وقعت الواو فيها رابعة فقلبت ياء، ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفا [1]. وتعني في الآية : الأجل المعلوم، الموقت أو المعين بالسنة أو بالشهر أو بالأيام من قبل المتداينين، والغرض من ذكر كلمة (مسمى) تحديد الأجل حتى لا يبقى على الإطلاق. وليس الوصف هنا احترازا من أن الدين لا يكون إلى أجل مسمى، بل لا يكون الدين إلا إلى أجل مسمى. فالآجال المجهولة كقولك : إلى الحصاد أو الدرس أو رجوع الحاج لا تجوز لعدم التسمية، وهو ما قد يؤدي إلى الإجحاف في حق الدائن بالتماطل أو الإطالة في إرجاع دينه [2]. يقول الطاهر بن عاشور: « والمسمى حقيقته المميز باسم يميزه عما يشابهه في جنسه أو نوعه، فمنه أسماء الأعلام وأسماء الأجناس، والمسمى هنا مستعار للمعين المحدود وإنما يقصد تحديده بنهاية من الأزمان المعلومة عند الناس [...] ومنه قول الفقهاء المهر المسمى، فالمعنى أجل معين بنهايته، والدين لا يكون إلا إلى أجل، فالمقصود من وصف الدين بهذا الوصف، هو وصف أجل مسمى إدماجا للأمر، بتعيين الأجل »[3] .

ومن ذلك كلمة (مُحَرَّرًا) في قوله تعالى ﴿ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا ﴾ [4]، هي (مُفَعَّل) من الثلاثي المزيد بتضعيف العين حُرِّرَ يُحرَّر فهو مُحرَّر، والكلمة مأخوذة من لفظ الحرية التي هي ضد العبودية، وتعني: عتقه وعدم إشغاله بأمور دنيوية، وإخلاصه وتسخيره للعبادة وخدمة بيت المقدس. ومعروف في اللغة أن يقال لكل ما خلص (حرّ)، و(مُحَرَّر) بمعناه، كقولك : طين حرّ، لا رمل فيه وإطلاق (محرر) على هذا المعنى فيه تشريف ؛ لأنه عندما خلص لخدمة بيت المقدس، فكأنه حرر من أسر الدنيا وقيودها إلى حرية عبادة الله جل وعلا [5].

والتضعيف في الكلمة يفيد التعدية مع ملحظ المبالغة التي هي أصل فيها، وسبب مجيء الكلمة دالة على المذكر أن امرأة عمران كانت ترجو وتقدر أن تلد ذكرا ؛ ولذلك

(1)- ينظر الإملاء 1 / 118 .
(2)- ينظر الكشاف 1 / 402، والبحر 2 / 359 .
(3)- التحرير والتنوير 3 / 93 .
(4)- آل عمران : 35 .
(5)- ينظر الجامع، مج 2، 4 / 66 - 67، والبحر 2 / 466، والتحرير والتنوير 3 / 232 .

نذرته للسدانة، ولم يكن التحرير آنذاك إلا للغلمان [1]. ويذكر بعض العلماء أن الكلمة حال من (ما)، فكيف تكون حالا لغير العاقل ؟ تعليل ذلك : أن تعبير القرآن بـ (ما) بدلا من (مَنْ) هو أن الذي في بطنها لم يصر عاقلا بعد، كما أجازوا أن تكون صفة لموصوف محذوف تقديره : غلاما محررا، وقدّروا ذلك لأنهم كانوا لا يجعلون لبيت المقدس إلا الرجال [2]. والظاهر أنه عبر بـ (ما) لأنها أعم من (مَنْ)، تكون للعاقل ولغير العاقل، فإذا خص العاقل استعملت (من)، وإذا عمَّ الشيء استعملت (ما)، كقوله تعالى ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾[3]، للعاقل ولغير العاقل، فيجوز إذا أن تقع موقع (من)، يقول ابن قتيبة : « ما ومن أصلهما واحد، فجعلت (من) للناس و(ما) لغير الناس، تقول : من مر بك من القوم ؟ وما مر بك من الإبل ؟، وقال أبو عبيدة في قوله تعالى : ﴿ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾ [4]، أي ومن خلق الذكر والأنثى، وكذلك قوله تعالى ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾[5] وهي عنده في هذه المواضع بمعنى من»[6].

ومنه (الْـمُقَرَّبِينَ) في قوله تعالى﴿وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْـمُقَرَّبِينَ﴾[7] هي (مُفَعَّل) من الثلاثي المزيد بتضعيف العين قُرِّبَ يُقرَّب فهو مُقرَّب، والقرب والتقريب يستعملان في المكان والزمان وفي النسبة وفي الحظوة وفي الرعاية وفي القدرة. وقرب الله تعالى من العبد هو بالإفضال عليه والفيض لا بالمكان، وقرب العبد من الله ؛ التخصص بكثير من الصفات ؛ كالحكمة والعلم والحلم والرحمة والغنى، وهي صفات يمكن أن يتصف بها الله، لكن باختلاف بينه وبين عبده .

---

(1)- ينظر معاني القرآن للفراء 1 / 207، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة، ص 203، والمفردات، كتاب الحاء، ص 111 .

(2)- ينظر تفسير غريب القرآن لابن قتيبة، ص 104، والإملاء 1 / 131 .

(3)- البقرة : 284 .

(4)- الليل : 3 .

(5)- الشمس : 5، 6، 7 .

(6)- تأويل مشكل القرآن، ص 533 .

(7)- آل عمران : 45 .

وما يعنينا من هذه الدلالات هو تقريب الحظوة، كقوله تعالى ﴿كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ يَشْهَدُهُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ (1)، وقوله تعالى ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ (2)، ومنه كلمة (المقرّبين) التي نحن بصدد دراستها، فهي تدل على حظوة الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام ؛ ومنهم عيسى عليه السلام، لذا استعمل القرآن اسم المفعول من (قرب) المضعف، والتضعيف هنا يدل على التعدية مع ملحظ الدلالة على المبالغة يقال: قربه يقربه بالغ في تقريبه، والشيء لا يقرب إلا لأهميته وقيمته ورفعة منزلته، وكلها صفات الأنبياء والمرسلين، وتقريب عيسى هنا تقريب منزلة لا تقريب مكان أو ذات ؛ لأن ذلك من صفات الأجسام، والله منزه عن ذلك. فمن كانت صفاته الوجاهة في الدنيا والآخرة، وتكليم الناس في المهد وكهلا، وأنه من الصالحين، جدير بأن يكون مقربا من جملة المقربين، أعلم الله أن ثم مقربين وأن عيسى منهم. ووردت الكلمة بصيغة الجمع ؛ لأنها من الفواصل، ولو جاءت بصيغة المفرد لم تكن فاصلة، قال ذلك أبو حيان(3)، خلافا للزركشي الذي يذهب إلى أنها لو جيء بها اسما صريحا لناسبت الفواصل (4).

ومنه كلمة (مُشَيَّدَةٍ) في قوله تعالى ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ (5)، فهي (مُفعَّل) من الثلاثي المعتل العين (أجوف يائي) المزيد بتضعيفها شَيَّدَ يُشَيّد فهو مُشَيَّد وهي مُشَيَّدةٌ أي مبنية، والبروج المشيّدة الحصون العالية التي يصعب الوصول إليها. وقيل: هي قصور مبنية في سماء الدنيا، وقيل: الحصون والآكام والقلاع، وهناك من فسرها ببروج السماء وهي منازل القمر(6).

وذكر العلماء أن (مُفَعَّل) بالتشديد يكون فيما دل على جمع وكثر فيه تكرر الفعل، كثياب ممزّقة، وأبواب مغلّقة، وأكبش مذبّحة، أما إذا كان صفة لمفرد وكثر تكرر الفعل فيه جاز فيه التشديد والتخفيف، كثوب ممزق ورجل مدجّج(7)، ولا يمكن هذا في كبش

---

(1)- المطففين : 21 .

(2)- المطففين : 28 .

(3)- ينظر البحر 2 / 482 .

(4)- ينظر البرهان 2 / 443 .

(5)- النساء : 78 .

(6)- ينظر غريب القرآن لابن قتيبة، ص 114، واللسان، مادة (شيد)، والبحر 3 / 311 .

(7)- أي لابس للسلاح كأنه تغطى به .

مذبوح، فلا يقال: مذبّح ؛ لأن فعل الذبح لا يتكرر ولا يكثر، ومنه يجوز التشديد في قوله تعالى : ﴿وَبِئْرٍ مُعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَشِيدٍ﴾[1] لأن التشييد بناء يتطاول ويتكرر، ويمكن قياس ما ذكر على هذا[2].

وقد قرأها نعيم بن ميسرة (مُشَيِّدَةٍ)[3] على وزن (مُفَعِّلَةٍ) بصيغة اسم الفاعل فتكون حينئذ من باب وصف البروج بفعل فاعلها مجاز، كقولهم : قصيدة شاعرة، وإنما ناظمها أو قارضها هو الشاعر. كما قرئت من دون تشديد أي (مَشِيدَةٍ) على وزن (مَفْعِلَةٍ)، تقول: شاد القصر يشيده فهو مشيد، أي رفعه وطلاه بالشيد، وهو الجص، أصله (مَشْيُود)، نقلت حركة الياء إلى الصحيح قبلها فصارت (مَشُيْوْد) التقى ساكنان ؛ الياء والواو فصعب النطق بهما معا فحذفت إحداهما.

واختلف العلماء في أي الحرفين يجب أن يحذف من اسم المفعول المعتل العين، كقال وباع ومنه (شَادَ)، فرأي سيبويه - وهو رأي الخليل أيضا - أن الحرف الثاني من مفعول هو الذي يحذف، وإن كان القياس حذف الأول، إذا التقى ساكنان والأول مدّ، وسبب ذلك أن الياء في اسم المفعول اليائي بقيت ثابتة بعد الإعلال نحو : مَبِيع، ومَهِيب، والذاهب هي الواو[4]. ووافقه ابن عصفور في ذلك[5]. يفهم منه أن الكلمة تصير بحذف الحرف الثاني أخف منها بحذف الحرف الأول[6].

بينما يحذف الحرف الأول في الواوي واليائي عند الأخفش إذا التقى ساكنان وهو الأقيس عند المازني وتبعه ابن جني[7]. وما نريد قوله في هذا الخلاف هو-كما قال ابن الأنباري- أن « ... لكل منهما دليل، وعليه كلام طويل لا يليق ذكره بهذا المختصر »[8]

(1)- الحج : 45 .

(2)- ينظر معاني القرآن للفراء 1 / 277 .

(3)- ينظر الكشاف 1 / 545، والبحر 3 / 312 .

(4)- ينظر الكتاب 4 / 348، والمقتضب 1 / 100 - 101 (المتن والهامش)، والمنصف 1 / 287، والممتع 2 / 454، وشرح الشافية 3 / 147

(5)- ينظر الممتع 2 / 458 - 459 .

(6)- ينظر شرح الشافية 3 / 147 .

(7)- ينظر المنصف 1 / 287 - 291 .

(8)- الوجيز في علم التصريف لابن الأنباري، تحقيق علي حسن البواب، دار العلوم للطباعة والنشر، ط 1 بيروت، 1982، ص 39 .

وكلمة (مُنْزَل) في قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ [1]، قرأها ابن عامر وحفص (مُنَزَّل) بالتشديد من (نزّل يُنزّل)[2] مع أنها مسبوقة بالفعل (أَنْزَلَ) المزيد بالهمزة، فهل تؤدي هذه المزاوجة في القراءة بين (مُنْزَلٌ) و(مُنَزَّل) إلى الفرق في المعنى، او أنه من باب تنويع اللفظ لا غير؟

توقف بعض العلماء للنظر في مسألة اختلاف الآراء في دلالة (أَنْزَلَ ونَزَّل) التماسا لأسرار الأداء القرآني المعجز. فهما عند سيبويه بدلالة واحدة، يقول: « وقد يجيء الشيء على (فَعَّلْتُ) فيشرك (أَفْعَلْتُ)، كما أنهما قد يشتركان في غير هذا، وذلك قولك: فَرِح وفرَّحته، وإن شئت قلت : أَفْرَحته [...] ومثل أَفْرَحْت وفرّحت : أنزلت ونزّلت، قال الله عز وجل ﴿لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنْ رَبِّهِ، قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً ﴾ [3]، وكثّرهم وأكثرهم، وقلّلهم وأقلّهم »[4]

بينما لكل صيغة خصوصيتها في الاستعمال عند الزمخشري، يقول : « فإن قلت : لم قيل (مِمَّا نَزَّلْنَا) على لفظ التنزيل دون الإنزال ؟ قلت: لأن المراد النزول على سبيل التدرج والتنجيم، وهو من مجازه لمكان التحدي »[5] .

ورد أبو حيان على هذا بأن ما ذهب إليه الزمخشري من تضعيف عين الكلمة هنا هو الذي يعبر عنه بالتكثير، أي يفعل ذلك مرة بعد مرة، وذهل (أي الزمخشري) عن أن هذا غالبا ما يكون في الأفعال التي تكون متعدية قبل التضعيف، نحو: جرحت وفتحت وقطعت وذبحت، لا يقال: جلّس زيد، ولا قعّد عمرو، و(نزّلنا) لم يكن متعديا قبل التضعيف، إنما كان لازما، وتعديه إنما يفيده التضعيف أو الهمزة وقد يكون في لازم إلا أنه قليل، نحو : مات المال وموّت المال إذا كثر ذلك فيه، ومهما يكن فالتضعيف الذي يراد به التكثير إنما يدل على كثرة وقوع الفعل، أما أن يجعل اللازم متعديا فلا، بدليل أن (نزّلنا)

---

(1)- الأنعام : 114 .

(2)- ينظر حجة القراءات، ص 268 .

(3)- الأنعام : 37 .

(4)- الكتاب 4 / 55 - 56، وينظر أدب الكاتب، ص 460، وشرح الشافية 1 / 92 - 93، واللسان، مادة (نزل).

(5)- الكشاف 1 / 238 .

كان قبل التضعيف لازما ولم يكن متعديا، فيكون التعدي المستفاد من التضعيف إذًا دلي
على أنه للنقل لا للتكثير.

وهذا يعني أن التضعيف الذي يراد به التكثير إذا كان في فعل لازم بقي لازما وإ
كان في فعل متعدٍّ بقي متعديا، والفعل (نزّل) كان قبل التضعيف لازما ثم صار متعديا، ،
يرجح كون التضعيف للتعدية عند أبي حيان، إذ لو كان للتكثير والدلالة على نزول القر
منجما، لاحتاج قوله تعالى ﴿لَوْلَا نُـزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَـةً وَاحِدَةً﴾[1] إلى تأويل[2].

والمعروف أن أشهر معاني (فَعَّل) التكثير، كما أن أشهر معاني (أَفْعَل) التعدية، ول
كان اشتراكهما في هذا المعنى بلا مفاضلة لوقـع الاختيـار عـلى (أَفْعَـل) لأن دلالتهـا عا
التعدية قياس مطرد، والمرجح أن بين الصيغتين فروقا يقوم عليها الاختيـار، فاللغـة التم
توفرت لها مقومات الدقة والمرونة لا تسوي تمامـا بـين صـيغتين أو أكثـر لإفـادة مـدلو
واحد، إلا إذا كان ذلك راجعا إلى اختلاف اللهجات، أما في اللهجة الواحدة فلكل صي
مدلولها اللغوي لا يؤديه غيرها. فصيغة (فَعَّل) تفيد التعدية مع ملحظ الدلالة على التكث
الذي هو أصل فيها، وقوله تعالى ﴿لَوْلَا نُـزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَـةً وَاحِدَةً﴾ لا يحتا
إلى تأويل كما ذهب أبو حيان، فقد جمع بين التضعيف وقوله «جُمْلَةً وَاحِدَةً»؛ لأن التضعي
الذي يفيد التكثير يؤذن بقوة الفعل في كيفيته أو كميته في الفعل المتعدي بغـير التـضعي
كقولهم: فلان (أكول) لمن يكثر في عدد الوجبات ولمن يفرط في الأكلـة الواحـدة[3]، قـا
الشاعر[4] [طويل] :

- أَكُولٌ لِـمَالِ الْكَلِّ قَبْلَ شَبَابِهِ ** إِذَا كَانَ عَظْمُ الْكَلِّ غَيْرَ شَدِيدِ[5]-

وصيغة (أَفْعَل) تفيد مطلق التعدية[1]، لذا جعلوه قياسا مطـردا في كـل فعـل لاز
يراد تحويله إلى المتعدي، كما استعملوها في صيغة (ما أفعله) في التعجب، دون غيرهـا مـ
الصيغ التي تفيد النقل[2].

(1)- الفرقان : 32 .
(2)- ينظر البحر 1 / 244 - 245، والتحرير والتنوير 3 / 147 - 148 .
(3)- ينظر أبنية الأفعال، ص 51 - 52 .
(4)- لم أهتد إلى اسم قائله.
(5)- ينظر البحر 5 / 502، وأبنية الأفعال، ص 51. وقد أنشد ابن الأعرابي البيت ولم ينسبه، جاء ذلـك في تـاج العـرو
من جواهر القاموس للزبيدي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت (د.ت) مادة (كلل) .

نخلص من كل هذا أن أكثر العلماء متفق على أن صيغة (فَعَّل) أشهر معانيها الدلالة على التكثير والمبالغة، وأن القراءة (بمنزَّل) بدلا من (مُنْزَل) تقتضي التكرار والتكثير[3]، لأجل التضعيف وهو ما يدل على تفصيل المنزل وتنجيمه بحسب الظروف والأحداث، وأنه لم ينزل دفعة واحدة، كما يستشف منه معنى التوكيد، وهو ما لا يفيده (الإنزال)، وإن كان فيه احتمال أن يفيده[4]. وهذا لا ينفي استعماله (لأنزل) بمعنى (نزّل)، إلا أن الغالب في (نزّل) – مثلما ذكرنا – الدلالة على التكثير والمبالغة والتدرج، وفي (أنزل) الدلالة على النزول دفعة واحدة، وإنما جمع بين الإنزال والتنزيل، لما بينهما من حسن الكلام، ولاشتراكهما في الصيغة الاشتقاقية، كما أنه إشارة في القرآن إلى كيفية النزول، لما روي أنه أنزل أول الأمر دفعة واحدة من اللوح المحفوظ، ثم نزل منجما حسب الظروف والأحداث طيلة ثلاث وعشرين (23) سنة تقريبا[5].

---

(1) وهو أشهر معانيها التي بلغت أربعة وعشرين (24) معنى، ذكرها أبو حيان، ينظر البحر 1/ 144

(2) ينظر أبنية الأفعال، ص 52 .

(3) وهذا ليس دائما، فقد تأتي (فعّل)لا يراد بها التكثير نحو : كلمته وعلمته وسويته وغديته وعشيته، ينظر أدب الكاتب، ص 461 .

(4) ينظر ملاك التأويل 1 / 286، وينظر 2 / 1022 – 1023 .

(5) ينظر الكشاف 1 / 3 – 4، وأسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، ص 66 – 67 .

II - المزيد بثلاثة أحرف

مُسْتَفْعَلٌ :

ترد هذه الصيغة اسم مفعول واسم مكان ومصدرا، وأكثر ما تطرد في اسم المفعول واسم المكان ويفصل بين ذلك بالسياق، وما يلاحظ فيها أن أحرف الزيادة تقع كلها قبل فاء الكلمة، وما يزاد في هذا الموضع :

- الألف والسين والتاء في صيغة (اِسْتَفْعَل)
- الميم والسين والتاء في صيغتي (مُسْتَفْعِل) و(مُسْتَفْعَل) .

ووردت هذه الصيغة أربع (4) مرات كلها في سورة النساء : المستضعفين، مستضعفين [1].

ففي قوله تعالى ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ﴾[2]، وردت على وزن (مُسْتَفْعَل) من الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف اُستُضعِف يُستضعَف، فهو مُستضعَف وهم مُستضعَفون، والضّعف خلاف القوة، سواء أتعلق بالجسد أم بالرأي والعقل أم بالنفس أم بالمال، وأضعفه صيّره ضعيفا، واستضعفه عده ضعيفا، والمستضعفون : الضعفاء العاجزون، وضاعفه: جعله ضعفين[3].

والقاعدة المشهورة أن الزيادة في المبنى تقتضي زيادة في المعنى [4]، وتعني الكلمة في الآية إما الذين أضعفوا وخذلوا وغلبوا على أمرهم، ومن ثم تلتقي مع أضعفه وضعّفه

---

(1)- النساء : (75، 98، 127)- (97) .

(2)- النساء : 75 .

(3)- ينظر اللسان، مادة (ضعف)، ومعجم الألفاظ والأعلام القرآنية لإسماعيل إبراهيم محمد، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، ط 2 بيروت 1969، مادة (ضعف).

(4)- انقسم العلماء في هذه المسألة إلى فريقين : فريق ينفي وجود زيادة في المعنى لزيادة المبنى كابن قتيبة الذي جعل لذلك بابا بعنوان : (فعلت وأفعلت باتفاق المعنى)، ينظر أدب الكاتب، ص 433 وما بعدها، وكذلك الزجاج في كتابه (فعلت وأفعلت) فقد ضمنه أبوابا كثيرة ذكر فيها (فعلت وأفعلت) والمعنى واحد، ومن المحدثين الأب مرمرجي الدومنيكي، فقد نفى في مقال له بمجلة مجمع اللغة بالقاهرة 8 / 378 نفيا قاطعا وجود زيادة المعنى لزيادة المبنى. وفريق آخر يذهب إلى وجوب زيادة المعنى لزيادة المبنى وعلى رأسهم سيبويه، الكتاب 4 / 55، وابن جني، الخصائص 3 / 264، وابن يعيش ،شرح المفصل 7 / 162، والرضي، شرح الشافية 1 / 83 .

بمعنى صيره ضعيفا، أي أن (اسْتَفْعَل) يأتي لمطاوعة (أَفْعَل) وبمعناه، وتأتي بمعنى (فَعَّل)، وإما الذين وجدوا ضعفاء فأسيء إليهم، ومن ثم تلتقي مع تَضَعَّفَهُ أي وجده ضعيفا، إذ من معاني (اسْتَفْعَلَ) و(تَفَعَّل) مصادفة الشيء بمعنى ما صيغ منه أو اعتقاده صفته، كقولك : استعظمته وتعظّمته بمعنى صادفته عظيما واستضعفته وتضعفته وجدته ضعيفا، يقول ابن قتيبة : « وقد تدخل استفعلت على بعض حروف تفعلت، قالوا : تعظّم واستعظم، وتكبّر واستكبر، وتيقّن واستيقن، وتثبّت واستثبت ... »[1] .

وجاء القرآن بالكلمة من المزيد بثلاثة أحرف دون المزيد بحرفين، لأن المعنى الذي لـ (استفعل) غير المعنى الذي في الآخرين (أي المزيد بحرف والمزيد بحرفين)، فقد قصد به المبالغة في حصول الفعل بحيث إن قوة اللفظ تؤذن بقوة المعنى، إذ الألفاظ قوالب للمعاني[2]، أي أن الزيادة في المبنى - وهذا على رأي القائلين بزيادة المعنى لزيادة المبنى - وهي تقوية له تؤدي إلى زيادة في المعنى على سبيل المبالغة والتأكيد، وإن لم تكن ذلك كانت عبثا[3].

وجاءت اللفظة في كل الآيات دالة في عمومها على المقهورين والعجزة الذين لا قوة لهم، فهي تدل في الآية (75) على عموم الضعفاء سواء أكانوا رجالا أم نساء أم أطفالا، واللافت للانتباه وجود (الولدان) ضمن (المستضعفين) مع أنهم ليسوا مكلفين ولا يشكلون أي خطر على المشركين، فلم ذكروا إذًا ؟

ذهب الزمخشري إلى أن ذكرهم ضمن (المستضعفين) من الرجال والنساء تبيان وتسجيل لشدة إفراط المشركين في الظلم، بحيث لم ينج من ذلك حتى الصبيان غير المكلفين وهو نوع من الضغط لإرغام آبائهم وأمهاتهم للعدول عن الإسلام. كما جوز أن يكون المقصود بالرجال والنساء الأحرار والحرائر، وبالولدان العبيد والإماء ؛ لأن العبد والأمة يقال لهما الوليد والوليدة[4]. والآية حث للمؤمنين على الجهاد في سبيل الله وسبيل إنقاذ (المستضعفين) بمكة .

(1) - أدب الكاتب، ص 467، وينظر اللسان، مادة (ضعف)، والمفردات، كتاب الضاد، ص 295 - 296 .
(2) ينظر شرح المفصل 7 / 162 .
(3) المرجع السابق، ص. ن، وينظر الخصائص 3 / 264 - 265، وشرح الشافية 1 / 83 .
(4) ينظر الكشاف، 1 / 543 .

وجيء بـ (مستضعفين) في الآية (97) بدلا من (ضُعَفَاء) ؛ لأن المنافقين أرادوا إظهار الاستضعاف وأنهم منعوا من الهجرة وذلوا وقهروا، تهويلا للموقف وتقوية للحجة، غير أن القرآن كشف على لسان الملائكة ضعف هذا الاعتذار والتحجج ؛ لأنه كان بإمكانهم الهجرة والخروج بدينهم إلى أرض أخرى، ولكنهم لم يفعلوا مما يدل على خبثهم ونفاقهم. بخلاف (المستضعفين) الذين ذكروا في الآية (98) فهم مستثنون من الوعيد ؛ لأنهم مستضعفون حقا، وليسوا قادرين على التخلص من أيدي المشركين، حتى ولو تأتى لهم ذلك، ما عرفوا الطريق الذي يسلكونه. وعلى هذا الأساس يرجح أن لفظة (مستضعفين) في الآية (97) لا تدل على صدق دعوى القاعدين عن الهجرة، وإنما جيء بها اعتذارا وتهويلا للموقف وتغطية لما في نفوسهم ؛ ومن ثم تكون دلالتها غير حقيقية، بينما جاءت دلالتها حقيقية في الآية (98) بشهادة القرآن .



ثالثا ـ من الرباعي المجرد

مُفَعْلَل :

لا يختلف اسم المفعول من الرباعي المجرد في صوغه عن الثلاثي المزيد، فكلاهما أوله ميم مضمومة وما قبل آخره مفتوح.

وأحصينا من هذا الباب كلمتين (2)، تتوزعان كالآتي :

- واحدة في سورة آل عمران : المقنطرة [1].
- وواحدة في سورة النساء : مذبذبين [2].

وقلة هذا الصنف تأكيد لما ذهب إليه الدارسون قدماء ومحدثين، من أنه كلما كثرت حروف الكلمة قل استعمالها ؛ فالثلاثي أكثر ورودا من الرباعي، والرباعي أكثر من الخماسي وهكذا .. وذكر فلايش أن بعض الدراسات القرآنية كشفت عن وجود خمسة عشر (15) أصلا رباعيا فحسب، مقابل ألف ومائة وستين (1160) أصلا ثلاثيا، وهي نسبة ضعيفة جدا إذا قيست بالنص القرآني الذي يعد المصدر الأساس للغة العربية. وترجع هذه القلة إما إلى قلة استعمال الأصول الرباعية ؛ وإما إلى أن لها مصدرا آخر غير النصوص، وجوز أن يكون الرباعي الأصول نوعا من التوسع في الأصل الثلاثي، وهو ما يفسر قلة هذه الأصول [3].

وهو رأي يسند مذهب الكوفيين بأن الكلمات مثل (زلزل) ثلاثية مزيدة وليست مجردة[4]. فكلما كانت الكلمة قليلة الأحرف كانت خفيفة على اللسان، تقع على السمع أحسن موقع.

---

(1)- آل عمران : 14

(2)- النساء : 143 .

(3)- ينظر العربية الفصحى، ص 63، 168 وما بعدها .

(4)- ينظر صفاء الكلمة، ص 13 .

وكلمة (المقنطرة) في قوله تعالى ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ... ﴾[1]، يبدو أنها على وزن (مُفَعْلَل) من الرباعي المجرد قُنْطِر يُقَنْطَر فهو مُقَنْطَر أي كثير مكدس. فقد جاء عن سيبويه أن (قنطار) على وزن (فِعْلَال) مما يعني أن النون أصلية، فتكون (مُقَنْطَرَة) على وزن (مُفَعْلَلَة)[2]، في حين ورد في لسان العرب أن (مقنطرة) على وزن (مُفَنْعَلَة)[3]، ولم يشر إلى (مُفَعْلَلَة) مما يرجح أنه يذهب إلى زيادة النون، بينما تحتمل الوزنين (مُفَعْلَلَة ومُفَنْعَلَة) عند أبي حيان[4]. فإن كانت من الأولى فهي من الرباعي والنون أصلية، وإن كانت من الثانية فهي من الثلاثي المزيد بحرف والنون زائدة. والاسم القنطرة وهي الجسر، وقيل: ما ارتفع من البنيان، وقنطر الرجل ترك البدو وأقام في الأمصار، وقيل: أقام في أي موضع، وقيل: قنطر بمعنى ملك مالا كثيرا بوزن القنطار، يجمع على القناطير، والقناطير المقنطرة: الكثيرة المكدسة[5]. والقنطار معيار للكيل أو للوزن، واختلف في الكمية التي إذا بلغها الموزون قيل: إنه قنطار، قيل: وزن أربعين (40) أوقية من الذهب، وقيل ألف ومائة (1100) دينار، وقيل: مائتان وعشرون (220) رطلا إلى غير ذلك من التقديرات المختلفة عبر العصور[6].

وذهب الفراء إلى أن (القناطير) واحدها (القنطار) وهي ثلاثة، والمقنطرة تسعة ؛ أي أن (القناطير المقنطرة) هي التي بلغت أضعافها؛ أي ثلاثة أمثالها، وأقل القناطير ثلاثة، وثلاثة أمثالها تسعة[7].

ويبدو أن الكلمة مأخوذة من (القنطرة)، ومن جموعها: القناطير، وما دامت مكانا للعبور شبه بها المال الكثير ؛ لأن (القنطرة) من المال ما فيه عبور الحياة[8]، وهي من

(1)- آل عمران: 14.
(2)- ينظر الكتاب 4/ 294.
(3)- ينظر اللسان، مادة (قنطر).
(4)- ينظر البحر 2/ 415.
(5)- ومن معانيها أيضا: المضروبة دنانير أودراهم، أو المنضدة بعضها فوق بعض والمضعفة والمخزونة والمدخورا والمدفونة والمكنوزة...
(6)- ينظر المفردات، كتاب القاف، ص 407، واللسان، مادة (قنطر)، والبحر 2/ 414 - 415.
(7)- ينظر معاني القرآن 1/ 195 المتن والهامش.
(8)- ينظر المفردات، كتاب القاف، ص 407.

الكلمات اللاتينية [1] التي عربت في الجاهلية، فقد روت لنا الكتب أنه وقع في اللغة العربية من ألفاظ الأمم المجاورة للعرب [2]، فتمثلتها وصاغتها على أوزانها وأنزلتها على أحكامها وجعلتها جزءا لا يتجزأ من عناصر التعبير فيها، فصارت بذلك عربية .

ويروى أن العلماء جمعوا في القرآن من غير لغات العرب أكثر من مائة (100) لفظة تعود إلى أمم مختلفة من فرس وروم ونبط وسريان وعبران وقبط وأحباش وبربر، وسبب وجودها فيه ما فيها من بلاغة في نفسها، فلا يوجد غيرها من

الألفاظ ما يغني عنها في مواقعها من الآيات سواء أكانت مفردة أم مركبة [3].

ومجيء الكلمة من مادة موصوفها (أي القناطير المقنطرة) إما للتوكيد كقولهم : ألف مؤلفة، وبدرة مبدرة [4]، وإما « سعيا إلى إيجاد المناسبة الصوتية بين الموصوف وصفته، وإلى تحميل العبارة دلالة إضافية على معنى التراكم »[5]، فلا يصلح في هذا المقام غيرها من الكلمات، كما أن فيها إشارة إلى شدة نهم الإنسان على المال، يقول سيد قطب : « ونهم المال هو الذي ترسمه القناطير المقنطرة، ولو كان يريد مجرد الميل إلى المال لقال : الأموال، أو والذهب والفضة، ولكن القناطير المقنطرة تلقي ظلالا خاصا هو المقصود ؛ ظل النهم الشديد لتكديس الذهب والفضة، ذلك أن التكديس ذاته شهوة، بغض النظر عما يستطيع المال توفيره لصاحبه من الشهوات الأخرى»[6].

---

(1)- ينظر غرائب اللغة العربية، ص 279، وذكر الثعالبي أنها من الرومية، ينظر فقه اللغة، ص 199 وذهب برجستراسر إلى أنها لاتينية دخلت إلى اليونانية ثم إلى الآرامية ثم إلى العربية، ينظر التطور النحوي، ص 228 .

(2)- كالفرس والروم والنبط والأحباش والقبط والعبران والبربر ..وقد تم دخول جزء من ألفاظ هذه الأمم على فترتين : قبل الإسلام وبعده، فما عرب قبل الإسلام نجده في الشعر وفي القرآن الكريم وفي الحديث النبوي، وما عرب بعده نجده أعجميا في زي عربي على ألسنة الأمراء والشعراء في البيوت والأسواق، وبين الخاصة والعامة. ينظر دراسات في فقه اللغة، ص 315 .

(3)- ينظر إعجاز القرآن والبلاغة النبوية للرافعي مكتبة رحاب، ط 8 الجزائر (د.ت)، ص 72 - 73 والإتقان في علوم القرآن للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة (د.ت) 2 / 102، والمزهر 1 / 266 وما بعدها .

(4)- من معاني البدرة : كيس فيه ألف أو عشرة آلاف، وتجمع على بدور، ينظر اللسان، مادة (بدر) .

(5)- عيد محمد شبايك، الفاصلة القرآنية بين المبنى والمعنى، دار حراء القاهرة، ط 1، 1993، ص 150

(6)- الظلال 1 / 374 .

وجاء موصوف الكلمة دالا على الجمع ليتناسق مع باقي عناصر الآية التي جاءت إما دالة على الجمع ؛ وإما دالة على الجنس، وفي الجنس دلالة على الكثرة والعموم، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية لتبين إحدى خصائص الطبيعة البشرية التي لا ترضى بالقليل، وتتوق دائما إلى المزيد، قال تعالى ﴿ وَمَهَّدتُّ لَهُۥ تَمۡهِيدٗا ثُمَّ يَطۡمَعُ أَنۡ أَزِيدَ﴾[1].

أما مجيء صفته دالة على المفرد، فقد تعرضنا إلى ما يشبه ذلك عند دراسة (أَيَّامًا مَعْدُودَةً) و(أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً)، مما يغني عن إعادته.

وكلمة (مُذَبْذَبِينَ) في قوله تعالى ﴿ مُّذَبۡذَبِينَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ﴾[2]، هي (مُفَعْلَل) من الرباعي المجرد المضعف[3]، ذُبذِب يُذَبذَب فهو مُذَبْذَب، أي متردد متحير في أمره، وتذبذب فلان تردد متحيرا في أمره، وذبذبت الشيء حركته حركة مختلفة مترددة[4].

والكلمة من الصيغ التي تكررت فيها أحرف الأصل، فأدت إلى إطالتها، وهو تكرار داخلي زاد في حجم الكلمة فصارت ذات أحرف أربعة، وهي طريقة تكثر في الأفعال وتندر في الأسماء[5]. والتكرار هنا مقصود لذاته، لأجل هدف خاص، والمفردات التي من هذا القبيل مفردات معبرة تمثل أو تثير حركات وأصواتا وضوضاء خاصة متميزا تثير الانتباه أو تغذيه ولها تأثيرات خاصة بالحواس[6].

ومن هذه الكلمات مفردات تكثر في العربية تستخدم في الوقت نفسه للدلالة على نفسها، نحو : (زَفْزَفَ) أي (ارتعد أو جرى بكل قوة)[7]، و(زَكْزَكَ) أي (مر يقارب خطاه من ضعف)، و(دَنْدَنَ) أي (تكلم وغنى بصوت خافت)، و(صَرْصَرَ) أي (رفع صوته)،

(1)- المدثر : 15 .

(2)- النساء : 143 .

(3)- الرباعي المضعف هو ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس

(4)- ينظر اللسان، مادة (ذبب).

(5)- ينظر العربية الفصحى، ص 102 – 103 .

(6)- المرجع نفسه، ص 158 .

(7)- هذه الكلمة متداولة في عامية منطقة (قالمة) يقولون (فلان عدّى يزفزف) أي مر بسرعة كبيرة لا يلوى على شيء، ومعظم المفردات المذكورة أعلاه مستعملة بالمعاني نفسها في هذه المنطقة.

و(حَسْحَسَ) أي (شوى اللحم على الحجر أو قلبه)، و(كَبْكَبَ)[1] أي (قلب الشيء بعضه على بعض أو صرعه أو رماه).

ومن هذه المفردات ما جاء اسما لطيور كالبلبل والهدهد والوطواط وما جاء اسما لحشرات كالصرصر، وما جاء لنباتات كالدردار والنعنع والفلفل، وما جاء لأشياء مصنوعة كالقبقاب والخلخال واللؤلؤ، وما جاء لأصوات الأشياء (كَالْبَعْبَعَة)[2] لصوت الزجاجة عند إفراغها، و(الْبَقْبَقَة) لصوت الزجاجة المغمورة في الماء لملئها، و(الْطَقْطَقَة) و(الْجَعْجَعَة) لصوت الطاحونة[3].

وذكر السيوطي الكثير من هذا في المزهر[4]. ومنها (ذَبْذَبَ) التي اشتق منها (المُذَبْذَبِينَ)، فإنها تدل على صوت الحركة، وهي في الآية مستعارة للدلالة على الحركة والاضطراب، يقول الراغب: « والذبذبة حكاية صوت الحركة للشيء المعلق، ثم استعير لكل اضطراب وحركة، قال تعالى ﴿مُذَبْذَبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ أي مضطربين مائلين تارة إلى المؤمنين وتارة إلى الكافرين»[5]. وقد يكون المقصود من الكلمة أن الشيطان والهوى ذبذباهم بين الإيمان والكفر، ولذا هم مترددون ومتحيرون[6].

وجاءت الكلمة نكرة لإفادة العموم من ناحية ولتأكيد حالة كل منافق من ناحية ثانية؛ فالذبذبة والأرجحة والاهتزاز والاضطراب وعدم الثبات على موقف واحد كلها صفات المنافقين، تدل على ضعفهم وعلى مواقفهم المتلونة التي جلبت لهم الذل والاحتقار، ولو جيء بكلمة أخرى ما أدت الغرض المطلوب. فالقرآن إذا اختار لفظة معرفة كان ذلك لسبب، وإذا اختارها نكرة كان لغرض، وإذا كانت مفردة كانت لمقتضى حال مطلوبة، وإذا كانت جمعا كانت لحال تناسبها، وقد تكون اللفظة فصيحة في كل أحوالها؛ في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير والإظهار

---

(1) ومنه قوله تعالى في سورة الشعراء الآية 94 ﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ﴾ .
(2)- تقول العامة (اتبعبيع)لصوت الشاة لأنها تبعبع إذا صوتت .
(3)- ينظر العربية الفصحى، ص 105 – 106 .
(4) ينظر المزهر 2 / 134 – 137 .
(5) المفردات، كتاب الذال، ص 177 .
(6) ينظر الكشاف 1 / 574، والبحر 3 / 394 .

والإضمار، وهو الأغلب في اللسان العربي[1] لذا، فالتعبير بالذبذبة يشمل جميع حركات المنافقين الظاهرة منها والباطنة. وقرئت الكلمة بأكثر من وجه، منها :

- قراءة أُبَـيّ وعبد الله بن مسعود (مُتَذَبْذِبِينَ) أي بزيادة حرف وهو ما يخرجها عن كونها من الرباعي المجرد إلى الرباعي المزيد فيه حرف.

- قرأ ابن عباس وعمرو بن فائد (مُذَبْذِبِينَ) بكسر الذال على صيغة اسم الفاعل، أي مذبذبين أنفسهم أو دينهم، أو بمعنى (مُتَذَبْذِبِينَ) فيكون (فَعْلَلَ) بمعنى (تَفَعْلَلَ) كما جاء صلصل وتصلصل بمعنى .

- وقرأ ابن جعفر (مُدَبْدَبِينَ) بالدال غير المعجمة، وكل بمعنى [2].

مر بنا في بداية هذا الفصل أن النحاة ذكروا صيغا نابت عن اسم المفعول وجاءت بمعناه [3]، ونذكر هنا بعض الصيغ المصدرية التي جاءت في السور بمعنى المفعول لما لها في تلك الأماكن من خاصية تعبيرية لا نجدها في اسم المفعول، إذ تفيد تمكن الوصف وإطلاقه والمبالغة فيه والاتساع، كأنهم جعلوا الموصوف، ذلك المعنى لكثرة حصوله منه، كقولك : رجل عَدْلٌ ورِضًى وفَضْلٌ، فكأنه لكثرة ذلك فيه جعلوه هو العدل نفسه والرضا والفضل [4].

ومن هذه الصيغ نيابة (فَعْل) عن مفعول في قوله تعالى ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ [5]، فالقرض في الآية اسم مصدر [6]، يجوز أن يكون بمعنى اسم المفعول أي (المُقْرَض أو المقروض) مثل الخلق بمعنى المخلوق، وقد عدل القرآن إليه مبالغة في تصوير العطاء والبذل، وأن الله تعالى أثنى على من بذل شيئا من ماله في سبيل الله[7].

---

(1)- ينظر صفاء الكلمة، ص 15 – 16 .

(2)- ينظر الكشاف 1 / 574، والبحر 3 / 394. وروي عن الحسن البصري قراءة (مَذَبْذَبِينَ) بفتح الميم والذالين، وهي مردودة عند ابن عطية خلافا لأبي حيان الذي يرى لها وجها في العربية، ومع ذلك فهي شاذة، ينظر البحر 3 / 394 .

(3)- ينظر الصفحتين 3 – 4 منه .

(4)- ينظر شرح المفصل 3 / 50، ولغة القرآن في جز (عم)، ص 430 – 431.

(5)- البقرة : 245 .

(6)- لأن المصدر الإقراض .

(7)- ينظر التبيان 1 / 194، والبحر 2 / 261 .

ونيابة (فَعُول) عن (مفعول) في قوله تعالى ﴿وَآتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾[1]. فالزبور بمعنى (المزبور)، (فعول) بمعنى (مفعول) كالحلوب بمعنى (المحلوبة) والركوب بمعنى (المركوبة)، إلا أن ذلك لا يطرد [2]. ونيابة (فُعُل) عن (مفعول) في قوله تعالى ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ﴾ [3] قرأها طلحة (نُصْب) على وزن (فُعْل) بمعنى منصوب، وقرأها عيسى بن عمر بفتحتين (نَصَب) على وزن (فَعَل)، وقرأها الحسن البصري (نَصْب) على وزن (فَعْل) مقصودا بها في كل ذلك (مفعول)[4]. ومنه (السُّحت) في قوله تعالى ﴿سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ﴾[5]، فقد قرئت على الأوزان (فُعُل، وفُعْل، وفَعَل، وفِعْل) والمعني في كل هذا اسم المسحوت، كما قرئت على وزن (فَعْل) وهو مصدر أريد به المفعول كالصيد بمعنى المصيد[6]. ومنه (حجر) في قوله تعالى ﴿هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ﴾[7]، فهي بمعنى (محجور) كالذبح بمعنى المذبوح، والطحن بمعنى المطحون، ناب (فِعْل) عن (مفعول)[8].

وغير هذا كثير في القرآن الكريم، بل وفي لسان العرب، أشرنا إلى عينة منه لنبين أن كثيرا من الصيغ في القرآن - ومنها الصفات - قد يتعدد معناها الوظيفي، فيخرج عن مفهوم الوصفية إلى معان أخرى تستفاد من قرائن السياق. وقد أشرنا إلى شيء من ذلك في الرسالة، وهو موضوع شيق وذو فائدة كبيرة، يصلح موضوعا لرسالة جامعية، تكشف عن الجوانب الإعجازية والبلاغية في نيابة ألفاظ عن ألفاظ أخرى هي الأصل في أن تستعمل للدلالة على ما وضعت له .

---

(1) - النساء : 163 .
(2) ينظر البحر 3 / 413 .
(3) المائدة : 3.
(4) ينظر التبيان 1 / 418، والبحر 3 / 439 .
(5) المائدة : 42 .
(6) ينظر البحر 3 / 501 .
(7) الأنعام : 138 .
(8) ينظر البحر 4 / 233 .

الفصل الثالث

صيـــغ المبالغـــة

تمهيد

عند قصد المبالغة وتكثير الفعل، يمكن تحويل صيغة (فَاعِل) [1] - وهي صيغة اسم الفاعل الأصلية - إلى صيغة أخرى محولة من بنائه، للدلالة على تكثير الحدث والمبالغة فيه[2] ؛ إذ لا تستعمل المبالغة إلا حيث يمكن الكثرة[3]. أما (فَاعِل) فإنه يكون للقليل والكثير، لأنه الأصل [4]

وذكر لها العلماء خمس (5) صيغ قياسية مشهورة : فعَّال ومِفعال وفَعُول بكثرة، وفَعيل وفَعِل بقلة [5]. وأشار سيبويه إلى هذه الصيغ ؛ يقول : «وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه، إذا كان على بناء فاعل ؛ لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة. فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى (فَعول وفعَّال ومفعال وفَعِل)، وقد جاء فعيل كرحيم وعليم وقدير وسميع وبصير، ويجوز فيهن ما جاز في فاعل من التقديم والتأخير والإضمار والإظهار»[6].

وتعرض ابن طلحة إلى تفاوت هذه الصيغ في الدلالة على المبالغة: فـ (فَعُول) لمن كثر منه الفعل، و(فَعَّال) لمن صار له كالصناعة، و(مِفْعَال) لمن صار له كالآلة، و(فَعِيل) لمن صار له كالطبيعة، و(فَعِل) لمن صار له كالعادة، ولم يتعرض لها المتقدمون[7].

---

(1)- استعمال تحويل إشارة إلى أنها إنما تحول من (فاعل) الثلاثي باعتباره الغالب ؛ لأنها قد تحول من غيره أي من (أفعل) مثل دراك وسآر، ومعوان، ومهوان، ونذير، وسميع، وزهوق. ينظر التسهيل، ص 136، وشرح التصريح، 2 / 67، وحاشية الصبان، مج 1، 2 / 303.

(2)- ينظر التسهيل، ص 136، وشرح شذور الذهب، ص 468، وشرح التصريح، 2 / 67، وحاشية الصبان، مج 1، 2 / 301

(3)- ينظر الهمع، 2 / 97، وينظر حاشية الصبان، مج 1، 2 / 301 .

(4)- ينظر المقتضب، 2 / 113 .

(5)- ينظر المقتضب، 2 / 113 ومابعدها، والتسهيل، ص 136، وشرح المفصل، 6 / 70، وشرح ابن عقيل، 2 / 111، وشرح شذور الذهب، ص 468، وشرح التصريح، 2 / 67، والنحو الوافي، 3 / 261.

(6)- الكتاب، 1 / 110، وينظر المقتضب، هامش 2 / 113

(7)- ينظر الهمع، 2 / 97، ومقال لصلاح الدين الزعبلاوي بعنوان " القياس وصيغ المبالغة "، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب دمشق العددان 11 و12 أبريل وجويلية 1983، ص 230.

والعرب إذا أرادوا المبالغة والتكثير في شيء عدلوا من بناء إلى بناء آخر أدل على المبالغة من الأول[1]

وقد أقام القدماء مذهبهم في المبالغة على قاعدتين متداخلتين: إحداهما أن الزيادة في المبنى تقتضي الزيادة في المعنى، والثانية أن التشديد يعني المبالغة والتكثير في الشيء[2].

وذكروا معنى المبالغة في خمسة من أوزان المزيد الثلاثي :

- فاعل نحو : ضاعفت الشيء .

- افتعل نحو : ارتد واقتدر، أي بالغ في الردة والقدرة .

- أفعل : حيث زيادة الهمزة تفيد التعدية، والتعدية تعني المبالغة .

- افعلَّ : ويفيد الدلالة على قوة اللون أو العيب، نحو : اصفرَّ أي اشتدت صفرته واسودَّ أي اشتد سواده، وابيضَّ اشتد بياضه، واعورَّ أي قوي عوره، واعوجَّ قوي اعوجاجه[3].

- فَعَّل : وهو أصل الباب عندهم، لأنه الوزن الرئيسي للمبالغة متعدية كانت أو لازمة نحو : طوّف وجوَّل وكسَّر وغلَّق ...[4].

غير أن استقراء الواقع اللغوي يثبت عدم التسليم بما قالوه[5]. فهناك دلالات لأوزان مزيد فيها هي لأوزان مجردة، كاشتراك (فاعَل وفَعَلَ) نحو : سافر وسفر، ودافع ودفع، وجاوز وجاز[6]، و(فعَّل وفَعَل)نحو : قدَّر الله وقدر[7].

وقد يستغنى عن (فعِل وفعُل) بـ (اِفْعَالَّ) من دون تغيير في المعنى، وذلك أن المجرد كثر في كلامهم فحذفوه واستغنوا عنه بغيره، نحو: احمارَّ واصفارَّ وابياضّ واسوادّ

(1)- ينظر التعبير الزمني عند النحاة، 1 / 213 .

(2)- ينظر ما قاله ابن جني في الخصائص في باب قوة اللفظ لقوة المعنى، 3 / 264 وما بعدها .

(3)- نتساءل : أين هو معنى القوة في احولَّ واعورَّ واعوجَّ، أم للحول والعور والاعوجاج درجات؟

(4)- ينظر صيغة اسم الفاعل في العربية، ص 59 .

(5)- ينظر الأدلة والبراهين التي جاء بها الدكتور رفعت هزيم في المرجع نفسه، ص 59 – 60 .

(6)- ينظر أدب الكاتب، ص 464، وارتشاف الضرب، ص 84 .

(7)- ينظر ارتشاف الضرب، ص 84 .

وازراقّ، واحمرَّ واصفرَّ وابيض واسود وازرق[1].

كما قد ينوب (افْتَعَل) عن الثلاثي، كافتقر عن فَقُرَ، واشتد عن شَدُدَ، وارتفع عن رَفُعَ[2]. وجاء (فَعَل) بمعنى (أَفْعَل) كثيرا في اللغة، وألّفت فيه كتب منها كتاب «فعلت وأفعلت» للزّجاج، كما أن كتاب «أدب الكاتب» لابن قتيبة حافل بمثل هذا [3].

والأكثر من هذا أن هناك ضربا من (أَفْعَل) إذا همزته صار لازما، وإذا لم تهمزه صار متعديا، وأشار ابن جني إلى هذه الغرابة تحت باب نقض العادة [4].

والمرجح أن هذه الظواهر تعود إلى اختلاف اللهجات ؛ إذ هناك من يستعمل (فَعَل) مثلا، ومنهم من يستعمل (أَفْعَل)، ومنهم من يعدي الفعل ومنهم من يلزمه. وهذا لا يمنع أن يدل كلا الفعلين أو أحدهما على المبالغة، نتيجة تطور دلالته مثلا أو وقوعه في سياق ما يقتضي المبالغة .

أما القاعدة الثانية، وهي أن التشديد يعني المبالغة، ففي كلام العلماء ما ينقض هذا، إذ أوردوا أمثلة على (فَعَّل وأَفْعَلَ) بمعنى واحد نحو: فرَّحته وأفرحته، وغرَّمته وأغرمته، وفزَّعته وأفزعته، وملَّحته وأملحته، وكثَّرهم وأكثرهم، وقلّلهم وأقلهم، وخبَّرت وأخبرت، وسمّيت وأسميت، وبكّرت وأبكرت، وكذّبت وأكذبت [5].

وفي القرآن الكريم ما ينقض هذا كذلك، فقد ورد «نزَّل وأنزل» عدة مرات دون أن نرى اختلافا بينهما في المعني، من ذلك قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ (..) قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ [...] قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ ﴾[6]

(1)- ينظر الكتاب، 4 / 26، وأدب الكاتب، ص 579، والأفعال لابن القوطية، ص 7 .

(2)- ينظر الكتاب 4 / 33. وقال السيرافي :" ... واستغنوا بافتقر واشتد عن ذلك، كما استغنوا باحمار عن حمر ؛ لأن الألوان يستعمل فيها (فعِل) كثيرا، كما قالوا : أدم يأدم، وكهب يكهب وشهب يشهب، وما أشبه ذلك ولم يقولوا حمر، استغنوا عنه باحمار ." الكتاب هامش 4 / 33

(3)- ينظر أدب الكاتب، ص 433 – 444.

(4)- ينظر الخصائص، 2 / 214 - 215 .

(5)- ينظر الكتاب، 4 / 55 - 56، وأدب الكاتب، ص 460 .

(6)- المائدة : 112، 114، 115

ومنه أيضا قوله: ﴿فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنبَأَكَ هَذَا، قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ (1).

ويعود هذا أيضا إلى اختلاف اللهجات، وتقبلته الفصحى، وشاع فيها وروي على ألسنة الشعراء وغيرهم بالصيغتين معا. ولم تخل القراءات القرآنية من هذه الاختلافات تأثرا باللهجات، من ذلك قراءة موهِّن في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوَهِّنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ ﴾ (2) بالتشديد، وقراءة يمسِّكون في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ ﴾ (3)، بالتخفيف (4)، والأمثلة في هذا كثيرة .

ونقل السيوطي عن ابن خالويه أن لصيغ المبالغة اثني عشر (12) بناء (5). يقول «العرب تبني أسماء المبالغة على اثني عشر بناء، فَعَال كفساق، وفُعَل كغُدَر، وفَعَّال كغَدَّار، وفَعُول كغَدُور، ومِفْعِيل كمِعْطِير، ومِفْعَال كمِعْطَار، وفُعَلَة كهُمَزَة لمزة، وفَعُولَة كمَلُولَة، وفَعَّالة كعَلَّامَة، وفَاعِلَة كرَاوِيَة وخائنة، وفَعَّالَة كبَقَّاقَة للكثير الكلام ومِفْعَالَة كمِجْزَامَة» (6).

وقد أحصينا من بناء المبالغة أربعمائة وخمسين (450) كلمة، تتوزع على الصيغ الآتية : فَعِيل وفَعُول وفَعَّال ومِفْعِيل وفَعَلُوت وفِعِّيل وفَيْعُول ومِفْعَال وفَعْلَان.

وجاءت من المجرد والمزيد، والصحيح والمعتل، واللازم والمتعدي، كما جاءت مفردة وجمعا (بنوعيه الصحيح والمكسر)، ونكرة ومعرفة .

ونشير – قبل البدء في دراسة الصيغ – إلى أن الغالبية العظمى مما أحصي من هذه الصيغ يتعلق بالذات الإلهية، وهو أمر يختلف اختلافا كبيرا عن تعلق المبالغة بالذات البشرية. فإذا كان هذا الأخير، عند النحاة والمفسرين، أمرا عاديا، فإنه في الأول اصطدم لديهم بعائق عقدي، ناتج عن الإحساس بالحرج إزاء قدسية النص، وقدسية الذات

---

(1)- التحريم : 3 .

(2)- الأنفال : 18 .

(3)- الأعراف : 170 .

(4)- ينظر البحر، 4 / 416 .

(5)- بل قيل إنها تزيد عن سبعة وثلاثين (37) بناء من الثلاثي ومن غيره. ينظر صيغة اسم الفاعل،ص 12

(6)- المزهر، 2 / 243، وينظر التعبير الزمني 1 / 214، وشذا العرف ص 74، والاشتقاق لعبد الله أمين، ص 250 وما بعدها .

الموصوفة فيه. وهو ما أدى إلى حيرتهم حول مشروعية القول بالمبالغة في شأن الصفات الإلهية . وقد أفضى ذلك إلى اختلاف في الآراء وتنوع في طرائق التأويل، أثر على مقولة المبالغة ذاتها، وخرج بها عن دلالتها اللغوية وأخضعها لاعتبارات عقدية .

ويمكن أن نورد في هذا المجال ثلاثة آراء مختلفة :

- الرأي الأول : ويقول بالمبالغة في الصفات المتعلقة بالذات الإلهية، ومفاده أن أسماء الله تعالى إنما يقصد بها المبالغة في حقه والنهاية في صفاته. ذهب إلى هذا الزركشي[1].

- الرأي الثاني : يقول بالمبالغة لكن على سبيل المجاز لا الحقيقة، فهي موضوعة للمبالغة ولا مبالغة فيها، وهذا الرأي للشيخ برهان الدين الرشيدي الذي يرى « أن صفات الله التي هي صيغة المبالغة كغفار ورحيم وغفور ومنان كلها مجاز، إذ هي موضوعة للمبالغة ولا مبالغة فيها ؛ لأن المبالغة هي أن تثبت للشيء أكثر مما له، وصفات الله متناهية في الكمال لا يمكن المبالغة فيها، والمبالغة أيضا تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان، وصفات الله منزهة عن ذلك»[2].

- الرأي الثالث : وهو رأي وسط يحاول من خلاله الزركشي حسم الخلاف، ويذهب إلى أن صيغ المبالغة قسمان : أحدهما ما تحصل فيه المبالغة بحسب زيادة الفعل، والثاني بحسب تعدد المفعولات، وتعددها لا يوجب للفعل زيادة، إذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة متعددين[3] .

يبدو في هذا متأثرا بما ذهب إليه الزمخشري في شرحه لصيغة " تواب " في سورة الحجرات[4]، بأن «المبالغة فيها للدلالة على كثرة من يتوب عليه من عباده، أو لأنه ما من مذنب إلا وكان معفوا عنه بالتوبة، أو لأنه بليغ في قبول التوبة منزل صاحبها منزلة من لم يذنب قط لسعة كرمه »[5] والرأي نفسه عند أبي حيان والطاهر ابن عاشور[6] .

(1) ينظر البرهان للزركشي، 2 / 502 - 503 .

(2) المرجع نفسه، 2 / 507، وينظر الإتقان، 3 / 283 .

(3) المرجع نفسه، ص. ن .

(4) الحجرات : 12 .

(5) ينظر الكشاف، 3/ 569، والبرهان، 2 / 507 - 508، والإتقان، 3 / 283 .

(6) ينظر البحر، 2 / 283، والتحرير والتنوير، 1 / 439 .

ويبدو من هذا أن تأثير الجانب العقدي واضح في تحديد دلالة المبالغة بالنسبة إلى الصفات الإلهية، ونتج ذلك عن الخلط بين مقولات صرفية ودلالية بحتة، وبين الذات الموصوفة، وهذا الخلط أدى إلى تناقض في الآراء وإلى تكلف في التأويل لا طائل من ورائه.

إن دلالة الصيغة على المبالغة تبقى هي هي، مهما تحول عن وجهتها بين ذوات الفاعلين والمفعولين [1] .

لذا نرى أن قدسية الذات الموصوفة عن طريق المبالغة تبقى محفوظة، وبخاصة إذا علمنا أن الله ذاته هو الذي يتصف بكثرة التوبة على عباده .

(1)- ينظر محمد طاع الله، صيغ المبالغة في القرآن، البنية والدلالة، رسالة ماجستير (مخطوط)، بدار الكتب الوطنية بتونس 1990، ص 119 - 120.

١ - صيغة فَعِيل

ذكر الصرفيون أن هذه الصيغة تأتي اسما وصفة، والاسم مفرد وجمع ؛ والمفرد اسم معنى واسم عين. فاسم العين نحو: قميص وسرير، واسم المعنى نحو: صهيل وخرير وصليل، والجمع نحو : كليب [1]، والصفة، وتأتي بمعان، منها :

- مبالغة فاعل، كعليم بمعنى عالم، وقدير بمعنى قادر، وسميع بمعنى سامع .
- أفعل، كشميط [2] بمعنى أشمط .
- مفعول كجريح بمعنى مجروح، وقتيل بمعنى مقتول .
- مُفْعِل كسميع وأليم بمعنى مسمع ومؤلم .
- مفاعل كجليس سمير بمعنى مجالس ومسامر .
- مُفْتَعِل كسعير بمعنى مستعر .
- منفعِل كسعير بمعنى منسعر
- مستفعل كمكين بمعنى مستمكن.
- فُعْل كرطيب بمعنى رُطْب .
- فَعَل كعجيب بمعنى عجب .
- فَعَال كصحيح بمعنى صحاح [3].
- الفاعل والمفعول كصريخ وصارخ للمغيث، وصريخ وصارخ للمستغيث، فهي هنا من الأضداد [4].
- الواحد والجمع، كخليط .

---

(1)- قال علقمة بن عبدة [طويل] :

- تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَـهَا وَأَرَادَهَا ** رِجَالٌ فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ -

ينظر تاج العروس، مادة (عفق). وقيل : البيت للنابغة .

(2)- الشميط: الصبح لاختلاط لونه من الظلمة والبياض، ينظر اللسان، مادة (شمط).

(3)- كالصّحاح للجوهري .

(4)- ينظر الأضداد لأبن الأنباري، ص 80 - 81 .

- جمع فاعل كعزبت الإبل فهي عزيب (أي بعيدة عن أهلها في المرعى) اسم جمع[1].

أي أنها صيغة ليست سالمة من ظاهرة الاشتراك مع الأسماء والمصادر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان[2]. وهو ما يرجح أنها لم توضع في أول أمرها للمبالغة[3].

وقد ذكر العلماء أن (فَعِيل) أكثر ما ترد صفة مشبهة، وقللوا مجيئها صيغة مبالغة، وأوقعهم هذا في اضطراب للفصل بين (فَعِيل) التي للمبالغة و(فَعِيل) التي للصفة المشبهة. وعلى الرغم من محاولتهم الفصل بين الصفتين من طريق التعدي واللزوم، أو التكثير والحدوث والثبوت[4]، إلا أن التداخل باق بينهما، ولا يفصل في ذلك إلا بالسياق.

وإذا وزعنا هذه الصيغة على المعاني التي عدلت عن دلالتها الأصلية إليها تبين أن العلماء كانوا محقين فيما ذهبوا إليه على أن (فعيل) تأتي للمبالغة بقلة .

فقد جاءت بمعنى مفعول نحو: أحباؤه، حميد، رجيم، سعير، وكيل، حفيظ، المسيح[5].

- وبمعنى مُفْعِل نحو : حسيب، حكيم، خبير، نذير، أليم .
- وبمعنى مُفَاعِل نحو : حفيظ، ولي، حسيب، خصيم، شريك، قرين .
- وبمعنى مفعِّل نحو : بشير .

---

(1)- ينظر البحر، 1 / 172 - 173، واللسان مادة (عزب).

(2)- ينظر الكتاب، 4 / 28 - 37، والمخصص، 16 / 155 - 161، والأفعال لابن القوطية، ص 8، والأضداد لابن الأنباري، ص 352، وشذا العرف، ص 77 .

(3)- ينظر كمال إبراهيم بذري، الزمن في النحو العربي، دار مية للنشر والتوزيع، ط 1 الرياض، 1404 هـ ص 267 .

(4)- نشير إلى أن صيغ المبالغة والصفة المشبهة تشتركان في بعض الأبنية وهي : فعول وفعيل وفُعَال وفُعَّال ويحتاج ذلك إلى ضابط للتفريق بين ما كان منها لهذه أو لتلك، أيكون ذلك من طريق الاشتقاق، أي اللزوم والتعدي ؟ أم من طريق الدلالة أي ما أسموه الحدوث والثبوت والتكثير ؟ أم هناك ضوابط أخرى ؟ وقد ضرب المتقدمون أمثلة ظنا منهم أنها كافية للتمييز بين هذه الأضرب، لا يسمح المقام بذكرها.

(5)- قيل إنه (فعيل) معدول عن (مفعول)، بمعنى ممسوح، وقيل إنه (فعيل) من المسح، فهو (فعيل) مبالغة (فاعل)، وقيل سمي مسيحا لسياحته في الأرض، فوزنه من الفعل (مَفْعِل)، وأصله مسيح فحولت الكسرة إلى السين ... ينظر الأضداد لابن الأنباري، ص 361 .

- وبمعنى مُفَاعَل ومُفَاعِل نحو : ولي [1].

ووردت هذه الصيغة ثلاثمائة وإحدى وخمسين (351) مرة، موزعة كالآتي :

- مرتين (2) في سورة الفاتحة : الرحيم [2].

- خمسا وتسعين (95) مرة في سورة البقرة : أليم، قدير، شهداءكم عليم، خليفة العليم، الحكيم، الرحيم، بصير، ولي، نصير، بشير، نذير، السميع العزيز، شهداء رحيم، شهيد، سميع، عزيز، حكيم، حليم، خبير، العلي، أولياؤهم، حميد، أنصار، أثيم، شهيدين، وليه، الشهداء [3].

وثلاثا وخمسين (53) مرة في سورة آل عمران : عزيز، العزيز، الحكيم، بصير أليم، قدير، أولياء، رحيم، سميع، عليم، السميع، العليم، الرجيم، المسيح، ولي، شهيد، شهداء، وليهما، أذلة، خبير، حليم، الوكيل، أولياءه [4].

ومائة وتسع (109) مرات في سورة النساء : رقيبا، حسيبا، سعيرا، عليما، حكيما، شركاء، حليم، أليما، شهيدا، عليا، خبيرا، قرينا، بشهيد، وليا، نصيرا، أنصار، أنصاري، عزيزا، سميعا، بصيرا، بليغا، الشهداء، أولياء، حفيظا وكيلا، خصيما، أثيما، مريدا، خليلا، حميدا، قديرا، شهداء، المسيح .. [5]

---

(1)- نشير إلى أن من بين هذه الكلمات ما جاء بأكثر من معنى، من ذلك حسيب، فقد ذكر المفسرون أنها تأتي بمعنى (فَاعِل) و(مُفاعِل) و(مُفعِل)، ينظر غريب القرآن لابن قتيبة، ص 17 .

(2)- الفاتحة : (1، 3).

(3)- البقرة : (10، 104، 174، 178)-(20، 106، 109، 148، 259، 284)-(23)-(29، 95، 115، 158، 181، 215، 224، 227، 231، 244، 246، 247، 256، 261، 268، 273، 282، 283)-(30)-(32، 127، 137)-(32، 129)-(37، 54، 128، 160، 163)-(96، 110، 233 237 265)-(107، 120 257)-(107، 120)-(119)-(119)-(127، 137)-(129)-(133، 143)-(143، 173، 182، 192، 199، 218، 226)-(143، 282)-(181، 224، 227، 244 256)-(209، 220، 228، 240، 260)-(209، 220، 228 240، 260)-(225، 235، 263)-(234، 271)-(255)-(257)-(267)-(270)-(276)-(282)-(282)-(282[2]).

(4)- آل عمران : (4)-(6، 18، 62، 126)-(6، 18، 58، 62، 126)-(15، 20، 156، 163)-(21، 77، 91، 177، 188)-(26، 29، 165، 189)-(28)-(31، 89، 129)-(34، 38، 121)-(34، 63، 73 92، 115، 119، 121، 154)-(35)-(35)-(36)-(45)-(68)-(98)-(99، 140)-(122)-(123)-(153، 180)-(155)-(173)-(175).

(5)- النساء : (1)-(6، 86)-(10)-(11، 12، 17، 24، 32، 35، 39، 70، 92، 104، 111، 127، 147، 148، 170، 176)-(11، 17، 24، 26، 68، 92، 104، 111، 130، 166، 165)-(170)-(12)-(12)-(16، 23، 26، 29، 64، 96، 100، 106، 110، 129، 152)-(18، 138، 161، 173)-(33، 41 72، 79، 159، 166)-(34)-(35، 94، 128، 136)-(38[2])-(41)-

– وثماني وأربعين (48) مرة في سورة المائدة : رحيم، عليم، خبير، شـهداء، قـدير، الرقيب، أحباؤه، بشير، نذير، أليم، عزيز، حكيم، المسيح، أذلة، أعزة وليكم، بصير، أنصار، السميع، العليم، حليم، شهيد، أولياء، العزيز، الحكيم[1]

وثلاثا وخمسين (53) مرة في سورة الأنعام : السميع، العليم، وليـا، قـدير، الخبير، شهيد، شركاءكم، البصير، ولي، شـفيع، رحـيم، بوكيـل، ألـيم، حميم، علـيم، حكيم، شركاء، شفعاءكم، العزيز، وكيل، اللطيف، بحفيظ، حفيظا أوليائهم، وليهم، أولياؤهم، لشركائنا، لشركائهم، شركاؤهم، شهداء، شهداءكم شريك، خلائف[2].

وتبين من الاستقراء أن أمثلة هذه الصيغة جاءت من المتعـدي والـلازم. وشـملت أغلب أبواب الفعل المعروفة، إذ جاءت من باب (فَعَـلَ يفعُـل) و(فَعَـلَ يفعِـل) و(فَعَلَ يفعَل) و(فعِل يفعَل) و(فعِل يفعِل). وإلى جانب هذا شملت الصحيح والمعتـل، والمفرد والمثنى والجمع المكسر، والمعرفة والنكرة.

وقد تنوعت دلالات أبنيـة هـذه الـصيغة بحـسب الـسياقات التـي وردت فيها، وبحسب علاقاتها بالموصوفين، الذين تنوع ذكرهم في الآيـات ؛ كـالله والأنبيـاء والنـاس والشيطان والأصنام والعذاب والقول والشراب .

ويحتل ما جاء من باب (فعِل يفعَـل) المرتبـة الأولى، لكـن ذلـك يعـود إلى تكـرار الصيغ لا إلى تنوعها. ويذكر الدارسون أن (فَعِل) غالبا ما يختص بالحالات، ومـا دل على الحالات يفترض فيه الكثرة؛ لأنها متغيرة وأكثر حركية من الصفات الثابتة ؛ لذا تراوحت

(45، 75، 89، 119، 123، 173)-(45 52، 75، 89، 123، 145، 173)-(52، 192)-(52)-(56، 158، 165)-(68، 134، 148)-(58، 134)-(63)-(69)-(76، 89، 139، 144)-(80)-(81، 109، 132، 171)-(105)-(107)-(117)-(125)-(131)-(133، 149)-(135)-(157، 171، 172).

(1)- المائـدة : (3، 34، 39، 74، 98)-(7، 54، 97)-(8)-(8، 44)-(17، 19، 40، 120)-(17^2، 72^2، 75)-(18)-(19)-(19^2)-(36، 73، 94)-(38، 95)-(38)-(51^2، 57، 81)-(54)-(54)-(55)-(71)-(72)-(76)-(76)-(101)-(117^2)-(117)-(118)-(118).

(2)- الأنعـام : (13، 115)-(13، 96، 115)-(14)-(17)-(18، 73)-(18، 73، 103)-(19)-(22)-(50)-(51 70)-(51، 70)-(54، 145، 165)-(66، 107)-(70)-(70)-(83، 101، 128، 139)-(83، 128، 139)-(94، 100، 139)-(94)-(96)-(102)-(103)-(104)-(107)-(121)-(127)-(128)-(136)-(136^2)-(137)-(144)-(150)-(163)-(165).

صيغ هذا الباب بين اشتقاقها من اللازم ومن المتعدي، وما كان من هذا الأخير « أقرب إلى الفعلية؛ لأنه يتضمن معنى الفعل والحركة والمجهود الجسمي أو العقلي، فالفاعل بالنسبة لهذه الطائفة من الأفعال يقوم بالفعل ويتلقى الفعل، فتعود عليه نتائجه أو يقوم به لنفسه ولفائدته »[1]

قلنا إن الكثرة تعود إلى تكرار الصيغ وليس إلى تنوعها[2]. فقد تكررت على سبيل المثال " عليم " ثماني وخمسين (58) مرة، و"رحيم" ستا وثلاثين (36) مرة، و"شهيد" سبعا وعشرين (27) مرة، و"سميع" سبع عشرة (17) مرة .

وإذا كانت كثرة ما جاء من (فعِل) تعود إلى التكرار، فإن كثرة ما جاء من (فعَل) تعود إلى التنوع، ومن ثم هي أولى بالمرتبة الأولى، فقد جاء منه تسعة عشر (19) جذرا اشتقاقيا مقابل عشرة (10) جذور لـ (فَعِل)، والفارق واضح .

والسبب أن (فَعَل) في العربية من أكثر الأفعال تصرفا، فعينه في المضارع تقبل الحركات الثلاث، بخلاف (فعِل) الذي لا تقبل عين مضارعه إلا حركتين[3].

وفيما يأتي دراسة لعينات من أبنية هذه الصيغة. ففي قوله تعالى مثلا: ﴿ فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴾[4]، فالرحيم (فَعِيل) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم رَحِمَ يَرْحَم رَحْمة ورَحَمة، ورُحْما ورُحُما، ومَرْحَمة[5] فهو رحيم من باب (فعِل يفعَل). والرحمة في اللغة الرقة والتعطف، والرحيم (فعيل) بمعنى

---

(1)- التصريف العربي، ص 87.

(2)- نشير إلى أنه بعد طرح المكرر من الصيغ المحصاة أصبح عددها مائة وثماني وثلاثين (138) صيغة، وهو ما يمثل نسبة 39,31% من المجموع العام .

(3)- لم نذكر باب (فعُل) هنا، لأن (فعيل) من فعُل غالبا ما تكون صفة مشبهة، وقد تشترك الصفتان فيها ويصعب التفريق بينهما حتى بالعودة إلى فكرة التعدية واللزوم، والتجدد والثبوت فإنها تبقى ضوابط ضعيفة، ولا أدل على ذلك من كثرة الاختلاف بين العلماء في الصيغ المشتركة بين صيغ المبالغة والصفة المشبهة، ومنها (فعيل). وعلى هذا الأساس، يمكن عدّ أسماء الله الحسنى المصوغة من اللازم صفات مشبهة، كما يمكن عدها صيغ مبالغة : كعزيز ولطيف وحليم وعلي ...

(4)- البقرة : 37 .

(5)- ينظر اللسان، مادة (رحم)، والقاموس المحيط، فصل الراء باب الميم، 4 / 119

(فاعل)[1]، مثلما قالوا سميع بمعنى سامع وقدير بمعنى قادر، وهي في الإنسان رقة القلب وعطفه [2]، وتكون بهذه الدلالة من الكيفيات الخاضعة للمزاج، التي يستحيل إطلاقها على الله تعالى [3] ؛ ولذا فهي في الآيات المحصاة تدل على الكمال المطلق الذي هو صلة خاصة بالله تعالى لا يشترك فيها معه غيره [4]

ويكفي هذه الكلمة أهمية أنها مع لفظة " الرحمن " من السبع المثاني. وهي مرتبطة بها في أكثر الحالات ومع غيرها؛ كالتواب والغفور والعزيز والرؤوف والرب والبر ...[5].

واقترنت في معظم الآيات التي أحصيناها بصفة أخرى من صفات الله تعالى سابقة لها، وهي «غفور»، فتقديمها أولى «لأن المغفرة سلامة والرحمة غنيمة، والسلامة تطلب قبل الغنيمة »[6]. وقد سبقت في الآية بـ «التواب» التي تفيد المبالغة كذلك، وجرت «الرحيم» مجرى العلة لها، إذ قبول الله التوبة عن عباده ضرب من الرحمة بهم، وإلا كانت التوبة لا تقتضي إلا نفع التائب نفسه بعدم العودة إلى الذنب حتى تترتب عليه الآثام [7].

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾[8]، جاءت صيغتا (بَشِيرًا ونَذِيرًا) بزنة (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل). قيل إنهما من الثلاثي المزيد على غير قياس [9]. وقيل يجوز أن تكون بشير من أَبْشَر أو من بَشَّر، فإذا كانت من المزيد فهي على غير قياس كما ذكرنا، وإن كانت من المجرد [10]، فهي بمعنى المزيد وهي مقيسة عند سيبويه[11]، ولغة عند

---

(1)- هذا في القرآن، أما في اللغة فقد تكون اسم فاعل أو اسم مفعول، يقال : راحم ورحوم ورحيم (اسم فاعل)، ويقال: مرحوم ورحيم ومُرَحَّم (اسم مفعول). فرحيم : اسم فاعل أو اسم مفعول حسب السياق. وهو في القرآن اسم فاعل لا سيما إذا كان صفة لله عز وجل .

(2)- ينظر اللسان، مادة (رحم).

(3)- ينظر روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني للألوسي، مطبعة إدارة الطباعة المنيرية القاهرة (د. ت)، 1 / 59 .

(4)- ينظر لغة القرآن الكريم، ص 370 – 371 .

(5)- ينظر الظاهرة الجمالية في القرآن الكريم لنذير حمدان، دار المنارة للنشر والتوزيع، ط 1 جدة 1991 ص 243، وموسوعة «له الأسماء الحسنى»، 1 / 35 – 36 .

(6)- صفاء الكلمة، ص 227 .

(7)- ينظر التحرير والتنوير، 1 / 439 .

(8)- البقرة : 119 .

(9)- ينظر التحرير والتنوير، 1 / 691 .

(10)- وهو ما لا يرى الطاهر بن عاشور داعيا إليه، ينظر المرجع نفسه، ص. ن .

(11)- ينظر البحر، 1 / 538 .

الجليل [1]. وقرئ قوله تعالى : ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى﴾ [2]، بالتخفيف من بشر، وبالتثقيل من بَشَّر [3]؛ وهما لغتان فصيحتان، إلا أن التشديد أكثر والتخفيف حسن مستعمل [4]. كما قرأ عبد الله «يُبْشِرك» في جميع القرآن من أبشر، وبهذا تكون «لِبَشَر» ثلاث لغات ذكرها أكثر من واحد [5]. وهو ما يجوز أن تكون «بشير» من أحد الأفعال الثلاثة : بشر أو أَبْشَرَ أو بَشَرَ. والبشير، المبشر بخير أو شر [6]. قال تعالى : ﴿ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [7].

وترتبط الكلمة بالدلالة على الإخبار بسار تنبسط معه بشرة الوجه، بحيث تطلق البشارة عموما على الخير.

أما نذير، فهي (فَعِيل) من الثلاثي الصحيح المزيد بالهمزة أنذر ينذر إنذارا، فهو منذر ونذير أي أنها (فعيل) معدول بها عن (مُفْعِل)، وهو الأصل أميت فعله الثلاثي [8].

يقول أبو حيان بشأن هاتين الصيغتين : «وعدل إلى (فعيل) للمبالغة ؛ لأن (فعيل) من صفات السجايا، والعدل في بشير للمبالغة عند سيبويه إذا جعلناه من بشر، لأنهم قالوا بشر مخففا، وليس مقيسا في نذير، لأنه من أنذر، ولعل محسن العدل فيه كونه معطوفا على ما يجوز فيه ذلك ؛ لأنه قد يسوغ في الكلمة مع الاجتماع مع ما يقابلها ما لا يسوغ فيها لو انفردت.» [9]

---

(1)- ينظر العين، 6/ 259 .

(2)- آل عمران : 39 .

(3)- ينظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ط 3 بيروت 1979، ص 108، والاشتقاق لابن دريد تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، ط 3 القاهرة (د.ت)، ص 77، والمفردات كتاب الباء، ص 48، والبحر، 2/ 465 .

(4)- ينظر الحجة لابن خالويه، ص 109.

(5)- ينظر المفردات كتاب الباء، ص 48، واللسان، مادة (بشر)، والبحر، 2/ 465.

(6)- ينظر العين، 6/ 259، ومقاييس اللغة، باب الباء والشين وما يثلثهما، 1/ 251.

(7)- آل عمران : 21، وربما هو جنس من التبكيت أو التهكم والاستهزاء. ينظر مقاييس اللغة، ص.ن والبحر، 2/ 430. قال أبو حيان : " ... وقيل هو على معنى تأثر البشرة من ذلك فلم يأخذ فيه قيد السرور، بل لوحظ معنى الاشتقاق ." البحر 2/ 431 .

(8)- ينظر اللسان، مادة (نذر)، ومقاييس اللغة باب النون والذال وما يثلثهما، 5/ 414 .

(9)- البحر، 1/ 538 .

وفي العربية أمثلة كثيرة جاء فيها المجرد بمعنى المزيد، ومنه (فَعَل) بمعنى (أَفْعَل وفَعَّل)، ومنه كذلك (فَعَّل) بمعنى (أَفْعَل)[1]. يقول ابن خالويه :«كل فعل جاز فيه (فَعَلَ وفَعَّلَ) اعترض بينهما (أَفْعَل)»[2]، وترتبط الكلمة بالدلالة على التخويف أو التخوف، بحيث تطلق النذارة عموما على الشر.

وقد وردت هذه الصيغة جمع تكسير على وزن (أَفْعِلَة)، نحو : أعزة وأذلة، و(فُعَلَاء) نحو: شهداء وشفعاء وشركاء، و(أَفْعَال) نحو : أنصار، و(أَفْعِلَاء) نحو: أحباء وأولياء، و(فَعَائِل) نحو : خلائف. ومن هذه الجموع أذلة وأعزة في قوله تعالى ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾[3].

جاءت الصيغتان جمعا لـ (فَعِيل)، تقول: ذليل وعزيز، وكل منهما من الثلاثي المجرد الصحيح المضعف: ذل يذل ذلا وذلة وذلالة (بفتح الذال وضمها) ومذلة، فهو ذليل بين الذل والمذلة، أي هين خسيس[4]. وعز يعز عزا وعزة وعزازة فهو عزيز أي قوي رفيع ممتنع غالب، والعز والعزة الشدة والغلبة والامتناع[5].

وكلتاهما من باب (فعَل يفعِل)، وإن كان الأصل فيما دل على الخصال التي تكون في الإنسان من الحسن والقبح والشدة والضعف والجرأة والجبن والصغر والعظم، أن يكون من باب (فعُل يفعُل)، غير أنه لما كانت الصيغتان من المضعف استثقل فيهما (فعُل يفعُل)، فجاءتا من (فعَل يفعِل)[6].

(1)- ينظر على سبيل المثال أدب الكاتب ،ص 433 وما بعدها، وينظر ص 460 وما بعدها، وينظر كتاب فعلت وأفعلت للزجاج، ص 5 وما بعدها، والجمهرة، 3/ 1257 وما بعدها. وقد نفى أبو هلال العسكري أن يكون فعل وأفعل بمعنى واحد، كما لايكونان على بناء واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين، وأما في لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد مثلما ظن كثير من النحويين واللغويين. ينظر الفروق في اللغة، ص 15 .

(2)- الحجة، ص 109 .

(3)- المائدة : 54 .

(4)- ينظر العين، 8 / 176، ومقاييس اللغة باب الذال وما معهما في الثنائي المطابق، 2 / 345، واللسان مادة (ذلل)، والقاموس المحيط، باب اللام فصل الذال، 3 / 390 .

(5)- ينظر العين، 1 / 76 .

(6)- ينظر أدب الكاتب، ص 471 - 472 .

وذَكَر الصرفيون أن الفعل المضعف إذا كان من اللازم يأتي مضارعه على (يفعِل)[1] والأكثر في تكسيره أن يكون على (فِعَال)، نحو: شديد شداد، وحديد حداد، وعلى (أفعِلَاء) نحو: شديد أشدّاء، ولبيب ألبّاء وشحيح أشحّاء ؛ إلا أنه يكسر على (أفْعِلَة) نحو : أشحّة وأعزّة وأذلّة، و(أَفْعِلَة) نظير (أَفعِلَاء) وبمنزلتها في البناء، غير أن (أَفْعِلَاء) تنتهي بهمزة تأنيث و(أَفْعِلَة) تنتهي بتائه[2].

وترتبط الأولى في الآية بالدلالة على اللين والانقياد والتواضع[3] والذل، متى كان من الإنسان نفسه لنفسه فمحمود[4]. وهو هنا في الآية مجاز[5]. يقول سيد قطب: «وهي صفة مأخوذة من الطواعية واليسر واللين، فالمؤمن ذلول للمؤمن غير عصي عليه ولا صعب، هين، لين، ميسر، مستجيب، سمح، ودود، وهذه هي الذلة للمؤمنين، وما في الذلة للمؤمنين من مذلة ولا مهانة، إنما هي الأخوة ترفع الحواجز وتزيل التكلف وتخلط النفس بالنفس، فلا يبقى فيها ما يستعصي وما يحتجز دون الآخرين .»[6]

بينما ترتبط الثانية بالدلالة على الشدة والقوة والتعزز والإباء والاستعلاء، وهي صفات المؤمنين حقا، أن يكون أحدهم متواضعا لأخيه ووليه متعززا على خصمه وعدوه. قال تعالى : ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾[7]، ولقد وصف الرسول (صلى الله عليه وسلم) بأنه الضحوك القتّال؛ ضحوك لأوليائه، قتّال لأعدائه[8].

---

(1) - ينظر على سبيل المثال الممتع 1 / 147، وشرح الشافية 1 / 134 .

(2) - ينظر الكتاب 3 / 604، والتكملة ص 166 – 185، وشرح الشافية 2 / 137.

(3) - ولهذا استعمل " أذلة على " فكلمة أذلة مضمنة معنى التعطف والتحنن، فصلحت معها "على" لأنه يقال : ذل له، لا ذل عليه. ينظر البرهان، 3 / 341 .

(4) ينظر المفردات كتاب الذال، ص 181، والكشاف 1 / 623، والبحر 3 / 524، والتحرير والتنوير 6 / 237 .

(5) ينظر التحرير والتنوير، 6 / 237 .

(6) الظلال، 2 / 919 .

(7) الفتح : 29 .

(8) ينظر تفسير ابن كثير، 2 / 596 .

والعزة المقصودة في الآية ليست للذات ولا الاستعلاء للنفس، وإنما هي العزة للعقيدة والاستعلاء للراية التي يقفون تحتها في مواجهة الكفار [1].

وأشار الطاهر بن عاشور إلى المقابلة بين هذين الوصفين في آية واحدة بقوله: «والأذلة والأعزة وصفان متقابلان وصف بهما القوم باختلاف المتعلق بهما [..] وإثبات الوصفين المتقابلين للقوم صناعة عربية بديعية، وهي المسماة الطباق، وبلغاء العرب يغربون بها، وهي عزيزة في كلامهم. وقد جاء كثير منها في القرآن، وفيه إيماء إلى أن صفاتهم تسيرها آراؤهم الحصيفة، فليسوا مندفعين إلى فعل ما إلا عن بصيرة، وليسوا ممن تنبعث أخلاقه عن سجية واحدة بأن يكون لينا في كل حال، وهذا هو معنى الخلق الأقوم، وهو الذي يكون في كل حال بما يلائم ذلك. قال كعب بن سعد (طويل):

حَلِيمٌ إِذَا مَا الْحِلْمُ زَيَّنَ أَهْلَهُ ** مَعَ الْحِلْمِ فِي عَيْنِ العَدُوِّ مَهِيبُ»[2].

وما يرجح كون الصفتين للمبالغة [3]، أنهما مسبوقتان بفعل وموصوفتان به، فلما كان الفعل يدل على التجدد – وهو خلاف الاسم الذي يدل على الثبوت – صارتا تدلان على التجدد مثله، لأنهما من أفعال الطاعة والثواب، وهي أمور تقتضي التجدد [4].

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾[5]، وردت ولي على (فَعِيل) من الثلاثي المجرد المعتل الفاء واللام أي اللفيف المفروق، ولي الشيءَ وعليه يلي ولاية وولاية أي تولى أمره ونصره [6]، من باب (فَعِل يَفْعِل) وهذا الباب معدود عند العلماء ضمن المسموعات أو الشواذ، لأن ما كان على (فَعِل) الأصل فيه أن يأتي على

(1)- ينظر الظلال، 2/ 919. وروي أن الصفات التي وصف بها هؤلاء القوم هي صفات أبي بكر رضي الله عنه، فقد كان ضعيفا في نفسه قويا في الله في عزمه على قتال أهل الردة. ينظر التسهيل لابن جزي، ص 181.

(2)- التحرير والتنوير، 6/ 237 – 238.

(3)- أشير إلى أن كثيرا من الكلمات مختلف فيه بين العلماء، وبخاصة المفسرين، فهذا يعدها للمبالغة، وذاك يعدها صفة مشبهة، وآخر يعدها للنسب ....

(4)- ينظر البحر، 3/ 524.

(5)- البقرة: 107.

(6)- ينظر المفردات كتاب الواو، ص 533. ومقاييس اللغة باب الواو واللام وما يثلثهما، 6/ 141، واللسان مادة (ولي)، والقاموس المحيط، فصل الواو باب الياء، 4/ 404.

(يَفْعَل) إلا ما شذّ [1]. وهي معدولة عن (فَاعِل) إلى (فعِيل) قصد المبالغة، كما أنها أكثر استعمالا في القرآن من «والـ»[2].

وتأتي بمعنى الـمُوَالِي والـمُوَالَى، يقال للمؤمن: هو وَلِيّ الله ولم يرد مولاه، وقد يقال : الله وليّ المؤمنين ومولاهم [3]. وارتبطت هذه الكلمة في الآيات التي وردت فيها بعدة معان متقاربة، تعود في أصلها إلى معنى القرب. والقرب يكون من حيث المكان، أو من حيث النسبة، أو من حيث الدين، أو من حيث الصداقة والنصرة والاعتقاد [4].

ولا يخرج أغلبها عن هذه المعاني الأخيرة، إذا استثنينا «ولي» في قوله تعالى : ﴿فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾[5]، فإنها تعني الوكيل أو الوصي أو الترجمان[6]. وذلك لا يخلو من معنى النصرة وتولي الأمر.

وجاءت في الآيات التي وردت فيها مجموعة على أولياء، أي (أَفْعِلَاء) جمع تكسير ويذكر الصرفيون أن (فعيل) الناقص أو المضعف الذي بمعنى (فَاعِل) صفة لمذكر عاقل، يجمع قياسا على (أَفْعِلاء)، نحو : أغنياء وأشقياء وأصفياء وأغوياء [7]. يقول سيبويه : «وأما ما كان من بنات الياء والواو، فإن نظير (فُعَلَاء) فيه (أَفْعِلاء)، وذلك نحو: أغنياء وأشقياء وأغوياء وأكرياء وأصفياء، وذلك أنهم يكرهون تحريك هذه الواوات والياءات، وقبلها حرف مفتوح، فلما كان آخر ذلك مما يكرهون ووجدوا عنه مندوحة فروا إليها كما فروا إليها في المضاعف. »[8]

---

(1)- ينظر على سبيل المثال شرح الشافية، 1/ 35، وشذا العرف، ص 35 .

(2)- هذه الأخيرة وردت مرة واحدة في سورة الرعد لمؤاخاة الفواصل، وهي بمعنى ولي، ينظر المفردات، كتاب الواو، ص 533، والبحر 1 / 515 .

(3)- ينظر المفردات كتاب الواو، ص 533 .

(4)- ينظر المرجع نفسه، ومقاييس اللغة باب الواو واللام وما يثلثهما، ص 6 / 141.

(5)- البقرة : 282

(6)- ينظر البحر، 2 / 361 .

(7)- ينظر الكتاب 3 / 634 - 635، والمقتضب 1 / 162، 2 / 209 - 210، وشرح الشافية 2 / 137، 3 / 35، والتسهيل ص 278، وشرح ابن عقيل، 2 / 468 .

(8)- الكتاب، 3 / 634 - 635. وفسر السيرافي هذا، يقول : «يعني لو جمعوا غنيا على (فُعَلاء) لقالوا غُنَيَاء، وفي شقي شُقَيَاء، وكانت الياء متحركة قبلها فتحة، ومن شأنهم قلب الياء ألفا والواو إذا تحركا وقبلها فتحة في كثير من المواضع، كقولهم في الفعل مال وباع أصله ميل وبيع وقال أصله قول، وفي الاسم دار وأصله دور، وناب وأصله نيب، فعدلوا كراهة لذلك إلى جمع آخر وهو (أفعلاء) ولا يلزمهم فيه ما كرهوه. » الكتاب، هامش 3 / 635 .

2 - صيغة فعَّال

ذكر الصرفيون أن هذه الصيغة تأتي اسما وصفة ؛ فالاسم نحو : الكَلاَّء [1]، أوالقَذَّاف (أي الميزان أو المنجنيق) والجَلَّاء (الذي يجلو السلاح) والدَّعَّاء (اسم رجل) والرَّغَّاء (اسم طائر) [2]. والصفة نحو : شرّاب ولبّاس وركّاب وغدّار ومنّان وتوّاب ووهّاب [3]. ويكثر مجيء هذا البناء من المتعدي؛ كقوّال وشرّاب ولبّاس وركّاب ووّهاب [4]. يقول سيبويه : «وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة » [5] .

ولكثرة استعمالها في اللغة، قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياسيتها للمبالغة من الثلاثي اللازم والمتعدي [6]، لأنها محولة من (فَاعل)، وفاعل يأتي من اللازم والمتعدي [7]. لذا، فإنه إذا ذكرت كلمة مبالغة كانت صيغة (فَعَّال) أول ما يتبادر إلى الذهن، فهي أكثر

---

(1)- ذكر ابن سيدة أن هذه الكلمة عند أحمد بن يحيى على وزن (فعلاء)، لأن الريح تكل فيه السفن وكلا القولين صحيح، والأول أسبق، ينظر المخصص، 16 / 37، 91 .

(2)- يبدو أن هذه الأسماء أصلها صفات، ثم جعلت أسماء بدليل ذكرها تحت عنوان : ومما يكون اسما في بعض الكلام وصفة في بعضه. ينظر المخصص، 16 / 2، 37، 91 .

(3)- ينظر الكتاب 4 / 257، 1 / 111 - 113، والممتع 1 / 98، والبرهان 2 / 511، والمزهر 2 / 243 وذكر سيبويه أن ما سمي بهذه الصفة صُرف، معرفة كان أو نكرة، ينظر الكتاب 3 / 217.

(4)- ينظر الكتاب، 1 / 111 - 113، والمقتضب 2 / 113، وشرح الشافية 2 / 178، وشرح ابن عقيل 2 / 111 - 112، والبرهان 2 / 511، والمزهر 2 / 243، وشذا العرف، ص 74 .

(5)- الكتاب 1 / 110. يقول فلايش فيما يخص هذه الصيغة، تحت "عنوان التأثير العميق للقياس" : «كان للقياس على وجه الخصوص أثر (فعال) وخير مثال على ذلك صيغة (فعَّال)، ففي اللغة القديمة كان من الممكن بناء هذه الصيغة في جميع الأفعال المبنية للمعلوم تقريبا، على أنها صيغة مبالغة لاسم الفاعل بزنة (فاعل) تعمل مثله عمل الفعل » العربية الفصحى، ص 78 - 79 .

(6)- ينظر مجلة المجمع، 2 / 35، 53، 62 .

(7)- ذكر الشيخ محمد الخضر حسين كثيرا مما جاء من لازم، نحو : الأفاك والأواب والبخال والبسام والتواب والتياه والحنان والحلاف والخناس .. ينظر مجلة التراث العربي، العددان 11 و12 ص223

الأبنية شيوعا، ولم تأت للمبالغة فحسب، بل جاءت للصناعة وللاحتراف وللملازمة وللنسب[1].

جاء في تاج العروس للزبيدي : «وقد صرح كثير من الصرفيين بأن (فَعَّالًا) كما يكون للمبالغة يكون للنسب، وللدلالة على الحرف والصنائع، كالنجار والبزاز »[2]. فمما جاء :

1- للمبالغة نحو : قوّال ونوّام وضرّاب وأكّال وصوّام وقوّام أي كثير القول والنوم والضرب والأكل والصوم والقيام.

2- وللنسب نحو : حمّار وبغّال وكلّاب وجمّال وسيّاف وعسّال، أي صاحب حمار وبغل وكلب وجمل وسيف وعسل .

3- وللحرف والصنائع نحو : نجّار وحدّاد وبرّاد وعطّار وثوّاب وعنّاب، أي الذي حرفته النجارة والحدادة والبرادة والعطارة وبيع الثياب والعنب[3] .

وعلى الرغم من كثرة (فَعّال) في الدلالة على الحرفة والصناعة والنسبة، فإن ذلك موقوف على السماع ولا يقاس شيء منه[4] .

وهناك من يرى عدم اشتقاق هذا البناء من اسم الفاعل ولا من الفعل، وإنما هو مشتق من اسم الجنس أو اسم المهنة للدلالة على الحرفة والصنعة. فالفَرَّاء عنده من الفِراء والبزّاز من البز، والثوّاب من الثياب، والجمّال من الجمل وهكذا.. ويرى أنه لا يشترط في صياغة هذا البناء التكرار أو المبالغة، وإنما يطلق على كل من مارس الحرفة قلت أو كثرت، فمن يدهن يسمى دهّانا، ومن يحرث يسمى حرّاثا، ومن يصنع الأقفال يسمى قفّالا، ومن يعمل النخاسة يسمى نخّاسا وهكذا ...

---

(1)- ينظر شرح المفصل 6 / 13 - 15، وفقه اللغة لوافي، ص 217 - 220، ودراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح، ص 339، وتهذيب المقدمة اللغوية، ص 210 - 240 .

2)- تاج العروس، مادة (حبر).

(3)- ينظر الاشتقاق لعبد الله أمين، ص 263 .

(4)- ينظر شرح المفصل 6 / 13 - 16، والهمع 2 / 198، وشرح التصريح 2 / 337. ويقيس المبرد باب (فاعل فعّال) لأنه في كلامهم أكثر من أن يحصى، ينظر الهمع 2 / 198 .

فالصيغة - من منظوره طبعا - لا تدل على المبالغة، حجته في ذلك عدم بنائها قبل المبالغة على (فَاعِل)، إذ لم يسمع عن العرب حامل وجامل وبازز وقافل.. وقياسا على ذلك، ينفي كون الطبيب الجرّاح سمي بذلك لكثرة الجراحة، والسقّاء لكثرة السقاية، بدليل أنهم لم يسموا سائس الخيل سواسا والراقصة رقّاصة[1]، وبائع الفاكهة فكّاها[2].

كما قاس العرب صفات أخرى على هذه الصفات قريبة الدلالة منها، كوصفهم للشاعر بأنه هجّاء ووصّاف ومدّاح، وقالوا: فلان عبّاب ونصّاب ونمّام وهمّاز ولمّاز ونسّابة وفحّاشة، والمراد منها أنها صارت لاصقة بهم وكأنها مهن لهم[3]. من ذلك ما ورد في قوله تعالى ﴿وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾[4] ذكر القرطبي أن السماع هنا ليس المقصود به قوي السمع، وإنما الذي يسمع الأخبار وينقلها، وهي واضحة الدلالة على المهنة[5].

وقد تعسف بعض الصرفيين في تخريج بعض الصفات استعملت باللفظين (فَاعِل وفَعَّال)، نحو: لاَبِنٌ ولبَّان، وذهب الرضي أن لاَبِنًا لصاحب اللبن، ولَبَّانًا لمن يزاوله في البيع[6].

والمرجح أن هذا يعود إلى اختلاف اللهجات، حتى وإن لم تنسب كل لهجة إلى أصحابها، بدليل أن الرضي نفسه أورد كلمات مستعملة باللفظين بمعنى واحد، نحو: سياف وسائف. كما جاء (فَعَّال) والمنسوب بالياء بمعنى واحد، نحو: بَتّي وبَتَّات لبائع البت (وهو الكساء)[7].

---

(1)- غير أن ابن دريد أورد لفظ رقاصة ضمن بيت للنعمان بن عدي، يقول فيه [طويل] :

- إِذَا شِئْتُ غَنَّانِي دَهَاقِينُ قَرْيَةٍ ** وَرَقَّاصَةٌ تَجْثُو عَلَى كُلِّ مَنْسِمِ -

وجاء في العقد الفريد 6 / 370 صناجة بدلا من رقاصة، وفي مقاييس اللغة باب الراء والقاف وما يثلثهما 2 / 429 الرقاصة : لعبة .

(2)- ينظر صيغة اسم الفاعل في العربية، ص 66 - 67 .

(3)- المرجع نفسه، ص 67 .

(4)- التوبة : 47 .

(5)- ينظر الجامع المجلد الرابع، 8 / 85، والبحر 3 / 499 .

(6)- ينظر شرح الشافية، 2 / 84 - 85 .

(7)- المرجع نفسه، 2 / 85 .

وفي القرآن أمثلة كثيرة من هذا القبيل، فقد راوح في استخدام البناء الواحد تارة بـ(فَاعِل) وتارة بـ(فعَّال)، كقوله تعالى ﴿ قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾[1]، وقوله تعالى ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ ﴾[2]، وقوله ﴿ وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ﴾[3]، وقوله ﴿ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ ﴾[4]، وقوله ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ ﴾[5]، وقوله ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ ﴾[6].

وعندما نقرأ قوله تعالى ﴿ وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴾[7] وقوله تعالى ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ﴾[8]، نجد أنه استعمل (فَاعِل) عند إرادة القيام المادي في حين استعمل (فَعَّال) للدلالة على القيام بالأمر، وتولي السلطة ؛ فالاستعمالان، إذًا، متساويان، وإن كانت صيغة (فَعَّال) تطورت دلالتها فتخصصت.

وجاءت هذه الصيغة في كثير من اللغات السامية بالدلالة نفسها، فديّان وطبّاخ وصيّاد ونجّار وجمّال وفلّاح وحرّاث وسيّاف وعرّاف كلها صيغ تدل على المهنة في العبرية والسريانية والحبشية والأكادية على اختلاف بسيط بينها[9].

ويرى برجستراسر أن بناء (فَعَّال) الدال على أسماء الصنّاع في العربية، كنجّار وطبّاخ معرب عن الآرامية، ثم قيس باقي الصيغ على هذه[10]. ويرى غيره أن كلا من العربية والآرامية استعار كلمة نجار من الأكادية[11]. غير أن هذا الرأي تنقصه الأدلة،

---

(1) - الرعد : 16 .
(2) الحجر : 86 .
(3) - الأنعام : 18
(4) - يوسف : 39 .
(5) - الأنفال : 58 .
(6) - الحج : 38
(7) - الحج : 26 .
(8) النساء : 34 .
(9) ينظر صيغة اسم الفاعل في العربية، ص 68 – 69 .
(10) ينظر التطور النحوي للغة العربية لبرجستراسر، تصحيح وتعليق وتخريج رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط 2 القاهرة، 1994، ص 105 .
(11) ينظر صيغة اسم الفاعل في العربية، ص 70، والتطور النحوي، ص 227.

والمرجح أن لفظ نجار يكون من الأصل السامي المشترك ؛ لأن صيغة (فعَّال) - مثلما مر بنا - من الصيغ الأصلية في كل الساميات [1].

ونشير إلى أن القدماء اصطدموا ببعض الألفاظ جاءت على صيغة (فَعَّال)، مجردة من الدلالة على المبالغة، وبخاصة ما كان منها وصفا للذات الإلهية، نحو قوله تعالى : ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [2] .

فالصيغة في ظاهرها تدل على المبالغة في كثرة الظلم، ولو كان الأمر كذلك لأدى إلى إثبات القليل، وهو محال في حق الله تعالى، لذلك نجدهم يجتهدون في تخريج هذه الآية وما شابهها، وحملها على (فَاعِل) [3].

وعلى الرغم من كثرة صيغة (فعَّال)، فهي غير مقيسة عند سيبويه، إذ لا يقال لصاحب الدقيق دقاق، ولا لصاحب الفاكهة فكّاه، ولا لصاحب البر برَّار، ولا لصاحب الشعير شعَّار [4].

وورد هذا البناء في ستة وعشرين (26) موضعا، يتوزع كالآتي :

- ستة (06) في سورة البقرة : التواب، التوابين، كفار[5].
- اثنين (02) في سورة آل عمران : الوهاب، بظلام [6].
- خمسة (05) في سورة النساء : توابا، قوامون، خوانا، قوامين [7].
- ثلاثة عشر (13) في سورة المائدة : قوامين، جبارين، سماعون، أكالون، كفارة، فكفارته، للسيارة، علام [8].

---

(1)- المرجع نفسه، ص. ن.

(2)- الأنفال : 51 .

(3)- يذهب ابن مالك إلى أن الذي حملهم على ذلك أن النفي منصب على المبالغة، فيثبت أصل الفعل والله تعالى منزه عن ذلك، ينظر شرح التصريح 2 / 337 .

(4)- ينظر شرح التصريح 2 / 337، والهمع 2 / 198 .

(5)- البقرة (37، 54، 128، 160)- (222) - (276).

(6)- آل عمران (8)- (182).

(7)- النساء : (16، 64)- (34)- (107)- (135).

(8)- المائدة : (8) - (22) - (41، 42) - (42) - (45، 89، 95) - (89) - (96) - (109، 116).

وشملت هذه الأمثلة اللازم والمتعدي، والصحيح والمعتل، والمفرد بنوعيه، وجمع ... السالم، والنكرة والمعرفة، كما شملت أغلب أبواب الفعل، فجاءت من باب (فعَل ...) و(فعَل يفعَل) و(فعَل يفعِل) و(فعِل يفعَل).

وبناء على الدلالات التي تأتي عليها (فعَّال)، فإن ما أحصي من هذه الصيغة جاء ... للمبالغة، باستثناء كلمتي «سَمَّاعُونَ» و«بِظَلَّامٍ». فإن الأولى تحتمل الدلالة على المهنة، ... الذي مهنته سمع الأخبار ونقلها ونشرها بين الناس [1].

والثانية تحتمل الدلالة على النسب، وهو أحد الأوجه الأربعة التي تحتملها الكلمة ... أنه تعالى لا ينسب إلى الظلم، فيكون من نحو بزاز وعطار [2].

ومن بين الأمثلة المحصاة، كلمة «كفارة» في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾[3]. فهي (فَعَّال) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم، كفر يكفر كفرا ... فهو كافر، أي ساتر أو جاحد [4]، والمبالغة فيه كَفُور وكَفَّار، من باب (فعَل ...).

وسميت الكفَّارة كفَارة لأنها تكفّر عن الآثام والذنوب، أي تسترها وتمحوها ... القتل الخطأ، وكفارة اليمين، وكفارة الظهار... [5]. جاء في مقاييس اللغة: «الكاف ... والراء أصل صحيح يدل على معنى واحد وهو الستر والتغطية» [6]

وكانت الكلمة في الأصل صفة، ثم انتقلت إلى الاسمية وصارت تستعمل ... وتفيد المبالغة نحو قتالة وضرابة، فهي من الصفات الغالبة في باب الأسماء [7].

ويذكر العلماء أن ما اختتم بتاء من الصفات الغالبة التي حذفت موصوفاتها قد ... هذه للتأنيث ؛ لأنه في الأصل صفة لموصوف مؤنث، وقد تكون للنقل من وصف إلى الاسم، بمعنى أن الكلمة إذا كانت في أصل وضعها وصفا ثم كثر استعمالها

1- ينظر الجامع، مج 4، 8 / 85، والبحر 3 / 499 .

2- ينظر الإملاء، 1 / 160 .

3- المائدة : 45 .

4- ينظر اللسان، مادة (كفر)، ومقاييس اللغة باب الكاف والفاء وما يثلثهما 5 / 191 .

5- ينظر المفردات، كتاب الكاف ص 435، واللسان مادة (كفر)، والبحر 4 / 12 .

6- مقاييس اللغة باب الكاف والفاء وما يثلثهما 5 / 191 .

7- ينظر اللسان، مادة (كفر).

وغلب عليها حتى صارت بنفسها اسما كانت اسميتها تلك فرعا لوصفيتها [1]. وقد تأتي لتوكيد الوصف. يقول الرضي : «..أن تدخل لتوكيد الصفة التي على (فَعَّال) أو (فَاعِل) أو (مِفْعَال) أو (فَعُول)، كنسابة وراوية ومطرابة وفروقة، فهذه تفيد مبالغة في الوصف[2].

وارتبطت الكلمة - سواء أكانت بالتاء أم بدونها - في الآيات التي وردت فيها بالدلالة على الستر والتغطية، وهو الأصل في الكفر سواء أكان ماديا أم معنويا [3] .

ومن بين الأمثلة أيضا كلمة «جَبَّارِينَ» في قوله تعالى : ﴿قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾[4]. فهي (فَعَّال) تفيد المبالغة جمعت جمع تصحيح [5]، وتأتي من المجرد ومن المزيد بمعنى واحد، تقول جبرت الخلق وأجبرتهم، إلا أن أجبر أكثر. وذهب الأزهري إلى أن «الْـجَبَّار» من «أَجْبَرَ» المزيد لا من «جَبَرَ» [6]. وقال الزجاج :جبرت الرجل على الأمر وأجبرته إذا أكرهته عليه .[7]

وذكر ابن فارس إلى جانب «جَبَرَ» أنه يقال: أجبرت فلانا على الأمر، ولا يكون ذلك إلا بالقهر وجنس من التعظم عليه [8].

وحكى السيوطي عن الفارابي أن (فعّال) من (أَفْعَل يُفعِل) قليل مجيئه نحو درّاك لكثير الإدراك، كما ذكر ابن خالويه أنه لا يوجد في كلام العرب (فعَّال) من (أَفْعَل) إلا جبّار من أجبر، ودرّاك من أدرك، وسآر من أسأر. وذكر سلامة الأنباري ألفاظا أخرى إلى جانب ذلك، وهي فحاش وقصار ورشّاد وحسّان وحسّاس[9].

(1)- ينظر شرح الكافية 2 / 163 - 164، ومسالك القول في النقد اللغوي، ص 311 - 312 .

(2)- شرح الكافية 2 / 163 .

(3)- ينظر مقاييس اللغة باب الكاف والفاء وما يثلثهما 5 / 191، والمفردات، كتاب الكاف ص 433

(4)- المائدة : 22 .

(5)- ذهب سيبويه إلى أن ما كان على (فعَّال) فإنه لا يكسر، وإنما يجمع جمع تصحيح للمذكر أو للمؤنث. ينظر الكتاب 3 / 640 - 641 .

(6)- ينظر اللسان، مادة (جبر).

(7)- كتاب «فعلت وأفعلت»، ص 17

(8)- ينظر مقاييس اللغة، باب الجيم والباء وما يثلثهما، 1 / 502 .

(9)- ينظر المزهر، 2 / 77.

ويذكر الراغب أن بعض أهل اللغة دفع ذلك من حيث اللفظ، إذ لا يقال (فَعَّال) من (أَفْعَلْتُ)، فَجَبَّار لا يبنى من أجبرت، ورُدَّ عليه بأن ذلك من لفظ «جبر» المروي في قوله(ص) «لاَ جَبْرَ وَلاَ تَفْوِيضَ»، لا من لفظ الإجبار[1].

والجبَّار صفة مشتركة بين الله والعباد. فإذا وصف بها الله، فهو الذي تنفذ مشيئته وتتحقق على سبيل الإجبار في كل أحد، ولا تنفذ فيه مشيئة أحد، والذي لا يخرج أحد عن قبضته[2].

وإذا وصف بها الإنسان، فتقال «لمن يجبر نقيصته بادعاء منزلة من التعالي لا يستحقها، وهذا لا يقال إلّا على طريق الذم»[3] فحيثما ذكرت الجيم والباء والراء كأصول متتابعة، فإنها تدل على العظم والعلو والاستقامة والقوة[4].

ونشير إلى أنه ما دامت الكلمة تدل في الآية على القوة والجبروت والقهر، يرجح أن تكون من أجبر المزيد، استنادا إلى أقوال العلماء باطراده في الاستعمال أكثر من «جبر» المجرد، كما أن ورود (فَعَل وأَفْعَل) بمعنى واحد كثير في كلام العرب[5].

ومن ذلك أيضا كلمة «ظَلَّام» في قوله تعالى﴿ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾[6]

هي (فَعَّال) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم، ظلم يظلم ظلما، فهو ظالم، أي معتد وجائر[7]، والمبالغة فيه ظلوم وظلام، من باب (فعَل يفعِل).

واستفسر العلماء عن سر وجودها إلى جانب لفظ الجلالة بصيغة (فَعَّال)، وهل تأتي هذه الصيغة دائما لإفادة التكثير والمبالغة ؟

يذهب أبو حيان إلى أنها وضعت للتكثير، وهو في الآية بسبب المتعلق[8]، وفي الكلام العربي صيغ لـ (فَعَّال) لا يراد بها الكثرة والمبالغة، كبيت طرفة مثلا [طويل] :

---

(1)- ينظر المفردات، كتاب الجيم، ص 86 .

(2)- ينظر المقصد الأسنى، ص 51 .

(3)- المفردات، كتاب الجيم، ص 86 .

(4)- ينظر مقاييس اللغة، باب الجيم والباء وما يثلثهما، 1 / 502 .

(5)- ينظر على سبيل المثال أدب الكاتب ص 433 – 444، والجمهرة 3 / 1257 – 1267 .

(6)- آل عمران : 182 .

(7)- ينظر اللسان، مادة (ظلم)، ومقاييس اللغة باب الظاء واللام وما يثلثهما، 3 / 468 وما بعدها.

(8)- ينظر البحر 3 / 137، والإملاء 1 / 160

- وَلَسْتُ بِحَلَّالِ التِّلَاعِ مَخَافَةً ** وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ[1] -

فهو لا يقصد به أنه يحل التلاع قليلا ؛ لأن عجز البيت يدفعه، فدل على نفي في كل الأحوال، وتمام المدح لا يحصل بإرادة الكثرة[2].

وقيل إنه إذا نفي الظلم الكثير نفي القليل بالضرورة ؛ لأن الذي يظلم إنما لانتفاعه بالظلم، فإذا ترك الكثير مع زيادة نفعه في حق من يجوز عليه النفع والضرر للظلم القليل المنفعة أترك ...[3]. وخرجها العكبري على أربعة أوجه :

- أحدها : ألا يراد بها التكثير كحلال في بيت طرفة السابق ذكره .

- وثانيها : أنها تفيد التكثير، لأنها مقابلة للعباد، وفي العباد كثرة، وإذا قوبل الظلم كان كثيرا.

- وثالثها : أنها تفيد الكثرة لكنها منفية، وهو ما يستلزم نفي القلة، لأن الأصل الظالم أن ينتفع بظلمه، فإذا ترك الظلم الكثير، فهو للقليل أترك.

- ورابعها : أن تكون للنسب، أي لا ينسب إلى الظلم، فيكون من نحو : وعطار...[4] .

إلا أن الزمخشري نظر إلى الكلمة من ناحية المعنى لا من ناحية الصيغة أو فيقول: «فلم عطف قوله : ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ على ما قدمت أ وكيف جعل كونه غير ظلام للعبيد شريكا لاجتراحهم السيئات في استحقاق الت قلت: معنى كونه غير ظلام للعبيد أنه عادل عليهم ومن العدل أن يعاقب المسي ويثيب المحسن»[5].

(1)- ينظر الشعر والشعراء لابن قتيبة، دار إحياء العلوم، ط 3، بيروت 1987، ص 194، وشرح المعلقا للزوزني، مكتبة المعارف، بيروت 1988، ص 83 .

(2)- ينظر: البحر 3 / 137، والإملاء 1 / 160 .

(3)- ينظر: البحر 3 / 137

(4)- ينظر الإملاء، 1 / 160 .

(5)- الكشاف، 1 / 484 - 485، وينظر البحر 3 / 137، والتحرير والتنوير 4 / 186 .

ومنه أيضا كلمة «قَوَّامُونَ» في قوله تعالى : ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾[1]. فهي (فعَّال) من الثلاثي المجرد المعتل العين (الأجوف الواوي)، قام يقوم قَوْماً وقِيَاما وقَوْمَة وقَامَة، فهو قائم، أي مراع للشيء وحافظ له والمبالغة فيه قوَّام وقيّام وقَيُّوم وقيِّم [2]. جمعت جمع تصحيح، من باب (فعَل يفعُل).

وقد جيء بصيغة المبالغة هنا لكثرة ما يفضل به الرجال على النساء، واختلفوا في ذلك إلى أقوال كثيرة لا يسمح المقام بذكرها [3].

وتعود لفظة قَوَّام وقِيَّام وَقَيُّوم وقَيِّم في اشتقاقها إلى القيام المجازي الذي هو مجاز مرسل أو استعارة تمثيلية؛ لأن شأن الذي يهتم بالأمر ويعتني به أن يقوم ليدير أمره، والمقصود بالرجال والنساء حقيقة الصنف من النوع الإنساني، لا الأزواج، والتفضيل من المزايا التي تقتضي حاجة المرأة للرجل، للذود عنها والدفاع لبقاء ذاتها، وهذا معروف على مر العصور والأجيال، ومن ثم صار حقا مكتسبا للرجال، وهو حجة برهانية على كون الرجال قوامين على النساء، اللاتي هن في حاجة مستمرة إلى الرجال [4]

(1)- النساء : 34 .

(2)- ينظر اللسان، مادة (قوم)، والقاموس المحيط، فصل القاف والكاف باب الميم 4 / 169 – 170، والمفردات، كتاب القاف، ص 416 وما بعدها.

(3)- ينظر ذلك في الكشاف 1 / 623 - 624، والبحر 3 / 249، والتحرير والتنوير 5 / 38 - 39 .

(4)- ينظر التحرير والتنوير، 5 / 38 - 39.

3 - صيغة فَعُول

ذهب الدارسون إلى أن صيغة (فَعُول) من أقدم الصيغ في اللغات السامية[1]. واستدل على قدمها بأنها احتفظت بدلالتها على الأسماء المحسوسة ؛ كالوقود والطهور. والمعروف عند أغلب الدارسين أن الأسماء المحسوسة أقدم في الاستعمال من أسماء المعاني[2].

ووردت في العربية دالة على المصدر نحو : وَضُوء، وَلُوع، قَبُول [3]؛ وعلى الاسم نحو : عَتُود، وَخَرُوفْ، وقَدُوم ؛ وعلى الصفة نحو : صَدُوق، وصَبُور، وعَجُوز.. خلافا لبعض النحاة الذين يذهبون إلى أن (فَعُول) لا ترد إلا اسما[4]. وهي عندما ترد صفة، فإنها تفيد المبالغة[5].

وشاع بين النحاة أن (فَعُول) للمبالغة لا تأتي من لازم، كما أن الصفة المشبهة ليس من القياس فيها صيغة (فَعُول) [6]. غير أن لجنة الأصول بمجمع اللغة العربية بالقاهرة استظهرت أمثلة على وزن (فَعُول) من اللازم تفوق المائة[7]، وعلى هذا الأساس أخذت بقياسية اشتقاق (فَعُول) للمبالغة من المتعدي واللازم عند الحاجة. لأن الأصل في (فَعُول) أن يكون لإيقاع الفعل على جهة التكثير، وهو أمر لا يتعلق ولا يختص بلازم أو متعد، ومن ثم اتسع لهما جميعا وكثر ما جاء منه[8].

وربما استند أعضاء المجمع إلى ما جاء في كتب القدماء من صيغ (فَعُول) من اللازم والمتعدي نحو : غَفُور وقَؤُول وعَجُوز ورَسُول وبَيُوع وفَخُور وشَكُور وضَحُوك

---

(1)- ينظر أبنية المصدر في الشعر الجاهلي لوسمية عبدالمحسن منصور، جامعة الكويت، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ط 1 الكويت 1984، ص 203 - 204.

(2)- المرجع نفسه، ص 205 .

(3)- ينظر الكتاب، 4 / 42 .

(4)- المرجع السابق، 204 - 205 .

(5)- ينظر الكتاب 1 / 110 - 111، و3/ 384 - 385، وشرح ابن عقيل 2/ 111، وارتشاف الضرب 1/ 75، والبرهان 2/ 514 .

(6)- ينظر «القياس وصيغ المبالغة»، مجلة التراث العربي، العددان 11 و12، ص 226 .

(7)- المرجع نفسه، ص 225.

(8)- ينظر المرجع السابق، ص 225 - 226 .

وحَقُود وصَبُور وأَكُول وهَجُوم وهَيُوج وضَرُوب وبَشُوش...»[1]، يقول فلايش : « .. أما صيغتا (فَعُول وفَعِيل)، فقد قرر رايت (Wright) بشأنهما ما يأتي: تشير الصفات التي بزنة (فَعِيل وفَعُول)، وبخاصة هذه الأخيرة [..] إما إلى درجة عالية في الوصف المعين، وإما إلى حدث يتكرر حصوله أو يحدث بقوة كبيرة ولذا أطلقوا عليها أبنية المبالغة. وقد استطاعت صيغة (فَعُول) أن تحتفظ بقوة معينة في التعبير عن الصفة، أو الحدث »[2] .

وقد قام إبراهيم أنيس بإحصاء لهذه الصيغة في معجم القاموس المحيط، وتوصل إلى أن أغلب أمثلة (فَعُول) في العربية مبالغة في الفاعلية لا في المفعولية [3].

وهو ما يفهم منه أنها تأتي من اللازم والمتعدي، لأن اسم الفاعل يأتي من اللازم والمتعدي.

وورد في الكلام العربي استعمال هذه الصيغة للفاعل والمفعول، أي أنها من الأضداد، يقال: رَكُوب للرجل الذي يركب، وللطريق الذي يُرْكَبُ، وكذلك الفجوع، فهي للفَاجع والمَفْجُوع، ورَغُوث أيضا للتي يرغثها ولدها ولِلْولد الذي يَرْغَثُها [4] .

كما ورد (فَعُول) في كلام العرب من الثلاثي المزيد بالهمزة (أفعل يُفعِل) نحو قولهم أَشَصَّتِ الناقة فهي شَصُوص[5]، وأَنْتَجَتْ فهي نَتُوج، وأَعَقَّتْ فهي عَقُوق [6]، وأَخْفَدَتْ فهي خَفُود [7] .

وورد هذا البناء اثنتين وخمسين (52) مرة تتوزع كالآتي :

- سبع عشرة (17) مرة في سورة البقرة : عدو، ذلول، لرؤوف، غفور، رؤوف[8].

(1)- ينظر على سبيل المثال الكتاب 1 / 110، 111، 117، وينظر 3 / 384، و4 / 139، 354، والمقتضب 2 / 114، والمخصص 16 / 138 – 150، وشرح الشافية 2 / 180، والنحو الوافي، 3 / 260 الهامش وأبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 272، وصيغة اسم الفاعل في العربية ص 26 .

(2)- العربية الفصحى، ص 95 .

(3)- ينظر مقال له بعنوان «دراسة في بعض صيغ اللغة»، مجلة المجمع بالقاهرة، 22 / 98 – 99 .

(4)- ينظر الأضداد لابن الأنباري، ص 356 – 359 .

(5)- أي قل لبنها .

(6)- أي حملت .

(7)- أي أسقطت، ينظر الأضداد لابن الأنباري ص 185، واللسان، مادة (شصص، ونتج، وعقق وخفد).

(8)- البقرة : (36، 97، 98 ²، 168، 208)- (71)- (143)- (173، 182، 192، 199، 218 225، 226، 235)- (207)

- سبع (07) مرات في سورة آل عمران : رؤوف، غفور، حصور، أعداء [1].

- سبع عشرة (17) مرة في سورة النساء : غفورا، فخورا، عفوا، أعداء، عدو [2].

- وست (06) مرات في سورة المائدة : غفور [3].

- وخمس (05) مرات في سورة الأنعام : غفور، عدو [4].

وجاءت هذه الأمثلة من اللازم ـ وهو الغالب ـ والمتعدي، ومن الصحيح والمعتل. وشملت المفرد وجمع التكسير والنكرة، كما شملت أبواب الفعل : (فعَل يفعُل) و(فعَل يفعِل) و(فعَل يفعَل). وفيما يأتي دراسة لعينة من هذه الصيغ :

ففي قوله تعالى مثلا : ﴿ .. فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾[5]، وردت غفور صيغة مبالغة، على (فعول) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم غفَر يغفِر غُفْرا وغِفْرة ومغفرة وغُفورا وغفرانا وغَفيرا، فهو غافر أي ساتر [6]، والمبالغة فيه غفّار وغفور. وهي من أسماء الله الحسنى، وتعني كثير المغفرة للذنوب، فلا يؤاخذ عبده عليها. والغفر والغفران بمعنى واحد، وهو التغطية والستر، إذ أغلب ما تدل عليه الغين والفاء والراء الستر [7].

وتتحقق المغفرة في الآية السابقة لمن اضطر إلى أكل الميتة أو الدم أو لحم الخنزير أو ما أهل لغير الله به شريطة ألا يكون باغيا ولا عاديا [8].

والله تعالى عندما ذكر أشياء محرمة، ثم ذكر إباحتها عند الاضطرار، أتبعها بالإخبار عن نفسه بأنه غفور رحيم ؛ لأن الإنسان في مثل هذا الموقف بصدد المخالفة فيقع

---

(1)- آل عمران : (30)- (31، 89، 129، 155)- (39)- (103).

(2)- النساء : (23، 25، 43، 96، 99، 100، 106، 110، 129، 152)- (36)- (43، 99، 149) - (45)- (92، 101).

(3)- المائدة : (3، 34، 39، 74، 98، 101).

(4)- الأنعام : (54، 145، 165)- (112، 142).

(5)- البقرة : 173 .

(6)- ينظر اللسان مادة (غفر)والقاموس المحيط، فصل الغين باب الراء 2 / 106، ومقاييس اللغة باب الغين والفاء وما يثلثهما 4 / 385.

(7)- ينظر مقاييس اللغة باب الغين والفاء وما يثلثهما 4/ 385، وغريب القرآن ص 14 - 15، والمفردات كتاب الغين، ص 362، والمقصد الأسنى ص 56، واللسان مادة (غفر).

(8)- اختلف العلماء في معنى " بَاغٍ وعَادٍ "، ينظر البحر 1 / 664 - 665.

في تناول شيء من هذه المحرمات [1]، أو قد يزيد عن قدر حاجته، فأخبر تعالى بأنه غفور للعصاة إذا تابوا، ثم أتبع الغفران بصفة الرحمة، أي لأجل رحمتي بكم أبحت لكم ذلك [2].

ومن العلماء من سوَّى بين الغفور والغفار، وجعل (فَعُول) بمعنى (فعَّال)، فالكلام عن الغفور هو نفسه عن الغفار [3].

وعلى الرغم من دلالة كل منهما على المبالغة والكثرة، فالغفور تنبئ عن نوع من المبالغة لا تنبئ عنه الغفار.

فـ (الْفَعَّال) ينبئ عن كثرة الفعل، والمبالغة المستفادة منه هي باعتبار الكم. و(الْفَعُول) ينبئ عن جودته وكماله وشموله، والمبالغة المستفادة منه هي باعتبار الكيف بالنسبة إلى الذنوب المغفورة .

وعلى هذا الأساس يكون الغفور بمعنى تام الغفران كامله، حتى يبلغ أقصى درجات المغفرة [4].

وفي قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [5] وردت «رؤوف» صيغة مبالغة على (فَعُول)، من الثلاثي المجرد الصحيح المهموز العين رَأَف يرأَف رأْفا ورأْفَة ورَآفة، إذا رَحِم. ويقال: رَئِف بكسر الهمزة، ورَؤُفَ بضمها وكل من كلام العرب [6]. والمبالغة فيه على رَؤُوف ورَؤُف ورَئِف ورَأْف [7]، ويغلب أنه من باب (فعَل يفعَل).

(1)- أقصد بالمحرمات هنا المجاز المرسل لا الحقيقة، لأن الخمر والميتة والدم ولحم الخنزير الأصل فيها الحلة وإنما تتعلق الحرمة بالفعل أي بالتناول .

(2)- ينظر البحر، 1 / 665 .

(3)- ينظر اللسان مادة (غفر)، وموسوعة له الأسماء الحسنى، 1 / 191 .

(4)- ينظر المقصد الأسنى، ص 78، وموسوعة له الأسماء الحسنى، 1 / 190 - 191 .

(5)- البقرة : 143 .

(6)- ينظر اللسان مادة (رأف)، والقاموس المحيط فصل الراء والهمزة باب الفاء 3 / 147، ومقاييس اللغة، باب الراء والهمزة وما يثلثهما 2/ 471 .

(7)- ينظر البحر 1 / 891، واللسان مادة (رأف).

ويذكر العلماء أن في الكلمة لغتين قرئت بهما معا رَؤُوف على (فَعُول) ورَؤُف على (فَعُل)[1].

وقد فسر أبو علي الفارسي قراءة هذه الكلمة من معيارين : معيار الاطراد، ومعيار اللهجة. فمن قرأ رؤوف فلأن (فَعُول) في كلام العرب أكثر من (فَعُل) ؛ فباب شكور وغفور وضروب أكثر من باب حذُر وحدُث ويقُظ، لذا كان أولى مما هو بغير هذه الصيغة [2]، على الرغم من أن (فَعُل) أساس لـ (فَعُول) حدث فيها تطور داخلي، وأنها النمو الطبيعي لها [3].

وربما يعود كثرة (فَعُول) وقلة (فَعُل) إلى سبب صوتي، وهو أن اللغة العربية فضلت الصيغ ذات الإيقاع الصاعد، أي التي تبدأ من مقطع قصير، ثم تستمر على مقطع طويل كـ (فَعَال وفِعَال وفُعَال وفَعِيل وفُعُول وفَعُول). ذلك أن إطالة الأصوات القصيرة وتضعيف صوامت الأصل الاشتقاقي تعدّ من وسائل تجديد القدرة البيانية [4]

وأما من قرأ رَؤُف، فلأن ذلك غالب على ألسنة أهل الحجاز[5]، ومنه قول الوليد بن عقبة [وافر] :

- وَشَرُّ الطَّالِبِينَ فَلاَ تَكُنْهُ ** يُقَاتِلُ عَمَّهُ الرَّؤُفَ الرَّحِيمَا - [6]

وقول جرير يمدح هشام بن عبد الملك [وافر] :

- تَرَى لِلْمُسْلِمِينَ عَلَيْكَ حَقًّا *** كَفِعْلِ الْوَالِدِ الرَّؤُفِ الرَّحِيمِ - [7]

(1)- ينظر الحجة لابن خالويه، ص 89-90، واللسان مادة (رأف)، والبحر 1 / 601، والنشر 2 / 223 .

(2)- ينظر الحجة لأبي علي الفارسي، 2 / 177 .

(3)- ينظر العربية الفصحى، ص 77، 80، 81.

(4)- المرجع نفسه، ص 86، 89 .

(5)- ذكر القرطبي أنها لغة بني أسد، وحكى الكسائي أن لغتهم " لَرَأْف " على (فَعْل)، ينظر الجامع مج1، 2 / 158 .

(6)- هكذا ورد في الحجة للفارسي، 2 / 178، وفي الجامع للقرطبي مج1، 2 / 158، بينما ورد في البحر 1 / 601 : وَشَرُّ الطَّالِبِينَ فَلَا تَكُنْهُ ** يُقَابِلُ عَمَّهُ الرَّؤُفَ الرَّحِيمَ

وأورد محققو «البحر» البيت في الهامش كما روي في الحجة وفي الجامع .

(7)- ديوان جرير، حققه ونشره عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي، 1363 هـ ط 1، ص 507 .

فمن أثبت الواو وأراد التفخيم، فلأن ذلك لا يقال إلا لمن دام منه الفعل ومن حذفها وهمز وأراد التخفيف فلاجتماع الهمز والواو، والحذف لا يزيل لفظا ولا يغير معنى، فجاز ذلك [1] .

وهي من أسماء الله تعالى وصفاته، وأخص من الرحمة وأدق، إذ هي نهاية الرحمة أي أنها بمعنى الرحمة مع مبالغة[2]. وتقديم رؤوف على رحيم في الآيات يقتضي وقوع الفرق بينهما[3].

كما أن «منشأ الرأفة كمال حال الفاعل في إيصال الإحسان، ومنشأ الرحمة كمال حال المرحوم في الاحتياج للإحسان، وتأثير حال الفاعل في إيجاد الفعل أقوى من احتياج المفعول إليه، فلهذا المعنى قدم ذكر الرأفة على الرحمة »[4].

ومن منظور آخر، إن التقديم والتأخير بين الصفتين يراد بهما أن التوكيد يكون في الأبلغ في المعنى، فإذا تقدم الأبلغ في اللفظ كان المعنى مؤخرا [5].

والكلام عن الصيغة من حيث بناؤها ودلالتها المعجمية والتحولات التي طرأت عليها يجرنا إلى الكلام عنها في السياق، إذ هو منبع دلالتها الحقيقية، يقول أبو حيان: « ولما كان نفي الجملة السابقة مبالغا فيها من حيث لام الجحود، ناسب إثبات الجملة الخاتمة مبالغا فيها، فبولغ فيها بأن وباللام وبالوزن على (فَعُول وفَعِيل)، كل ذلك إشارة إلى سعة الرحمة وكثرة الرأفة، وتأخر الوصف بالرحمة لكونه فاصلة، وتقدم المجرور اعتناء بالمرؤوف بهم. وقال القشيري : من نظر الأمر بعين التفرقة كبر عليه أمر التحويل ومن نظر بعين الحقيقة ظهر لبصيرته وجه الصواب»[6] .

1)- ينظر الحجة لابن خالويه، ص 89 – 90 .

2)- ينظر الفروق في اللغة، ص 190، واللسان مادة (رأف)، وموسوعة له الأسماء الحسنى 1/ 397، 398

3)- روى الشرباصي عن الفخر الرازي أن الفرق بينهما (هو أن الرحيم في الشاهد إنما يحصل لمعنى في المرحوم من فاقة وضعف وحاجة، والرأفة تطلق عندما تحصل الرحمة، والمعنى في الفاعل من شفقة منه على المرحوم)ينظر موسوعة له الأسماء الحسنى 1 / 398 .

(4)- موسوعة له الأسماء الحسنى، 1 / 398 .

(5)- ينظر الفروق في اللغة، ص 190. بينما يرجع أبو حيان تأخير «رحيم» إلى كونها فاصلة. ينظر البحر 1/ 601.

(6)- البحر 1 / 601 .

وفي قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ (1)، وقوله: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ (2)، اختلف العلماء في كلمة «عدو». فمنهم من يعدها صفة مشبهة، ومنهم من يعدها صيغة مبالغة. وفيما يأتي عرض لمختلف هذه الآراء، ما دامت تحتمل الصفتين، والحكم يعود في ذلك إلى السياق.

وإذا انطلقنا من فكرة الثبوت والتجدد، وجدنا كلمة «عَدُوّ» في الآية الأولى تتصف بالثبوت والدوام؛ لأن العدو فيها إبليس، وعداوته دائمة، ومن ثم تكون صفة مشبهة؛ بينما تتصف في الآية الثانية بالتغير، فما كان عدوا شديد العداوة صار بهداية الله صديقا وأخا، ومن ثم تكون صيغة مبالغة.

وهي (فَعُول) أدغمت فيه الواو الزائدة في لام الكلمة، من الثلاثي المجرد المعتل اللام (ناقص واوي)، عدا عليه يعدو عَدْوًا وعَدَاء وعُدُوًّا وعُدْوانا وعِدْوانا وعَدَوانا وعُدْوَى، فهو عاد، والعادي: الذي يعدو على الناس ظلما. وكل الفروع تعود إلى أصل واحد وهو التجاوز في الشيء (3). والمبالغة في العادي " عَدُوٌّ "، وهو ضد الصديق، من باب (فعَل يفعُل)، وتأتي للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث (4). وعدو وصف ضارع الأسماء، روي ذلك عن سيبويه (5).

ويذكر العلماء أن (فَعُول) إذا كانت بمعنى (فَاعِل)، فإنها مع المؤنث بغير تاء نحو: صَبُور، وشَكُور تقال للمرأة وللرجل (6). يقول العكبري: «إذا وقع (فَعُول) صفة لم يدخله الهاء للتأنيث، تقول: امرأة صبور وشكور، وهو بناء للمبالغة» (7). يستثنى من ذلك عدو، فإنه تدخله التاء، تقول: عدوة الله، وهو نادر. يقول سيبويه: «وقالوا: عدو

---

(1)- البقرة: 36.

(2)- آل عمران: 103

(3)- ينظر العين 2/ 213 وما بعدها، ومقاييس اللغة باب العين والدال وما يثلثهما 4/ 249، والأفعال لابن القوطية ص 24، واللسان مادة (عدا)، والقاموس المحيط، فصل العين باب الواو والياء، 4/ 362.

(4)- ينظر العين 2/ 216 وما بعدها، ومقاييس اللغة باب العين والدال وما يثلثهما 4/ 252، واللسان مادة (عدا). والقاموس المحيط، فصل العين باب الواو والياء 4/ 362. وقد يثنى ويجمع ويؤنث، ينظر القاموس المحيط، ص. ن.

(5)- ينظر اللسان، مادة (عدا)

(6)- ينظر الأضداد لابن الأنباري، ص 358 – 359.

(7)- الإملاء، 1/ 43.

وعدوة، شبهوه بصديق وصديقة، كما وافقه حيث قالوا للجميع عدو وصديق، فأجرى مجرى ضده»[1] .

وروي عن ابن هشام أن صفة «عدو» ليست للمبالغة، لأنها بمعنى مُعَاد، وما كان بوزن (مُفَاعِل) لا يعمل باتفاق، ومن ثم هي موضوعة للثبوت وليست مجارية للفعل في الحركة والسكون، كما أنها ليست محولة عما هو مجار له ؛ لأن التحويل إنما يكون في الصيغ التي يراد بها المبالغة [2].

غير أننا إذا دققنا النظر في الآيات التي وردت فيها «عدو»، فأقرب شيء يمكن أن ترد إليه في معناها هو الظلم أي من عدا يعدو عداء، والعداء هو الظلم، قال ذلك ابن القوطية [3]. وجاء في الصحاح : العادي : العدو [4].

ومنه يمكن اعتبار «عدو» مشتقا من الفعل اللازم (عدا)، ومحولا من عادٍ، ومن ثم هو صيغة مبالغة.

سبق[5] أن (فَعُول) إذا كان في تأويل فاعل جاء مؤنثه من غير تاء، باستثناء كلمة عدو، فإنهم قالوا فيها عدوة، وهي نادرة .

وهو ما يفهم منه أن الأصل في (فَعُول) أن تكون صيغة مبالغة [6]، يستوي فيه المذكر والمؤنث، فإذا أنث كان شاذا مثل «عدوة»، وعند ذلك قد يصير صفة مشبهة ؛ لأنه

---

(1)- الكتاب 3 / 638، وينظر التكملة ص 186، والمخصص 16 / 139، وشرح الشافية 2 / 140، وشرح المفصل 5 / 49، واللسان مادة (عدا).

(2)- ينظر «القياس وصيغ المبالغة»، مجلة التراث العربي، العددان 11 و12، ص 227 .

(3)- ينظر كتاب الأفعال، ص 24، والجامع، مج 1، 1 / 320 .

(4)- ينظر الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط 3، بيروت 1984، مادة (عدا).

(5)- ينظر الصفحة السابقة .

(6)- ورد عن بعض الأئمة أنهم أقحموا (فَعُول) في الصفات المشبهة، منهم ابن الحاجب في الشافية، فقد عدّ (فَعُول) وزنا من أوزان الصفة المشبهة، ومثّل له بغيور من غَارَ يغير لازما من (فَعِل) بالكسر ووَقُور من وَقَر لازما من (فَعُل) بالضم. ولم يتناول الرضي في شرحه هذين المثالين. ينظر شرح الشافية 1 / 143 - 148.

كما عد الشيخ مصطفى الغلاييني كلا من «وَقُور وطَهُور» صفة مشبهة وكلتاهما من لازم، ينظر جامع الدروس العربية 1 / 195، وذكر عبد الله أمين «وَقُور» ضمن الصفات المشبهة ينظر الاشتقاق، ص 262.

ويرى مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياسية مجيء (فعول) للمبالغة وللصفة المشبهة، بحسب مقامات الكلام. يقول : الشائع من أقوال النحاة منع مجيء (فَعُول) من الفعل اللازم للمبالغة أوالصفة المشبهة بناء على أن أمثلة المبالغة إنما تجيء

ورد عن الأئمة أن الفرق بين (فَعُول) التي للمبالغة والتي هي صفة مشبهة أن تدخل في هذه الأخيرة التاء الفارقة، وأن يكون الأصل في (فَعُول) التي بمعنى (فاعل) ألا تدخله هذه التاء [1].

فكيف نعد إذًا ما جاء على (فَعُول) ولا يقبل التاء صفة مشبهة ؟ زيادة على هذا إن ما ذكروه مما دخلته التاء على (فَعُول) لم يتعد كلمة «عدوة»، وإذا كان قد شذ من الصفة المشبهة صفات استوى فيها المذكر والمؤنث، فقد جاء هذا من (فَعِيل) بمعنى (فاعل) [2]، وهو أصل الصفة المشبهة نحو : قريب وبعيد وصديق وكفيل .

لذا يرجح في (فَعُول) أن تكون صيغة مبالغة لا صفةمشبهة، وأنها محمولة على الاسمية لا على الوصفية، وتجمع جمع الأسماء [3] لا الصفات، ويستوي فيها المذكر والمؤنث خلافا للصفة المشبهة .

وعندما نحقق في كلمة «عَدُو»، نجد أنها تجمع جمع الصفات وجمع الأسماء. فما جُمِع جمع الصفات فهو الذي يقبل التاء، ويكون حينئذ صفة مشبهة، ويجمع على أعداء [4]، وما جمع جمع الأسماء فهو الذي لا يقبل التاء ويستوي فيه المذكر والمؤنث، ويكون حينئذ صيغة مبالغة ويجمع على العِدى، و(فِعَل) جمع للأسماء دون الصفات، قال ذلك الفيومي [5].

من المتعدي، وأن صيغ الصفة المشبهة ليس من القياس فيها صيغة (فَعُول). ونظرا إلى ما استظهرته اللجنة من ورود أمثلة تزيد على المائة (100) لـ (فَعُول) من الأفعال اللازمة، ترى اللجنة قياسية صوغ (فَعُول) - عند الحاجة - للدلالة على الصفة المشبهة، وقد تكون للمبالغة بحسب مقامات الكلام » كتاب في أصول اللغة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط 1 القاهرة، 1975، 2 / 3.

(1)- قال سيبويه :« ألا ترى أن الهاء لا تدخل في مؤنثه، كما لا تدخل على مؤنث فعول » الكتاب 3/ 639 .

(2)- قال سيبويه: « وقد أجري شيء من (فعيل) مستويا في المذكر والمؤنث شُبّه بـ (فَعُول)، وذلك قولك جديد وسديس وكتيبة خصيف، وريح خريق» الكتاب 3 / 638.

(3)- قال سيبويه : «...كما كسر (فعول) على (فعل) فوافق الأسماء ولا يجمع هذا بالواو والنون كما لا يجمع فعول »الكتاب 3 / 640. وقال الرضي : « وحق باب «عدو» أن يجمع بالواو والنون، لكنه لما استعمل استعمال الأسماء كسر تكسيرها. »شرح الشافية 2 / 133 .

(4)- ذكر الخليل أن عدو يجمع على أعداء وعِدى وعُدى وعداة وأعادي، وتجمع عدوة على عدايا، ينظر العين 2 / 216 .

(5)- ينظر المصباح المنير للفيومي، مكتبة لبنان، بيروت (د.ت)، مادة (عدا).

وذكر العلماء أن (أَفْعَال) تأتي جمعا لـ (فَعُول) ذي الواو اسما وصفة، فالاسم نحو : فَلُوٌّ أَفْلَاء، والصفة نحو : عَدُوٌّ أَعْدَاء [1].

نشير بعد هذا – وقد أطلنا – إلى أن الكلمة إذا كانت من لازم فهي صفة مشبهة، وإذا كانت من متعدٍّ فهي صيغة مبالغة. وقد أشار القرطبي في تفسيره قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[2]، إلى احتمال اشتقاقها من عدا إذا ظلم، والعدوان الظلم الصراح، فبناها من لازم. وقد تكون المجاوزة من قولك : لا يعدوك هذا الأمر، أي لا يتجاوزك. ومن ثم يكون عداه بمعنى تجاوزه، فسمي عدوًّا لمجاوزة الحد في مكروه صاحبه، فبناها من متعد، والمعنيان متقاربان فمن ظلم فقد تجاوز [3]. ونحو من هذا ذكره أبو حيان [4].

(1)- ينظر الكتاب 3 / 608، والهمع 2 / 175 .

(2)- البقرة : 36 .

(3)- ينظر الجامع مج 1، 1 / 320 .

(4)- ينظر البحر، 1 / 311 .

4 - صيغــة فَيْعُــول

ذكر الـصرفيون أن هـذه الـصيغة تـأتي اسـما وصـفة، فالاسـم نحـو : قَيْـصُوم [1] والْـخَيْشُوم والْـحَيْزُوم [2]. والصفة نحو: عَيْثُوم [3] وَقَيُّوم ودَيْمُـوم [4]. وخـصوصية هـذه الصيغة « الدلالة على الاحتكام بالوصف احتكاما يجعله كمسخر لـه، تقـول «نَيْمُـوس» للذي يتلصب في اتباع القانون وتطبيقه، وتقول : آلة ظَيْلوم خصصت للظلام»[5].

وورد هذا البناء مرتين (02)، ويتمثل في: «الْقَـيُّوم»[6]. ففي قوله تعالى :﴿اللَّـهُ لَآ إِلَـهَ إِلَّا هُوَ الْـحَيُّ الْقَـيُّومُ﴾[7]، هي (فَيْعُول) من الثلاثي المجرد المعتل العين (أجوف واوي) قام يقوم قَوْما وقَوْمة وقياما وقامة، فهو قائم[8]، والمبالغة فيه قَيُّوم وقَيَّام وقَـيِّم مـن باب (فعَل يفعُل) .

وأصل الكلمة من الـواو قَيْـوُوم [9]، اجتمعـت الـواو واليـاء، وسـبقت إحـداهما بالسكون، قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء [10].

والقيّوم من أسماء الله الحسنى، وهي من أبنية المبالغـة، وتعنـي القيـام بـأمر الخلـق وتدبير العالم في جميع أحواله[11]. وهو المعنى الذي ارتبطت به الكلمة في السورتين .

---

(1)- نوع من النبات .

(2)- أي الصدر .

(3)- أي ناقة كثيرة اللحم والوبر.

(4)- ينظر الكتاب 4 / 266، والممتع 1 / 97، وشرح المفصل 6/ 122، والمزهر 2 / 19 .

(5)- تهذيب المقدمة اللغوية، ص 236 .

(6)- البقرة : 255، آل عمران : 2 .

(7)- البقرة : 255 .

(8)- ينظر اللسان، مادة (قوم)، والقاموس المحيط، فصل القاف باب السميم 4 / 170 .

(9)- جاء عن العكبري : «والقيوم (فيعول) من قام يقوم (..) ولا يجوز أن يكون (فعُّول) من هذا ؛ لأنه لو كان كذلك لكان قووما بالواو، لأن العين المضاعفة أبدا من جنس العين الأصلية مثل سبوح وقدوس، ومثل ضراب وقتال. فالزائد من جنس العين، فلما جاءت الياء دل على أنه فيعول» الإملاء 1/ 106، وينظر الجامع، مج 2، 3 / 272 .

(10)- ينظر الأصول في النحو 3/ 262، والمخصص 17/ 153،والبحر 2/ 287، والتحرير والتنوير 3/ 18

(11)- ينظر الكشاف 1/ 384، والمفردات، كتاب القاف، ص416 - 417، والجامع، مج 2، 3/ 271 واللسان، مادة (قوم)، والبحر 2 / 287، والتحرير والتنوير 3 / 18.

والقيوم قراءة الجمهور، بينما قرأها عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عامر وعلقمة والنخعي والأعمش «الْقَيَّام»، على (فَيْعَال) [1]. يقول الفراء:« وصورة القيوم : (الْفَيْعُول)، والقَيَّام (الْفَيْعَال)، وهما جميعا مدح، وأهل الحجاز أكثر شيء قولا : (الْفَيْعَال) من ذوات الثلاثة، فيقولون لِلصَّوَاغِ الصَّيَّاغ»[2].

وذكر الخليل أنها لغة [3]، ومثله ابن منظور [4]. وذهب الزمخشري إلى أنها قرئت «قَيِّم» على (فَيْعِل)، وقَائِم على (فَاعِل) [5]، وهذه الأخيرة شاذة ؛ ذكر ذلك العكبري [6].

والقَيَّام منقولة عن الْقَوَّام أي صرف عن (الْفَعَّال) إلى (الْفَيْعَال)، كما صرف عن الصواغ إلى الصياغ[7]. والقيوم عند أهل اللغة أعرف عند العرب، وأصح بناء وأثبت علة[8]، وللفخر الرازي وقفة عند هذه الصفة مبينا دقة مدلولها، وأنه تعالى أحق بها مما سواه، قال : «لما كان ما سوى الله ممكنا، وكل ممكن مستند إلى الواجب كان ما سواه مستندا إليه، وكان هو سببا لوجود كل ما سواه، فكان هو سببا لتقويم كل ما سواه، فوجب أن يكون قيوما ؛ لأن الكلمة مبالغة من القيام، وكمال المبالغة، إنما يحصل عند الاستغناء به عن كل ما سواه، وافتقار كل ما سواه إليه، فثبت بهذا البرهان المنير أنه سبحانه هو القيوم الحق بالنسبة إلى كل الموجودات. »[9]

وأشار إلى أن اجتماع صفتي «الحي والقيوم» دل على أنه تعالى عالم قادر، قائم بذاته مقوم لغيره، ومن هذين الأصلين تتشعب المسائل الواردة في علم التوحيد[10].

---

(1)- ينظر الجامع، مج 2، 3 / 272، والبحر 2 / 287 .

(2)- معاني القرآن 1 / 190، وينظر البحر 2 / 287 .

(3)- ينظر العين 5 / 233 .

(4)- ينظر اللسان، مادة (قوم).

(5)- ينظر الكشاف 1 / 384 .

(6)- ينظر الإملاء، 1 / 106

(7)- ينظر الجامع، مج 2، 3 / 272 .

(8)- المرجع السابق، ص. ن .

(9)- التفسير الكبير للفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي ط 3، بيروت (د.ت)، 7 / 4.

(10)- المرجع نفسه، ص. ن .

5- صيغـة فِعِّيـل

أشار سيبويه إشارة سريعة إلى بناء (فِعِّيل) عندما تحدث عن جمع الصفات، يقول : «وأما (الْفِعِّيل)، فنحو : الشِّرِيب والفِسِّيق تقول شِرِّيبُون وفِسِّيقُون»[1] .

ولم يتعرض إلى دلالة هذه الصيغة أو صلتها بغيرها من الأبنية، بينما قدم لها ابن دريد بابا خاصا في الجمهرة، ذكر فيه أمثلة كثيرة نحو: رجل سِكّير وخِمِّير وفِسِّيق وخِبِّيث وحِدِّيث[2] وعِبّيث[3] وسِكِّيت وغِدِّير وشِرِّير وصِدِّيق وضِلِّيل وفِجِّير وصِرِّيع وطائر غِرِّيد..[4].

ويُحذِّر من إجازة بناء (فِعِّيل) إلا ما تكلمت به العرب أو سمع من الثقات أو جاء في شعر فصيح[5] ؛ لأن هذا البناء ليس من أبنية الفصحى، وإنما كانت العامة تشتقه من (فَعَّال) غالبا، فيستعملون شريب بدلا من شَرَّاب وطِبِّيخ بدلا من طَبَّاخ وغِدِّير بدلا من غَدَّار، وظِلِّيم بدلا من ظَلَّام، وهكذا ... ولكثرة شيوعه على ألسنتهم دفع بابن دريد إلى التحذير من اختلاطه بالفصيح .

إلا أنه وقع هو نفسه فيما حذّر منه، فقد أخبر ابن جني أن لفظة «حِدِّيث» خطأ غير فصيحة، وأنها من أقوال العامة، والصواب عنده أن يقال : رجل حَدَثٌ[6]. ونقل السيوطي ألفاظا لهذه الصيغة من ديوان الأدب والصّحاح، منها : شِرِّيب، وخِرِّيت[7] ومِرِّيح[8] وجِبِّير[9] وفِخِّير[10] وظِلِّيم والخِرّيق[11] ورجل فِكِّير[12].

(1)- الكتاب 3 / 641 .
(2)- أي حسن الحديث .
(3)- من العبث .
(4)- ينظر الجمهرة 2 / 1191 – 1192، والمزهر 2 / 145 .
(5)- ينظر الجمهرة 2 / 1192، والمزهر 2 / 146 .
(6)- ينظر المنصف، 3 / 56 .
(7)- أي الدليل .
(8)- شديد المرح .
(9)- شديد التجبر .
(10)- شديد الفخر .
(11)- الكريم السخي .
(12)- كثير التفكير. ينظر كل هذه الألفاظ في المزهر 2 / 145 – 146 .

وقد تختلف دلالة (فِعِّيل) عن دلالة (فَعَّال) في بعض الألفاظ، كالخَمَّار والخمِّير فالأولى تقال لبياع الخمر، والثانية تقال للمدمن لشربها، قال ذلك ابن دريد[1]، بمعنى أن الخَمَّار تدل على صاحب المهنة[2]، والخمير تدل على صفة. إلا أن هذا لا ينطبق على كل الكلمات المشتركة في دلالة واحدة نحو: شراب وشريب، وطباخ وطبيخ، إذ لا فرق في الدلالة[3].

وذهب فلايش إلى أن (فِعِّيل) هي التطور الطبيعي لـ (فَعِّيل) التي تطورت بدورها عن (فَعِيل)[4].

وخصوصية هذه الصيغة الدلالة على المتصف بالطبع، تقول " حِجِّين " للذي هو جه طبيعي[5].

وعلى عكس القدماء الذين امتنعوا عن القول بقياس (فِعِّيل)، بل منهم من حذر من قياسه -وهو ما يفهم من قول ابن دريد - فقد أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة بقياسه. وقد أحصى إبراهيم أنيس من لسان العرب والقاموس المحيط حوالي واحد وتسعين (91) مثالا لهذه الصيغة، يدل أغلبها على صفات المبالغة، منها : صديق وصريع وشريب، ومنها ما يدل على أسماء الأشياء، ويرجح أنها كانت في الأصل صفات ثم جرت مجرى الأسماء : نحو قليب[6] وعِرّيس[7] وسِجِّين[8].

وكان سيبويه قد أشار إلى أن (فِعِّيل) يأتي منه الاسم نحو: السِّكِّين والبِطِّيخ، والصفة نحو: الشِّرِّيب والفِسِّيق[9].

---

(1)- ينظر الجمهرة 1/ 592 .

(2)- وقد مر بنا في صيغة (فعّال) أن من معانيها الدلالة على الحرفة.

(3)- ينظر صيغة اسم الفاعل في العربية، ص 71 .

(4)- ينظر العربية الفصحى، ص 76. قال سيبويه : «ولا يكون في الكلام (فَعِّيل) » الكتاب 4/ 268 .

(5)- ينظر تهذيب المقدمة اللغوية، ص 236 .

(6)- اسم للذئب، وهي لغة يمانية، قال ذلك ابن دريد، ينظر الجمهرة 2/ 1191 – 1192 .

(7)- اسم لموضع الأسد .

(8)- اسم للسجن، ينظر مجلة المجمع 18/ 85، ومجلة التراث العربي، ص 231 – 232 .

(9)- ينظر الكتاب 4/ 268 .

ويعد (فِعِّيل) أصلا في المبالغة، ومن ثم أصلا لهذا الباب، فمعظم ما جاء منه دال على المبالغة في الفعل، وتلحقه التاء كالصفة المشبهة، ويجمع جمع تصحيح، نحو قوله تعالى:

﴿فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾[1]، وقوله تعالى ﴿أُولَئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ﴾[2]. وقد مثل سيبويه لجمع التصحيح بـ «شِرِّيبُونَ وفِسِّيقُونَ»[3].

لذلك، فكثرة مجيء (فِعِّيل) للمبالغة يرجح جواز الأخذ بقياسه كما أن تحذير ابن دريد من الأخذ فيه بالقياس دليل على كثرة ما جاء منه، وإلا ما دعوى التحذير من الأخذ بالقياس فيه إذا كان نادرا ؟

وقد أصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قرارًا يجيز الأخذ فيه بالقياس، يقول: «في اللغة ألفاظ على صيغة (فِعِّيل) من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي للدلالة على المبالغة، وكثرتها تسمح بقياسيتها، ومن ثم يجوز أن يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي لازما ومتعديا لفظ على صيغة (فِعِّيل) بكسر الفاء وتشديد العين لأفادة المبالغة»[4].

وورد هذا البناء ثلاث (03) مرات تتوزع كالآتي :

- مرة واحدة في سورة النساء : الصديقين [5].
- ومرتين (2) في سورة المائدة : صدّيقة، قسّيسين [6].

---

(1)- النساء : 69 .

(2)- الحديد : 19 .

(3)- ينظر الكتاب 3 / 641 .

(4)- ينظر مجلة المجمع 18 / 85، ومجلة التراث العربي، ص 231 - 232 .

(5)- النساء : 69 .

(6)- المائدة: (75) و(82). يقال: قس الشيء يقسه قسا وقسسا تتبعه وتطلبه. والقس رئيس من رؤساء النصارى في الدين والعلم، وقيل هو الكيس العالم، ويجمع على قساقسة على غير قياس وعلى قسوس وقساوسة، كما يجمع جمع تصحيح على قسيسون، والقسيس (فِعِّيل) كالشريب ينظر العين 5/ 12 وما بعدها، واللسان مادة (قسس)، والبحر 4/ 4-7. وقيل: أعجمي معرب، ينظر البحر 4/ 4

وترجيحنا أنها صيغة مبالغة يعود إلى ما فيها من معنى المبالغة في طلب العلم وتتبعه، ومن لم تتبع أحوال الناس وتفقدها.

شملت هذه الأمثلة اللازم والمتعدي والصحيح والمفرد والمؤنث وجمع المذكر السالم والنكرة والمعرفة، وجاءت من باب (فعَل يفعُل) .

فـ «الصِّدِّيقِين» في قوله تعالى: ﴿فَأُوْلَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ﴾[1]، صيغة مبالغة على وزن (فِعِّيل) جمعت جمع تصحيح. وقد اختلف في اشتقاقها، فذهب أبو حيان إلى أنها من الثلاثي المجرد الصحيح السالم صَدَقَ، قياسا على سِكِّيت وسِكِّير وشِرِّيب وطِبِّيخ على أنها من سكت وسكر وشرب وطبخ[2].

وذهب ابن عطية إلى احتمال كونها من التصديق[3]، وهو مصدر صدّق، فتكون بهذا مشتقة من المزيد، وهو ما ذهب إليه الزمخشري[4] والجوهري[5] والليث[6] وذهب ابن دريد إلى أنها من الصدق[7]

وهو خلاف الظاهر من هذا البناء عند أبي حيان[8] والأصل فيها عند الطاهر ابن عاشور أن تكون مشتقة من الثلاثي المجرد، إذ المعنى المبالغة في الصدق[9] كما أشار إلى احتمال كونها مشتقة من المزيد صدَّق، يقول : «وقيل أريد هنا وصفها بالمبالغة في التصديق، لقوله تعالى ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا﴾[10] كما لقب أبو بكر بالصِّدِّيق، لأنه أول من صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما في قوله تعالى ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ ﴾[11] فيكون مشتقا من المزيد. »[12]

(1)- النساء : 69 .
(2)- ينظر البحر 3/ 545 .
(3)- المرجع نفسه، ص. ن .
(4)- ينظر الكشاف، 1/ 540 – 635 .
(5)- ينظر اللسان، مادة (صدق).
(6)- المرجع نفسه، غير أنه يقول : «والصديق المبالغ في الصدق »، وهو إما مصدر صدق صدقا، وإما اسم مصدر على نحو كلمته كلاما ...
(7)- ينظر الجمهرة 2/ 656 .
(8)- ينظر البحر 3/ 545 .
(9)- ينظر التحرير والتنوير، 6/ 286 .
(10)- التحريم : 12 .
(11)- الزمر : 33 .
(12)- المرجع السابق، ص. ن.

وسواء أكانت الكلمة من مجرد أم من مزيد، فإنها تفيد المبالغة، ولعله الذي حمل بعض العلماء على القول بأنها من التصديق، وفعله صدّق من المزيد ويفيد المبالغة، لأن (فَعَّل) يشيع استعمالها في الدلالة على التكثير [1] فالصِّدِّيق من هذه الزاوية للذي يصدّق وعد ربه، ويصدّق الرسل، ويصدّق قوله بالعمل .

وفي الحالة الثانية - أي في حالة كونه من المجرد - يكون الصّدّيق للذي يلازم الصدق سرا وعلانية ظاهرا وباطنا قولا وعملا واعتقادا، وكل ذلك يعود إلى معنى واحد هو الصدق والتصديق. جاء في اللسان: «والصدّيق : المصدق، وفي التنزيل «وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ» أي مبالغة في الصّدق والتصديق، على النسب أي ذات صدق »[2]

ويذكر العلماء أن (فعَّلت) تدخل على (فعَلت) عند إرادة تكثير العمل، فتقول كسرتها وقطعتها، وكسَّرتها وقطَّعتها، وجَرَحته وجرَّحته، إذا أكثرت الجراحات في جسده[3].

وقد قرئ في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ﴾[4] بتشديد الدال في صَدَقَ وتخفيفها، والمعنى في كلتا القراءتين قريب بعضه من بعض. فإذا قرئ بالتخفيف ونصب «الظن» فمعناه صدق عليهم في ظنه، وإذا قرئ بالتشديد فمعناه أنه حقق ظنه، حين قال : وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ؛ لأنه قال ذلك بظن لا بعلم فحققه في الضالين[5]

واختلافهم في مادة الاشتقاق أدى بهم إلى الاختلاف في تفسير الصِّدِّيق والصِّدِّيقة[6]

---

(1)- ينظر الكتاب 4/ 64، وأدب الكاتب، ص 460، والخصائص 2/ 155، وارتشاف الضرب، ص 84 و228

(2)- اللسان، مادة (صدق).

(3)- ينظر على سبيل المثال الكتاب 4 / 64، وأدب الكاتب، ص 640 .

(4)- سبأ : 20 .

(5)- ينظر معاني القرآن للفراء 2 / 360، والحجة لابن خالويه، ص 294 - 296 .

(6)- ينظر الجمهرة 2 / 666، والمفردات، كتاب الصاد، ص 277، والكشاف 1 / 640 - 638، والبحر 3 / 300 .

٦ - صيغة مِفْعِيل

ذكر العلماء أن هذه الصيغة تأتي للمبالغة، ولم يمثل لها سيبويه لكنه ذكر «مسكين ومنطيق ومحضير» عند كلامه على أبنية الأسماء والصفات الثلاثية المزيدة، ولم يشر إلى أنها صيغ مبالغة، يقول : «ويكون على (مِفْعِيل)، فالاسم نحو : مِنْدِيل ومِشْرِيق [1] والصفة نحو: مِنْطِيق [2] ومِسْكِين ومحضير [3]، ولا نعلم في الكلام (مَفْعِيل) ولا (مُفْعِيل)، ولا (مُفْعَيل) »[4] . وذكر الرضي أن «مِحْضِير ومِعْطِير» من أبنية المبالغة[5]. و(مِفْعِيل) عند فلايش من صيغ التكبير، وهو نوع من المبالغة، ومثل لها بـ «معطير» [6].

وعدّ«رايت – Wright» ما جاء على (مِفْعَل ومِفْعَال ومِفْعِيل) أسماء آلة في أصلها، استخدمت على سبيل المجاز [7].

غير أن فلايش تحفّظ من وجود اسم آلة على (مِفْعِيل)، ورجح أن تكون الكلمة ناشئة عن أصل وجد أو لا، ثم ألصقت به الميم، وتطور مع الزمن بتأثير المماثلة في المصوتات، فـ«مِكْثِير» يمكن أن تكون من [ما + كثير]، ثم تطورت إلى مَكثير، ثم إلى مِكثير[8].

ولم ينف العلايلي وجود رائحة الدلالة على الآلة في الصيغة، وإن لم يصرح بأنها كانت في الأصل للآلة، كما يشير إلى العلاقة التطورية التي بين (مِفْعِيل ومِفْعِل ومَفْعَل)،

---

(1)- الضوء الذي يدخل من شق الباب .

(2)- أي البليغ .

(3)- فرس محضير أي شديد الحضر وهو العدو .

(4)- الكتاب 4 / 268 .

(5)- ينظر شرح الشافية 2 / 179 .

(6)- أي الذي يستعمل العطر كثيرا. ينظر العربية الفصحى، ص 115 .

(7)- المرجع نفسه، ص. ن. مع الإشارة إلى أن للآلة ثلاثة أوزان قياسية هي : (مفعل ومفعال ومفعلة)، ينظر الكتاب 4 / 94 – 95، وشرح المفصل 6 / 111، وشرح الشافية 1/ 186 – 187 والهمع 2 / 168، والاشتقاق لعبد الله أمين، ص 276 .

(8)- ينظر العربية الفصحى، ص 115 – 116، وهو تأييد لمبدأ نيبرج Nyberg الذي يذهب إلى أن الأسماء ذات السابقة (م m)تأتي جملة قديمة مركبة من الأصل الموصول " ما + صلة فعلية أو اسمية "، فهي جملة متجمدة التصق فيها الموصول بالصلة، فمثلا عبارة " ما رحب " بمعنى ما كان واسعا فسيحا قد أصبحت " مرحب " بمعنى مكان واسع لسبح (اسم مكان)، ينظر العربية الفصحى، ص 113 .

وتختص الصيغة عنده بالدلالة على المتأثر بتأثيرات خفية لها علاقة بتأثيرات ظاهرة، بمعنى انفعال عالم الشهادة بعالم الغيب[1].

وورد هذا البناء (08) مرات متمثلة في كلمة واحدة، تتوزع كالآتي :

- أربع (04) مرات في سورة البقرة: المساكين، مسكين [2].

- مرتين (02) في سورة النساء: المساكين[3].

- مرتين (02) في سورة المائدة: مساكين[4].

وشملت هذه الكلمة اللازم والصحيح، والمفرد وجمع التكسير، والنكرة والمعرفة وجاءت من باب (فعَل يفعُل).

فـ «الْـمِسْكِينُ» (مِفْعِيل)[5]، من الثلاثي المجرد الصحيح، سكن يسكن سُكْنى وسُكُونا، إذا أقام بالمكان، فهو ساكن، والمبالغة فيه مسكينَ وتعني الذي لا شيء له، أو الذي لا شيء له يكفي عياله[6]. وورد عن سيبويه أن « المسكين » من الألفاظ المترحم بها، تقول : مررت به المسكينَ[7]، وفيه معنى الترحم، وتقول : أنثى مسكين [8]، ومسكينة، شبهت بفقيرة حيث لم تكن في معنى الإكثار فصار بمنزلة فقير وفقيرة، ويجمع جمع تكسير وجمع تصحيح، تقول : مسكينون كما تقول : فقيرون [9].

وتأتي (مِفْعِيل) للمذكر والمؤنث إذا قصد بها المبالغة، أما إذا عنوا بها المؤنث فقالوا: مسكينة ولم يقصدوا المبالغة شبهوها بفقيرة، ولهذا سوغوا جمعها جمع تصحيح للمذكر

---

(1)- ينظر تهذيب المقدمة اللغوية، ص 228 .

(2)- البقرة : (83، 177، 215)- (184).

(3)- النساء : (8، 36).

(4)- المائدة : (89، 95).

(5)- ورد نادرا على (مَفعيل) ؛ لأنه ليس في كلام العرب (مَفعيل)، ينظر اللسان، مادة (سكن)، وقال سيبويه : «ولا نعلم في الكلام مَفعيل » الكتاب 4 / 268 .

(6)- ينظر اللسان، مادة (سكن)، والقاموس المحيط، فصل السين باب النون 4 / 237 .

(7)- بنصبه بأعني .

(8)- قال تأبط شرا [بسيط] :

- قَدْ أَطْعَنُ الطَّعْنَةَ النَّجْلَاءَ عَنْ عَرَضٍ ** كَفَرْجِ خَرْقَاءَ وَسَطَ الدَّارِ مِسْكِينِ -

ينظر اللسان، مادة (سكن).

(9)- ينظر الكتاب 3 / 640، والمخصص 16 / 138، والمزهر 2 / 70 .

فقالوا: مسكينون، وجمع تصحيح للمؤنث فقالوا : مسكينات [1]. وما يلاحظ في الآيات التي وردت فيها هذه الكلمة، أنه حيثما وجدت «مسكين» تضمنت تلك الآية ألفاظا تحمل معنى المساعدة [2]، من ذلك : إحسانا، آتى المال، أنفقتم، فارزقوهم منه، طعام ... وكل ذلك توكيد على الضعف والذل وقلة المال وقرئت في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامِ مَسَاكِينَ﴾[3].

بالتنوين والإفراد أي «مِسْكِينٍ»، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي، وبالإضافة والجمع أي «مساكينِ»، وهي قراءة نافع وابن عامر [4].

قال أبو علي: « فإن قلت : كيف أفرد المسكين، والمعنى على الكثرة ؟ ألا ترى أن الذين يطيقون جمع، وكل واحد منهم يلزمه مسكين ؟ فإذا كان كذلك وجب أن يكون مجموعا كما جمعه الآخرون، فالقول أن الإفراد جَازَ وحَسُنَ لأن المعنى على كل واحد طعام مسكين، فلهذا أفرد ومثل هذا في المعنى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [5]، وليس جمع القاذفين يفرق فيهم جلد ثمانين، إنما على كل واحد منهم جلد ثمانين، فكذلك على كل واحد منهم طعام مسكين، فأفرد هذا كما جمع قوله تعالى « فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً »[6].

معنى هذا أن من قرأ «مساكين»، فقد قابل الجمع بالجمع، ومن قرأ «مسكين» فعلى مراعاة أفراد العموم، أي على كل واحد ممن يطيق الصوم، لكل يوم يفطره إطعام مسكين، ولا يفهم هذا الحكم من الجمع [7].

وما دامت «مسكين» تدل على الضعف والذل وقلة المال وسوء الحال، فما سر مجيئها في المرتبة الأخيرة، ضمن الآيات الخمس التي ورد معها غيرها ممن يستحقون

(1)- ينظر اللسان، مادة (سكن).
(2)- ولعل هذا ما أدى بسيبويه إلى عدها من الألفاظ التي فيها معنى الترحم، ومن ثم هي مترحم بها
(3)- البقرة : 184 .
(4)- ينظر الحجة للفارسي 2 / 208، والجامع، مج 1، 2 / 287، والبحر 2 / 44 .
(5)- النور : 4 .
(6)- الحجة للفارسي 2 / 208، وينظر الحجة لابن خالويه ص 93، والجامع، مج 1، 2 / 287، والبحر 2 / 44 .
(7)- ينظر البحر 2 / 44، والجامع، مج 1، 2 / 287 .

الإحسان والمساعدة؟ من ذلك مثلا قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ﴾[1].

يقول أبو حيان[2]: « وكان تقديم الوالدين لأنهما آكد في البر والإحسان [..] واهتماما بأمرهما، وجاء هذا الترتيب اعتناء بالأوكد، فبدأ بالوالدين، إذ لا يخفى تقدمهما على كل أحد في الإحسان إليهما، ثم بذي القربى ؛ لأن صلة الأرحام مؤكدة أيضا بمشاركته الوالدين في القرابة، ثم اليتامى لأنهم لا قدرة لهم تامة على الاكتساب [..] ثم بالمساكين لما في الإحسان إليهم من الثواب، وتأخرت درجة المساكين ؛ لأنه يمكن أن يتعهد نفسه بالاستخدام، ويصلح معيشته بخلاف اليتامى، فإنهم لصغرهم لا ينتفع بهم وهم محتاجون إلى من ينفعهم، وأول هذه التكاليف هو إفراد الله بالعبادة ثم الإحسان إلى الوالدين ثم إلى ذي القربى ثم إلى اليتامى ثم إلى المساكين، فهذه خمسة تكاليف تجمع عبادة الله، والحض على الإحسان للوالدين، والمواساة لذي القربى واليتامى والمساكين »[3]. فإذا كان هذا عن رتبتها، فما سر تفردها في الآيات الباقيات ؟ [4]

قد يعود ذلك إلى أن الموقف موقف إطعام واجب الأداء، فهو كفارة والمسكين أحوج ما يكون إلى الطعام، زيادة على هذا احتمال إفادة الكلمة العموم والتعدد ؛ لأن المسكين قد يكون من ذوي القربى أو من اليتامى أو من غيرهم، أو مختلطين من هؤلاء وأولئك ذكورا وإناثا أو من الصنفين. وكلام أبي حيان يشير إلى شيء من هذا في تفسيره قوله تعالى :﴿...فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ﴾[5]، إذ تفيد «مساكين» العموم ولا تختص بصنف دون الآخر من الجنسين، كما أن الظاهر فيها تعداد الأشخاص، إذ لو أطعم مسكينا واحدا لكفارة لمدة عشرة أيام، لم يجزه ذلك عند مالك والشافعي، خلافا لأبي حنيفة [6]

---

(1)- البقرة : 83 .

(2)- على الرغم من طول القول، فإننا مضطرون إلى ذكره كاملا ليتضح المعنى، وإن كان هذا حقه أن يدرس في علم التراكيب لا في علم الصيغ، لكن المقام وتحقيق الفائدة يتطلبان هذا إذ دلالة الصيغة تتحقق ضمن السياق.

(3)- البحر 1 / 452 - 453 .

(4)- البقرة : 184 والمائدة : 89، 95 .

(5)- المائدة : 89 .

(6)- ينظر البحر 4 / 12 .

7 ـ صيغة مِفْعَال

ذكر العلماء أن هذه الصيغة تأتي اسما وصفة، فالاسم نحو: مِنْقَار ومِفْتَاح ومِحْرَاب والصفة نحو: مِفْسَاد ومِصْلَاح ومِضْحَاك [1]. وتأتي للمبالغة وللآلة.

فمجيئها للمبالغة سمع في اللازم والمتعدي نحو: مِنْحَار [2] ومِطْعَان ومِفْسَاد ومِصْلَاح ومِقْوَال ومِكْثَار ومِهْذَار ومِضْحَاك ومِهْدَاء ومِعْطَاء ومِسْمَاع [3]. وأما مجيئها للآلة فنحو: مِفْتَاح ومِقْرَاض ومِصْبَاح ... [4].

و(مِفْعَال) اسم آلة غير معروف في اللغات السامية، وإنما هو (فِعَال) و(مِفْعَال) فرع عليها بدليل أن في العربية بقايا من الصيغ القديمة على وزن (فِعَال) للآلة، نحو: لِسَان ونِطَاق وذِرَاع، إلا أن اللغة العربية - فيما يبدو - عندما أرادت التوكيد في هذه الصيغة أضافت ميم التوكيد إلى أول (فِعَال) فأصبحت (مِفْعَال) أي [م + فعال] [5] وزيادة الميم في أوائل الكلمات من الظواهر المطردة في اللغات السامية ومنها العربية، لإفادة معان متعددة وبخاصة في المشتقات [6].

وروي أن الأصل في (مِفْعَال) أن يكون وصفا نحو: مِطْعَام ومِسْقَام ومِذْكَار ولم يذكر في أبنية المصادر [7].

وتأتي هذه الميم في المصادر وأسماء الفاعلين من غير الثلاثي المجرد، وأسماء الزمان والمكان والآلة واسم المفعول من الثلاثي المجرد وغير الثلاثي منه، نحو: مَقْتَل ومُكْرِم

---

(1)- ينظر الكتاب 4 / 256، والجمهرة 3 / 1241 وما بعدها، والممتع 1 / 107 .

(2)- أي كثير النحر .

(3)- ينظر الكتاب 1 / 110-112 و3/ 384، 640، وشرح الشافية 2 / 179، والمزهر 2 / 243 .

(4)- ينظر الكتاب 4 / 95، وأدب الكاتب، ص 557 - 558، والمخصص 14 / 198 - 199، وشرح الشافية 1 / 186 - 187، والعربية الفصحى، ص 114

(5)- ينظر الزوائد في الصيغ في اللغة العربية (في الأسماء)لزين كامل الخويسكي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1985، ص 397 .

(6)- ينظر الصيغ الثلاثية، ص 159 .

(7)- ينظر البحر 1/ 272 -273. يفهم من هذا أن كلا من ميثاق وميعاد وميراث وميقات ليست مصادر وإنما هي أسماء وضعت موضع المصدر. ينظر الكشاف 1 / 288، والإملاء 1 / 27، والبحر 1 / 272، وأبنية المصدر، ص 253-255

ومَشْتَى ومَجْلِس ومِقَصّ ومَضْرُوب ومُكرَم[1].

وهي في أول الكلمة زائدة لا أصلية [2]، يستثنى من ذاك بعض الكلمات، نحو : معد[3] ومعزى ومهدد [4] ومنجنيق [5].

وهذه الصيغة معدولة عن الصفات ومحمولة على الاسمية ويستوي فيها المذكر والمؤنث مثل (فَعُول)، كما أنها شبيهة بالمصادر لزيادة الميم فيها، وتجمع جمع تكسير على مفاعيل ويقل جمعها جمع تصحيح من ذلك امرأة مبساق [6]، وكذلك الناقة والشاة، ومذكار ومئناث [7]... يبدو مما سبق أن هذه الصيغة كانت في الأصل للآلة ثم استعارتها العرب لمن كان عمله أو صفته كالآلة من حيث الكثرة والاستمرار، روي عن أبي البقاء في الكليات :« (مِفْعَال) لمن اعتاد الفعل حتى صار له كالآلة، وهذا الوزن يأتي لاسم الفاعل لغرض التكثير والمبالغة كالمفضال » [8]

وورد هذا البناء مرة واحدة ممثلا في كلمة «مدرارا» في قوله تعالى﴿ ..وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا ﴾ [9] ؛ فهي (مِفْعَال) من الثلاثي المجرد الصحيح المضعف، درَّ

---

(1)- ينظر الكتاب 4 / 272 - 273، وشرح الشافية 2 / 373 - 374 .

(2)- ينظر الكتاب 4/ 272 - 273، والمنصف 1/ 129، والمخصص 16/ 135، وارتشاف الضرب، ص 96

(3)- من معانيها : البطن، والجنب من الإنسان وغيره، وحيّ من العرب ينظر المعجم الوسيط لإبراهيم أنيس وآخرين، دار الفكر القاهرة (د.ت) مادة (معد).

(4)- من أسماء النساء، ينظر الصحاح، مادة (مهد).

(5)- ينظر التكملة ص 237، والمنصف 1/ 129، 132، 141، 148، 149، وشرح الشافية 2/ 373 -374 وارتشاف الضرب، ص 96 .

(6)- أي إذا وقع اللبن في ثديها .

(7)- إذا كان من عادتها أن تلد الإناث والذكور، ينظر الكتاب 3 / 640، والجمهرة 3 / 1268 وما بعدها، والمخصص 16 / 135 .

(8)- القياس وصيغ المبالغة، مجلة التراث العربي، العددان 11 و12، ص 230 .

(9)- الأنعام : 6 .

يدُرّ ويدِرّ بضم الدال وكسرها[1]، درًّا ودُرُورًا، بمعنى كثر وسال[2]، فهو دارٌّ والمبالغة فيه مدرار، من باب (فعَل يفعِل) [3] .

وترتبط بالدلالة على السيلان والغزارة، إذ من بين ما تدل عليه الدال والراء المضعفة تولّد شيء عن شيء [4]، وهو ما تدل عليه الكلمة في سياق الآية .

جاء في غريب القرآن لابن قتيبة: « مدرارا بالمطر أي غزيرا من درَّ يدِرُّ»[5] وهي صيغة تفيد المبالغة وتعني التتابع والاتصال، وأكثر ما تكون في المطر، ويوصف بها المذكر والمؤنث[6].

وذكرت هذه الكلمة من بين أوصاف كثيرة لتعديد نعم الله على الأمم السابقة إلا أنها قابلت ذلك بالعصيان[7].

(1)- ذكر العلماء أن ما كان من المضعف متعديا يأتي مضارعه على (يفعُل)، وما كان لازما يأتي مضارعه على (يفعِل)، ينظر على سبيل المثال الممتع 1 / 174 - 175.

(2)- ينظر الجمهرة 1 / 110، واللسان، مادة (درر)، والقاموس المحيط فصل الدال باب الراء 2/ 29.

(3)- على اعتبار أنه من المضعف اللازم .

(4)- ينظر مقاييس اللغة باب الدال وما بعدها في المضاعف والمطابق 2 / 255 .

(5)- غريب القرآن، ص 150، وينظر المفردات، كتاب الدال، ص 166 - 167 .

(6)- ينظر البحر 4 / 71 - 81 .

(7)- ينظر البحر 4 / 81، وتفسير ابن كثير 3 / 8، والظلال 2 / 1037 .

8 - صيغة فَعْلان

تأتي هذه الصيغة لإفادة المبالغة، إلا أنه يغلب مجيؤها صفة مشبهة [1] ؛ فهي من الصيغ المشتركة بينهما .

ووردت دالة على ذلك مرة واحدة في قوله تعالى : ﴿ وَإِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَـٰنُ الرَّحِيمُ ﴾[2] ؛ فالرحمن (فَعْلَان) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم رحِم يرحَم رَحْمَةَ ورُحمة ورُحُما ومَرْحَمَة، أي رق قلبه وعطف عليه، فهو رحيم ورحمان [3]، من باب (فعِل يفعَل).

وروي عن الزجاج «الرحمن اسم من أسماء الله عز وجل [..] ومعناه عند أهل اللغة ذو الرحمة التي لا غاية بعدها في الرحمة، لأن (فَعْلَان) بناء من أبنية المبالغة » [4]

وذهب بعض المفسرين إلى أن (فَعْلَان) أبلغ من (فَعِيل) مستدلين على ذلك بصيغتي «الرحمن الرحيم»، ففي الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم، ولهذا قالوا رحمن الدنيا والآخرة، ورحيم الدنيا فقط[5].

يقول الزركشي: « أما (فَعْلَان) فهو أبلغ من (فَعِيل)، ومن ثم قيل الرحمن أبلغ من الرحيم، وإن كانت صيغة (فَعِيل)، من جهة أن (فَعْلَان) من أبنية المبالغة كغضبان للممتلئ غضبا، ولهذا لا يجوز التسمية به »[6] .

وذُكرت الصفتان كلتاهما للمبالغة في وصف الله تعالى بالرحمة وللدلالة على أن نعمه على عباده أكثر وأعظم مما يمكن أن ينعم به سواه، فنعمه لا يقدر أحد على أن ينعم بمثلها [7] .

(1)- سنتطرق إليها بالتفصيل في فصل الصفة المشبهة .

(2)- البقرة : 163 .

(3)- ينظر اللسان مادة (رحم)، والقاموس المحيط، فصل الراء باب الميم 4 / 119 .

(4)- اللسان مادة (رحم)، وينظر المخصص 17 / 151 .

(5)- ينظر الكشاف 1 / 41 .

(6)- البرهان 2 / 504، وينظر الفروق في اللغة، ص 190، والمخصص 17 / 151، والبحر 1 / 126، والإتقان 3 / 283 .

(7)- ينظر المخصص 17 / 151 .

وهما عند قطرب بمعنى واحد، وإنما جمع بينهما في الآية للتوكيد [1]. وأورد أبو حيان أقوالا متعددة لعلماء يذهبون فيها مذاهب شتى [2]، ومثله السيوطي[3].

وتقدمت الرحمن على الرحيم في كل الآيات التي وردتا فيها معا، قيل : لأن الرحمن أشد مبالغة من الرحيم. والمعهود أن يبدأ في مثل هذا بالأقل ثم يتبع بالأكثر نحو قولهم : فلان جواد يعطي العشرات والمئين والألوف بهذا الترتيب [4] .

وبدئ بذكر الرحمن أولا ؛ لأنها لا يوصف بها إلا الله تعالى فصارت كالعلم. وحكم الأعلام وما كان من الأسماء أعرف أن يبدأ به ثم يتبع بالأنكر، وما كان في التعريف أنقص [5]. وروي أنه مذهب سيبويه وغيره من النحويين، وقد جاء على منهاج كلام العرب [6] .

وقد يتساءل الإنسان لماذا كانت الصفتان ختاما للآية بعد قوله تعالى ﴿ وَإِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ... ﴾، ولم يكن غيرهما ؟

والجواب أنه تعالى ختم الآية بهاتين الصفتين إطماعا للعبد بسعة رحمته منبها بأنه لا يستحق العبادة سواه. فمن خلقك بشرا سويا عاقلا، وربّاك في دار الدنيا ووعدك بحسن العاقبة جدير بعبادتك له والوقوف عند أوامره ونواهيه.

بالإضافة إلى هذا، إن الآية سبقت بآية مختومة باللعنة والعذاب لمن مات مشركا. فغالب القرآن أنه إذا ذكرت آية عذاب ذكرت بعدها آية رحمة والعكس صحيح[7].

---

(1)- ينظر البرهان، 2 / 505 .

(2)- ينظر البحر 1 / 128 .

(3)- ينظر الإتقان، 3 / 283 .

(4)- ينظر المخصص 17 / 151 .

(5)- المرجع نفسه، ص. ن .

(6)- المرجع نفسه، ص. ن .

(7)- ينظر البحر 1 / 638 .

الفصل الرابع

الصفـة المشبهـة

تمهيد

الصفة المشبهة باسم الفاعل اسم مصوغ من الفعل اللازم لغير تفضيل [1]، يدل على ثبوت الصفة لصاحبها ثبوتا تاما [2].

وفكرة ثبوت الحدث في الصفة المشبهة باسم الفاعل وتجدده في اسم الفاعل من أقوال المتأخرين؛ إذ لم يؤثر عن سيبويه ومن في طبقته مثل هذا، وعندما نقرأ دراسات المتأخرين، نلحظ جدلا كبيرا بينهم حول معنى الثبوت في الصفة المشبهة، وكيف يتحقق ذلك. ومن هؤلاء من يقول بوجود ثبوت مطلق ويعطيه تفسيرا خاصا كالرضي في شرح الكافية والشافية[3].

وهذا الإحساس نجده عند سيبويه، فقد كان يرى أن الحدث في بعض الصفات يختلف أحيانا عن الحدث في الفعل واسم الفاعل [4]. فلو أخذنا مثلا قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [5]، نجد في الصفتين «مَيّت ومَيّتون» معنى الحدوث والتجدد [6]، ونحو قولنا: كنت أمس عظيم الأمل كثير الطموح، ونحو: أنت مريض الآن صحيح غدا. ومنه، إذا أريد بالصيغة الدلالة على الحدوث أو التجدد لا الثبوت نقلت إلى اسم الفاعل أو اسم المفعول. تقول: مَائِتٌ وَسَائِدٌ وحَاسِنٌ وكَارِمٌ بدلا من : ميّت وسيّد

(1)- يقصد بهذا أن الصفة المشبهة تدل على نسبة الحدث إلى موصوفها، والصفة الدالة على التفضيل تفيد أن اثنين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر نحو أعلم، أكثر، أحسن ...

(2)- ينظر الكتاب 1 / 194 وما بعدها، والمقتضب 4 / 158 وما بعدها، وشرح المفصل 6 / 81 وما بعدها، والتسهيل ص 139 وما بعدها، ومفتاح العلوم للسكاكي، ضبط وتعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، ط 2، بيروت 1987، ص 80، وشرح الكافية 2 / 205، وشرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، توزيع مكتبة الثقافة، مكة المكرمة والمكتبة الأموية، ط 11، عمان 1963، ص 277، وشرح التصريح 2 / 80 وما بعدها، وحاشية الصبان 2 / 3، والنحو الوافي 2/ 284، والتعبير الزمني 1 / 197.

(3)- ينظر شرح الكافية 2/ 205 – 206، وشرح الشافية 1 / 147 – 148، المتن والهامش .

(4)- ينظر مقال لابراهيم أنيس بعنوان : دراسات في بعض صيغ اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 22/ 95 .

(5)- الزمر : 30 .

(6)- اختلف العلماء حول هاتين الكلمتين، فقد قرأ ابن الزبير وابن أبي إسحاق وابن محيصن وعيسى واليماني وابن أبي غوث وابن أبي عبلة «إِنَّكَ مَائِتٌ وَإِنَّهُمْ مَائِتُونَ» وهي تشعر بحدوث الصفة، وقرأ الجمهور «ميت وميتون» وهي تشعر بالثبوت واللزوم كالحي، البحر 7 / 408.

وحَسَن وكَرِيم .. كما في قوله تعالى : ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾[1]، عدل عن ضَيِّق إلى ضَائِق لـمّا أراد الحدوث والتجدد ؛ لأن الضيق عارض لا ثابت[2]. وتقول : زيد ميِّت إذا حصل فيه الموت، ولا تقل مَائِت، فإذا أردت المستقبل قلت: مائت غدا، فتجعل فاعلا جاريا على فعله[3]. يقول أشجع السلمي [طويل] :

- وَمَا أَنَا مِنْ رُزْءٍ وَإِنْ جَلَّ جَازِعٌ ** وَلَا بِسُرُورٍ بَعْدَ مَوْتِكَ فَارِحُ -

عدل عن جَزِعٍ وفَرِحٍ إلى جَازِع وفَارِح عندما أراد التجدد والحدوث[4].

ويقول علقمة الفحل [بسيط] :

- وَمَنْ تَعَرَّضَ لِلْغِرْبَانِ يَزْجُرُهَا ** عَلَى سَلَامَتِهِ لَا بُدَّ مَشْؤُومُ -

عدل عن شئيم إلى مشؤوم[5] .

يفهم من هذا أن الثبوت في الصفة المشبهة ليس مطلقا، وإنما هو نسبي، يختلف باختلاف المواقف ومقتضى الكلام ؛ فلو أخذنا كلمة «صعب» مثلا، نجد أن دلالة الثبوت تختلف بحسب موقعها في الجملة ؛ لأن الصعوبة ليست واحدة في الأشياء، كما أنها ليست كذلك عند مختلف الناس، فما هو صعب عند آخرين سهل أو أقل صعوبة عند غيرهم، كما أن صفة الثبوت في بَطَل وحَسَن وكَرِيم وأَسْوَد وجَبَان وشَرِس، أكثر منها في بَعِيد ومَرِيض وعَطْشَان وسَكْرَان[6]. وقد اختلف النحاة بشأنها، فبعضهم يرى أن أبنيتها هي نفسها أبنية أسماء الفاعلين[7] باستثناء (فَاعِل)، وأضافوا إليها أبنية (فَعَال) و(فُعَال) و(فُعُل) و(فِعْل) و(فُعَّال) و(فَعُول)، وهي كلها من باب (فَعُل)[8] .

وهو ما يعني أنهم لا يفصلون بين اسم الفاعل والصفة المشبهة، إذ هي اسم فاعل أريد به الثبوت، أخذ من فعل لازم، فإذا أرادوا به الدلالة على الحدوث والتجدد جاءوا بـ

(1)- هود : 12 .

(2)- ينظر الكشاف 2/ 261، والبحر 5/ 208، وشرح المفصل 6/ 83 .

(3)- ينظر المخصص 16/ 156 .

(4)- ينظر تصريف الأسماء والأفعال لفخر الدين قباوة، جامعة حلب كلية الآداب 1978، ص 168

(5)- المرجع نفسه، ص. ن.

(6)- ينظر المرجع السابق، ص 169، وشرح الكافية 2/ 205، وحاشية الصبان، مج 2، 3/ 3.

(7)- كابن مالك، وابن عقيل مثلا، ينظر أبنية الصرف، ص 259 .

(8)- ينظر فصل اسم الفاعل، ص 37، 38.

(فَاعِل). بينما يرى بعضهم أن هناك فرقا بين الضربين، ولكل أبنيته الخاصة به، فبناء (فَاعِل) خاص باسم الفاعل، وباقي الأبنية خاص بالصفة المشبهة [1]. وذكروا مجموعة من الفروق بينهما على اعتبار أن كلا منهما يدل على الحدث وصاحبه [2].

وليس لها - بخلاف اسم الفاعل واسم المفعول - أوزان قياسية، وإنما هي مسموعة عن العرب [3]. وعلى الرغم من أن سيبويه عقد لها بابا خاصا، فإنه لم يفرق بين صيغها وصيغ اسم الفاعل وصيغ المبالغة [4].

وتصاغ غالبا من باب (فرِح) اللازم، ومن باب (شرُف)، وتقلّ في غيرهما نحو: سيد وميت وشيخ من ساد ومات وشاخ [5].

وذكر العلماء اثني عشر (12) وزنا مشهورا، منها: اثنان من باب فرِح:

1 - أَفْعَل: الذي مؤنثه (فَعْلَاء) [6]، نحو: أحمر حمراء وأخضر خضراء وأعرج عرجاء وأعور عوراء وأعمى عمياء. ويكون هذا فيما دل على لون أو عيب أو نعت ظاهر أو غير ظاهر [7].

2 - فعلان: الذي مؤنثه (فَعْلَى)، نحو: سكران سكرى وعطشان عطشى وريان ريا وجوعان جوعى [8]. ويكون فيما دل على خلو أو امتلاء أو حرارة باطنية، ليس بداء [9].

---

(1)- ينظر فصل اسم الفاعل، ص. ن.

(2)- ينظر ذلك في الكتاب 1/ 193 وما بعدها، والمقتضب 4/ 158 - 165، والتسهيل، ص 139 - 141 وشرح ابن عقيل 2/ 92 - 95، وشرح شذور الذهب، ص 474، وقطر الندى وبل الصدى، ص 278 - 279، وشرح التصريح 2/ 82 - 83، والهمع 2/ 97 - 98 وحاشية الصبان، مج 2، 3/ 3 وما بعدها، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1995، 2 / 56 - 60.

(3)- ينظر شرح الكافية 2/ 205 .

(4)- ينظر الكتاب 1/ 194 - 202، وأبنية الصرف ص 276، والتعبير الزمني 1/ 199 .

(5)- ينظر شرح الشافية 1/ 143 - 151، وشرح التصريح 2/ 78، وشذا العرف، ص 75 - 76 .

(6)- هناك مذكر على وزن (أفعل) بلا مؤنث نحو: أمرد وأكمر، ومؤنث على (فعلاء) بلا مذكر نحو حسناء، وشوهاء وعجزاء، ورتقاء. ينظر تصريف الأسماء والأفعال، هامش ص 170 .

(7)- ذكر الرضي أن (فعل وفعلان وأفعل)، إذا تقاربت فقد تشترك ،وقد تتناوب، ينظر شرح الشافية 1 / 145 - 146 .

(8)- قولهم جوعان جوعى شاذ، لأنه من باب (فَعَل)، وليس من (فعِل). ينظر تصريف الأسماء والأفعال هامش ص 170 .

(9)- ينظر شرح الشافية 1 / 144، وشرح التصريح 2 / 78 .

وأربعة مختصة بباب شرُف :

1 - فَعَل، نحو : بطل وحسن، من بطُل وحَسُن [1].

2 - فُعُل، بضمتين نحو : جُنُب، وهو قليل [2]. وقد يأتي (فَعُل) بضم العين وفتح الفاء على (أَفْعَل) كأخضب وأخرس وأخرق وأحمق، وعلى (فَعُول) كوقور وحصور وعلى (فُعَّال) بضم الفاء وتشديد العين كَوُضَّاء وقُرَّاء، وعلى (فِعِل) بكسر الفاء والعين كخشُن فهو خِشِن [3].

3 - فُعَال، نحو : شُجَاع وفُرَات وطُوَال [4].

4 - فَعَال، بالفتح والتخفيف، نحو : جَبَان، وامرأة حَصَان (أي عَفيفة) [5].

وهناك مجموعة من الأوزان مشتركة بين البابين، منها :

1 - فَعْل، نحو : سَبْط (أي قصير) وضَخْم وشَهْم، من سَبِطَ وضَخُمَ وشَهُمَ

2 - فِعْل، نحو : صِفْر ومِلْح، من صَفِر ومَلُح .

3 - فُعْل، نحو : حُرّ وصُلْب من حَرَّ (أي حرِرَ) وصلُبَ.

4 - فَعِل [6]، نحو : فَرِح ولَبِق وخَشِن ونَجِس، من فَرِحَ ولَبِق وخَشُنَ ونَجُس، وذلك فيما دل على داء باطني جسمي أو خلقي أو ما يشبهه أو يضاده، وتلحق التاء مؤنثه تقول : فَرِحَة ولَبِقَة وخَشِنَة ونَجِسَة [7].

---

(1)- ينظر الكتاب 4/ 28، وشرح الشافية 1/ 148، وشرح التصريح 2/ 78، وشذا العرف، ص 76 .

(2)- ينظر شرح الشافية 1/ 148، وشرح التصريح 2 / 78، وشذا العرف، ص 76 .

(3)- ينظر الكتاب 4 / 28، 31، 36، والهمع 2 / 169، وتصريف الأسماء والأفعال، هامش ص 171

(4)- قال الرضي: « ويجيء (فُعَال) بضم الفاء وتخفيف العين مبالغة (فعيل) في هذا الباب كثير ولكنه غير مطرد نحو : طويل طوال، وشجيع شجاع »شرح الشافية 1/ 148، وينظر شرح التصريح 2/ 78 وقال سيبويه : « شجع شجاعة وهو شجاع، وقالوا شجيع، و(فُعال) أخو (فعيل)» الكتاب 4/ 31

(5)- ينظر الكتاب 4 / 31، 36، وشرح التصريح 2/ 78، وشذا العرف، ص 76 .

(6)- قيل إن أصله (فعيل) وخفف بحذف الياء، وبقيت على الأصل ألفاظ منها : سليم وسقيم وحزين ومريض وبخيل.. ينظر تصريف الأسماء والأفعال، هامش ص 170. بينما يذكر فلايش أن (فَعِل) هي الأساس وأن (فعيل) هي النمو الطبيعي لها، ينظر العربية الفصحى، ص 77، 81 وما بعدها

(7)-ينظر شرح الشافية 1/ 143-148، وشذا العرف، ص 78، وتصريف الأسماء والأفعال، ص 170-171 .

5 - فَاعِل، نحو : صَاحِب وطَاهِر وعَاقِر [1]، من صحِب وطهُر وعقُر.

6 - فَعيل، نحو : بخيل وكريم وحليم ومريض وشقي من بخِل وكرُم وحلُم ومرِض وشقِي [2].

وقد يشترك (فَاعِل) و(فَعِيل) في بناء واحد نحو : ماجد ومجيد ونابه ونبيه [3]، مع اختلاف في المعنى، لذلك قال ابن هانئ الأندلسي [طويل] :

- مِنَ الْـخَطْلِ الْـمَعْدُودِ أَنْ قِيلَ مَاجِدٌ ** وَمَادِحُهُ الْـمُثْنِي عَلَيْهِ مَجِيدُ - [4]

وذكر العلماء بعض صفات الله تعالى جاء على (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل)، نحو : قدير بمعنى قادر، وبصير بمعنى باصر، وسميع بمعنى سامع ... [5].

أما باب (فَعَلَ)، فإن الصفة المشبهة منه قليلة. ومن أهم أوزانها :

1 - فَيْعِل، ويكون من معتل العين كَسَيِّد وجَيِّد وطَيِّب ومَيِّت وبَيِّن [6]. وقد جاء من هذا الباب على غير قياس : شَيْخ وغَيُور وأَشْيَب وأَهْيَم وجَوَاد وهَيْمان وأَمْيَل [7].

2 - فَيْعَل، ويكون من المتعدي الصحيح الأصول، سواء أكان اسما أم صفة، نحو : الشَّيْلَم والغَيْلَم والنَيْرَب والصَيْرَف [8] والفَيْصَل [9].

(1)- يرجح أن هذا اسم فاعل دل على الثبوت، فعومل معاملة الصفة المشبهة. قال الرضي :« وقد جاء فاعل في معنى الصفة المشبهة أي مطلق الاتصاف بالمشتق منه من غير معنى الحدوث في هذا الباب وفي غيره، وإن كان أصل فاعل الحدوث كخاشن وساخط وجائع »شرح الشافية 1/ 147-148، وينظر الهمع 2/ 169، وأبنية الصرف، ص 179، والتعبير الزمني عند النحاة 1 / 200 - 201. ولعله هو الذي أدى بالشيخ شهاب الدين العبادي إلى القول بدلالة اسم الفاعل على الثبوت أحيانا مستدلا بأمثلة كثيرة من القرآن منها: الظالمون والكافرون والقاسطون ... ينظر رسالة في اسم الفاعل المقصود به الاستمرار في جميع الأزمنة، ص 12 وما بعدها.

(2)- ينظر الكتاب 4 / 33 - 34، وشرح الشافية 1/ 147-148، وشذا العرف، ص 76 .

(3)- ينظر شذا العرف، ص 77، والزوائد في الصيغ في اللغة العربية (في الأسماء)، ص 152 - 153

(4)- الديوان، تحقيق كرم البستاني، مكتبة صادر، بيروت 1952، ص 51 .

(5)- ينظر تفسير غريب القرآن لابن قتيبة، ص 16 .

(6)- ينظر شرح الشافية، 1/ 149، وحاشية الخضري 2/ 54 .

(7)- ينظر تصريف الأسماء والأفعال، هامش ص 172.

(8)- وهي على الترتيب : حب صغير شديد المرارة، والجارية المغتلمة، والشر والنميمة، والنقاد وهو الذي يبيع الفضة بالذهب.

(9)- ينظر شرح الشافية 1 / 149 - 151، وتصريف الأسماء والأفعال، ص 172 .

وللتشابه الذي بين الصفة المشبهة واسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة، فإن كثيرا من مدلولات صيغها تتداخل فيها بينها، ولا يفرق بينها إلا السياق .

وكما تحدثوا عن صيغها تحدثوا عن عملها، ووازنوا بينها وبين اسم الفاعل، وهي أمور خارجة عن مجال الصرف، إلا أننا قد نتعرض إلى شيء من ذلك عند الحاجة.

وما أحصيناه من هذا المشتق جاء على الأوزان الآتية: (فَعِيل وفَعُول وفَعْلَان وفَعَال وفُعْلَى وفَعْلَاء وَأَفْعَل وفَعِل وفَعْل وفِعْل وفَعَل وفُعُل وفَيْعِل).

وشملت هذه الصيغ الصحيح والمعتل، والمفرد والمثنى والجمع، والنكرة والمعرفة وجاء أغلبها من بابي «شرُف وفرِح»، وهما البابان الرئيسان للصفة المشبهة لأنها تكون فيها دل على الثبوت والاستمرار، ولهذا تكثر في (فَعُل)، لأنه يدل على الغرائز والطبائع ونحوها، كالحسن والقبح والوسامة والكبر والصغر والطول والقصر والغلظ والسهولة والصعوبة والسرعة والبطء والثقل والحلم والرفق ونحو ذلك [1] .

كما تكثر في (فَعِل) لأنه يغلب في الأدواء الباطنية والعيوب الظاهرة والحلي والأحزان، وهي غالبا ما تكون لازمة لصاحبها مستمرة فيه [2].

وتقل في (فَعَل)، لأن الأغلب فيه التعدي، وما جاء منه لازما فليس بمستمر من ذلك الدخول والخروج والقيام والقعود. ويذكر العلماء أن ما كان من باب (فَعُل) فالأغلب فيه أن يأتي على (فَعِيل) [3].

(1)- ينظر الكتاب 4 / 28، وأدب الكاتب، ص 471-472، وشرح الشافية، 1 / 74 .

(2)- ينظر شرح الشافية، 1 / 148، وأدب الكاتب، ص 579 .

(3)- ينظر على سبيل المثال المنصف 1/ 116، وشرح الشافية، 1/ 148، وشرح ابن عقيل 2 / 135-136

1 - صيغـة فَعِيـل

تأتي هذه الصيغة اسما وصـفة، فالاسـم مثـل : بعـير وقـضيب وهـدير وضـجيج وصهيل ونهيق ... والصفة مثل : سعيد وشديد وقدير وحليم وعليم [1] .

وتأتي - إذا كانت صفة طبعا - بمعنـى (مفعـول) نحـو : قتيـل وجـريح بمعنـى مقتول ومجروح، وفي هذا تلتقي مع بعض الساميات في التعبير عن (مَفْعُول) بوزن (فَعِيل) ؛ فقد ذكر بروكلمان أن (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) قد يستعمل في العبرية اسـتعمالا اسـميا، كما أن هذا كثير في العربية [2].

وقد أكد القدماء أن (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) كثير في لسان العرب [3]، ولكثرتـه لم يقس عليه، ومنهم من جعله مقيسا فيما ليس له (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل) مثل: قـدر ورحـم لقولهم : قدير ورحيم [4].

- وتأتي بمعنى (مُفَاعِل)، كجليس وسمير بمعنى مجالس ومسامر .
- وبمعنى (مُفعَل)، كحكيم بمعنى مُحْكَم .
- وبمعنى (مُفْعِل) كبديع بمعنى مُبْدِع [5].

وتأتي صيغة مبالغة، يقول الزركشي: «وأما (فَعِيـل) فعنـد النحـاة أنـه مـن صـيغ المبالغة والتكرار كرحيم وسميع وقدير وخبير وحفيظ وحكيم وحليم وعليم »[6]

وتأتي جمع تكسير للدلالة على الكثرة، فتأتي جمعا لـ (فَعْل) نحو: كلب كليب وعبد عبيد، وتأتي جمعا لـ (فِعْل) نحو: ضرس ضريس. وهي ناتجة عـن تحـول داخـلي لـصيغة (فَعِل)[7]، مدت فيه حركة العين، وهي الكسرة، فنتج عنه الياء فصارت (فَعِيل).

---

(1) - ينظر الكتاب 4/ 267، والمنصف 1/ 16، والممتع 1/ 84، والمزهر2/ 13، وأبنية الصرف، ص 273 .

(2) - ينظر دراسة في بعض صيغ اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 22 / 92 - 94 .

(3) - ينظر المخصص 16/ 155 وما بعدها، وشرح ابن عقيل 2/ 138، وحاشية الخضري 2/ 55 .

(4) - ينظر التسهيل، ص 138، وشرح ابن عقيل 2/ 138- 139، وحاشية الخضري 2/ 55.

(5) - ينظر تفسير غريب القرآن، ص 16 وما بعدها، والمخـصص 16/ 155-161، والأضـداد لابـن الأنبـاري، ص 362، والبحر 1/ 172-173، وشذا العرف، ص 77 .

(6) - البرهان في علوم القرآن 2 / 510، وينظر الكتاب 1/ 115 .

(7) - ينظر العربية الفصحى، ص 82 .

وذكر القدماء أمثلة من هذا القبيل نحو : أَنِق وأَنِيق، وبَهِج وبَهِيج، ولسان ذَلِق وذَلِيق، وطَرِف في النسب وطَرِيف، وحَزِن وحَزِين، وكَمِد وكَمِيد[1].

وهو ما يرجح تطور إحداهما عن الأخرى، وبخاصة إذا علمنا أنهما تتعاقبان في أمثلة كثيرة رواها العلماء نحو : عَسِر وعَسِير، ورَفِق ورَفِيق، وبَطِن وبَطِين، وفَقِه وفَقِيه، قال السيرافي : «قال بعض أصحابنا زيدت الياء في بطين للزوم الكسرة في هذا الباب (فَعِل) فيصير بمنزلة المريض والسقيم وما أشبه ذلك»[2]. كما روى المبرد شيئا من هذا، يقول: «و(فَعِل) مضارعة لـ (فَعِيل)، وكذلك يقع (فَعِل وفَعِيل) في معنى قولك : رجل طَبّ وطَبِيب، ومَذِل (أي ضجر وقلق) ومَذِيل، وهذا كثير جدا »[3]، ومثل هذا ذكره ابن دريد في الجمهرة[4] .

لذلك، يمكن القول بأن الصيغة مطردة في العربية، وهو ما يقضي بـ «.. أن هناك ميدانا واسعا للتكاثر القياسي لصياغة كلمات كثيرة بزنة فعيل »[5]. فقد يأتي منها أسماء أعيان، وأسماء معان، وصفات[6]

وهذا من الدلائل على الاتجاه التطوري للغة العربية، إلا أنها استعملت هذه الصيغ بنسب متفاوتة، ففضلت صيغا على أخرى، كاختيارها للصيغ ذات الإيقاع الصاعد أي التي تبدأ بمقطع قصير ثم تتطور صعودا إلى المقطع الطويل، عكس الصيغ ذات الإيقاع النازل، أي التي تبدأ بمقطع طويل ثم تتطور نزولا إلى المقطع القصير، وقد تناقصت هذه الأخيرة بإهمال عدد كبير منها[7].

---

(1)- ينظر أدب الكاتب، ص 562 .

(2)- الكتاب، هامش 4 / 17 .

(3)- المقتضب 1/ 116 .

(4)- ينظر الجمهرة 1/ 373 .

(5)- العربية الفصحى، ص 82 .

(6)- ينظر أدب الكاتب، ص 561 - 563، والعربية الفصحى، ص 87 .

(7)- ينظر العربية الفصحى، ص 88 - 89 .

ومما يقوي هذا أن صيغة (فَعِل) صارت قليلة جدا في العربية، ومن ثم في القرآن الكريم، فليس فيه إلا عدد قليل نحو : حَمِئَة وأَشِر وأَسِف ووَجِلُون وفَرِحِين وفَكِهِين[1]. وقد أكد سيبويه أن (فَعِل) أقل من (فَعِيل) بكثير [2].

ولكثرة اشتراك هذه الصيغة بين الصفة المشبهة وصيغ المبالغة، يمكن التفريق بينهما - على رأي إبراهيم أنيس - من طريق ما اصطلح على تسميته بالإيجابية أو الاختيارية، والسلبية أو الاضطرارية. وهي مصطلحات يرى أنها أكثر مناسبة للتفريق بين صفتي الثبوت والحدوث التي عهدت عند القدماء .

فالألفاظ مثل: رحيم وعليم وقدير تكون من صيغ المبالغة، إذا أفادت الإيجابية، وتكون من الصفات المشبهة إذا أفادت السلبية. فلو أخذنا الأفعال: قعد وجلس ونزل مثلا، فإننا نشعر فيها بالإيجابية؛ لأن إرادة الإنسان واختياره يتدخلان في ذلك بينما نشعر في نحو: مرض وكبر وفرح بالسلبية، إذ لا إرادة للإنسان في ذلك ولا اختيار، فالحالة اضطرارية، ومن ثم يكون «مريض وكبير وفرح» من الصفات المشبهة، وهي صفات عرفت عند القدماء بصفة الثبوت [3].

وقد وردت هذه الصيغة دالة على الصفة المشبهة [4] مائتين وخمسا وعشرين (225) مرة، تتوزع كالآتي :

- إحدى وستين (61) مرة في سورة البقرة : عظيم، السفهاء، كثيرا، قليلا لكبيرة، النبيين، اليتامى، فقليلا، أنبياء، العظيم، حنيفا، النبيون، شديد، بعيد مريضا، قريب،

(1)- ينظر دراسة في صيغ اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 22/ 89 - 90 .

(2)- ينظر الكتاب 1 / 112 .

(3)- ينظر المرجع السابق، 22 / 95 .

(4)- ذكرنا في الصفحة 252 من هذا الفصل أن (فعيل) تأتي لمعان متعددة، لذا نرصد هنا ما نعتقد أنه صفة مشبهة، استنادا إلى الفعل الذي اشتقت منه أو إلى السياق الذي وردت فيه، وقد تكون صيغة مبالغة وقد تصلح للأمرين معا، وبخاصة إذا علمنا أن (فعيل) الصفة كثيرا ما تشترك مع الصفة المشبهة وصيغ المبالغة، وهو ما فرض على العلماء أن يصنفوا بعض أمثلتها تارة في الصفة المشبهة وتارة في صيغ المبالغة، نحو: رفيع الدرجات، فهي تحتمل المبالغة من رافع، وتحتمل الصفة المشبهة من " رَفُعَ " بمعنى علا، ينظر البحر 7/ 436، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم 4/ 96 .

سريع، كبير، فريضة، أغنياء، كثيرة، لنبي، نبيهم، قليلة، غني ضعفاء، الخبيث، فقراء، سفيها، ضعيفا، صغيرا[1].

- وثماني وثلاثين (38) مرة في سورة آل عمران : شديد، سريع، النبيون، بعيدا، نبي، كثيرا، وجيها، حنيفا، النبي، العظيم، قليلا، غني، عظيم، الأنبياء أذلة، غليظ، لنبي، الخبيث، فقير، أغنياء[2].

وتسعا وسبعين (79) مرة في سورة النّساء : كثيرا، اليتامى، الخبيث، كبيرا، هنيئا، مريئا، السفهاء، غنيا، فقيرا، ضعافا، سديدا، العظيم، قريب، غليظا، ربائبكم، حلائل، عظيما، ضعيفا، يسيرا، كبائر، كريما، حديثا، مرضى، قليلا، ظليلا، بعيدا، قليل، النبيين، رفيقا، كثيرة، بريئا، كثير، حنيفا، خليلا يتامى، حديث، الأنبياء[3].

- وثلاثا وثلاثين (33) مرة في سورة المائدة : شديد، نطيحة، سريع، مرضى، عظيم، نقيبا، قليلا، كثيرا، أنبياء، النبيون، أذلة، النبي، النعيم، الخبيث، بحيرة، وصلية، العظيم[4].

---

(1)- البقرة : (7، 49، 114)- (13[2]، 142)- (26[2]، 269)- (41، 79، 83، 126، 174، 246 249)- (45، 143) - (61، 177، 213)- (83، 177، 215، 220)- (88)-(91)-(105 255)- (135) (136) - (165، 196، 211)- (176) - (184، 185، 196)- (186، 214)- (202) - (217، 219، 282)- (236) - (243) - (245، 249)- (246) - (247، 48)- (249)- (263، 267)- (266) - (267) - (271، 273)- (282) - (282)- (282)

(2)- آل عمران : (4، 11، 56) - (19، 199) - (21، 80، 81، 84) - (30) - (39، 146) - (41 146، 186) - (45) - (67، 95) - (68) - (74) - (77، 187، 197، 199) - (97) - (105 172، 174، 176، 179) - (112، 181) - (123) - (159)- (161) - (179)-(181)-(181) .

(3)- النساء : (1، 19، 82، 100، 160)- (2، 3، 6، 8، 10، 36، 127)- (2) - (2، 34) (4) - (4) - (5) - (6، 131، 135)- (6، 135)- (9) - (9) - (13) - (17، 77)- (21، 154)- (23) - (23) - (27، 40، 48، 54، 67، 73، 74، 93، 95، 113، 114 148، 156، 162)- (28، 76)- (30، 169)- (31) - (31) - (42، 78، 87)- (43، 102)- (46، 83، 142، 155)- (57) - (60، 116، 136، 167)- (66، 77)- (69 163)- (69) - (94) - (112) - (114) - (125) - (125) - (127) - (140)- (155).

(4)- المائدة : (2، 98)- (3) - (4)- (6) - (9، 33، 41)- (12) - (13، 44)- (15[2]، 32 49، 62، 64، 66، 68، 71، 77، 80، 81)- (20) - (44) - (54) - (81) - (65) - (100[2]) (103) - (103) - (119).

- وأربع عشرة (14) مرة في سورة الأنعام : عظيم، بريء، حديث، حنيفا، كبيرا، نبي، شديد، الغني، لكثير، اليتيم، سريع [1].

وتبين من الاستقراء أن هذه الصيغة جاءت من الأبواب : (فعَل يفعُل وفعَل يفعِل وفعَل يفعَل وفعِل يفْعَل وفَعُل يفْعُل)، وجاء أغلبها من (فعُل يفعُل) لأن أغلب الصفات تدل على الغرائز والطبائع وما شابه ذلك مما يدل على الثبوت والاستمرار، وقد أشرنا في بداية الفصل، إلى أن الصفة المشبهة أكثر ما تجيء من (فعُل يفعُل) على (فعيل). أما ما جاء من (فعِل يفعَل) فقليل على الرغم من أنه باب رئيس في الصفة المشبهة، لأنه يغلب في الأدواء الباطنية والعيوب الظاهرة والحلي والأحزان، وهي صفات قليلة نسبيا في القرآن ؛ فهو كتاب جاء مربيا للغرائز والطبائع وأنواع السلوك ونحوها، وهي أمور تتعلق بجانب المعاملات أكثر من غيرها، لذا كثر ما جاء من (فعُل) وقلّ ما جاء من (فعِل) .

أما ما جاء من (فعَل) باختلاف عين المضارع، فنسبته ضعيفة ؛ لأن الغالب في هذا الباب التعدية لا اللزوم، وحتى وإن كان لازما فإنه ليس بمستمر، من ذلك الدخول والخروج، والقيام والقعود. والصفة المشبهة - كما هو معروف - تأتي من اللازم إلا فيما ندر، وتدل على الثبوت والاستمرار، لذا قلّت في هذا الباب .

وفكرة اللزوم والتعدية قد تكون من بين العوائق في تحديد ما هو صفة مشبهة وما هو صيغة مبالغة [2]. كما أن احتمال عين كثير من الأفعال لأكثر من حركة يصعّب أحيانا تحديد نسبة الصفة إلى باب معين، وهو ما يجعل الصيغة تحتمل الدلالة على المبالغة، كما تحتمل الدلالة على الصفة المشبهة .

ونظرا إلى هذا الخلط بين الأبواب الصرفية، فقد حاول العلايلي وضع ضابط لكل باب صرفي بحسب المقصود منه، فالفعل الماضي عنده، مفتوح العين دائما [3]، إلا أنه ينقل عند الحاجة إلى (فَعِل يفْعَل) أو إلى (فَعُل يفْعُل) عند إرادة الدلالة على الرسوخ والطبع [4].

(1)- الأنعـــام : (15) - (19، 78)- (68) - (79، 161)-(91، 119)- (112) - (124) - (133) -(137)- (152) - (166) .

(2)- وإن كان العلماء قد نصوا على أن الصفة المشبهة تكون غالبا من اللازم .

(3)- ربما لخفة الفتحة .

(4)- ينظر مهذب المقدمة اللغوية، ص 89، 90، 91 .

ولعله هو الذي نفسر به كثرة مجيء (فَعِيل) من (فعُل) لأنه لازم يجعل الفعل مكتفيا بفاعله، ويجعل الصفة لازمة لصاحبها. يقول النحاس: «والتعبير بالحركة ليس مقصورا على بنية الكلمة في الصرف، بل يتناول البنى التركيبية في النحو أيضا، فلو أخذنا الباب الخامس مثلا، من (فعُل يفعُل)، الذي يمتاز بالضمة في الماضي والمضارع، نرى جميع الأفعال التي على هذا الوزن، باستثناء واحد منها، هي أفعال لازمة. إن هذا الشمول يبعث على العجب، ويلفت النظر إلى وظيفة الضمة المكررة في الماضي والمضارع، كأنها تشير إلى اكتفاء الفاعل بذاته »[1]

وهو ما يوحي بأصالة لزوم الفعل على تعديته، وإن كان هناك ممن يرى العكس[2]، بناء على كثرة المتعدي وتقديم القدماء لذكره على اللازم .

وقد تنوعت دلالات أمثلة هذه الصيغة، فجاءت دالة على المسافة، وعلى العدد والكمية وما في حكمها، وعلى القوة والضعف وما في حكمها، وعلى الرفعة، والصفات الحميدة والذميمة والداء والطيبة والمصاحبة والتجدد وغير ذلك .

وما يلاحظ في هذه الأمثلة كثرة الضدية بينها، كالكثرة والقلة، والكبر والصغر، والقوة والضعف، والعز والذل، والغنى والفقر، والكرم والخبث ... يقول ابن قتيبة: «والأسماء التي بنيت على (فَعِيل) تجيء وأضدادها على بناء واحد وما أقل ما تختلف، قالوا : كثير وقليل، وكبير وصغير، وثقيل وخفيف، وبطيء وسريع، وشريف ووضيع، وقوي وضعيف، وكريم ولئيم »[3].

وارتباط المتضادات هنا ببناء واحد مطلت فيه الحركة بعد الصامت الثاني يعطي للكلمة رنينا خاصا.

وإلى جانب ما ذكر، فإن الأمثلة شملت الصحيح والمعتل، والمفرد بنوعيه وجمع المذكر السالم، وجمع التكسير، والمعرفة والنكرة. كما شملت صيغا عدل بها عن دلالتها الأصلية إلى معان أخرى ؛ فقد جاءت بمعنى :

---

(1)- التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمته البيانية أو التعبيرية، مقال بمجلة اللسان العربي، 1980 مج 18، 1/ 44 .

(2)- يرى مصطفى جواد أن الأصل في الأفعال التعدي، خلافا لابراهيم السامرائي الذي يرى أن أصل الفعل في العربية قاصر لازم، ثم يصار به إلى التعدي. ينظر في كل هذا ابراهيم السامرائي، الفعل، زمانه وأبنيته، ص 82 – 84 .

(3)- أدب الكاتب، ص 584 .

- (مَفْعُولَـة)، نحـو : نطيحـة [1] وبحـيرة وفريـضة، بمعنـى منطوحـة ومبحـورة ومفروضة .

- (مُفَاعِل) أو (مَفْعُول)، نحو : قرين بمعنى مقـارن أو مقـرون، وخليـل بمعنـى مخالل أو مخلول ورفيق بمعنى مرافق.

وجاء ضمن الأمثلة المحصاة صيغ لم تأت على الأصل، وإنما استغني عنها بغيرهـا، من ذلك " شديد وفقير "، فقد استغني عن الأولى باشتد، إذ لم يسمع عـن العـرب شـدُدَ واستغني عن الثانية بافتقر، إذ لم يسمع عنهم فقُرَ [2].

وفيما يلي دراسة لعينات من أبنية هذه الصيغة. ففـي قولـه تعـالى : ﴿وَإِنَّ الَّـذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾[3]، هذه الصفة ليـست وصـفا لجـسم الفاعـل، وإنما هي صفة لموقع يقعه على نحو عارض، وتعبر عن كمية المسافة أو مدتها التـي يكـون عليها الفاعل، وهو ما يسند الرأي القائل بأن الثبوت في الصفة المشبهة ليس ثبوتا مطلقـا، وإنما هو نسبي يختلف بحسب مقتضى الكلام [4].

والبعد والقرب ضدان، وليس لهما حد معين، وإنـما ذلـك بحـسب اعتبـار المكـان بغيره، ويستعمل كل منهما في المعقول والمحسوس، وفي هذا الأخير أكثر [5].

و«بعيد» (فَعِيل) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم، بَعُـدَ يبعُـد بُعْـدا وبَعَـدا، أي صار بعيدا وبُعادا [6]، وهو ضد قرب، ويقال بعِد بالكسر كذلك، والصفة من باب (فعُـل يفعُل) وجاءت في الآيات المحصاة صفة لشقاق [7]، ولأمد [8]، ولضلال [9].

---

(1)- ذهب العلماء إلى أن التاء في مثل هذا أمارة للنقل من الوصفية إلى الاسـمية. ينظر غريـب القـرآن لابـن قتيـة، ص 140، والإملاء 1 / 206، وشرح الكافية 2 / 164، والبحر 3 / 410، ومسالك القول في النقد اللغوي، ص 312.

(2)- ينظر الكتاب 4 / 33 .

(3)- البقرة : 176 .

(4)- ينظر الصفحة 246 من هذا الفصل .

(5)- ينظر المفردات، كتاب الباء ص 53 .

(6)- ذكر سيبويه بُعادا، لأن (فعيل) أخت (فُعال)، ينظر اللسان مادة (بعد).

(7)- البقرة : 176 .

(8)- آل عمران : 30 .

(9)- النساء : 60، 116، 136، 167 .

ووصف الشقاق بالبعد إما لكونه بعيدا عن الحق، وإما عن الألفة، وإما كني به عن طول المعاداة بين المختلفين في الكتاب [1].

وفي قوله تعالى : ﴿وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا، وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾ [2]، نشير إلى أن القلة والكثرة ضدان، ويستعملان في الكمية المنفصلة كالأعداد، كما أن العظم والصغر يستعملان في الأجسام، وقد يستعار كل من الكثرة والعظم، ومن الصغر والقلة للآخر [3]، وهما من الصفات التي لا تجوز في حقه تعالى .

فقليل (فَعِيل) من الثلاثي المجرد الصحيح المضعف، قلَّ يقِلّ قِلّة وقُلاّ أي نقص فهو قليل، وقُلَال وقَلَال [4]، من باب (فَعَلَ يفعِل). وجاءت هذه الكلمة صفة للمجاهدين في سبيل الله وللإيمان وللمتاع وللثمن وأكثر ما تستعمل في هذا الأخير [5]

ويمكن تفسير هذه الكثرة على أنها توكيد لتعلق الناس بالحياة الدنيا وبالمتاع الزائل، وهو ما يستلزم قلة الإيمان والعمل للآخرة. قال تعالى : ﴿وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ [6] وقد وصف الثمن بالقلة هنا، لأنه مهما بلغ ما بلغ، فإنه بالنسبة إلى آيات الله قليل ولا يمكن أن يعوضها. قال أبو حيان : «ووصف الثمن بالقليل ؛ لأن ما حصل عوضا عن آيات الله كائنا ما كان لا يكون إلا قليلا، وإن بلغ ما بلغ، قال تعالى : ﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾ [7] فليس وصف الثمن بالقلة من الأوصاف التي تخصص النكرات بل من الأوصاف اللازمة للثمن المحصل بالآيات، إذ لا يكون إلا قليلا، ويحتمل أن يكون ثَمَّ معطوف تقديره : ثمنا قليلا ولا كثير، فحذف لدلالة المعنى عليه. » [8]

---

(1)- ينظر البحر 1 / 496 .

(2)- البقرة : 41 .

(3)- ينظر المفردات، كتاب القاف ص 410، والتحرير والتنوير 2 / 344 .

(4)- ينظر مقاييس اللغة، باب القاف وما بعدها في الثلاثي الذي يقال له المضاعف والمطابق 5 / 3، وينظر اللسان مادة (قلل)، والقاموس المحيط، فصل القاف باب اللام 4 / 40 .

(5)- حيث وردت صفة له في سبع آيات من أصل إحدى وعشرين (21) آية، أي ثلث المجموع .

(6)- سبأ : 13 .

(7)- النساء : 77 .

(8)- البحر 1 / 179، وينظر التحرير والتنوير 1 / 466 .

ومن بين ما جاء فيه صفة لمتاع الدنيا أو للتمتع بها قوله تعالى : ﴿ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ ﴾[1]، وقوله تعالى ﴿ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى ﴾[2].

وُصف المتاع أو التمتع في الآية الأولى بالقلة، لسرعة انقضائه إما بحلول الأجل، وإما بظهور محمد (ص) فيقتله أو يخرجه من هذا البلد إن أقام على الكفر. وللمفسرين أقوال في المقصود بالإمتاع، أهو بالنعيم أم بالزينة أم بالإمهال أم بالرزق أم بالبقاء في الدنيا[3].

وفي قوله تعالى :﴿وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾[4]. فـ«الْعَظِيمُ» (فعيل) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم، عظُم يعظُم عِظَمًا وعَظَمة كبر وصار فخما فهو عظيم وعُظام، من باب (فعُلَ يفعُل) .

وقد يحدث أن يوصف الشيء نفسه بالعظم تارة، وبالكبر تارة أخرى، ولتقارب معنييهما يمكن أن تحل إحداهما محل الأخرى في كثير من الأساليب. إلا أن فرقا في المعنى قد يخفى على كثير من الناس، فقد يستعمل العظيم فيما لا يستعمل فيه الكبير والعكس[5]، يقول الزمخشري : «والفرق بين العظيم والكبير أن العظيم نقيض الحقير، والكبير نقيض الصغير، فكان العظيم فوق الكبير، كما أن الحقير دون الصغير، ويستعملان في الجثث والأحداث جميعا، تقول رجل عظيم وكبير تريد جثته أو خطورته»[6] .

وقد تكررت هذه الصفة في السور المدروسة إحدى وثلاثين (31) مرة، جاءت مرة واحدة منها صفة لله تعالى وهي الآية السابق ذكرها. ووصف الله تعالى بالعظمة يعني عظم الشأن واستحقاق الحمد والامتناع عن مساواة الصغير له بالتضعيف .

---

(1)- البقرة : 126 .

(2)- النساء : 77 .

(3)- ينظر البحر 1 / 386 .

(4)- البقرة : 255 .

(5) ينظر الفروق في اللغة، ص 177، والمقصد الأسنى، ص 82 .

(6) الكشاف 1 / 165، وينظر تفسير البيضاوي 1 / 76 .

أما وصف الإنسان بها، فيعني أنه الذي ليس فوقه أحد من الناس، فلا تكون الصفة به إلا مع السؤدد والسلطان، وقد استعمل الرسول (ص) صفة " عظيم " عندما راسل كسرى عظيم الفرس .

في الكلمة إذًا دلالة على القوة، ومنه سمي العظيم عظيما لقوته، ويجوز أن يكون معناها في بداية الأمر لعظيم الجثة ثم نقل لعظيم الشأن، كقوله تعالى ﴿ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾[1]، سمي عظيما لعظم ما فيه من الآلام والبلاء، وما اتسع أن يكون فيه العظم استحق أن يوصف بأنه عظيم كالفيل والجبل، فكلاهما عظيم بالنسبة إلى ما دونه، والأرض والسماء كلاهما عظيم بالنسبة إلى ما هو دونه كالفيل والجبل، والبحر وعظمته مطلقة بالنسبة إلى مدركات البصر [2].

فما وصف بالعظمة في السور مما سوى الله، فإنه إما من جهة الكثرة والتضعيف، وإما من جهة الشدة، وإما من جهة الشأن. ففي قوله تعالى مثلا: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[3] يقصد بالعظمة هنا إما الكثرة، وإما الشدة. يقول أبو حيان : «... فإنه لو اقتصر على قوله «عذاب» ولم يقل: عظيم، لاحتمل القليل والكثير، فلما وصفه بالعظيم تم المعنى، وعلم أن العذاب الذي وعدوا به عظيم، إما في المقدار، وإما في الإيلام والدوام»[4]. وجاءت هذه الصفة نكرة في ست وعشرين (26) مرة من بين الإحدى والثلاثين (31)، لأنها صفة لنكرات. وللعلماء أقوال في أسباب التنكير [5].

وسبب تنكيرها في الآية أعلاه أنها صفة لعذاب، وتنكير عذاب ومنه صفته للنوعية وذلك اهتمام بالتنصيص على عظمته ؛ أي أن لهم من الآلام نوعا عظيما لا يعلم كنهه إلا الله [6].

---

(1)- الأنعام : 15 .

(2)- ينظر الفروق في اللغة ص 177، والمقصد الأسنى ص 77، وموسوعة له الأسماء الحسنى 1/ 187 .

(3) - البقرة : 7

(4)- البحر 1 / 179. قال القرطبي : «والعذاب مثل الضرب بالسوط والحرق بالنار، والقطع بالحديد إلى غير ذلك مما يؤلم الإنسان » الجامع، مج 1، 1 / 192 .

(5)- ينظر على سبيل المثال البرهان للزركشي 4/ 91 - 92، ومفتاح العلوم للسكاكي، ص 191 - 194 والإتقان للسيوطي 2/ 291 - 293، ولغة القرآن الكريم، ص 340 - 341، وصفاء الكلمة، ص 17 - 18 .

(6)- ينظر تفسير البيضاوي 1 / 76 - 77 والتحرير والتنوير، 1 / 258 .

وما دامت «عذاب» تحمل معنى الشدة والمكروه، فعظيم وصف من جهة الشدة ولا لكون من جهة الكثرة والتضعيف .

وفي قوله تعالى :﴿ إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَّهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُّقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾[1]، فنبي (فَعِيل) من الثلاثي المجرد الصحيح المهموز اللام نَبَأَ ينبأ نبأً ونُبُوءا، ارتفع وظهر من باب (فعَل يفعَل). وقد اختلفوا في اشتقاقها إلى قولين [2] :

ذهب سيبويه إلى أنه من النبأ، وأصله النبيء، ثم خفف لكثرة الاستعمال، ويجمع على أنبياء، وأصلها أنبئاء، ثم خففت بقلب الهمزة ياء [3].

وقيل : إنه أصل آخر وغير مخفف، مشتق من نبا ينبو، إذا ظهر وارتفع، والأصل نبيو اجتمعت الياء والواو، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء[4] .

واحتج الفريقان بإحدى قواعد جمع التكسير التي تنص على أن (فَعِيل) إذا كان معتل اللام، فإنه يجمع على (أَفْعِلَاء) [5]، أما إذا كان صحيح اللام فيجمع على (فُعَلَاء). فسيبويه يرى أن النبي من نبأ، فهو صحيح اللام ويجمع على (فُعَلَاء) نحو كريم كرماء، واستشهد بقول عباس بن مرداس [كامل] :

- يَا خَاتِمَ النُّبَآءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ ** بِالْحَقِّ كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَا - [6]

فجمعها على الأصل .

وأشار المبرد إلى أن من خفف فقال «نبي» جمعها على «نُبَآء» برد الهمزة إلى أصلها، ومن قال «نَبي» على البدل جمعها على أنبياء، كشقي وأشقياء، وغني وأغنياء وتقي وأتقياء، وكذلك تجمع إذا كانت من معتل، أي من نبا ينبو بمعنى ظهر وارتفع بالله [7].

(1)- البقرة : 246 .
(2)- ينظر الكتاب 3/ 460 – 555، والمقتضب 1/ 161 – 162، وشرح الشافية 3/ 35، والإملاء 1/ 40 .
(3)- ينظر الكتاب 3 / 460، 555 .
(4)- ينظر معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم، ص 255.
(5)- ينظر الكتاب 3 / 460، 634، وشرح الشافية 2 / 137، و3 / 35 .
(6)- ينظر الكتاب 3 / 460، والمقتضب 1 / 162، و2 / 210 .
(7)- ينظر المقتضب 1 / 161 – 162 .

والنبي بغير الهمز أبلغ من النبيء بالهمز ؛ لأنه ليس كل مُنَبَّأ رفيع القـدر والمحـل، ولذلك رفض (ص) قول من خاطبه يا نبيء الله بالهمز لبغض منه، وأجابه بـ:

لست نبيء الله ولكني نبي الله [1]. نخلص من هذا إلى أنه إذا همز كان بمعنيين :

أولهما : أنه بمعنى المنبئ المخبر عن الله تعالى، فهو (فَعِيل) بمعنى (فَاعِـل) كنـصير بمعنى ناصر، مأخوذ من الإنباء أي الإخبار، تقول أنبأ ينبئ إنباء، فهو منبئ ونبيء .

وثانيهما : أنه بمعنـى الخـارج مـن أرض إلى أرض، وهـو مـأخوذ مـن الإنبـاء أي الإخراج من أرض إلى أرض أخرى، تقول : نبأ ينبأ بفتح البـاء في المـاضي والمـضارع، نبـأ ونبوء، فهو نبيء أي خرج يخرج، فهو (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) [2].

أما إذا كان بغير همز، فقد يكون أصـله النبـيء بـالهمز، ثـم حـصل فيـه الإبـدال والإدغام، أو ترك همزه تخفيفا لكثرة الاستعمال، كما ترك في الخابيـة، وهـي مـن خبـأ، وفي الذرية وهي من ذرأ، وفي البرية وهي من برأ، والنبي بدون همز هي اللغة المختـارة، وقـرئ بها في السبعة [3].

ووردت مجموعة جمع تصحيح وجمع تكسير، كما ورد «النبي» إما معينـا بشخـصه، وإما بقرينة لفظية أو معنوية، وإما غير معين، لسبب يتطلبه المقام، من ذلـك قولـه تعـالى : ﴿إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَّهُمُ﴾ [4] نكرت لفظة «نبي» للإشارة إلى أن محل العـبرة لـيس تعيـين شخص النبي، إذ لا حاجة إلى تعيينه، وإنما المقصود هنا حال القوم وهذه هي طريقة القرآن في قصصه عموما، كما أن هذا النبي [5] لم يكن معهودا عنـد المخـاطبين آنـذاك لـذا لم يعرّفـه القرآن، فلم يقل: إذ قالوا لنبيهم. وفي قوله: «لِنَبِيٍّ لَّهُمْ» إشارة إلى أن أصل الإضـافة أن تكون على تقدير لام الجر [6].

---

(1)- ينظر عباس أبو السعود، أزاهير الفصحى في دقائق اللغة، دار المعارف، القاهرة، ط 2 (د.ت) ص 105 - 106 .

(2)- المرجع نفسه، ص 105 .

(3)- ينظر الحجة لابن خالويه، ص 80 - 81، وأزاهير الفصحى، 105 - 106 .

(4)- البقرة : 246 .

(5)- قيل : هو صموئيل (ويستعمل في العربية شموئيل بالشين).

(6)- ينظر التحرير والتنوير، 2 / 485 .

وفي قوله تعالى : ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾[1]، فكريما (فَعِيل) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم، كرُم يكرُم كرَمًا وكرامة، أي أعطى وجاد بسخاء، فهو كريم. والكريم: الجواد المعطي[2]. وهي من باب (فعُل يفعُل) .

وصفة الكرم من الصفات المشتركة بين الله وعبده، إذا وصف بها الله دلت على إحسانه وإنعامه المطلق، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾[3] أي «الذي إذا وعد وفى، وإذا أعطى زاد على منتهى الرجاء، ولا يبالي كم أعطى ولمن أعطى، وإن وقعت حاجة لغيره لا يرضى، وإذا جفا عاتب وما استقصى، ولا يضيع من لاذ به والتجأ، ويغنيه عن الوسائل والشفعاء، فمن اجتمع له ذلك لا بالتكلف، فهو الكريم المطلق وذلك هو الله تعالى فقط»[4]. وللعلماء في معنى الكريم صفة لله تعالى أقوال كثيرة[5].

وإذا وصف بها الإنسان، فهي صفة للأخلاق والأفعال المحمودة التي تظهر فيه ولا يقال له كريم حتى يظهر منه ذلك، ولا يظهر منه إلا في المحاسن الكبيرة. كما أن صفة الكرم تطلق على كل شيء شرف في بابه، نحو قوله تعالى : ﴿فَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ﴾[6]، وقوله تعالى : ﴿وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ﴾[7]، وقوله عز وجل ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾[8]، وقوله : ﴿وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾[9] .

(1)- النساء : 31 .

(2)- ينظر العين 5 / 368 - 369، واللسان، مادة (كرم)، والقاموس المحيط، باب الميم فصل الكاف، 4 / 171 وما بعدها .

(3)- النمل : 40. وجاء موصوفا بها كذلك في سورة المؤمنون : 116، وسورة الانفطار : 6 .

(4)- المقصد الأسنى، ص 89 .

(5)- ينظر الفروق في اللغة، ص 168، وموسوعة له الأسماء الحسنى، 1 / 23 وما بعدها .

(6)- لقمان : 10 .

(7)- الدخان : 26 .

(8)- الواقعة : 77 .

(9)- الإسراء : 23 .

ولا ترادف بين الكريم والسخي، فالكريم كثير العطاء والإحسان من غير طلب أو سؤال، والسخي المعطي عند السؤال، والله سمي كريما ولم يسمَّ سخيا لهذا السبب[1].

ونشير إلى أن القرآن الكريم ذكر صورا وأشكالا لحيوانات وحشرات وطير ونبات وجماد بطريقة جمالية رائعة من التجسيم والتشخيص والحوار النابض بالحياة، وأوضح لها منافع ضرورية وأخرى جمالية، ثم نوعها إلى جمالية مادية ؛ كجمالية الرؤية والسمع واللمس والشم، وإلى جمالية معنوية وروحية تفوقها وتسمو عليها [2].

ومن هذه الصفات الجمالية وصف المدخل بالكرم في الآية موضوع الدراسة، يقول أبو حيان: «ووصف مدخلا بقوله كريما، ومعنى كرمه فضيلته، ونفي العيوب عنه، كما تقول: ثوب كريم، وفلان كريم المحمد »[3] .

وسواء أكان المدخل اسم مكان أم مصدرا بمعنى الدخول [4]، فهو موصوف بالكرم والكرم جمال، وهو هنا خاص بغير الإنسان. إنه التيسير والتسهيل وحسن الاستقبال إذا كان المدخل مصدرا بمعنى الدخول، كقوله تعالى : ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾[5]. وهو الجنة إذا كان اسم مكان، وكرم الجنة أن فيها ما تشتهي الأنفس وتلذ الأعين، والصفة هنا تدل على الجود والعطاء، كما تدل على حلم الله سبحانه وتعالى، والمسألة مرتبطة بشرط اجتناب الكبائر[6] .

وفي قوله تعالى : ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا...﴾[7]، فـ «سَفِيهًا» (فَعِيل) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم، سفِه نفسه سَفَهًا وسَفَاهًا وسَفَاهَةً ؛

(1)- ينظر الفروق في اللغة، ص 167 - 168، وموسوعة له الأسماء الحسنى، 1 / 231 .

(2)- ينظر الظاهرة الجمالية في القرآن الكريم، ص 332 .

(3)- البحر 3/ 234، وينظر التحرير والتنوير 4/ 24، والتصاريف (تفسير القرآن مما تشابهت أسماؤه وتصرفت معانيه)ليحي بن سلام، تقديم وتحقيق هند شلبي الشركة التونسية للتوزيع تونس 1980، ص 251

(4)- ينظر معاني القرآن للفراء 1 / 263 - 264، والبحر 3 / 235، والتحرير والتنوير 4 / 27.

(5)- الزمر : 73 .

(6)- وقد اختلفوا في عدد الكبائر، فمن قائل بأنها ثلاث، ومن قائل بأنها أربع، ومن قائل بأنها سبع، ومن قائل بأنها سبعون، ومن ذاهب إلى أنها أكثر. ينظر كل ذلك في البحر 3 / 234 .

(7)- البقرة : 282 .

أي حملها على السفه، وهو الطيش وضعف العقل وخفة النفس والسخافة ويقال سفُه بالضم، وهو القياس عند أبي حيان [1]، أي صار سفيها .

فإذا قالوه بالكسر فهو من متعدٍّ، وإذا قالوه بالضم فهو من لازم. فالكلمة إذًا من بابي "فرِح وشرُف"، أي من (فعِل يفعَل وفعُل يفعُل)، والمعنى واحد [2]. وقد ذكرها ابن قتيبة ضمن باب (فَعِلت وفعُلت) بمعنى ؛ سفِه يسفَه، وسفُه يسفُه[3].

واختلف العلماء في الفعل الذي اشتقت منه الصفة، أمن المتعدي هو أم من اللازم ؟ فكان لكل رأيه. وسبب الاختلاف قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [4] إذ منهم من يرى أنه بمعنى سفَّه نفسه، فيصير (فَعَّل كفَعِل)، أي سفَّه كسفِه، كل يفيد المبالغة. ومنهم من ضمنه معنى الجهل، ومنهم من ضمنه معنى أهلك، و" نفسه " عند الكسائي والفراء منصوبة على التفسير، وأنكر البصريون هذا على أساس أن المفسرات نكرات، ولا يجوز أن تجعل المعارف نكرات، وهناك من جعل "نفسه" منصوبة بنزع الخافض على تقدير إلا من سفه في نفسه، إلى غير ذلك من التأويلات والتخريجات في تعليل مجيء "نفسه" منصوبة بعد "سفه" [5].

وقد ارتبطت الكلمة في كل الآيات التي وردت فيها بالدلالة على التبذير [6]، والجهل [7]. وكما وردت مفردة وردت جمعا على (فُعَلَاء) كقوله تعالى :﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[8]. فالسفهاء جمع سفيه على (فُعَلَاء)، ويأتي على هذا الوزن الاسم كالخُيَلَاء والرُّخَصَاء، والصفة كالْعُشَرَاء، والنُّفَسَاء، إلا أن هذه الصيغة كثيرة في الجمع »[9]

---

(1)- ينظر البحر 1 / 62 .

(2)- ينظر اللسان، مادة (سفه)، والقاموس المحيط، باب الهاء فصل السين 4 / 287، ومقاييس اللغة باب السين والفاء وما يثلثهما 3 / 70 .

(3)- ينظر أدب الكاتب، ص 476 .

(4)- البقرة : 130 .

(5)- ينظر اللسان، مادة (سفه)، والبحر 1 / 565 .

(6)- البقرة : 282، والنساء : 5.

(7)- البقرة : 13، 142 .

(8)- البقرة : 13 .

(9)- ينظر الكتاب 4 / 267 - 268.

وذكر العلماء [1] أن (فُعَلَاء) يطرد وصفا لمذكر عاقل على وزن (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل) [2] غير مضعف ولا معتل اللام، ولا واوي العين وقرروا أن ما ورد خلاف ذلك شاذ، نحو خليفة خلفاء، وجبان جبناء .

وفي الآية المذكورة اتهام للمؤمنين بالسفه وركاكة العقل على الرغم من أنهم ليسوا كذلك، فهم العقلاء المراجيح. فما السبب إذًا ؟ يقول الزمخشري : «لم سفهوهم واستركوا عقولهم وهم العقلاء المراجيح ؟ قلت : لأنهم لجهلهم وإخلالهم بالنظر وإنصاف أنفسهم اعتقدوا أن ما هم فيه هو الحق، وأن ما عداه باطل، ومن ركب متن الباطل كان سفيها، ولأنهم كانوا في رياسة وسطة في قومهم ويسار وكان أكثر المؤمنين فقراء، ومنهم مَوَالٍ كصهيب وبلال وخَبّاب، فدعوهم سفهاء تحقيرا لشأنهم، أو أرادوا عبد الله بن سلام وأشياعه ومفارقتهم دينهم وما غاظهم من إسلامهم وقَتَّ في أعضادهم، قالوا ذلك على سبيل التجلد توقيا من الشماتة بهم مع علمهم أنهم من السفه بمعزل »[3] .

وفي قوله تعالى ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾[4] فـ«مَرِيضًا» (فَعِيل) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم، مرِض يمرَض مَرَضًا ومُرْضًا، فهو مَارِض ومَرِضٌ ومَرِيضٌ. والمريض: من به مرض أو نقص أو انحراف عن الحق فيشمل بذلك مرض الجسم ومرض القلب ومرض العقل[5]. وهي من باب (فعِل يفعَل). وارتبطت في جميع الآيات التي وردت فيها[6] بالدلالة على الداء الجسمي، ووردت

(1)- ينظر الكتاب 3 / 632، 634، 647، والمقتضب 2 / 210، وشرح الشافية 2 / 137، وشرح ابن عقيل 2 / 467 - 468، وشرح التصريح 2 / 312، وحاشية الخضري 2 / 248، والبحر 1 / 62

(2)- غير أن ابن مالك يقول في التسهيل: «ومنها (فُعَلَاء) لـ(فَعِيل) وصفا لمذكر عاقل بمعنى (فَاعِل) أو (مُفْعِل) أو (مُفَاعِل)، وحمل عليه خليفة وما دل على سجية حمد أو ذم من (فُعَال) أو (فَاعل) » التسهيل، ص 275. وفي هذا اضطراب، فقد ذهب في الألفية إلى أن ما كان يشبه «كريم وبخيل» لفظا أو معنى يجمع على (فُعَلَاء)، وهو مخالف لما ذكر في التسهيل أعلاه. ينظر أبنية الصرف، ص 305 – 306

(3)- الكشاف 1 / 183 .

(4)- البقرة : 184 .

(5)- ينظر العين 7 / 40، والمفردات، كتاب الميم ص 466، واللسان، مادة (مرض)، والقاموس المحيط فصل الميم باب الضاد 2 / 356 – 357 .

(6)- ينظر البقرة : 184، 185، 196، والنساء : 43، 102، والمائدة : 6 .

مفردة ومجوعة جمع تكسير، ففي قوله تعالى : ﴿وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ..﴾ [1].
جاءت الكلمة جمع تكسير لمريض على (فَعْلَى)، وقد قـرر الـصرفيون أن (فَعْـلَى) جمعـا لــ (فَعِيل) بناء يطرد في وصف يدل على هلاك أو توجع أو تشتت [2] .

وذكر الرضي أن أصل (فَعْلَى) أن يكون جمعا لـ (فَعِيل) الذي بمعنى (مَفْعُول)؛ أي الذي أصيب بمصيبة ثم حمل عليه ما يشاركه في هـذا المعنـى كــ(فَعِيـل) الـذي بمعنـى (فَاعِل)، نحو مريض ومرضى لمشابهته له لفظا ومعنى، وغير ذلك من جموع الصفات التي بغير معنى (مَفْعُول)، إذا شاركته في معنى المكروه، نحو: هَلْكَى وزَمْنَـى وهَرْمَـى وحَمْقَـى ونَوْمٌ سَكْرَى [3]. وعلل سيبويه هذا بقول الخليل: «وقال الخليل : إنما قالوا مَرْضَى وهَلْكَى وجَرْبَى وأشباه ذلك؛ لأن ذلك أمر يبتلون به، وأدخلوا فيه وهم له كارهون وأصيبوا بـه، فلما كان المعنى معنى المفعول كسروه على هذا المعنى »[4] .

غير أن ما حمل على (فَعْلَى) جمعا لــ(فَعِيـل) لـيس مطـردا، إذ لا يقـال بَخْـلَى جمعـا لبخيل، أو سَقْمَى جمعا لسقيم [5]. وفي قوله تعـالى﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾[6] فـ«الْيَتِيمُ» (فَعِيل) من الثلاثي المجـرد المعتـل الفـاء (مثـال يائي) يتِمَ ييتَم يُتْمًا ويَتَمًا، ويقال : يَتَم يَيْتِم، وهو في الإنسان من فقد أباه وفي البهائم ما فقـد أمه. وكل منفرد أو منفردة يتيم، وكل ما لا نظير له يتيم كذلك [7]. والصفة من باب (فعِل يفعَل) أو (فعَل يفعِل) .

وكما وردت مفردة وردت جمعا على (فَعَالَى) من ذلك قوله تعـالى﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّـهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ﴾[8] .

---

(1)- النساء : 43 .
(2)- ينظر الكتاب 3 / 647 – 650، وشرح الشافية 2 / 142، وحاشية الخضري 2 / 243 .
(3)- ينظر شرح الشافية 2 / 144، والحجة للفارسي، 2 / 115، والمخصص، 16 / 155، وشرح المفصل 5 / 51 .
(4)- الكتاب 3 / 648 – 649، وينظر المقتضب 2 / 219، والتكملة، ص 189 .
(5)- ينظر الكتاب 3 / 649، والتكملة، ص 189 وشرح الشافية 2 / 145 .
(6)- الأنعام : 152 .
(7)- ينظر مقاييس اللغة، باب الياء وما بعدها مما يجيء على ثلاثة أحرف، 6 / 154، والمفـردات، كتـاب اليـاء ص 550، واللسـان، مادة (يتم)، والقاموس المحيط، فصل الياء باب الميم 4 / 195 .
(8) البقرة : 83 .

وقد يطرأ على الإنسان أحيانا ما يجعله - وهو صحيح - قريبا من العليل، فيعامل معاملته، كجمع أَسِير على أَسْرَى وأَسَارَى، لأن به عيبا كما بالمريض فشبه به وجمع جمعه، حملا على المعنى [1]. وترتب على هذا الشبه جمع (فَعِيل) على (فَعَالَى) ومنه يتيم على «يَتَامَى» تشبيها بوَجَاعَى وحَبَاطَى ؛ لأن اليتم من المصائب التي يبتلى بها الإنسان فشبهت بالأوجاع والأدواء. قال سيبويه : « وقالوا: وَجٍ ووجْيَا، كما قالوا : زَمِن وزَمْنَى، فأجروا ذلك على المعنى، كما قالوا: يتيم ويتامى، وأَيِّم وأَيَامَى، فأجروا مجرى وجَاعَى [...] وحَبَاطَى ؛ لأنها مصائب قد ابتلوا بها فشبهت بالأوجاع حين جاءت على (فَعْلَى) »[2].

يفهم من هذا أن جمع «يتيم» على «يَتَامَى» سماعي محمول على غيره. ولعل هذا هو الذي أدى بالزمخشري إلى القول بوجود قلب مكاني في الكلمة، إذ الأصل فيها يتائم على (فَعَائِل)، وهو بذلك يخالف سيبويه. يقول : «فإن قلت : كيف جمع اليتيم وهو (فَعِيل) كمريض على يتامى ؟ قلت : فيه وجهان : أن يجمع على يَتْمَى كأسرى ؛ لأن اليتم من وادي الآفات والأوجاع، ثم يجمع على (فَعَالَى) كأَسَارَى، ويجوز أن يجمع على (فَعَائِل) لجري اليتم مجرى الأسماء، نحو صاحب وفارس، فيقال يَتَائِم ثم يَتَامَى على القلب»[3]. وتبعه في هذا بعض العلماء[4]. إلا أن أبا علي الفارسي سبق الزمخشري إلى هذا القول[5]. وذهب الرضي إلى أن قول الزمخشري ليس بوجه ؛ لأن إبدال الياء ألفا في مثله نحو: معايا جمع معي شاذ، ولأن جمع (فَعِيل) المذكر صفة على (فَعَائِل) شاذّ، نحو: نظير نظائر [6].

لكن يبدو أن ما جعل الزمخشري ومن تبعه يقولون بحدوث القلب في يتيم عدهم إياه اسما، و(فَعِيل) إذا كان اسما يجمع على (فَعَائِل)، نحو : أَفِيل أَفَائِل، ومن ثم لا محل لقول من قال بالشذوذ كالرضي .

---

(1)- ينظر الكتاب 3 / 650، والتكملة، ص 189، والحجة للفارسي 2 / 115، واللسان مادة (يتم)

(2)- ينظر الكتاب 3 / 650 .

(3)- الكشاف 1 / 493، و3 / 93، وشرح الشافية 2 / 146 الهامش.

(4)- كالقاضي البيضاوي في تفسيره، والعلامة الشهاب في حاشيته على تفسير البيضاوي. ينظر شرح الشافية 2 / 146 - 147 الهامش .

(5)- ينظر التكملة، ص 189 .

(6)- ينظر شرح الشافية 1 / 147 - 148، وينظر قوله في حمل أيامى ويتامى على وجاعى وحباطى في المرجع نفسه، 1 / 145 - 146 .

2 - صيغة فَعِل

نص الأئمة على أن هذه الصيغة تأتي من (فَعِلَ) اللازم الذي يدل على الأدواء الباطنية جسمية كانت أم خلقية، نحو : وجِع وتعِب ومغِص وضجِر وشرِس وبطِر وأشِر، أو ما يشبهها كالحزن والاغتمام، نحو : حزِن وكمِد وحرِب [1]، أو ما يضادها كالسرور والزينة، نحو : فرِح وطرِب ورضٍ وفطِن ولبِق وسلِس [2].

وذكر فلايش أن هناك علاقة متينة بين (فعِل وفَعِيل)، إذ إن هذه الأخيرة متطورة عنها، وكذلك (فَاعِل)، وهو ما يدعى بالتحول الداخلي للصيغ [3].

وتتعاقب الصيغتان في أمثلة كثيرة رواها العلماء، من ذلك : عسِر وعسير، ورفق ورفيق، وبطن وبطين، وفقه وفقيه، وفقر وفقير، وفطن وفطين، وفرد وفريد، وطَبّ وطبيب، وشكس وشكيس، ومذِل ومذيل [4].

وأشار السيرافي إلى أن زيادة الياء في مثل «بطين» وأصله «بطِن» للزوم الكسرة لهذا الباب، فيصير عندئذ بمنزلة المريض والسقيم وما أشبه ذلك [5].

وقد تخفف صيغة (فعِل) إلى (فَعْل) بسكون العين، كندس وشكْس، كما تخفف فخِذ على فخْذ، وكتِف على كتْف، وكبِد على كبْد .

وأشار سيبويه إلى أن التخفيف لغة بكر بن وائل وكثير من بني تميم [6]. وما نشير إليه أن هذه الصيغة من الصيغ المشتركة بين الصفة المشبهة وصيغ المبالغة. وقد وضع النحاة فروقا لها سواء من حيث البناء أو من حيث الدلالة، لكنها لم تكن واضحة عندهم فاضطربت آراؤهم وشواهدهم، وهم معذورون في ذلك، إذ الفصل بين (فَعِل) التي

---

(1)- تقول : رجل حرب أي شديد الغضب .

(2)- ينظر الكتاب 4 / 16 - 37، وأدب الكاتب، ص 577 - 578، والمخصص 14 / 140، وشرح الشافية 1/ 143 - 144، ومجموعة الشافية من علمي الصرف والخط للجاربردي، عالم الكتب، بيروت (د.ت) 2 / 24، وجامع الدروس العربية 1 / 192، ومسالك القول في النقد اللغوي، ص 254 .

(3)- ينظر العربية الفصحى، ص 77، 81 - 84 .

(4)- ينظر أدب الكاتب، ص 562، والمقتضب 2 / 116، والاشتقاق لابن دريد، ص 321 المتن والهامش، والجمهرة 1 / 373، والعربية الفصحى، ص 81 .

(5)- ينظر الكتاب 4 / 17 الهامش .

(6)- ينظر الكتاب 4 / 113 .

للمبالغة والتي للصفة المشبهة صعب عسير، فلا يوجد بينهما فرق فعلي، فحذِر ونكِد مثلا صفتان كلتاهما على (فَعِل)، وتدلان على الطبع، فلا يعقل أن نضع الأولى ضمن صيغ المبالغة والثانية ضمن الصفة المشبهة [1].

فهذا الرضي يجعل مثل: كريم وسقيم ونكد وبطر وأشر من الصفات المشبهة لأنها من اللازم، ويشير من ناحية أخرى، عند تعرضه إلى الصفة المشبهة من (فعُل) المضموم العين إلى أن (فُعَال) مبالغة (فعيل) في باب (فعُل يفعُل)، لكنه غير مطرد، نحو: طَوِيل وطُوَال، وشَجِيع وشُجَاع، ويقل في غير هذا الباب كعَجِيب وعُجَاب[2] وهو الاضطراب الذي نلحظه عند بعض المحدثين، فالغلاييني مثلا يجعل كلا من عليم وحذِر في الصفة المشبهة مرة[3]، وفي صيغ المبالغة مرة أخرى [4]. كما ذكرت خديجة الحديثي «طُوَال» في كلا البابين [5].

ووردت هذه الصيغة سبع (07) مرات تتوزع كالآتي :

- مرة واحدة في سورة الفاتحة : ملك [6].
- مرتين (2) في سورة البقرة : ملكًا [7].
- مرة واحدة في سورة آل عمران : فرِحين [8].
- مرة واحدة في سورة المائدة : ملوكًا[9].
- مرتين (2) في سورة الأنعام : خضرا، حرجا [10].

---

(1)- ولعله يكون السبب الذي جعل الغلاييني يقرر بأن صيغ المبالغة ترجع عند التحقيق إلى معنى الصفة المشبهة ؛ لأن الإكثار من الفعل يجعله كالصفة الراسخة في النفس. ينظر جامع الدروس العربية، 1 / 198 .

(2)- ينظر شرح الشافية 1 / 148، 2 / 136، وأدب الكاتب، ص 547 - 548 .

(3)- ينظر جامع الدروس العربية، 1 / 197 - 198.

(4)- المرجع نفسه 1 / 198 .

(5)- ينظر أبنية الصرف، ص 274 - 275 .

(6)- الفاتحة : 4.

(7)- البقرة : 246، 247 .

(8)- آل عمران : 170 .

(9)- المائدة : 20 .

(10)- الأنعام : (99) - (126) .

وشملت هذه الأمثلة الصحيح واللازم والمتعدي[1]، والمفرد المذكر وجمع المذكر السالم وجمع التكسير والنكرة، كما شملت بابي (فعِل يفعَل) و(فعَل يفعِل) .

ومن بين الأمثلة المحصاة، كَلِمَة «مَلِكًا» في قوله تعالى : ﴿إِذْ قَالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[2]. هي (فَعِل) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم ملَك الشيء يملِكه مَلْكا ومِلْكا ومُلْكا وتَملّكا ومَلَكَة ومَمْلكة (بتثليث اللام في هذه الأخيرة) أي احتواه قادرا على الاستبداد به، فهو مَالِك ومَلِيك ومَلِك [3].

وهي صفة مشتركة بين العبد وربه، فإذا وصف بها العبد «فهو المتصرف بالأمر والنهي في الجمهور، وذلك يختص بسياسة الناطقين، ولهذا يقال: ملك الناس، ولا يقال: ملك الأشياء »[4]

وإذا وصف بها الله تعالى، فتعني : الذي يستغني عن كل الموجودات سواء في ذاته أو في صفاته، بينما لايستغني عنه شيء منها في ذاته ولا في صفاته، ولا في وجوده ولا في بقائه، وهذا هو الملك المطلق[5].

ويرجح أنها صفة مشبهة [6] من متعد وصارت الاسمية غالبة فيها. وقد مر بنا[7] أن (فَعِل) قد يخفف على (فَعْل)، وأن (فَعِيل وفَاعِل) كل منهما متطور عن (فَعِل)، بمعنى أنها صيغة تشترك مع جميع هذه الصيغ، ويتجسد هذا في كلمة «ملك»، تقول : ملِك ومليك ومالِك. جاء في اللسان: «ومَلْك ومَلِك مثال فَخْذ وفخِذ، كأن المَلْك مخفف من ملِك، والملك مقصور من مالِك أومَلِيك»[8]. وقرئ بكل هذه الصيغ[9] في قوله تعالى ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[10].

---

(1)- قد تأتي الصفة المشبهة من متعدٍّ، لكنه نادر .

(2)- البقرة : 246 .

(3)- ينظر اللسان، مادة (ملك)، والقاموس المحيط، فصل الميم باب الكاف 3 / 330 .

(4)- المفردات، كتاب الميم، ص 472 .

(5)- ينظر الحجة للفارسي 1/ 9، واللسان مادة (ملك)، وموسوعة له الأسماء الحسنى 1/ 41 وما بعدها

(6)- ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 4 / 61 .

(7)- ينظر صفحة 240 من هذا الفصل.

(8)- اللسان مادة (ملك).

(9)- ينظر البحر 1 / 133 وما بعدها، والإملاء 1 / 5 - 6 .

(10)- الفاتحة : 4 .

وذكر ابن خالويه[1] أنها قرئت بـ (فَعِل) وبـ (فاعِل)، أي بحذف الألف وبإثباتهـا، فمن حذفها جعل الملك أخص من المالك وأمدح ؛ لأن المالك قد يكون غير ملك، بينما لا يكون الملك إلا مالكا. ومن أثبتها جعل الملك داخلا تحت المالك دليـل ذلـك قولـه تعـالى ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْـمُلْكِ﴾[2].

ووردت الكلمة جمع تكسير على (فُعُول) في قولـه تعـالى ﴿.. إِذْ جَعَـلَ فِـيكُمْ أَنبِيَاءَ وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا﴾[3]، وذهب ابن مالك إلى أن (فُعُول) يطرد جمع كثـرة في اسـم ثلاثي على (فَعِل) نحو: كَبِد وكُبُود، ووَعِل ووُعُول، وهو ملتزم فيه غالبا[4].

غير أن بعض القدماء يذهب إلى أن (فَعِل) المكسور العين يكسر عـلى (أَفْعَـال) في الكثرة والقلة، نحو : كَتِف أكْتَاف، وكَبِد أكْبَاد، وفَخِذ أفْخَاذ، ونمِر أنْـمَار، وما جاء منـه على (فُعُول) قليل تشبيها له بباب أُسُود، مع أن هذا الأخير جمع لـ (فَعَـل)، تقـول: أَسَـد أُسُود[5].

(1)- ينظر الحجة، ص 62، والحجة للفارسي 1 / 5 وما بعدها.

(2)- آل عمران : 26 .

(3)- المائدة : 20 .

(4)- ينظر شرح ابن عقيل، 2 / 465 - 466 .

(5)- ينظر الكتاب 3 / 573، وشرح الشافية 2 / 98 .

3 - صيغــة فَعْــل

ذهب القدماء إلى أن هذه الصيغة أكثر ما تكون في المصادر وبخاصة مـن المتعـدي، إذ جعلوا مجيء المصدر منه على (فَعْل) قياسيا، ومن ثم عدُّوه أصلا[1].

وعلل المبرد كثرة شيوع هذه الصيغة في المصادر أنها «أقل الأصول، والفتحة أخف الحركات ولا يثبت في الكلام بعد هذا حـرف زائـد، ولا حركـة إلا بثبـت وتـصحيح»[2] وشبيه بهذا قول ابن جني[3].

وورد هذا البناء تسعا وعشرين (29) مرة تتوزع كما يأتي:

- تسع (9) مرات في سورة البقرة : عبدنا، عباده، أحيـاء، العبـد، بالعبـد، العبـاد، لَعَبْد، الحي، صلدًا[4].
- وتسعا (9) في سورة آل عمران: الحي، العباد، كهلا، عبدا، فَظًّا، أحياء، للعبيد[5]
- ومرتين (2) في سورة النساء : عبادك، عبدا[6].
- ومرتين (2) في سورة المائدة : كهلا، عبادك[7].
- وسبعا (7) في سورة الأنعام : عباده، رطب، فرادى، الحي[8].

وشملت هذه الأمثلة الصحيح والمعتل والـلازم والمفـرد وجمـع التكـسير والمعرفـة والنكرة، كما شملت أغلب أبواب الفعل، فجاءت من (فعَل يفعُل) و(فعَل يفعَل) و(فعِل يفعَل)، و(فعُل يفعُل).

---

(1)- ينظـر الكتـاب 4 / 5، 15، 45، وأدب الكاتـب، ص 646، والمقتـضب 2 / 124 - 127، والمنـصف 1 / 178، والمخصص 14 / 132، وشرح المفصل 6 / 3، وشرح الشافية 1 / 156 .

(2)- المقتضب، 2 / 127 .

(3)- ينظر الخصائص، 1 / 59 .

(4)- البقرة : (23) - (90) - (154) - (178) - (178) - (207) - (221) - (255) - (264) .

(5)- آل عمران : (1)، (15، 20، 30)- (46) - (79) - (159) - (169) - (182) .

(6)- النساء : (118) - (172) .

(7)- المائدة : (110) - (118) .

(8)- الأنعام : (18، 81، 88)- (59) - (94) - ([2]95) .

وأغلب هذه الأمثلة كان في الأصل صفة، ثم انتقل إلى الاسمية، وصارت غالبة فيه، كالعبد والفرد. أما الحي والفظ والكهل والرطب فبقيت على وصفيتها، غير أنها قد تستغني أحيانا عن موصوفاتها، فتشبه بذلك الأسماء .

وفيما يأتي دراسة لعينة من هذه الأمثلة .ففي قوله تعالى: ﴿وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾[1]، فـ«كَهْلًا» (فَعْل) جاءت على غير قياس، وأصلها من المزيد «اكتهل»، لأنهم لم يقولوا «كَهَل»[2]، والصيغة شبيهة بفقير وشديد، فالأولى من افتقر والثانية من اشتدَّ.

وتجمع الكلمة جمع تصحيح على كَهْلُون، وجمع تكسير على كُهُول وكِهَال وكُهْلَان، وكُهَّل، والأنثى منه كَهْلَة[3].

وكما اختلفوا في السنوات التي يصير بها الإنسان كهلا، اختلفوا في طبيعة تكليمه الناس في المرحلتين المذكورتين، فذهب الزمخشري إلى أنه يكلم الناس في هاتين المرحلتين كلام الأنبياء من غير تفاوت [4]. وذهب القرطبي إلى أن تكليمه لهم في المهد آية، وتكليمه لهم كهلا بالوحي والرسالة. وقيل : إن المعنى يكلمهم في المهد ويعيش إلى أن يكلمهم كهلا وهي معجزة، إذ العادة أن من تكلم في المهد لم يعش[5] في حين ذهب أبو حيان إلى أن تكليمه لهم في هاتين الحالتين إشارة إلى تقلب الأحوال عليه، بدليل وجود الكلمتين ضمن جملة فعلية، والفعل يشعر بالتجدد، كما أن الاسم يشعر بالثبوت، بالإضافة إلى أنه في الوقت نفسه رد على النصارى في دعواهم إلهيته. وقال ابن كيسان : إن الله ذكر ذلك قبل أن يخلقه إعلاما به أنّه سوف يصل إلى سن الكهولة، فإذا أخبرت به مريم، علم أنه من الغيب [6].

---

(1)- آل عمران : 46 .

(2)- إلا أنه جاء في الحديث : هل في أهل من كاهل ؟ ويروى من كَاهَل : أي من دخل حد الكهولة وقد تزوج. وحكي أبو زيد : كاهل الرجل : تزوج. ينظر اللسان مادة (كهل).

(3)-ذهب الطاهر بن عاشور إلى أنه لا يقال للأنثى كهلة، وإنما يقال: شهلة بالشين. ينظر التحرير والتنوير 3 / 247.

(4)- ينظر الكشاف 1 / 430 - 431 .

(5)- ينظر الجامع، مج 2، 4 / 90، والبحر 2 / 462، والتحرير والتنوير 3 / 247 .

(6)- ينظر البحر 2 / 461 - 462 .

وفي قوله تعالى: ﴿اللَّـهُ لَا إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾[1]، فـ«الْـحَيُّ» (فَعْل) من الثلاثي المجرد المعتل العين واللام (أي من اللفيف المقرون) حيي يحيا حياة، فهو حيّ: ضد ميّت، من باب (فعِل يفعَل).

ولم تتغير عين الكلمة لشبهها بالعين الصحيحة، ولئلا يؤدي تغيرها إلى تغير اللام. يقول ابن جني: «إنما شبه حييت وأحييت - وإن كانت العين معتلة - بـ «رميت وأعطيت»، والعين صحيحة؛ لأن عين «حييت وأحييت» لما صحت كراهية إعلالها، وإعلال اللام جرت مجرى عين «رميت وأعطيت» في الصحة»[2].

واختلفوا في أصلها، فذهب العُكبري إلى أن أصلها «حَيْيٌ» بمعنى أن عينها ولامها ياءان[3]، من حيي يحيا على وزن (فَعْل)، أدغمت عينها في لامها. وقيل: عينها ياء ولامها واو، أي أصلها حَيِوٌ، قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، واسْتُبعد أن يكون أصلها "حيي" لأن العين واللام لا تكونان من أصل واحد، ولذلك كتبوا الحياة في المصحف بالواو تنبيها على هذا الأصل، يؤيد ذلك قولهم: الحيوان[4].

وقيل: أصلها «حيْيِيٌ» على وزن (فيْعِل)، وخففت تشبيها بميّت وميْت، فصارت على وزن (فعْل)، وتجمع على أحياء، أي (أفعال)، وهو جمع تكسير للكثرة، والأصل في هذا البناء القلة، أصله أحياي، وقعت الياء لامًا متطرفة، وقبلها ألف زائدة وفتحة فقلبت همزة، ومثله استحياء[5]، ومجرده ومزيده بمعنى واحد أي حيي بمعنى استحيا، وورد الثلاثي المجرد في القرآن الكريم بتخفيف الياء وتشديدها مرادا به الحياة[6].

---

(1)- البقرة: 255.

(2)- المنصف 2/ 187. وينظر قضية الشبه في النحو العربي لفؤاد أحمد السيد الحطاب، دار الطباعة المحمدية بالأزهر، ط 1 القاهرة 1988، ص 290.

(3)- ينظر الإملاء 1/ 106.

(4)- ينظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق أحمد الخراط، بيروت 1986، 2/ 539، ومعجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم، ص 95 - 96.

(5)- ينظر الدر المصون، 2/ 540، ومعجم مفردات الإبدال والإعلال، ص 96.

(6)- ينظر البحر 1/ 120 - 121، وأبنية الأفعال، دراسة لغوية قرآنية لنجاة عبد العظيم الكوفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة 1989، ص 180.

ووردت هذه اللفظة بصيغة المفرد ست (6) مرات : مرتين (2) مرادا بها الله تعالى[1]، وأربعا(4) مرادا بها مخلوقاته [2]، وبصيغة الجمع مرتين (2)[3]. وما جاء دالا على الجمع (أي أحياء) فمقصود به المخلوقات؛ لأن الله تعالى واحد في كل شيء، فرد صمد، يستحيل عليه التعدد في ذاته .

وإذا قصد بـ «الحي» الله تعالى[4]، فمعناه: الباقي حيا بذاته أزلا وأبدا، وكل حي سواه ليس حيا بذاته، وإنما هو بمدد الحي، وقيل: الحي الذي لا يموت؛ لأن الذي يجوز عليه الموت حكم عليه بأنه ميت [5]، دليله قوله تعالى : ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾ [6]

وجاءت جموع (فعْل) فيما أحصي على (أَفْعَال) و(فِعَال) و(فَعِيل). فمن الأول «أحياء» في قوله تعالى مثلا : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَٰكِن لَّا تَشْعُرُونَ﴾[7]. جاءت الكلمة جمع تكسير لحي[8]. و(أَفْعَال) من أكثر جموع التكسير وقوعا في القرآن الكريم [9]، فقد وردت جمعا لـ (فَعَل) و(فيعَل) مضعف العين ومعتلها و(فِعْل) و(فُعُل) و(فَعِل) صحيح اللام ومنقوصها، و(فَعْل) [10] وأشار سيبويه إلى أن (أفعال) قد يقع للواحد، إذ من العرب من يقول: هو الأنعام، بدليل قوله تعالى ﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ [11] ومنهم من يقول : هذا ثوب أكياش [12] .

---

(1)- البقرة : 255، وآل عمران : 2 .

(2)- آل عمران : 27 ²، والأنعام: 95 ²

(3)- البقرة : 154، وآل عمران : 169.

(4)- وردت (الحي) مقصودا بها الله تعالى في القرآن الكريم خمس(5) مرات: في سورة البقرة: 255 وآل عمران:2، وطه: 11، والفرقان: 58، وغافر: 65 .

(5)- ينظر المقصد الأسنى، ص 102، والبحر 2 / 277، وموسوعة له الأسماء الحسنى 1 / 326 .

(6)- الزمر: 30 .

(7)- البقرة: 154 .

(8)- قال الرضي: «كما قيل أحياء في جمع حي وحية»، ينظر شرح الشافية 2 / 177 .

(9)- ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم 4 / 355، وعلم الصرف، دارسة وصفية، ص 156.

(10)- ينظر علم الصرف دراسة وصفية لمحمد أبي الفتوح شريف، دار المعارف، القاهرة 1986، ص 158 .

(11)- النحل : 66 .

(12)- ينظر الكتاب 3/ 230، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم 4/ 365.والأكياش:ضرب من برود اليمن، ويقال أيضا : أكباش وأكراش، ينظر الكتاب هامش 3/ 230، والخصائص، هامش 2 / 482

يعني أن (أَفْعَال) قد تدل على المفرد، غير أنه ذكر في موضع آخر أنها لا تكون إلا للجمع، يقول : «وليس في الكلام (أُفْعِيل) ولا (أفْعَوْل) ولا (أُفْعال) ولا (أَفْعيل) ولا(أَفْعَال) إلا أن تكسر عليه اسما للجمع، ولا (أَفَاعِل) ولا (أَفَاعِيل) إلا للجمع نحو : أجادل وأقاطيع»[1].

وذكر الزمخشري أن: أمشاج وأعشار وأكباش ألفاظ مفردة غير جموع ؛ لأنها وقعت صفات للأفراد[2] .

غير أن أبا حيان يرى أن هذا مخالف لكلام سيبويه الذي يذهب فيه إلى أن (أفعال) لا يكون إلا جمعا، وما جاء مفردا موصوفا بـ (أفعال) تأولوه[3].

وهي عند المبرد مفردات، وتجمع كما يجمع الواحد، كأنعام على أناعيم، وأعراب على أعاريب[4]. وأشار ابن جني إلى أن المفرد قد يوصف بمثال (أَفْعَال) نحو: بُرمة أَعْشَار وَجَفْنَة أَكْسَار وثَوْب أَكْبَاش، وكل هذا متأول فيه معنى الجمع[5].

ومن الثاني «عِبَاد» في قوله تعالى مثلا: ﴿أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾[6] ؛ جاءت الكلمة جمع تكسير لـ «عَبْد»، و(فِعَال) من أبنية الكثرة في الجمع وتأتي قياسية وسماعية[7]. ومجيئها جمعا لـ(فَعْل) قياسي عند سيبويه إذا جاوز العشرة في عدده[8]، إذ لا يكسر للقلة لأنه لا يضاف إليه ثلاثة وأربعة ونحوهما إلى العشرة، وإنما يوصف بهن، من ذلك : صَعْب وصِعَاب وعَبْل وعِبَال وفَسْل وفِسَال وفَرْخ وفِرَاخ وقد

---

(1)- الكتاب 4 / 247 .

(2)- ينظر الكشاف 4 / 194، والبحر 8 / 393 - 394 .

(3)- ينظر البحر 8 / 393 - 394 .

(4)- ينظر المقتضب 3 / 329 .

(5)- ينظر الخصائص 2 / 482. ومعنى برمة أعشار : كسرت على عشر قطع، وجفنة أكسار : عظيمة موصلة لكبرها أو لقدمها .

(6)- البقرة : 90 .

(7)- ينظر الكتاب 3 / 567 - 645.

(8)- ينظر الكتاب 3 / 567 - 626، وشرح الشافية 2 / 116 - 117، وارتشاف الضرب 1 / 101 وما بعدها، والبحر 2 / 529.

تشارك (فِعَال) فُعُولا: نحو كَهْل وكُهُول، كما سمع فَسْل وفُسُول[1]. وتعد هـذه الـصيغة تطورا صوتيا لصيغة (فِعَل)، مدت حركة العين، فنتج عنها الألف[2].

مع الإشارة إلى أن لفظة «عِبَاد» في هذه الآية أضيفت إلى الله تشريفا لهم. ومنه أيضا قوله تعـالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا...﴾[3]، وغـير هـذا ممـا يـشبهه مضافا إلى الله .

ومن الثالث «عَبِيد» في قوله تعـالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[4]. جـاءت الكلمـة جمـع تكـسير لـ «عَبْـد»، وجمـع (فَعْـل) عـلى (فَعِيـل) لا يطـرد، قـال سيبويه: « ...وربما جاء (فَعِيلا)، وهو قليل نحو الكليب والعبيد»[5].

يفهم من هذا أن (فَعِيل) لا يأتي جمع تكسير إلا شذوذا، ولا يكاد يقع مع قلتـه إلا في جمع (فَعْل) لكثرة دوران هذا الأخير في الكلام [6].

قيل: إن هذه الصيغة من الأبنيـة الجديـدة التـي اسـتعملها القـرآن ولم يـشر إليهـا الصرفيون عندما تكلموا عن جموع التكسير [7].

و«عبد» من الكلمات التي كانت في الأصل صفات ثم استعملت استعمال الأسماء فجمعت جمعها [8]. وهي جمع عند سيبويه [9]، واسم جمع عند غيره[10]. وذهـب أبـو حيـان إلى أن الجمع هو الأصح [11] .

وأورد أبو حيان أقوالا لعلماء، أن عِبَادًا وعَبِيدا وعِبِدَّى كلها جموع بمعنـى واحـد، ومنهم من ذهب إلى أن العباد لله والعبيد للبشر، وذكر ابن عطية أن القرآن إذا قصد الدلالة

---

(1)- ينظر الكتاب 3 / 626، وشرح الشافية 2 / 117 .
(2)- ينظر علم الصرف، ص 167 .
(3)- البقرة : 23 .
(4)- آل عمران : 182 .
(5)- الكتاب 3 / 567 .
(6)- ينظر الكتاب 3 / 626 الهامش .
(7)- ينظر علم الصرف، ص 189 – 191 .
(8)- ينظر ارتشاف الضرب 1 / 196، واللسان مادة (عبد)، وشرح ابن عقيل 2 / 454 .
(9) - ينظر الكتاب 3 / 567 .
(10)- ينظر شرح الشافية 2 / 92 .
(11)- ينظر البحر 2 / 529 .

على الترفيع والطاعة استعمل لفظ « العباد »، وإذا قصد الشفقة أو التحقير وتصغير الشأن استعمل « العبيد »، وعدّ أبو حيان هذا استقراء غير صحيح ؛ لأن استعمال «عباد » أكثر من «عبيد» وأن (فعال) في جمع (فَعْل) غير اليائي العين قياس مطرد، بينما جمع (فَعْل) على (فَعِيل) لا يطرد .

ثم يضيف أنه لما كان (فِعَال) في جمع (فَعْل) هو المقيس، جاء « عباد " كثيرا وأما ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾[1]، فإنما حسن مجيئه على الرغم من عدم قياسيته مؤاخاة للفواصل؛ إذ سبق بقوله تعالى ﴿أُولَئِكَ يُنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾[2]، وألحق بقوله تعالى: ﴿...قَالُوا آذَنَّاكَ مَا مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ﴾[3]، فحسن مجيء عبيد مؤاخاة لهاتين الفاصلتين، ومدلول اللفظتين (أي عباد وعبيد) واحد[4]. ويمكن قياس مجيء «عبيد» التي نحن بصدد دراستها على عبيد التي في سورة فصلت، فقد سبقت هذه بقوله تعالى ﴿...وَنَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾[5]، وألحقت بقوله تعالى ﴿ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾[6]، وكل من « الحريق وصادقين » يتكون من ثلاثة مقاطع آخرها من نوع [ص + ح ح + ص ح]، أي (صحيح + حركة طويلة + صحيح + حركة) لذا جاءت « العبيد » كذلك مكونة من ثلاثة مقاطع آخرها من النوع نفسه، والحركة الطويلة « ياء » في الكلمات الثلاث، فحسن التآخي والانسجام .

ونشير إلى أن الأصل في الصفات أن تجمع جمع تصحيح ؛ لأنها شبيهة بالفعل في العمل، غير أنهم كسروا بعضها لأنه صار كالجوامد، وكلما كثر شبه الصفة بالفعل قلّ جمعها جمع تكسير والعكس صحيح. لذا نجد تكسير الصفة المشبهة أكثر من تكسير اسم الفاعل لقلة شبهها بالفعل، وتكسير اسم الفاعل أكثر من تكسير اسم المفعول للسبب نفسه[7] ...

(1)- فصلت : 46.
(2)- فصلت : 44. والآية السابقة لها مباشرة قوله تعالى ﴿ .. وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مُرِيبٍ ﴾.
(3)- فصلت : 47
(4)- ينظر البحر 2 / 529 .
(5)- آل عمران : 181 .
(6)- آل عمران : 183 .
(7)- ينظر شرح الشافية 2 / 116 - 117 .

4 - صيغة فِعْل

إذا نظرنا إلى علاقة هذه الصيغة بأفعالها وجدناها تأتي من جميع الأبواب ماعدا (فعِل يفعِل)، إذ هو أقل الأبواب شيوعا، لذا لم يجعله سيبويه من أبواب الفعل الرئيسة[1] وقصره على أمثلة معدودة، منها : حسِب يحسِب، ويئِس ييئِس، ويبس ييبس، ونعم ينعم.

وذهب إلى أن الفتح في هذه الأفعال جيد، وهو أقيس[2]. فتكون حينئذ من باب (فعِل يفعَل). وروي عن الفارابي قوله :« والمكسور العين في الماضي والمستقبل ليس من الأبواب لقلته، لأنه ليس منه شيء إلا وقد تجوز فيه لغة أخرى، فهو لا يتفرد بمذهب تفرد غيره»[3]

ويرى ابن خالويه أن ورودها من (فعَل يفعَل) شاذ، إذ لم يحص منها إلا سِحْر[4]. ويبدو أنها متطورة من (فِعِل)، وهذه الأخيرة قليلة في الاستخدام سواء في الأسماء أو في الصفات، إذ لم يحص منها سيبويه إلا إبِل[5]. وأضاف ابن الحاجب بِلِز[6] وقال لا ثالث لهما[7].

وتفترض النظرية التاريخية أن الصيغ المتحركة كلما توغلت في القدم قل استخدامها لذا يمكن أن تكون (فِعْل) متطورة عن (فِعِل)، سلبت حركتها فصارت (فِعْل) [8] وهو نوع من التخفيف كما خففت (فَعِل) إلى (فَعْل).

---

(1)- وهي عنده أربعة: (فعَل يفعِل) و(فعَل يفعُل) و(فعِل يفعَل) و(فعُل يفعُل)، ينظر الكتاب 4/ 38

(2)- ينظر المرجع نفسه، ص. ن .

(3)- أبنية المصدر، ص 115 .

(4)- المرجع نفسه، ص 181 .

(5)- الكتاب 4 / 244.

(6)- قيل : هذه من زيادة الأخفش، ينظر شرح الشافية 1 / 46 .

(7)- ينظر شرح الشافية 1 / 39. وذكر ابن خالويه عدة أسماء على فِعِل : إبل، وإطل، وحبر (أي صفرة) ولعب، وجلع، وخلب، ووتد، وإبد، وبلص، وبلز، وخطب. وأشار إلى أن سيبويه لم يحك إلا حرفا واحدا، وهو إبل لأنه بلا خلاف، على عكس الكلمات الأخرى فإنه مختلف فيهن. ينظر الكتاب، هامش 4 / 244. كما أشار الرضي إلى بعض هذه الأمثلة وكذلك فعل السيوطي، ونسبها إلى مجموعة من العلماء ينظر شرح الشافية 1 / 45 - 46، والمزهر 2 / 65 - 66 .

(8)- ينظر أبنية المصدر، ص 182 .

وذهب العلايلي إلى أن (فِعْل) خصوصيته الدلالة على المحدود، وعلى الضئيل الناعم، تقول : «نِصْل» للنصل الذي لا يترك دقيق الشعر، وتسمى به (الحلاقة تحت الصفر) و« نِعْم » للناعم جدا، ويسمى به المسحوق [1].

ووردت هذه الصيغة ثماني (8) مرات موزعة كالآتي :

- ثلاث (3) مرات في سورة البقرة : أندادا، بكر [2].
- ومرة واحدة في سورة آل عمران : حِلاًّ [3].
- ومرة واحدة في سورة النساء : أخدان [4].
- وثلاث (3) مرات في سورة المائدة : حلا، أخدان [5].

وجاءت هذه الأمثلة من الصحيح السالم والمضعف، ومن اللازم وشملت المفرد وجمع التكسير والنكرة، وتضمنت بابي الفعل : (فعَل يفعِل) و(فَعِل يفعَل) .

وأغلب هذه الأمثلة كان في الأصل صفة، ثم غلبت عليه الاسمية، فجرى مجراها كالند والحل والخدن .

ومن هذه الأمثلة «أَنْدَادا» في قوله تعالى ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[6] وهي (أَفْعَال) جمع تكسير لـ«نِـدّ» على وزن (فِعْل) مشتقة من الثلاثي المجرد الصحيح المضعف ندَّ ينِدُّ ندًّا ونديدا ونُدودا ونِدَادا، يقال للبعير إذا شرد وذهب. فالند إذًا الشرود والفراق .

ومن الباب : النِّدُّ والنديد ؛ أي الذي يُنادُّ في الأمر ويأتي برأي ينازع رأي صاحبه ويخالفه، ويستقل من ذلك بمثل ما يستقل به غيره، فهو نِدُّه ونديده [7]. والكلمة من باب (فعَل يفعِل). كما أنها من الصفات التي غلبت عليها الاسمية فجرت مجراها .

---

(1)- ينظر تهذيب المقدمة اللغوية، ص 216 .

(2)- البقرة : (22، 165)- (68).

(3)- آل عمران : 93 .

(4)- النساء : 25 .

(5)- المائدة : (5) - (5) .

(6)- البقرة : 22 .

(7)- ينظر مقاييس اللغة، باب النون ومابعدها في المضاعف والمطابق 5 / 355، واللسان مادة (ندد)

وذكر العلماء أن ما كان على (فِعْل) فإنه يجمع قياسا جمع قلة على (أَفْعَال))[1]، سواء أكان من الصحيح أم من المعتل الأجوف أم من غيرهما [2]. وتجمع في الكثرة على (فُعُول وفِعَال)، و(فُعُول) أكثر وربما اقتصروا على واحد منهما في القلة والكثرة معا، هذا هو الغالب، وقد يجمع على (أَفْعُل) كأرجل وأذؤب، وعلى (فِعْلان) كصِنْوَان[3] وقنوان[4]، وعلى فُعْلَان كذؤبان، وصرمان [5]، وعلى فِعَلة كقردة، وعلى فَعِيل كضريس [6].

وقد سبقت الكلمة بنهي، وهو في ظاهره نهي عن اتخاذ الأنداد. وتسميتهم بالأنداد مجاز، فقد أشركوهم مع الله في التسمية بالإلهية والعبادة صورة لا حقيقة، وكانوا يسمون الله إله الآلهة ورب الأرباب .

وجاءت اللفظة بصورة الجمع لأنهم جعلوا لله أندادا كثيرين. قال زيد بن عمرو ابن نفيل [وافر]:

- أَرَبًّا وَاحِدًا أَمْ أَلْفَ رَبٍّ ** أَدِينُ إِذَا تَقَسَّمَتِ الأُمُورُ [7] -

وقرأ ابن السميقع « ندًّا » بالإفراد، ويقصد به العموم. وليس المعنى: لا تجعلوا لله ندّا واحدا بل أندادا، والنهي هنا متعلق بالأمر في قوله تعالى: ﴿ اَعْبُدُوا رَبَّكُمُ...﴾، أي وحّدوه وأخلصوا له العبادة، لأن أصل العبادة هو التوحيد .

وختام الآية بالجملة الحالية «وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ» حثٌّ على ترك الأنداد، وإفراد الله بالوحدانية[8].

---

(1)- وقد يأتي للقلة والكثرة نحو : أخماس وأشبار، ينظر الكتاب 3 / 575، وشرح الشافية 2 / 93. والأخماس جمع خمس وهي من أظماء الإبل، وذلك أن ترعى أربعة أيام ثم ترد الماء في الخامس

(2)- ينظر الكتاب 3 / 574 - 575، وشرح الشافية 2 / 93 .

(3)- الصنو : الأخ الشقيق، والابن والعم، والذي يخرج مع آخر من أصل واحد .

(4)- القنو : هو من التمر بمنزلة العنقود من العنب .

(5)- الصرم : القليل من الإبل .

(6)- ينظر الكتاب 3 / 575، وشرح الشافية 2 / 93 .

(7)- ينظر الكشاف 1 / 237، والبحر 1 / 239 .

(8)- ينظر البحر 1 / 239 - 240. وأشار إلى أن استعمال القرآن " وأنتم تعلمون " فيه إشارة إلى أنهم كانوا أهل علم وإدراك وتمييز بين الحقائق، ومن تحلى بهاته الصفات لا يعقل أن يجعل لله أندادا وهو خلقه. فذلك من فعل الجهلاء وأبعدهم عن الفطنة وأكثرهم تجويزا للمستحيلات .

5 - صيغـة فُعْـل

ترتبط هذه الصيغة - بغض النظر عن كونها اسما أم صفة - بجميع أبـواب الفعـل باستثناء باب (فعِل يفعِل) الذي يعد من أبواب الفعل الفرعية، لقلة شيوعه في الاستعمال.

ويذهب بروكلمان إلى أنها ناشئة عن صيغة (فُعُل)، لذا نجدهما متداخلتين في كثير من المسائل، ولكون (فُعُل) قليلة الشيوع في العربية خلافا للغات السامية كالعبرية مثلا[1]، فإنها كثيرا ما تخفف إلى (فُعْل)، من ذلك : ذُعْر في ذُعُر وفُقْر في فُقُر ونُذْر في نُـذُر[2]. وقـد يحـدث العكـس، فتتطـور (فُعُـل) عـن (فُعْـل) وفـق قـانون الإتبـاع، مـن ذلـك قـول طرفة [رمل] :

- حِينَ نَادَى الْـحَيُّ لَـمَّا فَزِعُوا ** وَدَعَا الدَّاعِي وَقَدْ لَجَّ الذُّعُر -[3]

ومنه أيضا " فُقُر " في قوله [كامل] :

- كُلُّ امْرِئٍ فِيمَا أَلَـمَّ بِـهِ ** يَوْمًا يَبِينُ مِنَ الْغِنَى فُقُـرُه -[4]

ضم القاف في «فقر» إتباعا لضمة الفاء[5] .

وقيل :إنه لا يكاد ينفرد أي مثال بصيغة (فُعُل) دون أن يشركها فيه (فُعْل)[6].

والعكس صحيح، بدليل تبادلهما في كثير من السياقات، ولعل ذلك الذي من أجله قيل إن كل واحدة متطورة عن الأخرى.

فُعْل ← فُعُل للإتباع

فُعُل ← فُعْل للتخفيف

---

(1)- ينظر أبنية المصدر، ص 194.

(2)- ينظر أدب الكاتب، ص 536 - 538، وأبنية المصدر، ص 194 - 196 .

(3)- الديوان، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت 1982، ص 57 .

(4)- ينظر أبنية المصدر، ص 195 .

(5)- يعد الأزهري ما يأتي في " فُقُر " من المضموم لغة رديئة، ويعد " فَقْر " بالفتح اللغة الحسنة. ينظر تهـذيب اللغـة للأزهري، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، دار الكتاب العربي، القاهرة (د.ت)، مادة (فقر). وعن الليث : الفُقُر : لغـة رديئة، ينظر اللسان، مادة (فقر).

(6)- ينظر أدب الكاتب، ص 536 - 538، وأبنية المصدر، ص 195 .

وتشترك هذه الصيغة مع صيغ (فِعْل) و(فَعْل) و(فَعَل)، وبخاصة فيما يكون فعلها من باب (فَعِل يفعَل)، كما تشترك مع صيغة (فَعَال)[1].

ويربط النحاة هذه الصيغة بمعانٍ متعددة تتعلق بقيم جمالية، كالدلالة على الحسن والقبح، وبقيم سلوكية، كالدلالة على صفات مكتسبة كالبخل والبغض والحمق والخبث ... وبقيم نفسية، كالدلالة على البؤس والحزن والأنس والذل... كما تتعلق بالدلالة على الأدواء وأضدادها كالبرء والجرح والسقم والقرح، والدلالة على المسافات، كالقرب والبعد ...[2]. وتجمع جمعا قياسيا على (أَفْعَال) إذا دلت على اسم نحو: جُنْدٌ وأَجْنَاد وعُشٌّ وأَعْشَاش ورُكْنٌ وأَرْكَانٌ ومُدْيٌ وأَمْدَاء، وجمعا سماعيا إذا دلت على صفة من المضعف، نحو: مُرٌّ وأَمْرَار وحُرٌّ وأَحْرَار[3].

وجاءت في الاستعمال القرآني جمعا للأوزان :

- فَعِيل نحو : شُحّ لشحيح .
- أَفْعَل نحو : صُمّ وبُكْم وعُمْي لأصم وأبْكَم وأعْمَى .
- فَعَلَة نحو : بُدْن لِبَدَنَة .
- فُعْل من الأجوف نحو : سُوق لساق [4].

وقد جاء مثال واحد لهذه الصيغة تكرر مرتين (2) في سورة البقرة في قوله تعالى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ﴾[5]، وهي (فُعْل) من الثلاثي المجرد الصحيح المضعف حَرَّ يَحَرُّ حرارا أي صار حُرًّا [6]، من باب (فَعِل يفعَل). والحرية، والحرار والحرّة كلها من هذا الباب [7].

(1)- ينظر أدب الكاتب، ص 529، 530، 531، وأبنية المصدر، ص 184.

(2)- ينظر الكتاب 4 / 6، 28 - 33، والمقتضب 2 / 125، والمخصص 14 / 128 - 131، وشرح المفصل 6 / 45، وشرح التصريح 2 / 74 .

(3)- ينظر الكتاب 3 / 576 - 577، وشرح الشافية 2 / 16 - 18، وشرح ابن عقيل 2 / 455 - 456 والهمع 2 / 174 - 175. أما حرة حرائر فشاذ، ينظر اللسان، مادة (حرر).

(4)- ينظر علم الصرف، ص 159 .

(5)- البقرة : 178 .

(6)- ينظر مقاييس اللغة، باب ما جاء من كلام العرب في المضاعف والمطابق 2 / 6 - 7، واللسان، مادة (حرر)، والقاموس المحيط، فصل الحاء باب الراء 2 / 7.

(7)- ينظر اللسان، مادة (حرر).

وارتبطت الكلمة في الآية التي جاءت فيها بالدلالة على التحرر من العبودية، أي العتق والخلوص من الرق .

ووردت ضمن آية تتعلق بجانب من جوانب التنظيمات الاجتماعية للمجتمع المسلم في أول نشأته بالمدينة، وهو القصاص في القتلى -في حالة العمد- وتشريعاته، وذلك بقتل الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى، واختلاف العلماء بعد ذلك في قتل الحر بالعبد، والذكر بالأنثى، والجماعة بالواحد والعكس [1].

(1)- ينظر الكشاف 1 / 331، والجامع، مج 1، 2 / 244 وما بعدها، وتفسير ابن كثير 1 / 368-370 والبحر 2 / 13 - 14، والظلال 1 / 164 - 166.

6 - صيغـة فَعَـل

ذكر الصرفيون أن هذه الصيغة تأتي اسما وصفة وتستوعب أبواب الفعـل الثلاثـي الشائعة، وهي مطردة في الفعل اللازم (فعِل يفعَل) سواء أكان صحيحا أم معتلا [1]. هـذا إن كانت اسما، أما إن كانت صفة، فإنها تأتي من (فَعُل) المضموم العين، وإن كان الغالـب في باب (فعُل) هو (فَعِيل)[2]. يقول ابن هشام « وقياس الوصف من (فعُل) - بالـضم - (فعيل) كظَرِيف وشَرِيف، ودونه (فَعْل) كشَهْم وضَخْم، ودونهما (أَفْعَـل) كأَخْطَـب، إذا كان أحمر إلى الكدرة، و(فَعَل) كبَطَل وحسن، و(فَعَال) بالفتح كجَبَان، و(فُعَـال) بالـضم كشُجَاع و(فُعُل) كجنب، و(فِعْل) كعِفْر أي شجاع ماكر»[3].

وخصوصية (فَعَل) الدلالة على الاتصاف بالمادة مـع تـوزع، وعـلى مـا هـو مثـل النابض، كرجع [4]، وعلى المرض الملازم كالعور [5].

وترتبط هذه الصيغة في عمومها بمعان متعددة ذكرها العلماء ؛كالفراغ والأمراض والحالات النفـسية والـصفات الـسلوكية والحركـة والانتقـال والألـوان وغـير ذلـك [6]. وتشترك مع الصيغ : (فَعْل) و(فُعْل) و(فِعْل) و(فَعِل) و(فُعُل) و(فُعَل) [7].

وورد هذا البناء ست عشرة (16) مرة تتوزع كما يأتي :

- ست (6) مرات في سورة البقرة : رغدا، وسطا، حسنة، حسنا [8].
- وثلاثا (3) في سورة آل عمران : حسن، حسنا، حسنة [9].

---

(1)- ينظر الكتاب 4 / 17 وما بعدها، وشرح ابن عقيل 2 / 123، وأوضح المسالك 3 / 236، وشرح التصريح 2 / 73 .

(2)-ينظر شرح الشافية 1 / 148، وشرح ابن عقيل 2 / 135 - 136، وأوضح المسالك 3/ 243- 244 وشرح التصريح 2 / 78 .

(3)- أوضح المسالك 3 / 243 - 244 .

(4)- أي المال الكثير الموزع على الناس بالتراي .

(5)- ينظر تهذيب المقدمة اللغوية، ص 209 .

(6)- ينظر الكتاب 4 / 16 - 25، وشرح المفصل 6 / 46، وشرح الشافية 1 / 143 - 162 .

(7)- ينظر على سبيل المثال أدب الكاتب، ص 526 - 536 .

(8)- البقرة : (35، 58)- (143) - (201²)- (245).

(9)- آل عمران : (37) - (37) - (120) .

- وخمسا (5) في سورة النساء : حسنة، وعرض [1].

- ومرة واحدة في سورة المائدة : حسنا [2].

- ومرة واحدة في سورة الأنعام : بالحسنة [3].

وشملت هذه الأمثلة الصحيح والمعتل، والمفرد بنوعيه، والنكرة والمعرفة، كما شملت أبواب الفعل : (فَعَل يفعُل) و(فعَل يفعِل) و(فعِل يفعَل) و(فعُل يفعُل). وفيها ما كان في الأصل صفة ثم غلبت عليه الاسمية كالحسنة والعرض والرغد .

من هذه الأمثلة «رَغَدًا» في قوله تعالى مثلا: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾[4] فهي (فَعَل) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم رغَد العيش يرغَد رَغَدًا، بمعنى طَابَ واتسع، وأرغد القوم أخصبوا وصاروا في سعة من العيش الهنيء[5]. وتأتي من باب (فعِل يفعَل) و(فعُل يفعُل)، تقول : رغِد العيش ورغُد بكسر العين وضمها[6]. وفيها لغتان : تسكين العين وفتحها. فمن الأولى قول الشاعر[7] [طويل] :

فَيَا ظَبْيُ كُلْ رَغَدًا هَنِيئًا وَلَا تَخَفْ ** فَإِنِّي لَكُمْ جَارٌ وَإِنْ خِفْتُمُ الدَّهْرَا -

ومن الثاني قول امرئ القيس [مديد] :

- بَيْنَمَا الْمَرْءُ تَرَاهُ نَاعِمًا ** يَأْمَنُ الأَحْدَاثَ فِي عَيْشٍ رَغَدْ - [8]

وقرأ الجمهور بفتح العين أي «رغَدا»، وقرأ النخعي ويحيى [9] بتسكينها أي «رغْدا» [10].

---

(1)- النساء : (40، 78، 79، 85) - (94).

(2)- المائدة : 12 .

(3)- الأنعام : 160 .

(4)- البقرة : 35 .

(5)- ينظر اللسان مادة (رغد)، والقاموس المحيط، فصل الراء باب الدال 1 / 305 - 306، ومقاييس اللغة باب الراء والغين وما يثلثهما 2 / 417، وغريب القرآن لابن قتيبة، ص 46، والكشاف 1 / 272، والبحر 1 / 309.

(6)- ينظر اللسان مادة (رغد)، والقاموس المحيط، فصل الراء باب الدال 1/ 305، والجامع، مج1، 1/ 303

(7)- بحثت عن اسمه ولم أجده .

(8)- ينظر اللسان، مادة (رغد)، والبحر 1 / 306، والجامع، مج 1، 1 / 303 .

(9)- ذكر القرطبي " ابن وثاب " بدل يحيى، ينظر الجامع، مج 1، 1 / 303 .

(10)- ينظر البحر 1 / 309، والجامع، مج 1، 1 / 303 .

وعزي التسكين إلى تميم، وزعم بعضهم أن كل اسم ثلاثي حلقي العين صحيح اللام يجوز فيه تحريك العين وتسكينها [1].

غير أن أبا حيان لا يرى ذلك، وإنما ما وضع على (فَعَل) لايجوز فيه (فَعْل) نحو «السَّحَر» لا يجوز فيه «السَّحْر» [2]. ولم يجد ابن جني مسكّن العين في مفتوحها إطلاقا[3].

وسبب الخلاف - على ما يبدو - فيما كان على (فَعْل) يعود إلى أن البصريين يقصرون فتح ما كان ساكنا على السماع، بينما يرى الكوفيون أن بعضه فيه لغتان وبعضه أصله التسكين ثم فتح [4]، واختار ابن جني مذهب الكوفيين [5].

وعلى هذا الأساس، يرد - أي ابن جني - قراءة أبي عمرو ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾[6] بتسكين الراء ؛ لأنه لا يراه مخففا من «مَرَض»، فالمفتوح لا يخفف، وإنما يخفف ما كان مكسورا أو مضموما كإبل وفخذ وطنب وعضُد، وما جاء من هذا في المفتوح فشاذ لا يقاس عليه [7].ونقل السيوطي أن تخفيف (فَعَل) إلى (فَعْل) لم يأت إلا في حرف واحد وهو مرض، روى ذلك عن الأصمعي أنه سمع أبا عمرو يقرؤها «مرْض» بسكون الراء [8] وفسر العلماء الاشتراك بين (فَعَل) و(فَعْل) وفق معايير ثلاثة:

- معيار لهجي [9].
- معيار صرفي [10].
- معيار صوتي يتعلق بمسألة التخفيف والتثقيل [11].

---

(1)- من هؤلاء ابن درستويه. ينظر المزهر 2/ 109. ويقول ابن جني :« فأما ما كان ثانيه حرفا من حروف الحلق، فإنهم يقيسونه ويقولون إن شئت فحرك وإن شئت فسكن، ويجعلون الأمر في ذلك مردودا إلى المتكلم » المنصف 2 / 306 .

(2)- ينظر البحر، 1 / 305 .

(3)- ينظر المنصف، 1 / 22 .

(4)- ينظر البحر، 1 / 305 .

(5)- ينظر المنصف، 2 / 305-306 .

(6)- البقرة : 10 .

(7)- ينظر المحتسب 2 / 62 – 63 .

(8)- ينظر المزهر 2 / 86.

(9)- ينظر الجامع، مج 6، 12 / 6، وأبنية المصدر، ص 156 .

(10)- ينظر المحتسب 2 / 62 – 63. وأبنية المصدر، ص 156 – 157 .

(11)- ينظر الكتاب 4 / 9، ومعاني القرآن للفراء 2 / 47، وأبنية المصدر، ص 158 .

والخلاصة أن الكوفيين وبعض البصريين والبغداديين يرون أن العلاقة بين (فَعَل) و(فَعْل) علاقة تثقيل أي أن (فَعْل) تتحول إلى (فَعَل) للتخفيف، وهو ما يرفضه ابن جني، بينما يؤكد ذلك سيبويه بشواهد لوجود العلاقة التخفيفية بين الصيغتين، وهو ما وافقه فيه بعض المحدثين من غير العرب، كـ« بارت Barthes وبروكلمان Brockelman » أن العلاقة بينهما علاقة تخفيف [1].

ومن ذلك أيضا «وَسَطًا » في قوله تعالى ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [2] هي (فَعَل) من الثلاثي المجرد المعتل الفاء (مثال واوي)، وسط يسِط سطة ووساطة ووسُط بضم العين، من باب (فَعَل يفعِل)، كما تأتي من باب (فَعُل يفعُل) .

والوسط يطلق على مكان لما بين الطرفين، ويطلق على خيار الشيء كما يطلق على المعتدل والخيّر [3]. والعرب تمثل غالبا لخير الشيء بوسطه، كوسط الوادي والدار والدابة [4]... وفرق العلماء بين الوسْط بتسكين السين والوسَط بفتحها، وذهبوا في ذلك مذاهب [5].

وقد نصوا على أن الكلمة اسم وصف به، لذا تطلق على الواحد والجمع، المذكر والمؤنث [6]. وكونها اسما دالا على الصفة أوكد من كونها مجرد صفة. يقول ابن منظور: «واعلم أن الوسط قد يأتي صفة، وإن كان أصله أن يكون اسما من جهة أن أوسط الشيء أفضله وخياره كوسط المرعى خير من طرفيه، وكوسط الدابة للركوب خير من طرفيها

---

(1)- ينظر أبنية المصدر، ص 160 .

(2)- البقرة : 143 .

(3)- ينظر اللسان، مادة (وسط)، والقاموس المحيط، فصل الواو باب الطاء، 2/ 104 - 406، والجامع مج1، 153 - 154 .

(4)- ينظر المفردات، كتاب الواو، ص 522 - 523. واللسان، مادة (وسط)، والبحر 1/ 591 .

(5)- ينظر اللسان، مادة (وسط).

(6)- ينظر الكشاف 1/ 317، والبحر 1/ 591، واللسان، مادة (وسط).

لتمكن الراكب، ولهذا قال الراجز [1] : إِذَا رَكِبْتُ فَاجْعَلَانِي وَسَطًا [...] فلما كان وسط الشيء أفضله وأعدله جاز أن يقع صفة، وذلك في مثل قوله تعالى وتقدس : ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾، أي عدْلا»[2] .

والكلمة إن كانت من متعدٍّ، فهي من باب (فَعَل يفعِل)، وهو شأن المثال، وإن كانت من لازم فهي من باب (فَعُل يفعُل) ؛ وما كان من باب (فعُل) يأتي غالبا على (فعيل)، وقد يأتي على (فَعَل) كبَطُل فهو بَطَل وحسُن فهو حَسَن. وتعني الوسطية - في الآية - الخيرية والأفضلية والعدل. وللعلماء في تفسيرها مذاهب شتى [3].

(1)- لم ينسبه .

(2)- اللسان، مادة (وسط).

(3)- ينظر الجامع، مج 1، 2 / 153 وما بعدها، والبحر 1 / 595، وتفسير ابن كثير 1 / 355 وما بعدها .

7 ـ صيغة فُعُل

ذكر العلماء أن هذه الصيغة قليلة الشيوع في العربية خلافا للغات السامية كالعبرية مثلا [1]، كما أنها قليلة في الصفات، نحو : جُنُب، وتجمع جمع تكسير على (أَفْعَال)، تقول أَجْنَاب، مثلما تقول : أَبْطَال، وهي بهذا تشترك مع (فَعَل) في هذا وتجمع جمع تصحيح تقول جُنُبون، ومثلما تقول : صَنَعُون [2].

كما تشترك مع (فُعْل) [3]، فهذه تخفيف لها، نحو : ذُعُر وذُعْر وفُقُر وفُقْر ونُذُر ونُذْر، وقد أشرنا إلى أن (فُعُل) تطورت عن (فُعْل) وفق قانون الإتباع [4].

والانتقال من (فُعْل) إلى (فُعُل) انتقال من الخفيف إلى الثقيل، وهو قليل، لذا لا يوجد مثال على صيغة (فُعُل) إلا ويشركه (فُعْل) أو (فَعْل) نحو :

فُقُر← فُقْر ← فَقْر.

جاء في التهذيب للأزهري : الفَقْر والفُقْر سواء، والفُقُر بالضم لغة رديئة [5].

وللإشارة، فإن هذه الصيغة جاءت في الاستعمال القرآني جمعا لعدة أوزان، نحو : (فَعُول) كرَسُول ورُسُل، و(فَعْل) كسَقْف وسُقُف، و(فَعِيلة) كصَحِيفة وصُحُف، و(فِعَال) كفِرَاش وفُرُش، وخِمَار وخُمُر، و(فَعِيل) كسَعِير وسُعُر [6]. وذكر الكسائي أن ماكان جمعا لـ (فِعال وفَعُول وفَعِيل) فهو على (فُعُل) مثقل [7].

وتمثل هذا البنا في كلمة «جُنُب» مكررة ثلاث (3) مرات :

- مرتين (2) في سورة النساء : الجنب، جنبا [8].

---

(1) ينظر أبنية المصدر، ص 194 .

(2) ينظر الكتاب 3 / 629، وشرح الشافية 2 / 100 - 122 .

(3) ينظر مثلا أدب الكاتب، ص 536 - 537 .

(4) ينظر صفحة 292 من هذا الفصل .

(5) ينظر التهذيب، مادة (فقر).

(6) ينظر علم الصرف، ص 160 .

(7) ينظر اللسان مادة (غلف).

(8) النساء : 36، 43 .

- ومرة واحدة في سورة المائدة : جنبا [1].

ففي قوله تعالى ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾[2]، وردت الكلمة على (فُعُل)، وتتعلق إما بالثلاثي المجرد الصحيح السالم جَنُب يجنُب أو جنِب يجنَب، وإما بالثلاثي المزيد أجنب [3]. بمعنى أنها إما من (فعُل يفعُل)، وإما من (فعِل يفعَل)، وإما من (أفعل يُفعِل) فهو (فُعُل) أي «جُنُب»، يستوي فيها الواحد والجمع، فهي شبيهة بقولنا: رجل رضا وقوم رضا [4]. غير أنه يوجد من العرب من يثني ويجمع، فيقول: جُنُبان وأَجْنَاب وجُنُبُون وجُنُبَات [5]

قيل: إن الكلمة مصدر[6]، وقيل: اسم جرى مجرى المصدر الذي هو الإجناب[7] وعدّه أبو حيان هو المشهور والفصيح والذي جاء به القرآن [8]. ويرجح أنها صفة، فقد مثل بها سيبويه عند حديثه عن صيغة (فُعُل)، غير أنه اشار إلى أن (فُعُل) قليلة في الصفات[9] .

وغَلّب الطاهر بن عاشور كونها صفة على الرغم من إشارته إلى مصدريتها، بدليل عدم طابقتها لموصوفها. يقول في تفسيره لقوله تعالى ﴿وَالْجَارِ الْجُنُبِ ..﴾[10]

(1)- المائدة : 6 .

(2)- المائدة : 6.

(3)- ينظر اللسان مادة (جنب)، والقاموس المحيط، فصل الجيم باب الباء 1 / 50.

(4)- ينظر اللسان مادة (جنب)، والقاموس المحيط، فصل الجيم باب الباء 1/ 50-51، والإملاء 1/ 181

(5)- ينظر المراجع نفسها، والبحر 3 / 267 .

(6)- ينظر اللسان مادة (جنب)، والتحرير والتنوير، 5 / 50 - 62 .

(7)- ينظر الكشاف، 1 / 528 .

(8)- ينظر البحر، 3 / 267 .

(9)- ينظر الكتاب 3 / 629، والإملاء 1 / 179 .

(10)- النساء : 36 .

«والْـجَار الغريب الذي نزل بين القوم وليس من القبيلة، فهو جنب أي بعيد، مشتق من الجانب، وهو وصف على وزن (فُعُل) كقولهم : ناقة أُجُد »(1)

وذكر ابن عصفور أنها من الصفات (2)، كما ذكرها عبد الخالق عضيمة – من المحدثين – ضمن الصفات المشبهة (3).

وارتبطت هذه الكلمة في الآيات التي وردت فيها بالدلالة على البعد «فالجار الجنب» يراد به البعيد في السكن أو في النسب، أي الغريب (4)، وكذلك الجنابة فهي عكس الطهارة ومعناها البعد (5).

وسميت بهذا الاسم لأنها سبب لتجنب الصلاة في حكم الشرع، وقيل:سمي الْـجُنُب جُنُبًا لأنه نُهِي عن قرب مواضع الصلاة ما لم يتطهر، وقيل لمجانبته النساء في الحالة نفسها (6).

(1)- التحرير والتنوير، 5 / 50 .

(2)- ينظر المتمع، 1 / 62 .

(3)- ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم 4 / 72 .

(4)- ينظر غريب القرآن لابن قتيبة، ص 126، والمفردات كتاب الجيم، ص 99، والبحر 3 / 255، والتحرير والتنوير 5 / 50 .

(5)- ينظر غريب القرآن لابن قتيبة، ص 126 .

(6)- ينظر غريب القرآن لابن قتيبة، ص 127، والمفردات كتاب الجيم ص 100، واللسان مادة (جنب) .

8 – صيغـة أَفْعَـل

ذهب علماء العرب القدماء إلى أن الكلمة العربية لا يقل بناؤها عن ثلاثة أحرف أصول [1]، وهو أكثر الكلام دورانا، ثم يليه الرباعي الأصول، ثم الخماسي وما كان على أقل من ثلاثة أحرف، فإنهم يرون فيه حذفا، وما كان زائدا عن الخمسة، فإنهم يرون فيه زيادة[2]. والزيادة إما أن تكون من موضع الحروف الأصلية، وذلك بتكرير حرف أو أكثر من الحروف الأصلية، وإما بزيادة حرف ليس من جنس حروف الكلمة. وإنما من موضع حروف الزوائد (سألتمونيها)، كما أن هذه الزيادة إما أن تكون قبل فاء الكلمة، وإما قبل عينها. وإما قبل لامها، وإما بعدها .

والحرف الزائد في صيغة (أَفْعَل) – التي نحن بصدد دراستها – هو الهمزة. يقول سيبويه : « ومما يدلك أنها زائدة كثرة دخولها في بنات الثلاثة »[3] ويقول المازني : « اعلم أن الهمزة إذا كانت أولا وكان الشيء الذي هي فيه عدده أربعة أحرف فصاعدا، فهي زائدة إلا أن يجيء أمر يوضح أنها من نفس الحرف، وذلك نحو : أَفْكَل وأَيْدَع »[4].

وتأتي هذه الصيغة اسما وصفة. فالاسم نحو : أَفْكَل وأَيْـدَع وأَجْـدَل [5]، والصفة نحو: أصفر وأبيض وأسود [6].

وذكر ابن جني أن الهمزة أكثر ما تزاد أولا وآخرا، أي في الأطراف وتقل حشوا، مثل: أسود وأبيض وأحمر وسوداء وبيضاء وحمراء وشأمل وشمأل، وتكثر في الصفات وتقل في الأسماء [7]

---

(1)- انقسموا في هذه المسألة إلى فريقين : فريق يرى بأن الأصل في اللغة هو الثلاثي، والآخر يرى أن الأصل هو الثنائي، ينظر على سبيل المثال: الصيغ الثلاثية، ص 59 – 86، وفقه اللغة وخصائص العربية، ص 85 – 105، والعربية خصائصها وسماتها لعبد الغفار حامد هلال، مطبعة الجبلاوي ط 4 القاهرة 1995، ص 287-296، ودراسات في فقه اللغة، ص 147-172، والزوائد في الصيغ، ص 3.

(2)- ينظر الكتاب 3 / 322، والمنصف 1/ 17 – 30، والممتع 1 / 60، وشرح الشافية 1 / 7 – 9 .

(3)- الكتاب، 3 / 194 .

(4)- المنصف 1 / 99، وينظر سر صناعة الإعراب، 1 / 107 .

(5)- هي على الترتيب: الرعدة، والزعفران، والصقر .

(6)- ينظر الكتاب 4 / 245، والمنصف 1 / 272 – 273، والممتع 1 / 72 .

(7)- ينظر المنصف 1 / 272 – 273 .

وما جاء صفة يدل إما على لون مثل : أبيض أحمر أسود أخضر، ويكون بابه (فَعِل يفعَل)[1]. وإما على عيب نحو : أجرب وأنكد وأعور وأشتر وأصلع وأجدع وأقطع[2]. وإما على تفضيل نحو : أحسن وأجمل وأكبر. وإما على تعجب نحو : ما أكرم فلانا .

وكل هذا يؤكد ما قاله القدماء بأن أغلب ما جاء على (أَفْعَل) صفات لمضارعة الصفة للفعل وقربها منه[3].

وقد ينقل ما كان في الأصل على (أَفْعَل) صفة إلى الاسمية، نحو: أجدل وأخيل وأفعًى وأدهم وأرقم[4].

وخصوصية هذه الصيغة الدلالة على التفضيل مطلقا، حتى وإن كانت اسما، فإنها يلاحظ فيها مضاعفة الوصف[5].

وورد هذا البناء سبع عشرة (17) مرة، تتوزع كالآتي :

- تسع (9) مرات في سورة البقرة : صم، بكم، عمي، غلف، الأبيض، الأسود[6]
- ومرتين (2) في سورة آل عمران : الأكمة، الأبرص[7].
- ومرة واحدة في سورة النساء : غلف[8].
- ومرتين (2) في سورة المائدة : الأكمه، الأبرص[9].
- وثلا ث (3) مرات في سورة الأنعام : صم، بكم، الأعمى[10].

---

(1)- ينظر الكتاب 4 / 25. وأشار إلى أن هناك من الألوان ما جاء على (فَعْل) كجون وورد، وعلى (فعيل) كخصيف، وقالوا أخصف، وهو أقيس ينظر الكتاب 4 / 26.

(2)- ينظر الكتاب 4 / 26 - 27 .

(3)- ينظر الكتاب 3 / 197، والمنصف 1 / 272 - 273 .

(4)- ينظر الكتاب 3 / 200 - 201. والأخيل : من معانيها : المتكبر، وطائر أخضر على جناحيه لمعة تخالف لونه، سمي بذلك للخيلان، والأدهم : الأسود، والأرقم من الحيات : الذي فيه سواد وبياض

(5)- ينظر تهذيب المقدة اللغوية، ص 222 .

(6)- البقرة : (18، 171) - (18، 171) - (18، 171) - (88) - (187) - (187) .

(7)- آل عمران : (49) - (49).

(8)- النساء : (155).

(9)- المائدة : (110) - (110) .

(10)- الأنعام : (39) - (39) - (50)

وجاءت هذه الأمثلة من اللازم والمتعدي، وشملت الصحيح والمعتل، والمفرد والجمع المكسر، والنكرة والمعرفة. كما شملت بابي (فعِل يفعَل)، و(فعَل يفعُل) .

وذكر الصرفيون أن الصفة المشبهة تكثر في (فعِل وفعُل) وتقل في (فَعَل) ؛ لأن هذا الأخير يقل فيه اللازم، بالإضافة إلى أن ما جاء منه لازما غالبا ما لا يدل على الاستمرار كدخل وقعد [1]. والصفة المشبهة من خصائصها الثبوت والاستمرار. وكثرتها من (فعِل) راجعة إلى أنه باب رئيس فيها إلى جانب (فَعُل)، إذ يكثر في الدلالة على الأدواء الباطنية والعيوب الظاهرة والأحزان والحلي والألوان، وهي لازمة مستمرة لصاحبها غالبا[2]، كما أن لازمه أكثر من متعديه .

وكسرت هذه الصيغة على (فُعْل) كصم وبكم وعمي وغلف، وقد ذكر العلماء أن (أفعل) إذا كان صفة فإنه يكسر قياسيا على (فُعْل) [3]. كما جاء هذا البناء في الاستعمال القرآني جمعا لـ (فعيل) من المضعف و(فَعَلة) و(فَعْل) و(فَاعِل) و(فَعْلَاء) [4].

فـ «غُلْف» في قوله تعالى ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ [5] (فُعْل) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم غلَف يغلِف غلفا، أي أدخل شيئا ما في غلاف، من باب (فعَل يفعُل) و(فعَل يفعِل) المتعدي، وهي إما جمع أغلف، كقولهم: سيف أغلف أي هو في غلاف، ومن ثم يصير المعنى: قلوبنا صم لا تفقه شيئا ولا تعي ما تقول، كأنها مغطاة، وإما جمع غلاف وهو الغشاء، فيكون أصله التثقيل أي غُلُفٌ، فخفف، ومن ثم يصير المعنى : قلوبنا أوعية للعلم، تنبيها منهم على أنهم في غنى عن تعليمه إياهم [6].

وقرأ الجمهور بتسكين اللام. فإذا كان السكون أصليا كانت جمع أغلف، وإن لم يكن أصليا، وسكن تخفيفا كانت جمع غلاف[7].

(1)- ينظر شرح الشافية 1 / 149 .

(2)- ينظر الكتاب 4 / 26 وما بعدها، وشرح الشافية 1 / 148، و1 / 78 وما بعدها.

(3)- ينظر الكتاب 3 / 644، وشرح الشافية 2 / 168 – 169، وشرح التصريح 2 / 304.

(4)- ينظر علم الصرف، ص 159، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم 4 / 365 – 366 .

(5)- البقرة : 88 .

(6)- ينظر المفردات، كتاب الغين، ص 384، واللسان، مادة (غلف)، والجامع، مج 1، 2 / 25 والبحر 1 / 465 – 469 .

(7)- ينظر التبيان 1 / 89، والبحر 1 / 469 .

وقرأ ابن عباس والأعرج وابن هرمز وابن محيصن بضم اللام غُلُف، وعندها لا تكون الكلمة جمع أغلف «لأن تثقيل فُعْل الصحيح العين لا يجوز إلا في الشعر»[1] و«الأَبْيَض» في قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾[2] (أَفْعَل) من الثلاثي المزيد بحرفين (الألف والتضعيف) ابيضَّ يبيضُّ ابيضاضا، صار أبيض[3].

وجاءت الكلمة على غير قياس، فحقها أن تكون من بَيِضَ، إلا أنه لم يرد عن العلماء ذكرها في اللغة، كما ذكرت سودَ. وعن الفراء أن العرب لا تقول حَمِر ولا بَيِض ولا صَفِر، وإنما ينظر في هذا إلى السماع ويقال : ابيضّ وابياضّ واحمرّ واحمارّ واصفرّ واصفارَّ[4].

وقد صحت عين الكلمة ولم تقلب ألفا لسكون ما قبلها، كما أنها لم تعلّ بالنقل على الرغم من انفتاح حرف العلة وسكون الحرف الصحيح قبله. وعللوا ذلك بكونه اسما يشبه المضارع في الوزن والزيادة معا، وهو ما أوجب تصحيحه، فقد أشبه « أذهب » في الوزن وزيادة الهمزة، ولو أعلّ لقيل : أباض وعندها يلتبس بالفعل [5].

وتجمع الكلمة على «بيض» وأصلها «بُيْض» أبدلت الضمة كسرة لتصح الياء، قال تعالى ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾[6]

وقد روي أن الصحابة كانوا يفهمون الخيط الأبيض والخيط الأسود في الآية على حقيقتها حكما على الظاهر، فكانوا في صيامهم يربط كل واحد منهم خيطا أبيض وخيطا أسود، ويستمر في الأكل والشرب حتى يتبينا له، لكن عندما نزلت كلمة «الفجر» علموا

---

(1)- لبحر 1 / 469 واللسان، مادة (غلف)والكتاب، 3 / 644 .

(2)- البقرة : 187 .

(3)- ينظر اللسان، مادة (بيض)والقاموس المحيط فصل الباء باب الضاد 2 / 388، ومقاييس اللغة، باب الباء والياء وما يثلثهما، 1 / 326.

(4)- ينظر اللسان، مادة (بيض).

(5)- ينظر شرح التصريح 2 / 304، والبحر 2 / 34، ومعجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم، ص58

(6)- فاطر : 27.

أن المقصود «من الليل والنهار»[1]. إلا أن أكثر الفقهاء والمتكلمين يردون هذه الرواية، لأنهم لا يجوزون تأخير البيان [2]، وهو مذهب أبي علي وأبي هاشم[3].

ويظهر أن هذه الرواية غير صحيحة، لأنها تفيد أن «من الفجر» زيدت، لأن الصحابة لم يفهموا المقصود، ولا يليق هذا بذي الجلالة ولا بالقرآن .

وقد حمل اللفظان على المجاز لا على الحقيقة، بحيث شبه بالخيط الأبيض ما يبدو من الفجر، وبالخيط الأسود ما يمتد معه من غبش الليل. إلا أن القرآن اكتفى ببيان الخيط الأبيض عن بيان الخيط الأسود ؛ لأن بيان أحدهما بيان للآخر، والاكتفاء بالأول أولى ؛ لأن المسألة تتعلق بإباحة المباشرة والأكل والشرب إلى الفجر وهو الحد المقصود بالبيان على عكس الخيط الأسود، الذي جاء فضلة هنا، فكان حذف بيانه أنسب [4]

(1)- ينظر البحر 1 / 57، والجامع / مج 1، 2 / 320 .

(2)- أي أن " من الفجر " بيان للخيط الأبيض والأسود.

(3)- ينظر الكشاف 1 / 339 .

(4)- ينظر الكشاف، 1 / 339، والبحر 1 / 59 .

9 - صيغة فَيْعِل

ذهب سيبويه إلى أن هذه الصيغة لا تأتي إلا من المعتل نحو: سيّد وجيّد وميّت ولم يأت في الكلام العربي (فَيْعُل) ولا (فَيْعَل) ولا (فَيْعِل) في غير المعتل[1]، إلا ما شذ في الصحيح نحو: صَيْقَل[2] (اسم امرأة).

وورد هذا البناء سبعين (70) مرة تتوزع كما يأتي :

- اثنتين وعشرين (22) مرة في سورة البقرة : كصيّب، أموات، طيبات، الموتى، سيئة البينات، بينات، طيبا، الميتة، بينة، سيئاتكم[3].

- وخمس عشرة (15) مرة في سورة آل عمران : الميت، طيبة، سيدا، الموتى، البينات بينات، سيئة، أموات، الطيب، سيئاتنا، سيئاتهم[4].

- وتسعا (9) في سورة النساء : الطيب، السيئات، سيئاتكم، طيبا، سيئة، البينات، طيبات[5].

- اثنتي عشرة (12) مرة في سورة المائدة: الميتة، الطيبات، طيبا، سيئاتكم، البينات طيبات، الطيب، الموتى[6].

- اثنتي عشرة (12) مرة في سورة الأنعام: الموتى، بينة، الميت، ميتا، ضيقا، ميتة السيئة، قيما[7].

---

(1)- ينظر الكتاب 4 / 266 – 365 .

(2)- ينظر الإنصاف 2/ 408، والبحر 1/ 218، والمزهر 2/ 12، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم 4/ 83

(3)- البقرة : (19) – (28، 154) – (57، 172، 267) – (73، 260) – (81) – (87، 92، 159، 209، 213، 253^{2}) – (99، 188) – (168) – (173) – (211) – (271) .

(4)- آل عمران : (27^{2}) – (38) – (39) – (49) – (86، 105، 183، 184) – (97) – (120) – (169) – (179) – (193) – (195) .

(5)- النساء : (2) – (18) – (31) – (43) – (78، 79، 85) – (153) – (160) .

(6)- المائدة : (3) – (4، 5) – (6، 88) – (12، 65) – (32، 110) – (87) – (100) – (110) .

(7)- الأنعام : (36، 111)-(67، 157)-(95)-(122)-(122)-(125)-(139، 145)-(160)-(161) .

وما يلاحظ في هذه الأمثلة أنها جاءت كلها من المعتل، وقد أشار العلماء [1] إلى أن صيغة (فَيْعِل) لا تأتي إلا من المتعل.

وجاءت من اللازم وشملت المفرد بنوعيه وجمع التصحيح وجمع التكسير والنكرة والمعرفة، وتضمنت الأبواب : (فعَل يفعُل) و(فعَل يفعِل) و(فعِل يفعَل) .

وضمن هذه الأبنية مابقي على وصفيته، وما انتقل إلى الأسماء فجرى مجراها نحو : البينة والسيئة والصيب ... ويمكن تقسيم هذه الصيغ إلى مجموعتين :

1 - مجموعة يائية العين، وتشمل «البينة» وما تصرف منها، و«ضيقا»، و«الطيب» وما تصرف منها.

2 - مجموعة واوية العين، وتشمل «السيئة» وما تصرف منها، و«الميت» وما تصرف منها، و«صيب»، و«سيدا»، و«قيما».

وكل منها حصل فيه إعلال، فما كان من يائي العين فهو صفة مشبهة اجتمعت فيها ياءان، ياء زائدة وهي الأولى وياء أصلية هي عين الكلمة، وسكنت الأولى وحركت الثانية، فحسن الإدغام. وهذه القاعدة تنطبق على كل كلمة على وزن (فيعل) من يائي العين .

وما كان من واوي العين فهو كذلك ؛ اجتمعت فيه الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء. وسبب انقلاب الواو ياء وليس العكس أن الياء من حروف الفم، والإدغام في حروف الفم أكثر منه في

حروف الطرفين، كما أن الياء أخف من الواو، فهربوا إليها لغرض الخفة [2].

وقد اختلف الصرفيون [3] في وزن مثل : سيّد وميّت وقيّم وسيّئة ... فذهب الكوفيون إلى أنه (فَعِيل)، وهو ما يعني أن «سيِّد» أصله سَوِيد، و«ميّت» أصله مويت و«قيّم» أصله قويم، و«سيئة» أصلها سويئة، وحجتهم في ذلك أن لمثل هذا نظيرا من

---

(1)- ينظر الصفحة السابقة .

(2)- ينظر الكتاب 4 / 365، وسر صناعة الإعراب 2 / 585، والخصائص 1 / 155، وشرح المفصل 10/ 94-95

(3)- ينظر الكتاب 3 / 642، 4 / 365 - 367، وأدب الكاتب ص 599، والأصول 3 / 262 - 310، والمنصف 2/ 16، والخصائص 1/ 155، وسر صناعة الإعراب 2 / 585، والإنصاف 2 / 795-796 والممتع 2 / 499 - 500، وشرح المفصل 10 / 94 - 95، وشرح الشافية 2/ 176، 3/ 152 - 154 واللسان، مادة (قوم)، وشرح التصريح 2 / 381 .

الصحيح على عكس (فَيْعِل)، قدمت الياء الساكنة على الواو، فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء .

أما البصريون فيرون أنه (فَيْعِل) واحتجوا بما يظهر لهم من وزنه، والمعتل قد يختص بأبنية ليست للصحيح، فاجتمعت الياء والواو، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

وهذا البناء، عند البصريين [1]، مما اختص به المعتل، كاختصاص جمع (فاعل) منه بـ(فُعَلة)، كقضاة في جمع قاض، واختصاصه بجمع (فَعْلُولَة) كذلك نحو : كينونة... [2] .

غير أن البغداديين ذهبوا مذهبا ثالثا، فيرون أن هذه الأبنية على وزن (فَيْعَل) نقلت إلى (فَيْعِل) بكسر العين ؛ لأنه - في نظرهم -لم يوجد في الصحيح بناء (فَيْعِل) وإنما يوجد (فيعَل)، نحو ضيغَم [3]، وخيفق [4]، وصيرف [5] ؛ وذلك لأن المعتل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح، لأنه مستقل [6]. وقد ردّ ابن الأنباري - وهو منحاز إلى البصريين - على الفريقين فيما ذهبا إليه[7].

والمرجح في هذا مذهب البصريين، أي أنها على (فيعِل) لقرب ذلك من ظاهر اللفظ، وسلامته من التكلف، ولا غرابة في أن يختص المعتل بما لا يعرف في الصحيح.

وما يلاحظ في كل من «البينات والطيبات والسيئات» أنها ترد غالبا في القرآن مستغنية عن موصوفها، ولعله مسلك قرآني للتدليل على مطلق المعنى، فعند مجيء «البينات» من غير موصوف يذهب الذهن في تفسيرها مذاهب شتى على أنها المعجزات أو البراهين أو الشرائع أو الأحكام ...

---

(1)- ينظر على سبيل المثال شرح المفصل، 10 / 95 .

(2)- أشار سيبويه إلى أن وزن " كينونة" (فيعلولة) حذفت ياؤها وأصلها كيّنونة. ينظر الكتاب 4 / 365 - 366 والمنصف 2/ 10 .

(3)- الضيغم الأسد أو الذي يعض أو واسع الشدق .

(4)- الخيفق السريع جدا، ناقة كانت أم فرسا .

(5)- الصيرف : المتصرف في الأمور .

(6)- ينظر المنصف 2 / 16. وجاء في الخصائص 1 / 380 « والمعتل كثيرا ما يأتي مخالفا للصحيح نحو سيّد وميّت».

(7)- ينظر الإنصاف 2 / 796 - 804 .

وكذلك الأمر بالنسبة إلى «السيئات»، فهي على الإطلاق تشمل كل ما يستقبحه العقل السليم، والسياق هو الذي يحدد دلالتها على العموم أو الخصوص [1].

والشيء نفسه بالنسبة إلى «الطيبات» إذ أصل «الطيب»[2] كل ما تستلذه الحواس والأنفس. فالطعام الطيب في الشرع على سبيل المثال ما كان متناولا من حيث ما يجوز وبقدر ما يجوز، ومن المكان الذي يجوز، فإنه متى كان كذلك كان طيبا عاجلا أم آجلا»[3].

فكلمة «طَيِّبَات» في قوله تعالى مثلا ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾[4]، جاءت جمع تصحيح لـ «طَيِّب» على وزن (فَيْعِل)، من الثلاثي المجرد المعتل (الأجوف اليائي) طاب يطيب طِيبا وطِيبة وتَطْيابا وطَابًا صَارَ طَيِّبًا، ولذّ وزكا[5]، من باب (فعَل يفعِل)، وتأتي جمع تصحيح وجمع تكسير، يقول سيبويه : «وأما (فيعِل) فبمنزلة (فعَّال) نحو: قَيِّم وسيّد وبيّع، يقولون للمذكر بيّعون وللمؤنث بيّعات، إلا أنهم قالوا : ميت وأموات، شبهوا (فَيْعِلا بِفَاعِل) حين قالوا: شاهد وأشهاد.. »[6]، وذهب إلى أن ما كان على (فيعِل)، فالتصحيح فيه أكثر من التكسير [7].

وتتوسط الكلمة فعلين : الأول يحث على الإنفاق والثاني يدل على الكسب، وكلاهما مرتبط بها، وقد اختلف المفسرون في المقصود من الإنفاق، أهو الزكاة المفروضة أم الصدقة أم التطوع ؟، كما اختلفوا في « الطيبات »، أهو المال عموما أم الذهب والفضة أم مال التجارة أم التمر أم كل ما كان حلالا ؟ [8].

وروي عن ابن عطية أن المقصود من الآية إفادة العموم، وهو « حض على الإنفاق فقط، ثم دخل ذكر الطيب تبيينا لصفة حسنة في المكسوب عاما وتقريرا للنعمة، كما تقول

(1)- ينظر الوجوه التي ذكرها يحيى بن سلام لكلمة "سيئة" في كتابه التصاريف، ص 125 – 127 .

(2)- ذهب أبو حيان إلى أن الألف واللام في الخبيث والطيب يحتمل أن تكون للجنس كما يحتمل أن تكون للعهد. ينظر البحر 3 / 130 – 131 .

(3)- ينظر المفردات، كتاب الطاء، ص 308 .

(4)- البقرة : 267 .

(5)- ينظر اللسان مادة (طيب)، والقاموس المحيط، فصل الطاء باب الباء 1 / 102 .

(6)- الكتاب، 3 / 642 .

(7)- ينظر المرجع نفسه، ص. ن .

(8)- ينظر البحر 2 / 329 – 330 .

: أطعمت فلانا من مشبع الخبز، وسقيته من مروي الماء، والطيب على هذه الجهة يعم الجودة والحل، ويؤيد هذا الاحتمال أن عبد الله بن مغفل قال: ليس في مال مؤمن خبيث»[1]. وأشار أبو حيان إلى أن ظاهر قوله تعالى «ما كسبتم» يعم كل ما حصل بكسب من الإنسان المنفق وسعاية وتحصيل بتعب ببدن أو بمقاولة في تجارة[2].

ويمكن تصنيف دلالة الكلمة في سياق الآيات التي وردت فيها إلى :

1 – ما قصد به الطعام أو المال عموما، وسواء أكان مزكى أم منفقا، أم متطوعا به ويتمثل في الآيات (57، 168، 172، 267) من سورة البقرة، والآية (2، 160) من سورة النساء، والآيات (4، 5، 87، 88) من سورة المائدة .

2 – ما قصد به الطهارة عموما [3]، ويتمثل في الآية (43) من سورة النساء، والآية (6) من سورة المائدة .

والظاهر أن اللفظة تدل على العموم فتشمل حلال المال وصالح الأعمال وجيد الناس وصحيح العقائد. والطيب نافع جيد العاقبة ولو قل، وعكسه الخبيث [4].

وكلمة «الميّت» في قوله تعالى ﴿... وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ...﴾[5]، (فَيْعِل) من الثلاثي المجرد المعتل العين (الأجوف الواوي) مات يموت موتا، أي فارق الحياة، وهي من باب (فعِل يفعُل)، وهو باب شاذ [6]، لأن ما كان مكسور العين في الماضي يكون مضارعه أبدا على (يفعَل). يقول ابن عصفور: « وأما (فعِل) المكسور العين فيجيء مضارعه أبدا على (يَفعَل) بفتح العين، نحو : كِدْت تكَاد، وزِلْت تَزَال، ولم يشذ من ذلك شيء إلا لفظتان وهما « مِتَّ تموت » و«دِمت تدوم» فجاء مضارعهما على (يفعُل) بضم العين، على أنه يمكن أن يكون هذا من تداخل اللغات، وذلك أنهم قد قالوا «مُتَّ ودُمتَ » كـ «عُدت» فيكون «تدوم وتموت» مضارعين لـ «دُمْت

(1)- ينظر البحر 2 / 329 – 330 .

(2)- المرجع نفسه 2 / 330 .

(3)- ينظر اختلاف العلماء في كلمة " الصعيد الطيب " في البحر 3 / 270 .

(4)- ينظر البحر، 4 / 30 .

(5)- آل عمران : 27 .

(6)- وقد يكون من تداخل اللغات، ينظر المنصف 1 / 256، والممتع 2 / 443.

ومُتّ»، ومن قال «مِتُّ» بالكسر و«دِمْتُ» لم يستعمل لهما مضارعا بل اجتزأ بمضارع مُتُّ ودُمتَ عنه .»[1]

يفهم من هذا أن القياس في « يموت» أن يكون «يمات» على أساس أن ماضيه من (فعِل)، فجاء نظيرا لفضِل يفضُل من الصحيح، وكلٌّ شاذٌ[2].

وهناك من فصل في المعنى بين « الميّت » و« الميْت » على أن «الميّت» أو المائت الذي لم يمت بعد، بينما «الميْت» الذي مات[3]، وهو أمر يحتاج إلى دليل[4] والميْت عند سيبويه تخفيف لميّت، والمعنى واحد ؛ ومثلها هيْن وهيِّن وليْن وليّن[5].

وتقرأ بالتشديد والتخفيف ولا فرق بينهما في الاستعمال، « فالحجة لمن شدد أن الأصل فيه عند الفراء «مَوْيِت» وعند سيبويه «مَيْوِت» فلما اجتمعت الواو الياء، والسابق منهما ساكن، قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، فالتشديد لأجل ذلك، مثله «صيِّب» و«سيِّد» و«هيِّن» و«ليِّن». والحجة لمن خفف أنه كره الجمع بين ياءين، والتشديد ثقيل، فخفف باختزال إحدى الياءين، إذ كان اختزالها لا يخل بلفظ الاسم، ولا يحيل معناه »[6]

وقد جمع عدي بن الرعلاء الغساني بينهما في قوله [خفيف] :

- لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ ** إِنَّمَا الْـمَيْتُ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ-[7].

والإخراج في الآية: التكوين، واختلفوا في المقصود من الحيّ والميّت إلى مذاهب شتى، كما اختلفوا في الموت «هنا» أهو على المجاز أم على الحقيقة ؟ والراجح أنه على المجاز، وإن ذهب ابن عطية إلى أن جمهورا من العلماء يفسره على الحقيقة[8].

(1)- الممتع 2/ 443 – 444، وينظر الكتاب 4/ 40، والأصول 3/ 344، والمنصف 1/ 256، والخصائص 1/ 380 والأضداد لابن الأنباري، ص 12، واللسان، مادة (موت).

(2)- وينظر الكتاب 4/ 40، والأصول 3/ 344، والمنصف 1/ 256، والأضداد، ص 12 .

(3)- ينظر اللسان، مادة (موت).

(4)- ينظر البحر، 2 / 439 .

(5)- الكتاب 4/ 366، وينظر 3 / 642، والمنصف 2 / 16 – 17، والتبيان للعكبري 1 / 141، واللسان، مادة (موت)، والبحر 2 / 439 .

(6)- الحجة لابن خالويه، ص 107 .

(7)- ينظر البحر 1 / 660، والاشتقاق لابن دريد، ص 51 .

(8)- ينظر البحر 4 / 439 .

وتجمع الكلمة جمع تصحيح وجمع تكسير، وجاء كلاهما مستعملا في القرآن فمن الأول قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾[1]، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾[2]، وقوله تعالى ﴿.. فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا، كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى..﴾[3].

وما ورد جمعا فيها أحصي جاء مكسرا على (أَفْعَال) و(فَعْلَى). فما جاء على (أَفْعَال) فقد ذكر الصرفيون أن العرب قالت: ميّت وأموات تشبيها له بـ (فَاعِل)، حين قالوا: شاهد وأشهاد، وهو جمع سماعي[4]. يقول ابن يعيش: « ... فإذا أريد تكسيره حمل على غيره مما هو على قاعدته، فمن ذلك قولهم «ميت وأموات» شبهوه بـ (فَاعِل)، فكما قالوا شاهد وأشهاد، كذلك قالوا: ميّت وأموات، وجاءوا به على حذف الزوائد كأنه بقي موت، فقالوا أموات، مثل: سوط وأسواط وحوض وأحواض ... »[5]، والمؤنث والمذكر في هذا سواء لا فصل بينهما، قالوا ميتة وأموات، كما قالوا في المذكر: ميت وأموات، فعند التكسير تحذف التاء من المؤنث، فيصير ميتا كأنه لا تاء فيه، فنجمعه على أموات، ومثله حيّ وأحياء، حية وأحياء، ومثل هذا كثير .

وقد جاء شيء من هذا في القرآن وفي الشعر. ففي القرآن قوله تعالى ﴿وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾[6]، حذفت التاء من «ميتًا» على الرغم من كونه صفة لمؤنث. وفي الشعر قول الراعي [كامل] :

- وَكَأَنَّ رَيِّضَهَا إِذَا يَاسَرْتَهَا ** كَانَتْ مُعَوَّدَةَ الرَّحِيلِ ذَلُولَا -

حذفت التاء من «ريض» كذلك، وهو مؤنث[7].

---

(1)- الزمر : 30 .

(2)- البقرة : 28 .

(3)- البقرة : 73 .

(4)- ينظر الكتاب 3 / 642، وشرح الشافية 2 / 177، وشرح المفصل 5 / 65 .

(5)- شرح المفصل 5 / 65 .

(6)- ق : 11 .

(7)- ينظر الكتاب 3 / 643. والبيت في اللسان، مادة (روض):

فَكَأَنَّ رَيِّضَهَا إِذَا اسْتَقْبَلْتَهَا ** كَانَتْ مُعَاوَدَةَ الرِّكَابِ ذَلُولَا-

وينظر شرح الشافية، هامش 2 / 178 .

وما جاء على (فَعْلَى)، فالأصل فيه أن يكون جمعا لـ(فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) أي مصاب بمصيبة، ثم حمل عليه ما وافقه في هذا المعنى، كمريض ومرضى، وزمن زمنى، وميت موتى، وأحمق حمقى، وهالك هلكى [1]...

10 - صيغة فَعَال

هذه الصيغة من الصيغ التي حظيت باهتمام الدارسين قدماء ومحدثين. فهي صيغة مصدرية تارة وفعلية تارة واسمية تارة أخرى. وقد تحدث سيبويه عن معانيها وارتباطها بالفعل في أكثر من موضع [2].

وهناك من أفرد كتابا خاصا بها، فقد ألف الصاغاني كتابا خاصا أسماه « ما بنته العرب على (فَعَال) »[3]

وهي كثيرة الفروع[4]، إذ يأتي منها أسماء أعيان نحو: أَتَان، وأسماء معان نحو، طواف، وصفات نحو: جبان [5].

يفهم منه أن الصيغة الواحدة قد تنتج أسماء أعيان وأسماء معان وصفات، وذلك واضح في الصيغ التي تكاثرت فروعها ومنها هذه الصيغة، وهو ما يمكن تسميته بظاهرة تناسل الصيغ[6].

وورد هذا البناء سبع عشرة (17) مرة تتوزع كما يأتي :

- إحدى عشرة (11) في سورة البقرة : عوان، الحرام، الحلال [7].
- وست (6) مرات في سورة المائدة : الحرام، الحلال [8].

(1)- ينظر الكتاب 3 / 648 - 650، والتكملة، ص 108، وشرح الشافية 2 / 120 - 144.

(2)- ينظر الكتاب 4 / 8، 9، 12، 26، 28، 34، 47، 48، 52 .

(3)- ينظر أبنية المصدر، ص 111 .

(4)- فلها علاقة بصيغ كثيرة منها : (فَعَل) و(فُعْل) و(فِعْل) و(فُعَال) و(فعيل) و(فُعُول) و(فَعَالة) و(فِعَالة). ينظر أبنية المصدر، ص 117 - 131 .

(5)- ينظر الكتاب 4 / 249 .

(6)- ينظر العربية الفصحى، ص 87 .

(7)- البقرة : (68) - (144، 149، 150، 191، 194، 196، 198، 217)- (168) .

(8)- المائدة : (2، ^{3}2، 97^{2}) - (88) .

وجاءت هذه الأمثلة من الصحيح والمعتل واللازم وشملت المفرد والنكرة والمعرفة، وتضمنت الأبواب : (فعَل يفعُل) و(فعَل يفعِل) و(فعُل يفعُل) .

ومنها ما انتقل من الوصفية إلى الاسمية كالحلال والحرام. ولشيوع هذه الصيغة في العربية، فقد تتبع النحاة المعاني التي تؤديها في السياق، ووجدوا أن أغلبها ينحصر في دلالتين :

دلالتها على الحسن أوالقبح ودلالتها على انتهاء الزمان [1]. وما أحصي من أمثلة هذه الصيغة جاء دالا إما على الحسن وإما على القبح. فالحرام: من الحرمة وهي عادة ما تدل على خبث الشيء وهو قبح. أما الحلال فتدل على حسن لكنه حكمي غير ظاهر، وهو الطيبة. وكذلك «عَوَان» [2]، فدلالتها على الوسطية والنصف في السن حسن، إذ خير الأمور أواسطها، وهي في قوله تعالى: ﴿.. إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾[3]، على (فَعَال) من الثلاثي المجرد المعتل العين (الأجوف الواوي)، تقول: عانت البقرة تعون عؤونا إذا صارت عوانا [4].

وكان حق واو الكلمة أن تحذف، إلا أنها صحت لوجود ألف ساكنة بعدها. فلو أعلت لقيل «عاان»، واجتمع ساكنان فيلزم حذف أحدهما. [5]

وتجمع على «عُون» وهو القياس في المعتل من (فَعَال) كقولك: نَوار ونُور، وجَواد وجُود، وعَوان وعُون [6].

و(فَعَال) كـ (فَعُول) لا تدخل التاء في مؤنثها كما لا تدخل في مؤنث (فَعول) كقولك: صَنَاع وصُنُع، وجَماد جُمُد، كما قالوا : صَبُور وصُبُر .

(1)- ينظر أبنية المصدر، ص 116 .

(2)- اختلفوا في معناها، فقيل : هي التي نتجت بعد بطنها البكر، وقيل : هي النصف التي بين المسنة والبكر، ينظر المفردات كتاب العين، ص 355، واللسان، مادة (عون)، والبحر 1 / 412 .

(3)- البقرة : 68 .

(4)- ينظر اللسان، مادة (عون)

(5)- ينظر الكتاب، 4 / 388، وشرح التصريح 2 / 387 .

(6) ينظر الكتاب 3 / 639، والمفردات، كتاب العين، ص 354 - 355، والبحر 1 / 412 .

11 - صيغـة فُعْلـى

ذكر الصرفيون أن هـذه الـصيغة تـأتي اسما وصـفة ؛ فالاسـم نحـو : البُهْمَـى[1]، والْـحُمَّى والرُّؤْيَا والشُّورَى، والرُّجْعَى، والصفة نحو : حبلى، وأنثى [2].

وهي صفة ممنوعة من الصرف [3]. وقد سـمعت (فُعْـلَى) في بـاب (أَفعـل يُفعِـل) كأَفْتَى فُتْيَا، وأَعْدَى عُدْوَى وأَبْقَاهُ بُقْـيَا[4].

وخصوصية هـذه الـصيغة الدلالـة عـلى الاشـتمال والاحتـواء في حـالي الاسـمية والوصفية[5].

وورد هذا البناء ثلاث عشرة (13) مرة، تتوزع كالآتي :

- مرتين (2) في سورة البقرة : الأنثى[6].
- وثلاث (3) مرات في سورة آل عمران : أنثى، كالأنثى[7].
- وأربعا (4) في سورة النساء: الأنثيين، إناثا، أنثى[8].
- وأربعا (4) في سورة الأنعام: الأنثيين[9].

يتبين من الأمثلة أن الكلمة جاءت نكرة ومعرفة، وشملت كـل أنـواع العـدد من إفراد وتثنية وجمع. ففي قوله تعـالى ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِـهِ إِلَّا إِنَاثًـا﴾[10]، وردت جمع

---

(1)- ذكر أبو علي الفارسي أن سيبويه زعم أن بعضهم قال : بهاة، قال : وليس ذلك بالمعروف. ينظر التكلمـة، ص 88 وذكر ابن جني أنها شاذة، ينظر المنصف 1 / 36 .

(2)- ينظر الكتاب 4 / 256، والتكملة، ص 99، والمنصف 1 / 36 – 37، والممتع 1 / 89 .

(3)- ينظر الكتاب 3 / 206 – 210.

(4)- ينظر الكتاب 4 / 40، وأبنية الصرف، ص 239، والزوائد في الصيغ، ص 171.

(5)- ينظر تهذيب المقدمة اللغوية، ص 213 .

(6)- البقرة : 178^2.

(7)- آل عمران : (36، 195)- (36) .

(8)- النساء : (11، 176) – (117) – (124).

(9)- الأنعام : (143^2، 144^2) .

(10)- النساء : 117 .

تكسير على (فِعَال) جمع (فُعْلَى)، من الثلاثي المجرد الصحيح المهموز الفاء، ويبدو أنه من باب (فَعُل يفعُل)، مأخوذ من أَنُثَ الحديد يَأْنُث أنثا أي لان فهو أنيث [1].

وذهب ابن الأعرابي إلى أن المرأة سمبت أنثى من البلد الأنيث، وهو اللين، فسميت بذلك للينها، فهي ألين من الرجل، ومن كان لينا في أمره سمي أنيثا أي مخنثا[2].

وكانوا إذا مدحوا امرأة بأنها كاملة من النساء قالوا : أنثى. وارتبطت الكلمة بمعنى «خلاف الذكورة» أي الأنوثة، وفي الأنوثة ضعف ولين.

ولا تكون ألف (فُعْلَى) إلا للتأنيث، ومنه أنثى [3]. وذكر العلماء أن ما كان على أربعة أحرف، وكان آخره ألف تأنيث فإنه يكسر على (فُعَالَى)، بحذف ألف التأنيث التي هي ياء في الأصل، وإبدالها بألف أخرى نحو : حُبْلَى وحُبَالَى، وذُفْرَى وذَفَارى [4]. والأمر كذلك بالنسبة إلى ما كان في آخره ألفان للتأنيث كصَحْرَاء وصَحَارَى وعَذْرَاء وعَذَارَى[5]. وقد حذفوا الألف التي قبل علامة التأنيث ليكون آخره شبيها بما فيه علامة التأنيث، كما حذفوا الهاء من جُفرة فقالوا جَفارِ، إلا أنهم ضموا أول الكمة، كما قالوا ظِئر وظُؤار، ورِخل ورُخال، ولم يكسروا، وجمعت أنثى على إناث ؛ لأنها بمنزلة جفرة وجفار[6]. يقول الرضي : « اعلم أن ألف التأنيث الممدودة أو المقصورة، إما أن تكون رابعة أو فوقها، فما ألفه رابعة إذا لم يكن (فُعْلَى أَفْعَل) ولا (فَعْلَاء أَفْعَل) يطرد جمعه بالألف والتاء، ويجوز أيضا جمعه مكسرا، لكن غير مطرد [..] والثاني أن يجمع على (فِعَال)، كإناث وعطاش وبطاح وعشار، في أنثى وعطشى وبطحاء وعشراء. وإنما يجيء هذا الجمع فيما لا يجيء فيه الجمع الأقصى، فلما قالوا : إناث لم يقولوا أناثى، ولما قالوا : خناثى لم يقولوا خِنَاث »[7].

---

(1)- ينظر المعجم الوسيط، مادة (أنث)، والمنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، توزيع المكتبة الشرقية، ط 26 بيروت 1986، مادة (أنث) .

(2)- ينظر اللسان، مادة (أنث)، ومقاييس اللغة باب الهمزة والنون وما يثلثهما 1/ 144، والبحر 3/ 368

(3)- ينظر الكتاب 3 / 609، والمنصف 1 / 36، وشرح الشافية 2 / 158 - 159، والمزهر 2 / 53 .

(4)- وقالوا ذفرى وذفارِ، ينظر الكتاب 3 / 609 .

(5)- وقالوا صحارِ وعذارِ، ينظر الكتاب 3 / 609.

(6)- ينظر الكتاب 3 / 609، وشرح الشافية 2 / 158 - 159 .

(7)- شرح الشافية 2 / 156 - 159.

والأصل في هذا الباب جمع التصحيح لوجود ألف التأنيث ولزومها، فهي بمثابة لام الكلمة، وإنما حذفت لشبهها بالتاء التي تحذف عند الجمع، كقَصْعة على قِصَاع وبُرمة على بِرام، فكذلك عِطَاش وبَطَاح وإِنَاث[1].

وتعددت قراءتها إلى أن بلغت ثماني (8) قراءات، ذكرها أبو حيان: إِنَاثًا وأُنْثَى وأُنُثًا وأَوْثَانًا ووُثْنًا ووَثَنًا وأُثْناً وأُثُنًا[2].

وكنَّى القرآن بالفعل «يَدْعُون» في الآية عن «يَعْبُدُون»، لأنه من عبد شيئا دعاه عند الحاجة والمصلحة، كما أن المقصود من الإناث في الآية: الآلهة سميت تسمية الإناث، والأشياء التي لا تعقل يخبر عنها كما يخبر عن المؤنث، لذا جاء قوله تعالى «إِلَّا إِنَاثًا» عبارة عن الجمادات[3]. وكانت العرب تسمي أصنامها بأسماء مؤنثة في غالب الأحيان، وذكروا أنه لم يكن حي من أحياء العرب إلا ولهم صنم يعبدونه، يسمونه أنثى بني فلان .

وذكر المغربي أن المقصود بالإناث ليس على الحقيقة، وإنما سموا بذلك لضعفهم وعجزهم، فلا قدرة لهم[4].

---

(1)- المرجع نفسه، 2 / 159 .

(2)- ينظر البحر 3 / 368، ومعاني القرآن للفراء 1 / 288 - 289 .

(3)- هذه الجمادات هي : اللات والعزى ومناة، ينظر معاني القرآن للفراء 1 / 288، وغريب القرآن لابن قتيبة، ص 135 .

(4)- ينظر البحر، 3 / 367 - 368 .

12 - صيغة فَعْلاء

ذكر الصرفيون أن هذه الصيغة تأتي اسما وصفة. فالاسم نحو: طَرْفَاء، وحَلْفَاء، وقَصْبَاء ؛ والصفة نحو : خَضْرَاء وصَفْرَاء وسَوْدَاء وَحَمْرَاء[1].

وهي صيغة مزيدة بحرفين بعد اللام الألف والهمزة، ومؤنث (أَفْعَل)، وممنوعة من الصرف، لأن كل (فَعْلَاء وفُعْلَى) في الكلام لا ينصرف[2]. وتأتي للدلالة على الصفة المشبهة، إذا كانت مؤنثا لأفعل الدال على العيب نحو: أعور وعوراء وأخرس وخرساء، أو على اللون نحو: أحمر وحمراء وأزرق وزرقاء. وهي صيغة قياسية في ما كان من الحلي والعيوب الظاهرة كالسواد والبياض والعور والعمى والصلع[3].

وخصوصية هذه الصيغة الدلالة على المكان يوجد فيه الشيء على معنى التمييز وعلى كثرة الشيء وتعدده في غير انفصال، نحو : « جرجاء » للمكان الذي تكثر فيه الغابات، وصنعاء للمكان الذي تكثر فيه الصناعة[4].

ووردت هذه الصيغة مرة واحدة في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ﴾[5]، هي (فَعْلَاء) اشتقت إما من الثلاثي المزيد بحرفين اصفرَّ يصفرّ اصفرارا، فهو أصفر وهي صفراء. وإما من الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف اصفارَّ يصفارّ اصفيرارا، فهو أصفر وهي صفراء. وذكر العلماء أن «أَصْفَر» تأتي من (اِفْعَالَّ أو اِفْعَلَّ)، تقول اِصْفِارَّ واصْفَرَّ[6].

وجاء عن الفراء أن العرب لا تقول: حِمِر ولا بيِض ولا صفِر، وإنما ينظر في هذا إلى السماع، ويقال : ابيضّ وابياضّ واحمرّ واحمارّ واصفرّ واصفارّ[7].

---

(1)- ينظر الكتاب 4 / 257، والممتع 1 / 122، والمزهر 2 / 17 .

(2)- ينظر الكتاب 3 / 206 .

(3)- شرح الشافية 1 / 144 .

(4)- ينظر تهذيب المقدمة اللغوية، ص 208 .

(5)- البقرة : 69 .

(6)- ينظر العين 7 / 114، وأدب الكاتب، ص 578 - 579، واللسان، مادة (صفر)، والقاموس المحيط، باب الراء فصل الصاد 2 / 72 .

(7)- ينظر اللسان، مادة (بيض).

وارتبطت الصيغة في سياق الآية بالدلالة على اللون، قال ابن فارس : « الصاد والفاء والراء ستة أوجه : فالأصل الأول لون من الألوان [...] الصفرة في اللون »[1]

وهي (فَعْلَاء) مؤنث (أَفْعَل) أي صفراء مؤنث أصفر، وأصلها صفرى زيدت الألف قبل الآخر للمد كألف كتاب، فصارت « صفراا » فالتقى ألفان لا يمكن النطق بهما، فقلبت الثانية همزة ؛ لأنها من مخرج الألف، وظهرت الحركة التي كانت مقدرة فيها فصارت صفراء [2].

وروى عن ابن يعيش في شرح الملوكي: « لأنك لو حذفت الأولى لزال المد، وقد بنيت الكلمة ممدودة، ولو حذفت الثانية لزال علم التأنيث، وهو أقبح من الأول، فلم يبق إلا تحريك إحداهما، فلم يجز تحريك الأولى ؛ لأن حرف المد متى حرك فارق المد، فوجب تحريك الثانية، فلما حركت انقلبت همزة »[3]

وتجمع الكلمة على (فُعْل)، نحو : أحمر وحُمْر وأخضر وخضر وأبيض بِيض وأسود سُود وأصفر صُفر[4] ؛ وورد ذلك في القرآن، كقوله تعالى ﴿تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ كَأَنَّهُ جِمَالَتٌ صُفْرٌ﴾ [5] .

وقد تأتي الكلمة صفة غالبة، فتجري مجرى الأسماء، بمعنى أنها تنفرد عن موصوفها، وتستغني عنه، كقول أبي نواس [بسيط] :

- صَفْرَاءُ لَا تَنْزِلُ الْأَحْزَانُ سَاحَتَهَا ** لَوْ مَسَّهَا حَجَرٌ مَسَّتْهُ سَرَّاءُ - [6].

---

(1)- مقاييس اللغة، باب الصاد والفاء وما يثلثهما 3 / 294 .

(2)- ينظر الكتاب 3/ 214، والأصول 3/ 244 - 246، والمنصف 1/ 155، وسر صناعة الإعراب 1/ 83 ومابعدها، وشرح التصريح 2/ 368 .

(3)- معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم ص 59، وينظر سر صناعة الإعراب، 1/ 84
وقد ذهب آخرون إلى اعتبار الألف الأولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث (أفعل) نحو أحمر وحمراء، وبين مؤنث (فعلان)، نحو: سكران وسكرى، وهو قول ضعيف؛لأن علامةالتأنيث لا تكون في وسط الكلمة، وإنما تكون في آخرها. وهناك من قائل بأن الألفين = = للتأنيث معا، وهو ضعيف أيضا لانعدام علامة تأنيث مكونة من حرفين حتى يبنى عليه مثل هذا. ينظر معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم، ص 60 .

(4)- ينظر الكتاب 3 / 644 .

(5)- المرسلات : 33 .

(6)- الديوان، تحقيق وضبط وشرح أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب العربي، بيروت 1982، ص 6

اكتسبت الكلمة في البيت دلالة خاصة بعدت بها عن معنى الصفة التي بنيت عليها ومن ثم يمكن جمعها جمع الأسماء «صَفْرَاوَات»، أما إذا كانت صفة تدل على اللون كالتي في الآية، فإنها تجمع على «صُفْر»

وذهب الجمهور إلى أن المقصود بـ «صَفْرَاء» في الآية اللون المعروف، ولذلك أكـد بالفقوع والسرور، فكلها صفراء حتى القرن والظلف، إلا أن أبا عبيدة والحسن ذهبا إلى أن ما يعنيه القرآن بالصفرة هو السواد [1]. قال الشاعر [2] [متقارب] :

- وَصَفْرَاءُ لَيْسَتْ بِمُصْفَرَّةٍ ** وَلَكِنَّ سَوْدَاءُ مِثْلَ الْـحُمَمْ - [3]

وذهب ابن قتيبة إلى أن الصفرة المقصود بها السواد تكون في الإبل لا في البقر يقال: بعير أصفر أي أسود، ذلك أن السود من الإبل يشوب سوادها صفرة [4].

(1)- جاء في مقاييس اللغة : والأصفر : الأسود في قول الأعشى [خفيف] :

-تلك خيلي منه وتلك ركابي ** هن صفر أولادها كالزبيب -

ينظر مقاييس اللغة، باب الصاد والفاء وما يثلثهما 3 / 294، واللسان مادة (صفر)، ومعاني القرآن للفراء، 3 / 225.

(2)- بحثت عن اسمه ولم أجده .

(3)- ينظر البحر 1 / 417.

(4)- ينظر غريب القرآن، ص 53 .

13- صيغة فَعْلان

ذهب الصرفيون إلى أن هذه الصيغة تأتي اسما وصفة. فالاسم نحو : سَعْدَان، والضَّمْرَان (نباتان)، والصفة نحو : عَطْشَان وشَبْعَان ورَيَّان وغَضْبَان[1].

وتبنى قياسا من (فَعِل) اللازم، إذا دل على خلو أو امتلاء أو حرارة باطنية نحو: العطش والجوع والغضب واللهف والري والشبع[2]. يقول سيبويه :« أما ما كان من الجوع والعطش، فإنه أكثر ما يبنى في الأسماء على (فَعْلَان)، ويكون المصدر (الفَعَل)، ويكون الفعل على (فعِل يفعَل)، وذلك نحو : ظَمِئَ يَظْمَأُ ظَمَأً، وهو ظَمْآن، وعطِش يَعْطِشُ عَطَشًا وَهُوَ عَطْشَان، وصدِيَ يصدِىَ صدًى وهو صَدْيَان »[3]. وهي ممنوعة من الصرف، لأن مؤنثها (فَعْلى) [4].

وتؤدي اللاحقة (آن) التي تنتهي بها الصيغة دورا هاما في العربية. فزيادة على وجودها في الصفات، فهي موجودة في بعض المصادر، كالخفقان والعرقان والشكران والجوعان واللبان، وفي جموع التكسير نحو : إخوان وفرسان [5].

كما تأتي أيضا في اللغة الانفعالية، فقد استخدمت في التكبير، وفي تصغير التحقير. ففي الأول: نجدها في الأسماء التي تميز ذكر الحيوان عن أنثاه نحو : أُفْعُوَان[6] وعُقْرُبَان [7] وضَبُعَان [8]. وفي الثاني نحو : أَنْبَخَان [9] وأُلْعُبَان[10].

(1)- ينظر الكتاب 4 / 21 - 22، والممتع 1 / 122، وشرح الشافية 1 / 148 - 149، والمزهر 2 / 17

(2)- ينظر الكتاب 4 / 21 - 24، وأدب الكاتب ص 576 - 577، وشرح الشافية 1 / 143 - 144 .

(3)- ينظر الكتاب 4 / 21 .

(4)- ينظر الكتاب 3 / 205، 216 - 217، وأدب الكاتب ص 621، وشرح المفصل 1 / 66 - 67.

(5)- ينظر على سبيل المثال الكتاب 4 / 9، والمخصص 14 / 133، والعربية الفصحى، ص 117 .

(6)- ذكر الأفعى .

(7)- ذكر العقرب .

(8)- ذكر الضبع .

(9)- عجين فاسد حامض .

(10)- لاعب .

ولم تنشأ هذه اللاحقة دفعة واحدة، وإنما مرت بمراحل تطورية بدءا بلاحقة بسيطة تتمثل في (ن) ثم تطورت إلى :

آن ← آن ← انّه

اِن ← اِين

اُن ← اُون

وفق نظام التحول الداخلي [1].

وورد هذا البناء أربع عشرة (14) مرة، موزعة كالآتي :

- سبع (7) مرات في سورة البقرة : نصارى [2].
- مرة واحدة في سورة النساء : سكارى [3].
- خمس (5) مرات في سورة المائدة : نصارى [4].
- ومرة واحدة في سورة الأنعام : حيران [5].

وجاءت هذه الأمثلة من اللازم والمتعدي والصحيح والمعتل، وشملت المفرد المذكر وجمع التكسير، كما شملت بابي (فعَل يفعُل) و(فعِل يفعَل) .

من هذه الأمثلة «سُكَارَى» في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾[6]. وهي (فُعَالَى) جمع (فَعْلَان)، من الثلاثي المجرد الصحيح السالم، سكِر يسكَر سُكْرا وسَكْرا وسُكْرانا، فهو ساكر وسكران، ومؤنثه سكِرَة وسَكْرَى وسَكْرَانة، وهذه الأخيرة لغة بني أسد، ذكر ذلك الجوهري[7]. وهي من باب (فعِل يفعَل).

---

(1)- ينظر العربية الفصحى، ص 118، وقد ذكر أمثلة لذلك .

(2)- البقرة : (62، 111، 113، 120، 135، 140). وقد أدى اختلافهم في اشتقاق "نصارى" إلى غموض باب الفعل، والراجح أنه من باب (فعَل يفعُل) المتعدي ؛ لأنه يؤول إلى النصرة والحمية والعون.

(3)- النساء : 43 .

(4)- المائدة : (14، 18، 51، 69، 82).

(5)- الأنعام : 71 .

(6)- النساء : 43 .

(7)- ينظر الصحاح، مادة (سكر).

وتجمع على سُكَارى وسَكَارى وسَكْرى، وذكر سيبويه أن (فَعْلَان) إذا كان صفة ومؤنثه (فَعْلَى)، فإنه يكسر على (فِعَال) بحذف الزيادة التي في آخره نحو: عَجْلَان وعِجَال وعَطْشَان وعِطَاش وغَرْثَان وغِرَاث، وقد يكسر على (فَعَالى)، وهو أقل من (فِعال) وذلك نحو : سكران وسَكارى [1]، وحيران وحيارى وخزيان وخزايا وقد يكسرون بعض هذا على (فُعَالى) كقول بعضهم : سُكارى وعجالى، ومنهم من يقول عَجالى، ولا يجمع (فعلان) جمع تصحيح إلا لضرورة [2].

و(فُعَالى) من الأبنية النادرة في القرآن، إذ لم يرد فيه إلا أربعة جموع تتمثل في أُسَارَى جمعا لِأَسِير، وسُكَارَى جمعا لِسَكْران، وكُسَالَى جمعا لِكَسْلَان، وفُرَادَى جمعا لِفَرِيد أو مُنْفَرِد[3].

وقرئت بأكثر من وجه، فقرأ الجمهور سُكارى على وزن (فُعَالى)، وهناك من قرأ سَكَارَى بفتح السين على وزن (فَعَالى) [4]. وقرأ النخعي سَكْرى على وزن (فَعْلى) على تقدير جماعة سَكْرى، وقرأ الأعمش سُكْرى على وزن (فُعْلى) على تقدير جماعة سُكْرى أيضا [5].

ومعنى «سُكَارَى» في الآية، سكارى من العذاب والخوف، لا من الشراب. أما نصارى فهي (فَعَالى) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم نصره على عدوه ينصره نصرا ونصرة أي أيده وأعانه عليه، ونصره من عدوه أي نجّاه وخلّصه منه من باب (فعَل يفعُل). اختلف فيها أهي جمع نصران ونصرانة أم جمع نصري ؟

ذهب سيبويه إلى أنها جمع نصران ونصرانة مثل : ندمان وندمانة، واستدل بقول أبي الأخزر الحماني [طويل] :

- فَكِلْتَاهُمَا خَرَّتْ وَأَسْجَدَ رَأْسُهَا ** كَمَا سَجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لَمْ تَحَنَّفِ -

(1)- ذكر ابن منظور أنه لا أحد قرأ سَكارى بفتح السين، وذهب إلى أنها لغة لا تجوز القراءة بها. ينظر اللسان، مادة (سكر).

(2)- ينظر الكتاب 3 / 645 .

(3)- ينظر علم الصرف، ص 177 .

(4)- أشرنا في الهامش رقم (516) إلى أن ابن منظور نفى أن تكون قد قرئ بها. وجاء عن الرضي:« وإنما جمع (فعلان) على (فَعَالى) تشبيها للألف والنون بالألف الممدودة، فسكران سكارى كصحراء صحارى » شرح الشافية 2 / 266 .

(5)- ينظر البحر 3 / 266 .

فتأنيث نصرانة بالتاء دليل على أن المذكر نصران، وأن النصارى جمع نصران، كما أن ندامى جمع ندمان. وأشار إلى أنه لا يستعمل في الكلام إلا بياء النسب [1]. فيكون كلحيان ولحياني، وكأحمري ؛ لأنهم قالوا: رجل نَصْرَانِي، وامْرَأَةٌ نَصْرَانِيَةٌ [2] وهُوَ رَأي الزمخشري أيضا [3].

وذهب الخليل إلى أن النصارى جمع نصري ونصران، كما قالوا في مهري مهارى وندمان ندامى [4].

وقد تكون الكلمة جمعا لناصري أو نصراني على معنى النسبة إلى النصر مبالغة كقولهم : شعراني ولحياني، أي الناصر الشديد النصر .

وأرجع المفسرون تسميتهم بذلك إلى عدة احتمالات : إما نسبة إلى قرية ناصرة، كان ينزلها عيسى عليه السلام فنسب إليها فقيل عيسى الناصري، فلما نسب أصحابه إليه قيل : النصارى، وإما لأنهم نصر بَعْضُهم بعضًا، وإما لأنه قال: من أنصاري إلى الله، قال الحواريون نحن أنصار الله [5].

والألف في «نَصَارَى» للتأنيث لذا منعت من الصرف [6]. ولا تخرج هذه الكلمة عن كونها تفيد النسبة كما ذهب إلى ذلك العلماء، ومجيئها جمعا لـ(فَعْلَان) الذي مؤنثه (فَعْلَى) و(فَعْلَانَة) سماعي.

---

(1)- ينظر الكتاب 3 / 255 - 256، 411 .

(2)- ينظر البحر 1 / 401، والجامع، مج 1، 1 / 433 .

(3)- ينظر الكشاف، 1 / 285 .

(4)- ينظر الكتاب 3 / 411، والبحر 1 / 401، والجامع، مج 1، 1 / 433 .

(5)- ينظر الجامع، مج 1، 1 / 434، والبحر 1 / 401، والتحرير والتنوير 6 / 146.

(6)- ينظر البحر 1 / 404 .

14- صيغة فَعُول

أشرنا في فصل المبالغة في فصل صيغ المبالغة[1] أن (فَعُول) تأتي على اربعة أضرب : اسما ومصدرا وصفة، فإن كانت صفة مشبهة، وبمعنى (فاعل)، وبمعنى (مفعول)، وأكثر ما تجيء للمبالغة؛ لأن الأصل في (فَعُول) أن يكون لإيقاع الفعل على جهة التكثير والمبالغة، وهي قياسية عند البصريين إذ كانت من الثلاثي المتعدي، ويمنعون أن تكون للمبالغة من اللازم[2] ومن (فَعِل وفَعَل)، وإذا كانت صفة مشبهة، فأغلب ما تجيء من (فعُل)، ونادرا ما تصاغ من (فَعِل)، المكسور العين و(فَعَل) المفتوحها.

واجتهدوا في وضع ضوابط يفرقون بها بين الصفتين. وكما اختلفوا في الصيغة اختلفوا في الدلالة، ولم يبينوا لنا الفارق بين مصطلحي الثبوت والتكثير لكي نستطيع الفصل بين ما هو صفة مشبهة وما هو صيغة مبالغة مع الإشارة إلى أن بين المصطلحين تقاربا كبير، فإذا كانت المبالغة تدل على التكثير كما يقولون، فإن ذلك يعني تكرير الفعل مرة بعد مرة واستمراره، وهو ما يؤدي إلى الثبوت، بمعنى أن الإكثار من الفعل يجعله كالصفة المشبهة[3] وحينئذ تصير الصفتان ضربا واحدا، وكثيرا ما يتعذّر التفريق بينهما في بعض الأمثلة إلا بالرجوع إلى سياق الكلام أو إلى الإعمال النحوي في التراكيب.

وفي الأساليب الفصيحة كلمات كثيرة تدل على المبالغة أُشربت معنى الصفة المشبهة، أي أنها مبالغة أنزلت منزلة الصفة المشبهة على جهة، وهو ما ينطبق على ما أحصيناه من أمثلة هذه الصيغة، وبالرغم من كل الأمثلة جاءت من المتعدي وأغلبها بمعنى المفعول، فإن السياق يبين أنّها تفيد ثبوت الصفة ودوامها، مما برجح كونها صفات مشبهة.

وقد ورد في كلام العرب صيغ سماعية تؤدي ما يؤديه اسم المفعول، وليست على وزنه، فهي نائبة عن (مفعول) في الدلالة على الذات والمعنى، منها (فَعُول) التي نحن بصدد دراستها، وللتذكير، فإن اسم المفعول واسم الفاعل وصيغ المبالغة إذا دل كل منها

---

(1)- ينظر ص 209 منه.

(2)- وقد بينا أنها تأتي من اللازم والمتعدي، ينظر ص 187 من هذا الكتاب.

(3)- ينظر على سبيل المثال جامع الدروس العربية ص 1 / 198.

على الثبوت والملازمة الدائمة وقامت قرينة على ذلك صار صفة مشبهة وسمي بها، بالرغم من أن كل الأمثلة جاءت من بقائه على صورته الأصلية.

ووردت هذه الصيغة تسعين (90) مرة تتوزع كالآتي :

- خمس عشرة (15) مرة في سورة البقرة : رسول، بالرسل، رسله، رسولكم، رسولا، الرسول، الرسل، رسوله[1]

- وتسع عشرة (19) مرة في سورة آل عمران : الرسول، رسولا، رسول، رسوله، الرسل، رسله، لرسوله، رسل، رسلك، الزبر[2]

- وتسعا وعشرين (29) مرة في سورة النساء: رسوله، الرسول، رسول، رسولا، رسله، رسلا، الرسل، زبورا[3]

- وإحدى وعشرين (21) مرة في سورة المائدة : برسلي، رسولنا، الرسل، رسلنا، رسوله، الرسول، رسول، رسلا، برسولي[4]

وست (6) مرات في سورة الأنعام : برسل، رسل، رسلنا، حمولة[5]

وجاءت أمثلتها من المجرد والمزيد، والمتعدي ومن الصحيح، وشملت المفرد وجمع التكسير والنكرة والمعرفة.

وتنوعت دلالة كلمة (رسول)، إذ منها ما قُصد به رسول من الأنبياء، ومنها ما قصد به رسول من الملائكة ومنها ما يحتمل معنى الرسالة. ففي قوله تعالى مثلا : ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ﴾ [6].

(1)- البقرة : (87، 101)- (87)- (98، 285)- (108)- (129، 151)- (143، 214، 285)- (143، 253)- (279).

(2)- آل عمران : (32، 53، 86، 132، 135، 172) - (49، 164)- (81، 144)- (101)- (144)- (179)- (183)- (183، 184)- (194)- (184).

(3)- النساء: (13، 14، 100، 136)- (42، 59، 61، 64، 69، 80، 83، 115، 170)- (64، 157، 171)- (136، 150، 152، 171)- (164، 165)- (165)- (163).

(4)- المائدة : (12)- (15، 19، 92)- (19، 75، 109)- (32)- (33، 55، 56)- (41، 67، 83، 92، 99، 104)- (70، 75) - (70) - (111).

(5)- الأنعام : (10)- (34، 124، 130)- (81)- (142).

(6)- البقرة : 101.

تحتمل الدلالة إما على محمد (ص)، وإما على عيسى عليه السلام، وإما على الرسالة، كقول كثير [طويل] :

- لَقَدْ كَذَبَ الوَاشُونَ مَا بُحْتُ عِنْدَهُمْ ** بِسِرٍ وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولِ -

ومثله قول العباس بن مرداس [وافر] :

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي خُفَافًا ** رَسُولًا بَيْتُ أَهْلِكَ مُنْتَهَاهَا[1]

والراجح أن «رسول» في الاية مقصود بها محمد (صلى الله عليه وسلم)، لأن الكلام مع اليهود[2]

و«الرسول» في اللغة من يتابع أخبار الذي بعثه، أخذ من قولهم: جاءت الإبل رَسَلا أي متتابعة، والرَّسَل - بفتح الراء والسين - القطيع من كل شيء، والرِّسْل - بكسر فسكون- اللبن الكثير المتتابع الدر[3] وسمي الرسول رسولا إما من الرِّسْل والرِّسْلة - بكسر فسكون- وهو الرفق والتؤدة ؛ لأنه يتابع الأخبار عن الله عز وجل ويدعو إلى سبيله بالحكمة والموعظة الحسنة، وإما لأنه ذو «رسول» أي ذو «رسالة» إلى الناس، فالكلمة تقال تارة للقول المتحَمَّل وتارة لمتحَمِّل القول والرسالة[4].

والفعل «أرسل» يقع على الذوات والمعاني، وعلى العاقل وغيره، وقد يأتي لازما، كقولك : أَرْسَلَ القَوْمُ، أي كثر رَسْلُهم وصار لهم اللبن من مواشيهم، وقد يأتي المجرد لازما كقولك : رَسِلَ من باب (فرح) بمعنى سَلِسَ وَلاَنَ. ولم يرد الفعل في القرآن الكريم إلا مزيدا بالهمزة، وهو يغني عن مجرده لعدم وجوده في هذا المعنى[5].

و«الرسول» (فعول) بمعنى المفعول أي المُرْسَل من الثلاثي الصحيح المزيد بالهمزة، تقول: أرسلت فلانا في رسالة فهو مُرْسَل ورَسُول، وقد ورد (فَعُول) في كلام

(1)- ينظر اللسان، مادة (رسل).

(2)- ينظر البحر : 1/ 493.

(3)- ينظر العين: 7/ 241، واللسان مادة (رسل)، والقاموس المحيط، فصل الراء باب اللام 3/ 395

(4)- ينظر المفردات، كتاب الراء ص: 195.

(5)- ينظر أبنية الأفعال، ص: 247.

العرب من الثلاثي المزيد بالهمزة (أَفْعَلَ يُفْعِلِ) فهو (فَعُول) نحو قولهم : أَشَصَّتِ النَّاقَةُ فَهِي شَصُوصٌ[1]، وَأَنْتَجَتْ فهي نَتُوجٌ، وَأَعَقَّتْ فهي عَقُوقٌ، وأَخْفَدَتْ فهي خَفُودٌ[2].

و(فَعُول) بمعنى المفعول أي (الْـمُفْعَل) في العربية قليل[3]. وأصل الكلمة صفة، فعندما صارت غالبة فيها ثبتت، فاسغنت عن موصوفها فانتقلت إلى الاسمية فجرت مجراها، ومع ذلك تبقى اسميتها فرع على وصفيتها. وتأتي للمذكر والمؤنث والمفرد والجمع، وفي التنزيل ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[4] ولم يقل «رُسُل» لأن (فَعُول) – كفَعِيل – يستوي فيها المذكر والمؤنث والمفرد والجمع، مثل : صديق وعدو[5].

ومن الأمثلة كلمة (حَمُولَة) في قوله تعالى : ﴿وَمِنَ الأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا﴾[6] هي (فَعُول) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم، حَمَل الشيء على ظهره يَحْمِلُه حَملا وحُمْلَانًا، من باب (فعل يفعل)، وحمل الأوزار تشبيه بحمل الأثقال، وحَمَلَت المرأةُ حَبَلَت، والحَمل – بفتح الحاء – ما تحمل الإناث في بطونها، والحاملات وِقْرًا السحب التي تحمل الأمطار، والحَمُولَة الدوابّ الكبيرة الصالحة للحمل[7]. ويدو أن التاء التي لحقت الكلمة جاءت للمبالغة في الوصف، فقد روي عن الأخفش أنهم قالوا : فَرُوقَة[8]، وَمَلُولَة[9]، وحَمُولَة، فألحقوا الهاء حين أرادوا التكثير[10].

---

(1)- ينظر معاني هذه الكلمات في ص: 79 من هذا الكتاب.

(2)- ينظر الأضداد لابن الأنباري، ص: 185.

(3)- ينظر البحر، ص: 1/ 465.

(4)- الشعراء: 16

(5)- ينظر اللسان، مادة (رسل) والقاموس المحيط، فصل الراء باب اللام 3/ 395 .

(6)- الأنعام : 142.

(7)- ينظر العين :3/ 240-242، واللسان مادة (حمل)، والقاموس المحيط، فصل الحاء باب اللام 3/ 372، وينظر آراءالعلماء في معنى «الحَمُولَة» في الاية، معاني القرآن للفراء 1/ 359، وغريب القرآن لابن قتيبة، ص 162، والمخصص 16 / 138 – 139، والكشاف 2 / 56، والبحر 4/ 241، والتحرير والتنوير 8/ 125 .

(8)- من «الفرق» وهو الخوف.

(9)- من الملل.

(10)- ينظر المخصص 16 / 103، 139.

والأصل في (فَعُول) أن تكون صيغة مبالغة يستوي فيها المذكر والمؤنث، وإذا أنثت كانت شاذة[1]، وعند ذلك تصير صفة مشبهو، فقد ورد عن الئمة أن الفرق بين (فَعُـول) التي للمبالغة والتي هي صفة مشبهة أن تدخل في هذه الأخيرة التـاء الفارقـة، وأن يكـون الأصل في (فَعُول) التي بمعنى (فَاعِل) ألا تدخله هذه التاء[2].

و(فَعُول) تدخلها لتاء إذا كانت بمعنى (مَفْعُـول)، فهـي كالرَّكُوبَـة (لما يُركـب) والـحَلُوبَة (لـمَا يُحْلَب) فأخرجوها على حد تأويل (مفعول) ليفرقوا بين ما له الفعـل، أي (فَعُول) بمعنَى (فَاعِل) وبين ما الفعل واقع عليه أي (فَعُول) بمعنى (مَفْعُـول)، وتكـون للواحد والجمع[3].

من هذا كله نرجح (حَمُولَة) صيغة مبالغة أنزلت منزلة الـصفة المـشبهة ثـم جـرت مجرى الأسماء، فصارت تطلق على كل ما احتمل عليه الحي من بعير أو حمار أو غير ذلك، وسواء أكانت عليها أثقال أم لم تكن[4].

ومنه أيضا يمكن الاستئناس في جواز دخول التاء في (فَعُـول) بـأن صـيغة المبالغة كاسم الفاعل يمكن أن تتحول إلى صفات مشبهة، وقـد يبقـى المعنـى الأصـلي لهـا وهـو المبالغة، فتدخل عليها جريا على قاعـدة دخـول التـاء في اسـم الفاعـل وفي صـيغ المبالغة للتأنيث.

---

(1)- من ذلك ما ذكره السيوطي من كلمات على (فَعُول) لحقته التاء كإمرأة مَلُولَة (من الملل) وفَرُوقَة (مـن الفـرق وهو الخوف) ورجل صَرُورَة (لمن لم يتزوج أو لم يحج) ولجوجة (لكثير اللجاجة أي الخصومة) وعروفة لكثير العلم والمعرفة... ينظر المزهر 2/ 192، والنحو الوافي، هامش 4/ 591.

(2)- وقد يجوز دخولها لما ذكر عن سيبويه من أن ذلك جاء شيء منه، وما ذكره ابن مالك في التسهيل من أن امتنـاع الفاء هو الغالب وما ذكره الرضي والسيوطي من أن الغالب ألا تلحق التاء هذه الصفة مع كونها يستوي فيها المـذكر والمؤنث، ينظر النحو الوافي، هامش 4/ 592.

(3)- ينظر المخصص 16/ 138-139، واللسان، مادة (حمل)، والمزهر 2/ 129 .

(4)- ويقال للإبل بأثقالها «الْـحُمُول» على وزن (فُعُول)، ينظر العين 3/ 242 .

الفصل الخامس

أفعل التفضيل

تمهيد

هو اسم مبني على (أَفْعَل) للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها، وسواء أكانت هذه الزيادة تفضيلا، نحو : أجمل وأحسن وأعظم أم تنقيصا، نحو : أرذل وأقبح[1].

وقد جاء منه ثلاثة ألفاظ مجردة من الهمزة : «خير وشر وحب»، حذفت همزتها لكثرة الاستعمال [2]، نحو قوله تعالى ﴿وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾[3] وقوله تعالى﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ﴾[4]، وقوله (ص): « الْـمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ الْـمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ »، وقول الشاعر [5] [بسيط]:

وَزَادَنِي كَلَفًا بِالْـحُبِّ أَنْ مُنِعَتْ ** وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا[6]

وروي عن الأخفش أن سبب حذف الهمزة في «خير وشر» أنهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما؛ لذلك كان فيهما شذوذان: حذف الهمزة، وكونهما لا فعل لهما[7]،

(1)- ينظر شرح الكافية 2 / 212 وشرح التصريح 2 / 100، وحاشية الخضري 2 / 73، وشذا العرف، ص 78، وأبنية الصرف ص 284، والنحو الوافي 3 / 395 .

(2)- ينظر الهمع 2/ 166، وشرح التصريح 2/ 101، وحاشية الصبان، مج 2، 3/ 43، وشذا العرف، ص 79

(3)- البقرة : 221 .

(4)- الأنفال : 22 .

(5)—هو الأحوص.

(6)—ينظر البحر 1/ 363

وروى صاحب اللسان (مادة حبب)عن الفراء :

- وَزَادَهُ كَلَفًا فِي الْحُبِّ أَنْ مَنَعَتْ ** وَحَبَّ شَيْئًا إِلَى الإِنْسَانِ مَا مُنِعَا -

فيكون بهذا من " حبب بفلان " بضم الباء وحدث تسكين وإدغام، أي " ما أحبه " على نحو : قضو ونهو أي ما أقضاه وما أنهاه (أي ما أرجح عقله)فهو تعجب لا تفضيل وشيئا : تمييز والخلاصة أن الشواهد الشعرية في هذا موهمة لا يعرف الإنسان ما هو لضرورة الوزن وما هو استعمال حقيقي، كما أن الروايات مختلفة : هذه على التعجب والأخرى على التفضيل. والمرجح أنها على التفضيل.

(7)- ينظر شرح التصريح 2 / 101، وحاشية الخضري 2 / 73 .

ويرى صاحب شرح التصريح أن حذفها لضرورة الشعر[1]. وأشار أبو حيان إلى قلة إتمام خير وشر في أفعل التفضيل [2].

وقد وردت هذه الألفاظ على الأصل بإثبات الهمزة في بعض الأبيات الشعرية كقول رؤبة [رجز] :

بِلَالٌ خَيْرُ النَّاسِ وابْنُ الْأَخْيَرِ [3].

وفي بعض القراءات، قرأ قتادة وأبو قلابة وأبو حيوة قوله تعالى: ﴿مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشَرُّ﴾[4] بفتح الشين وتشديد الراء [5]. وجاء في قول الرسول (ص) : « لا يؤمن أحدكم حتى يكون الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما».

وقد وضع الصرفيون شروطا لصياغة أفعل التفضيل، هي نفسها التي يجب توفرها في الفعل الذي يصاغ منه صيغتا التعجب (ما أفعله وأفعل به). ولعله السبب الذي جعل سيبويه لا يفرد (أفعل التفضيل) بموضوع منفصل، إنما درسه مع صيغتي التعجب ؛ لأنه رأى أن الشروط التي يتطلبها صيغتا التعجب هي نفسها التي يتطلبها أفعل التفضيل. يقول : « وما لم يكن فيه (ما أفعله) لم يكن (أفعل به) رجلا، ولا هو (أفعل منه) ؛ لأنك تريد أن ترفعه من غاية دونه، كما أنك إذا قلت (ما أفعله) فأنت تريد أن ترفعه عند الغاية الدنيا، والمعنى في (أفعل به) و(ما أفعله) واحد، وكذلك (أفعل منه) »[6] .

وقد وضع العلماء حوالي تسعة (9) شروط لصياغة أفعل التفضيل: أن يكون فعله ماضيا، ثلاثيا، متصرفا، قابلا للتفاضل، مبنيا للمعلوم - باستثناء الأفعال المسموعة

---

(1)- ينظر شرح التصريح 2 / 101 .

(2)- ينظر البحر 8 / 179 .

(3)- ينظر تسهيل الفوائد، ص 133، والبحر 8 / 179، وشرح التصريح 2 / 102، وحاشية الصبان، مج 2، 3 / 33، وحاشية الخضري 2 / 73، وشذا العرف، ص 79 .

(4)- القمر : 26 .

(5)- ينظر البحر 8 / 179، وشرح التصريح 2 / 101، وحاشية الخضري 2 / 73 .

(6)- الكتاب 4 / 97، وينظر شرح المفصل 6 / 91 .

الملازمة للبناء للمجهول - تاما مثبتا، وألا يكون الوصف منه على وزن (أفعل فعـلاء) [1]. وفيما يأتي توضيح لهذه الشروط [2] :

1 - أن يكون له فعل : أي لا يصح أن يبنى من وصف أو اسم لا فعل له. ولهـذا عدّ بناؤه من وصف لا فعل له شاذا نحو قـولهم: هـو «أَقْمَـنُ» أي أحـق، و«أَلَـصُّ» مـن شظاظ[3]. وقد ذكر ابن القطاع فعلا للفظة «أَلَصّ»، إذ يقال : لَصَّ، إذا سرق المال خفيـة. وعلى هذا لا يكون شذوذ [4].

كما شذ بناؤه من اسم عين نحو قولهم : أَحْنَـكُ الـشَّاتَيْنِ، وأَحْنَـكُ البَعِـيرَيْنِ (أي آكلهما)، وهو أَفْرَسُ من غيره (من الفروسية)، وآبَلُ من حُنَيْف الحنـاتم [5]، وآبـل النـاس كلهم، وأرعى الناس كلهم [6] .

وقد ذكر سيبويه أن الأسماء التي لا فعل لها ليس القياس فيها أن يـأتي منهـا أفعـل التفضيل ونحو ذلك، وما جاء منها فهو مقصور على السماع [7].

غير أننا عثرنا في لسان العرب [8]، وفي القاموس المحيط[9] على أمثلـة ذكـرت تحـت هذا الشرط، وقد روي لها أفعال نحو : أَبِلَ يَأْبَل أبالة، مثل شَكِسَ شَكَاسَة، وأَبِل أَبَلاً فهو آبَل وأَبِل أي حذق رعي الإبل والشاة، كما أشار ابن يعيش إلى هذا ورأى أن آبَـل مـأخوذ

---

(1)- ينظر شرح ابن عقيل 2 / 174، وشرح الكافية 2/ 212، وشرح التصريح 2/ 101، والنحو الوافي 3/ 349 وما بعدها، وأبنية الصرف، ص 284.

(2)- فضلنا ذكرها - على الرغم من طولها - لأنها تنطوي على تفريعات، وعلى بعض المسائل الغامضة، قد تصادفنا أثناء البحث، أو قد نحتاج إليها في وقتها .

(3)- شظاظ رجل من بني ضبة، يضرب به المثل في اللصوصية، يقال : أسرق من شظاظ، وألص من شظاظ، ينظر أوضح المسالك 3 / 286 - 287، وشرح التصريح 2 / 101 .

(4)- ينظر أوضح المسالك 3 / 286-287، وشرح التصريح 2 / 102، وحاشية الصبان، 3 / 33 .

(5)- الحناتم : سحائب سود .

(6)- ينظر الكتاب 4 / 100، وشرح المفصل 6 / 94، وشرح الكافية 2 / 212 .

(7)- ينظر الكتاب 4 / 100

(8)- اللسان، مادة (أبل).

(9)- القاموس المحيط، فصل الهمزة باب اللام، 3 / 336 - 337 .

من فعل ثلاثي أَبِل يأبَل كأنهم اشتقوا من لفظ الإبل فعلا وتصرفوا فيه كسائر الأفعال. وبناء أفعل التفضيل منه أسهل أمرا من غيره [1].

وعلى هذا الأساس يمكن تخريج قولهم : هذا المكان أَشْجَرُ من غيره، وهذا الرجل أَضْيَعُ من غيره (أي أكثر ضياعا) على أنهما من أَشْجَر المكانُ إذا صار ذا شجر، ومن أضاع الرجل إذا كثر ضياعه، وذلك على مذهب سيبويه في جواز صياغة أفعل التفضيل من (أَفْعَل) [2] على الرغم من شذوذه.

2 - أن يكون من فعل ثلاثي : بمعنى أنه لا يبنى من غير الثلاثي كـدَحْرَجَ واسْتَخْرَجَ وانْطَلَقَ، لأنك تضطر في هذه الحال إلى حذف بعض أحرف الكلمة ؛ لأن البناء يكون بهمزة زائدة أولا وثلاثة أصول بعدها، وحينئذ يكون هذا هدما لا بناء [3].

إلا أنه قد روي عن العرب صيغ من غير الثلاثي، من ذلك : هو أَعْطَاهُم للدينار والدرهم، وهو أولاهم بالمعروف، وأنت أكرم لي من زيد، وهذا المكان أقفر من غيره وهذا الكلام أخصر من غيره، وفي المثل : أفلس من ابن المذلّق [4]، وأحمق من هبنقة [5].

وقد أجاز سيبويه بناء أفعل التفضيل من (أَفْعَل) المزيد بالهمزة [6]، كما أجاز ذلك الأخفش وتبعه المبرد [7]، وعدّ ابن يعيش ذلك فاسدا، وأن «هو أعطاهم للدينار وأولاهم للخير » شاذ من جهة الاستعمال لا القياس [8]. واختار ابن مالك مذهب سيبويه وأجاز

(1)- ينظر شرح المفصل 9 / 94 .

(2)- ينظر الكتاب 1 / 73 .

(3)- ينظر شرح المفصل 6 / 91 .

(4)- هو رجل من عبد شمس لم يكن يجد بيت ليلة، ولا أبوه ولا أجداده، فقيل : أفلس من ابن المذلق ينظر القاموس المحيط، فصل الذال باب القاف، 3 / 242 .

(5)- ينظر شرح المفصل 6 / 92، وشرح الكافية 2 / 213، وشرح ابن عقيل 2 / 175. وهبنقة لقب ذي الودعات، وهو يزيد بن ثروان بن قيس بن ثعلبة، وكان يضرب به المثل في الحمق، ينظر القاموس المحيط فصل الواو باب العين 3 / 95، وشرح المفصل 6 / 92 .

(6)- ينظر الكتاب 1 / 73 .

(7)- ينظر شرح المفصل 6 / 92 .

(8)- المرجع نفسه، 6 / 92 - 93 .

ابن عصفور ذلك شريطة ألا تكون الهمزة للنقل، فإن كانت للنقل لم يجز، وإن سمع فهو شاذ[1].

وقد أخذ مجمع اللغة العربية برأي الأخفش وسيبويه في بناء أفعل التفضيل من الثلاثي المزيد، والتخفيف من شرط تجرد الفعل، وهو « أن يكون الفعل ثلاثيا مجردا أو مزيدا على وزن (أَفْعَل) ما لم يمنع مانع، وهو مذهب سيبويه وأصحابه، واختاره ابن مالك، وذلك احترازا من نحو: أَوْدَى بمعنى هلك، فإن معناه غير قابل للكثرة، ومن نحو: أَصْبَحَ وأَضْحَى وأَمْسَى، فإنها نواقص»[2].

أما إذا كان مزيدا بغير همزة، فإن بناء (أَفْعَل) منه يؤدي إلى حذف الزيادة على معنى مقصود وذلك يؤدي إلى غموض المعنى، لهذا لم يعرف أفعل مجردا منها [3].

3 – أن يكون متصرفا : أي لا يصاغ من الجامد، نحو : نِعْمَ وبِئْسَ وعَسَى ولَيْسَ.

4 – أن يكون تاما: فلا يصاغ من الناقص نحو: كان وأخواتها، غير أن قوما – على ما حكاه السيوطي عن ابن الأنباري – قد جوزوا التعجب من الناقص كقولك : ما أكون عبد الله قائما، وأَكْوِنْ بعبد الله قائما [4].

وقد مال مجمع اللغة العربية إلى التخفيف من هذا الشرط، وسار على مذهب الكوفيين الذين جوزوا التعجب من الناقص [5].

إلا أنه استُدرك على المجمع إغفاله شرط تمام الفعل، لأن التفاضل لا يكون إلا عن صفة، والصفة لا تفهم إلا من الحدث، والفعل الناقص ما فقد دلالةالحدث دون الزمن، وبذلك يكون قد فقد الدلالة التي يتفاضل عليها [6].

(1)- ينظر الهمع 2 / 166، وحاشية الصبان 3 / 33 .
(2)- ينظر الأبنية الصرفية في ديوان الشاعر إسماعيل صبري باشا لأحمد إبراهيم هنداي، ص 197 .
(3)- ينظر شرح المفصل 6 / 145 – 146، وشرح الكافية 2 / 213.
(4)- ينظر الهمع 2 / 166.
(5)- ينظر الأبنية الصرفية، ص 198 .
(6)- ينظر المرجع نفسه، ص. ن.

5 - أن يكون قابلا للتفاضل والتفاوت: نحو كَرُمَ، وشَرُفَ، فلا يصاغ مما لا يقبل ذلك نحو : مَاتَ، وفَنِي، فلا يقال : فلان أَمْوَتُ من فلان، أو أَفْنَى منه.

6 - أن يكون مبنيا للمعلوم: نحو : قَدَرَ وعَدَلَ وعَظُمَ فلا يصاغ من المبني للمجهول نحو : جُنَّ وضُرِبَ إلا أن ابن مالك جوز ذلك إذا أمن اللبس بفعل الفاعل، ويؤمن اللبس إذا كان الفعل ملازما للبناء للمجهول، وتوجد قرينة تدل على أنه من فعل المفعول[1].

وقد أخذ مجمع اللغة العربية برأي ابن مالك في صوغه من المبني للمجهول عند أمن اللبس، نحو : هو أزهى من ديك، وأعنى بحاجتك، من زُهِي وعُنِي، ومنه المثل السائر: أَشْغَل من ذات النحيين، فهو من شُغِل المبني للمفعول، ومعناه أنها أكثر مشغولية، ومثله أيضا: هذا الكلام أخصر من غيره، فهو من المزيد «اختُصِر» المبني للمفعول، وفي هذا الفعل شذوذان : كونه مزيدا وكونه مبنيا للمجهول[2].

7 - أن يكون مثبتا: فلا يصاغ من منفي سواء أكان المنفي لازما أم غير لازم نحو: ما عاج بالدواء (أي ما انتفع به)، ونحو: ما ضرب وما قام.

8 - ألا يكون من أفعل فعلاء : نحو عَوِر فهو أَعْوَرُ وهي عَوْرَاء ،وعَرِجَ فهو أَعْرَج وهي عَرْجَاء من العيوب، وشَهِل فهو أَشْهَل وهي شَهْلَاء من المحاسن، وخَضِر فهو أَخْضَر وهي خَضْرَاء، واحمرَّ فهو أَحْمَر وهي حَمْرَاء من الألوان، ولَمِيَ فهو أَلْمَى وهي لَمْيَاءُ، من الحلي، فالوصف من كل هذا على (أَفْعَل) .

وقد اختلف العلماء في المانع من هذا، فسبب المنع عند الخليل أن الألوان والعيوب تجري مجرى الخلق، كاليد والرجل، فكما لا يأتي التفضيل والتعجب من هذه فكذلك لا يؤتى بهما من تلك، وكما لا يجوز ما أيداه وما أرجله، فكذلك لا يجوز مَا أَسْوَدَهُ وما أَعْوَرَهُ، لذا لا يجوز هذا أَسْوَدُ من هذا ولا أَعْوَرُ منه[3].

---

(1)- ينظر تسهيل الفوائد، ص 33، وشرح ابن عقيل 2/ 175، والهمع 2/ 166، وحاشية الصبان 3/ 33 وحاشية الخضري 2/ 73 .

(2)- ينظر شرح التصريح 2 / 101، والهمع 2 / 166 - 167، وحاشية الصبان 3 / 33 .

(3)- ينظر الكتاب 4 / 98، والمقتضب 4 / 182، وشرح المفصل 6 / 91، وشرح الكافية 2 / 213، وشرح التصريح 2 / 93 .

أما سبب المنع عند غيره فلأن صيغة التعجب حقها أن تبنى من الثلاثي المحض بينها نجد فيها دل على لون أو عيب أنه يعود إلى ما زاد عن الثلاثي، نحو : اسْوَدَّ واسْوَادَّ، واعْوَرَّ واعْوَارَّ [1].

وقيل المانع أن الوصف من هذا النوع يكون على (أَفْعَل)، ولم يبن منه أفعل التفضيل لئلا يلتبس أحدهما بالآخر [2].

وهناك من الألوان ما هو مسموع عن العرب وعده النحاة شاذا، كَأَسْوَدُ من حلك الغراب، وأَبْيَضُ من اللبن .

غير أن عباس حسن لا يرى فيه شذوذا، وأن منع التفضيل من كل ما دل على لون تضييق لا داعي له، ولا سيما بعد ورود السماع به واشتداد الحاجة إلى القياس على ذلك بسبب ما كشف عنه العلم في عصرنا ودلت عليه التجربة الصادقة من تعدد الدرجات في اللون الواحد، والعاهة الواحدة .. [3].

وهو في هذا يؤيد تجويز بعض الكوفيين التعجب من لفظي السواد والبياض - وإن كان دون سائر الألوان - حجتهم في ذلك أنهما أصل الألوان، ومنهما يتركب سائرها من الحمرة والصفرة والصهبة والشهبة إلى غير ذلك[4]. من ذلك قول رؤبة [رجز] :

- وَجَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا الفَضْفَاضِ ** أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ -

وقول المتنبي (وهو كوفي) [بسيط] :

- أَبْعِدْ بَعِدْتَ بَيَاضًا لَا بَيَاضَ لَهُ ** لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ[5]-

وقول طرفة (وهو إمام يستشهد بقوله) [بسيط] :

---

(1)- ينظر شرح المفصل 6 / 91، وشرح التصريح 2 / 92 - 93 .

(2)- ينظر شرح التصريح 2/ 93، والأبنية الصرفية، ص 199. وهي - من منظور عباس حسن - حجة واهية تدفعها القرائن من ذلك دخول "من" على المفضل عليه في مثل : فلان أبيض من فلان. وهذا الزرع أخضر من ذاك. فيكاد يمتنع اللبس في هذا النوع من التفضيل. ينظر النحو الوافي 3 / 398

(3)- ينظر النحو الوافي، هامش 3 / 398 .

(4)- ينظر الإنصاف 1 / 150 - 151، والنحو الوافي، هامش 3 / 399 .

(5)- ينظر العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب لناصيف اليازجي، دار صادر، بيروت (د.ت) ص 136. وقد خرج البيت على أنه ليس أفعل تفضيل. قال ذلك العروضي وابن جني، ويكون التركيب : "لأنت في عيني أسود [لأنت] من الظلم ". وما دام المتنبي كوفيا نشأ على لسان أهل الكوفة وهم يجيزون ذلك، يرجح أن الكلمة أفعل تفضيل .

- إِذَا الرِّجَالُ شَتَوْا واشْتَدَّ أَكْلَهُمُو ** فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ[1]-

أما البصريون فقد منعوا هذا منعا مطلقا، وعدوا ما استشهد به الكوفيون ضرورة لا يقاس عليها، أو أن يكون «أبيض» (أَفْعَل) الذي مؤنثه (فَعْلَاء)، كقولك: أبيض بيضاء بمعنى اسم الفاعل، وليس من باب أفعل التفضيل، فكأنه قال في الأول: جسد مبيض من أخت بني إباض، وفي الثاني : فأنت مُبَيِّضُهُم[2].

وقد جوز بعض أئمة الكوفيين كالكسائي وهشام الضرير مجيء التعجب في العاهات دون الألوان[3] .

وقد فرق الرضي بين الألوان والعيوب الظاهرة والباطنة، فجوز صوغه من الباطنة دون الظاهرة، نحو : فلان أَبْلَهُ من فلان، وأَجْهَلُ منه وأَحْمَقُ وأَرْعَنُ وأَهْوَجُ وأَخْرَقُ وأَعْجَمُ. على أن الوصف يأتي في بعضها على (أَفْعَل فَعْلَاء) (أي لغير التفضيل) تقول : أبله بلهاء وأحمق حمقاء وأرعن رعناء، وهكذا[4] ...

وقد يكون هذا الخلاف بين النحاة في التجويز والمنع أحد الأسباب التي أدت بالمجمع إلى التخفيف من هذه الشروط، أخذا بقول الكوفيين والأخفش من البصريين.

لذا لم يذكره من بين شروط صياغة أفعل التفضيل[5]. وقد رأى عباس حسن أن المذهب الكوفي في إباحته الصياغة من الألوان والعيوب أقرب إلى السداد واليسر[6].

9 - ألا يستغنى عنه بمرادفه : نحو: «قال» من القائلة، فإنهم لا يقولون : ما أقيله، استغناء بقولهم « ما أكثر قائلته »، ونحو : سَكِرَ وقَعَدَ وجَلَسَ، فإنهم لا يقولون كذلك : ما أسكره وأقعده وأجلسه، استغناء بقولهم «ما أَشَدَّ سُكْرَهُ»، وأَكْثَرَ قُعُودَه وَجُلُوسَه. وقد زاد ابن عصفور قَامَ وغَضِبَ ونَامَ، ويبدو أنه جانب الصواب في عدِّ نام ضمن هذه

(1)- ينظر الإنصاف 1 / 148 وما بعدها، وشرح المفصل 6 / 93، والنحو الوافي 3 / 398 - 399.

(2)- ينظر الإنصاف 1 / 152 - 153، وشرح المفصل هامش 6 / 93، والأبنية الصرفية، ص 200 .

(3)- ينظر الهمع 2 / 166، والنحو الوافي، هامش 3 / 351، والأبنية الصرفية، ص 200 .

(4)- ينظر شرح الكافية 2 / 213، والنحو الوافي 3 / 399 .

(5)- ينظر الأبنية الصرفية، ص 201، والنحو الوافي، هامش 3 / 351.

(6)- ينظر النحو الوافي، هامش 3 / 351.

الأفعال، فقد حكى سيبويه : مَا أَنْوَمَه، وقالت العرب : هو أَنْوَمُ من فهد [1].

وإذا أريد التفضيل من فعل افتقر إلى بعض الشروط السالفة الذكر، صيغ منه بطريقة غير مباشرة ؛ بأن يؤتى بـ (أَفْعَل) من فعل قياسي، مستوف للشروط ويجعل مصدر الفعل غير المستكمل للشروط تمييزا له بعد «أَشَدَّ» ونحوها، فلا نقول في الأحمر مثلا : هو أحمر منه، وفي الأبيض هو أبيض منه، وفي الأعرج هو أعرج منه، وإنما نقول : هو أَشَدُّ حُمْرَةً، وأَكْثَرُ بَيَاضًا، وأَشَدُّ عَرَجًا ؛ لأنه - على رأي سيبويه معللا بقول الخليل - « صار عندهم بمنزلة اليد والرجل، وما ليس فيه فعل من هذا النحو، ألا ترى أنك لا تقول: مَا أَيْدَاهُ، ولا مَا أَرْجَلَهُ، وإنَّما تقول: مَا أَشَدَّ يَدَهُ، ومَا أَشَدَّ رِجْلَه ونحو ذلك»[2].

وقد يرد أفعل التفضيل مجردا من معنى التفضيل، نحو قوله تعالى ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [3]، أي عالم بكم، وقوله تعالى ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[4] أي وهو هين عليه، وقول الشنفرى [طويل] :

- وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ ** بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ[5]-

وهو في هذه الحال مؤول إما باسم الفاعل، وإما بالصفة المشبهة، تأويلا قياسيا عند المبرد وسماعيا عند غيره[6]، كابن مالك [7] وهو الأرجح في نظرنا. إلا أن بعضهم يرى عدم تجرد أفعل التفضيل من معنى التفضيل لا سماعا ولا قياسا، فأبو عبيدة مثلا يرى في قوله تعالى ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ أنه لا مانع من جعله للتفضيل، باعتبار بعض الوجوه، أي أعلم بكم من غيره العالم ببعض أحوالكم. فالمشاركة في مطلق علم، ويرى في قوله تعالى ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ أن التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على

(1)- ينظر الكتاب 4 / 99، وشرح التصريح 2 / 93 .

(2)- الكتاب 4 / 98، وينظر شرح المفصل 6 / 91 - 92، وشرح الكافية 2/ 213، وشرح ابن عقيل 2/ 175 وشرح التصريح 2 / 101 - 102، وحاشية الخضري 2 / 74 .

(3)- الإسراء : 54 .

(4)- الروم : 27 .

(5)- ينظر كتاب أعجب العجب في شرح لامية العرب للزمخشري، طبعة الخانجي، ط 1 القاهرة 1328 هـ ص 12، وشرح ابن عقيل 2 / 182، والهمع 2/ 103، وحاشية الصبان 3/ 37 - 38 .

(6)- ينظر شرح الكافية 2 / 217، وحاشية الصبان 3 / 37 .

(7)- ينظر التسهيل، ص 134

الشاهد، أو باعتبار عادة الحوادث لا نفس الأمر[1]...

ولا يخلو أفعل التفضيل من أحد ثلاثة :

1 – أن يكون مجردا من « ال » والإضافة .

2 – أن يكون مقترنا بـ « ال » .

3 – أن يكون مضافا[2] .

وقد وقف النحاة عند كل حالة بالشرح والتوضيح بما لا يسمح المقام بذكره تفاديا للإطالة[3] .

ووردت هذه الصيغة مائة وإحدى وثمانين (181) مرة تتوزع كالآتي :

– ستا وخمسين (56) مرة في سورة البقرة : أول، خير، أدنى، أحرص، أكثرهم، بخير أظلم، أعلم، الأقربين، أُخر، ألد، أكبر، أحق، أزكى، أطهر، أقرب، الوسطى، أكثر، الوثقى، الأخرى، أقسط، أقوم[4].

– وتسعا وعشرين (29) مرة في سورة آل عمران : أخر، أخرى، الدنيا، بخير، أعلم، خير، أولى، أول، أكثرهم، أكبر، الأعلون، أخراكم، أقرب[5].

– وأربعين (40) مرة في سورة النساء: أدنى، الأقربون، أقرب، أكثر، أعلم، خير أقوم، أهدى، أخرى، بآخرين، الأقربين، أولى، الأسفل، أكبر[6].

---

(1)- ينظر شرح ابن عقيل 2 / 182 – 183، وحاشية الصبان 3 / 38 – 39 .

(2)-ينظر شرح ابن عقيل 2 / 176، وشرح الكافية 2 / 214 وأوضح المسالك 3 / 287، 294،296 وحاشية الخضري2/ 74

(3)- وإن كنا قد أطلنا كثيرا في هذا الموضوع رغبة في توضيح أكبر عدد من خصائصه .

(4)- البقرة : (41)-(54، 61، 103، 184[2]، 197، 216، 220، 221[2]، 263، 271، 280)-(61، 282)-(74، 85، 165، 191، 200)-(85، 86، 114، 130، 200، 201، 204، 212، 217، 220)-(96)-(100)-(106)-(114، 140)-(104)-(180، 215)-(184، 185)-(204)-(217[2]، 219)-(228، 247)-(232)-(232)-(237)-(238)-(243)-(256)-(282)-(282)-(282) .

(5)- سورة آل عمران : (7)-(13، 53) – (14، 22، 45، 56، 117، 145، 148، 152، 185) – (15) – (36، 167) – (54،110[2]، 150، 157، 178، 198) – (68) – (96) – (110) – (118) (139) – (153) – (167).

(6)- سورة النساء : (3) – (7[2]، 33) – (11) – (12) – (25، 45) – (25، 46، 59، 66، 77، 128 170، 171) – (46) – (51) – (59، 125) – (66، 77، 84[2]) – (74، 77، 94، 109، 134[2])-(86) – (87، 122) – (91) – (102) – (133) – (135) – (136) – (146) – (163) .

- واثنتين وعشرين (22) مرة في سورة المائدة : أقرب، الآخر، الدنيا، آخرين، أحسن، أكثركم، بشرّ، شرّ، أضل، أعلم، أشد، أقربهم، أوسط، أكثرهم، آخرين، فآخران، الأوليان، أحق، أدنى، لأولنا، خير[1].

- وأربعا وثلاثين (34) مرة في سورة الأنعام : آخرين، أول، أكبر، أخرى، أظلم، الأولين، الدنيا، خير، أكثرهم، بأعلم، أعلم، أسرع، أحق، أكثر، أحسن، أهدى[2].

وجاءت أمثلتها من الصحيح والمعتل، واللازم والمتعدي، وشملت المفرد بنوعيه وجمع المذكر السالم وجمع التكسير، والمعرفة والنكرة، كما شملت كل أبواب الفعل: (فَعَل يفعُل) و(فَعَل يفعِل) و(فعَل يفعَل) و(فعِل يفعَل) و(فعِل يفعِل) و(فعُل يفعُل).

وذكر العلماء أن أفعل التفضيل يأتي بناؤه من (فعَل وفعِل وفعُل)[3]. وشملت الصيغ المحصاة كل أحوال أفعل التفضيل من حيث تجرده من (ال) واتصالها به، ومن حيث إضافته، ومن حيث ذكر الجارة للمفضول وحذفها .

واقتضت الدراسة تصنيف هذه الصيغ إلى ست (6) مجموعات :

1 - المجرد من (ال) والإضافة .

2 - المحلى بـ (ال) .

3 - المضاف إلى معرفة أو نكرة .

4 - المذكور فيه (من) الجارة للمفضول .

5 - المحذوف فيه (من) الجارة للمفضول .

6 - ما جاء فيه أفعل التفضيل على غير بابه .

ونشير إلى أننا سندرس من كل مجموعة عينة نختارها .

---

(1)- سورة المائدة : (8) - (27) - (33، 41) - (41) - (50) - (59) - (60) - (60) - (60) - (61) - (82) - (82) - (89) - (103) - (106) - (107) -(107) - (107) -(108) - (114) - (114).

(2)- الأنعام : (6، 133) - (14، 94، 110، 163) - (19، 78) - (19، 164) - (21، 93، 114، 157) - (25) - (29، 32، 70، 130) - (32، 57) - (37، 111) - (53) - (58، 117 ،[2] 119، 124) - (62) - (81) - (116) - (152) - (157).

(3)- ينظر الكتاب 1 / 73، وشرح المفصل 6 / 92 .

أولا - أفعل التفضيل المجرد من (ال) والإضافة

ورد أفعل التفضيل من هذه المجموعة [1] مائة وخمس (105) مرات تتوزع كالآتي:

- أربعا وثلاثين (34) مرة في سورة البقرة : خير، أدنى، أشد، أظلم، أعلم، أخر، أكبر، أحق، أزكى، أطهر، أقرب، أقسط، أقوم [2].

- وإحدى عشر (11) مرة في سورة آل عمران : أخر، أخرى، خير، أعلم، أكبر أقرب[3].

- وتسعا وعشرين (29) مرة في سورة النساء : أدنى، أقرب، أكثر، أعلم، خير أقوم، أهدى، أحسن، أشد، أصدق، آخرين، أخرى، أولى، أكبر [4].

- وإحدى عشر (11) مرة في سورة المائدة : أقرب، آخرين، أحسن، بشرّ، شر، أضل، أعلم، آخران، أحق، أدنى [5].

- وعشرين (20) مرة في سورة الأنعام : آخرين، أكبر، أخرى، أظلم، خير، أعلم، أحق، أحسن، أهدى [6] .

من بين صيغ هذه المجموعة كلمة « أشدّ» في قوله تعالى ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[7]، وفي قوله تعالى ﴿يُحِبُّونَهُمْ

(1)- للتذكير، فإن ما يأتي في هذه المجموعة، قد يأتي في مجموعة أخرى كالمجموعة التي ذكرت فيها (من) الجارة للمفضول، أو التي حذفت منها، أو المجموعة التي جاء فيها أفعل التفضيل على غير بابه .

(2)- البقرة : (54، 61، 103، 106، 184^{2}، 216، 220، 221^{2}، 263، 271، 280)- (61، 282) - (74، 165، 191، 200) - (114، 140) - (140) - (184، 185) - (217^{2}، 219) - (228، 247) - (232) - (232) - (237) - (282) - (282) .

(3)- آل عمران : (7) - (13) - (15، 110، 157، 178، 198) - (36، 167) - (118)- (167) .

(4)- النساء : (3) - (11) - (12) - (25، 45) - (25، 46، 59، 66، 77، 128، 170، 171) - (46) - (51) - (59، 86، 125) - (66، 77، 84^{2}) - (87، 122) - (91، 133) - (102) - (135) - (153).

(5)- المائدة : (8) - (41) (50) - (60) - (60) - (60) - (61) - (106، 107) - (107) - (108).

(6)- الأنعام : (6، 133) - (19، 78) - (19، 164) - (21، 93، 114، 157) - (32) - (53، 58، 117^{2}، 119، 124) - (81) - (152) - (157).

(7)- البقرة : 74 .

﴿كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾[1]. هي (أَفْعَل) من الصحيح المضعف شدّ يشُد شدّا ويشِدّ، إذا قوي، تحتمل عين مضارعه الضم والكسر[2].

وكل ما أحكم وأوثق فقد شدّ وشدّد، تقول : شد الله ملكه وشدّده، قواه، ومنه قوله تعالى ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ﴾[3]، وقوله تعالى ﴿اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي﴾[4]، وقوله ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ﴾[5]. والشدة: الصلابة والجلادة، وهي نقيض اللين وتكون في الجواهر والأعراض، وفي قوى النفس وفي العذاب، والشديد: القوي الشجاع. والأَشُدُّ : اكتمال العقل والبلوغ[6]. قال تعالى ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾[7]، وقال ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾[8]. قال ابن فارس:

« الشين والدال أصل واحد يدل على القوة في الشيء، وفروعه ترجع إليه »[9].

وأشرنا في بداية الفصل إلى أنه إذا أريد التفضيل من فعل افتقر إلى بعض الشروط صيغ بطريقة غير مباشرة، بأن يؤتى من فعل قياسي مستوف للشروط، ويجعل مصدر الفعل غير المستكمل للشروط تمييزا له بعد «أشد» ونحوها ؛ كأكثر وأسرع وأحسن ...

ولكن القرآن في الآيتين السابقتين استعمل «أشد» مع كلمتي (قَسْوَةً، وَحُبًّا) وهما مما يمكن بناء أفعل التفضيل من فعليهما، ولم يستعمل «أقسى من الحجارة» ولا «أحب لله»، وإنما استعمل «أَشَدُّ قَسْوَةً»، و«أَشَدُّ حُبًّا»، فما سبب ذلك ؟

---

(1)- البقرة : 165 .

(2)- قال الجوهري : « لا يأتي في المضاعف (يفعِل) بالكسر إلا ويشركه (يفعُل) بالضم، إذا كان متعديا » الصحاح، مادة (حبب) .

(3)- ص : 20 .

(4)- طه : 31 .

(5)- محمد : 4.

(6)- ينظر اللسان ن مادة (شدد)، والمفردات، كتاب الشين، ص 256 .

(7)- الأحقاف : 15 .

(8)- الأنعام : 152، والإسراء : 34 .

(9)- مقاييس اللغة، باب ما جاء من كلام العرب أوله شين في المضاعف والمطابق 3 / 179 .

للعلماء في هذا تخريجات، يقول الزمخشري :« فإن قلت : لم قيل : أشد قسوة وفعل القسوة مما يخرج منه أفعل التفضيل وفعل التعجب ؟[1] قلت : لكونه أبين وأدل على فرط القسوة، ووجه آخر، وهو أن لا يقصد معنى الأقسى، ولكن قصد وصف القسوة بالشدة كأنه قيل : اشتدت قسوة الحجارة، وقلوبهم أشد قسوة »[2] بمعنى أن أفعل التفضيل جاء في الآية بعد (أشد) ليكون أبين وأدل على فرط القسوة .

ثم إن كلمة « أشد » جاءت بالإفراد على الرغم من أنها خبر عن جمع، وحقها أن تذكر معها (من) لكنها حذفت، وهو مكان حسن حذفها فيه، حيث وقع أفعل التفضيل خبرا عن المبتدأ [3].

ولـ (أو) السابقة لـ (أشدّ) معان متعددة ذكرها المفسرون [4]. وقد استحسن أبو حيان أنها للتنويع، وكأن قلوبهم على قسمين: قلوب كالحجارة قسوة، وقلوب أشد قسوة من الحجارة، فما كان أشدّ كان مشاركا في مطلق القسوة، ثم امتاز بالأشدية [5]. لذا جيء بـ (أشدّ) سابقة لـ (قسوة) لإظهار هذا الامتياز .

أما (أَشَدُّ حُبًّا)، فقد عدل عن أحب مع أنها يجوز التعجب بها والتفضيل « لما تقرر في العربية أن أفعل التفضيل وفعل التعجب من واد واحد، وأنت لو قلت : ما أحب زيدا لم يكن ذلك تعجبا من فعل الفاعل، إنما يكون تعجبا من فعل المفعول ولا يجوز أن يتعجب من الفعل الواقع بالمفعول، فينتصب المفعول به كانتصاب الفاعل لا تقول: ما أضرب زيدا، حل به الضرب. وإذا تقرر هذا فلا يجوز زيد أحب لعمرو لأنه يكون المعنى أن زيدا هو المحبوب لعمرو، فلما لم يجز ذلك عدل إلى التعجب.

وأفعل التفضيل مما يسوغ منه ذلك، فتقول : ما أشد حب زيد لعمرو، وزيد أشد حبا لعمرو من خالد لجعفر، على أنهم قد شذوا، فقالوا: ما أحبه إليّ، فتعجبوا من فعل

(1)- معنى هذا أن "قسا" يجوز أن يبنى منه أفعل التفضيل وفعل التعجب بجواز اجتماع الشروط المجوزة لبناء ذلك، وهي كونه من فعل ثلاثي مجرد متصرف تام، قابل للزيادة والنقص مثبت ... ينظر البحر 1 / 429 .

(2)- الكشاف 1 / 290، وينظر البحر 1 / 429 .

(3)- ينظر البحر 1 / 428 .

(4)- فهي بمعنى (الواو)أو بمعنى(أو)أو للإبهام أو للإباحة أو للشك أو للتخيير أو للتنويع.. ينظر البحر 1 / 428

(5)- المرجع نفسه، ص. ن.

المفعول على جهة الشذوذ، ولم يكن القرآن ليأتي على الشاذ في الاستعمال والقياس، ويعدل عن الصحيح الفصيح»[1]. بمعنى أن اللام تدخل على المفعول به وإلى تدخل على الفاعل، فما قبل اللام فاعل وما بعدها مفعول به، وما قبل إلى مفعول به وما بعدها فاعل .

وقد روي عن التفتازاني أن القرآن آثر (أَشَدُّ حُبًّا) على (أَحَب) لأن (أَحَب) شائع في تفضيل محبوب على محبوب آخر، تقول: هو «أحبّ» إلي، وقد جاء في القرآن الكريم ﴿قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ [..] أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ..﴾[2] بمعنى أن أحب هو الشائع، بينما (حب) قليل، لذا استعمل كل في موقع نفيا للبس، تقول: أحب فهو محب، وأشد حبا، وتقول: حبيب من (حب) وأحب إلي من حب أيضا[3].

من هذه المجموعة أيضا كلمة «أَدْنَى» في قوله تعالى ﴿قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾[4]، فهي (أَفْعَل) من الثلاثي المجرد المعتل (الناقص الواوي) دنا يدنو دُنُوًّا ودناوة أي قرب[5]. والثلاثي المجرد يأتي لازما من باب نصر أي (فَعَلَ يفعُل)، ويستعمل في الزمان والمكان والمنزلة[6]. وقد ورد فعله في القرآن من المجرد والمزيد بمعنى القرب فقط، فمن المجرد قوله تعالى ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾[7] أي قرب ومن المزيد قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَابِيبِهِنَّ﴾[8]، أي يقربن[9].

والظاهر أن هذه الكلمة صفة للتفضيل، ويحتمل أن تكون صفة مشبهة[10]. وقد اختلف العلماء في بنائها ودلالتها إلى ثلاثة أقوال :

---

(1)- البحر 1/ 644 - 645 .
(2)- التوبة : 24 .
(3)- ينظر التحرير والتنوير، 2/ 93 .
(4)- البقرة : 61 .
(5)- ينظر تفصيل الجانب الاشتقاقي للكلمة مع لفظ «الدنيا» في مجموعة (المحلى بأل) .
(6)- ينظر أبنية الأفعال، ص 112 .
(7)- النجم : 8 .
(8)- الأحزاب : 59 .
(9)- ينظر أبنية الأفعال، ص 112. وهي في معظم التفاسير بمعنى «يسدلن»، وهو لا يخلو من معنى القرب والتقريب
(10)- ينظر معجم مفردات الإبدال والإعلال، ص 111 .

1 - فهي عند الزجاج تفيد معنى القرب، والأصل أدْنَوُ من الدُّنُوّ، قلبت واوها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها[1].

2 - وهي عند الأخفش الصغير بمعنى الدناءة، خفّفت همزتها، أي أن أصلها «أَدْنَأُ» من دَنَأَ يَدْنَأُ دَنَاءَةً[2]. وعلى هذا التخريج تكون الصيغة من (فعَل يفعَل)، لأن لامها في هذه الحالة حرف حلق.

3 - وقيل: إنها بمعنى الرديء، أي أن أصلها أَدْوَنُ، من الشيء الدُّون، وهو الرديء حدث فيها قلب مكاني، فَأُخِّرت عينها إلى مكان اللام، فصارت أَدْنَوُ، فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، فهي إذا على وزن (أَفْلَع) [3].

وقد جمع أبو حيان هذه الأقوال الثلاثة، يقول: « أدنى أفعل التَفْضِيل من الدُّنُوّ وهو القرب، يقال منه دنا يدنو دنوا، وقال علي بن سليمان الأخفش هو (أَفْعَل) من الدناءة، وهي الخسة والرداءة، خَفَّفت الهمزة بإبدالها ألفا، وقال أبو زيد في المهموز دَنُؤَ الرجل يَدْنُؤُ دَنَاءَةً، ودَنَأَ يَدْنَأُ، وقال غيره : هو (أَفْعَل) من الدون، أي أحط في المنزلة، وأصله «أَدْوَنُ» فصار وزنه (أَفْلَع)، نحو : أولى لك، هو (أَفْعَل) من الويل، أصله «أَوْيَل» فقلب »[4].

وجاءت هذه الكلمة دالة على القرب أي الدنو[5] في كل الآيات التي وردت فيها باستثناء الآية السابقة، فإنها تحتمل معنى القرب، وتحتمل معنى الدناءة والخساسة، قال العكبري : « أدنى ألفه منقلبة عن واو ؛ لأنه من دنا يدنو إذا قرب، وله معنيان : أحدهما أن يكون المعنى ما تقرب قيمته بخساسته ويسهل تحصيله، والثاني أن يكون بمعنى القريب منكم لكونه في الدنيا »[6] .

---

(1)- ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، بيروت 1988، 1 / 143 .
(2)- ينظر الدر المصون، 1 / 395 .
(3)- ينظر الدر المصون، 1 / 395، والبحر 1 / 381 .
(4)- البحر 1 / 381، وينظر الجامع، مج 1، 1 / 428، والإملاء 1 / 39.
(5)- ينظر على سبيل المثال الكشاف 1/ 404 - 497، والإملاء 1/ 39، 120، والجامع، مج 2، 3/ 401 والبحر 3 / 172، و4 / 51، وتفسير الجلالين، ص 166 .
(6)- الإملاء 1 / 39 .

ومنها كذلك «أَقْسَط»، في قوله تعالى ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ﴾[1]. فهي (أَفْعَل) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم، قَسَط يقْسِط قسطا، من باب (فعَل يفعِل)، إذا عدل. يقال: قسط فلان قِسطا بكسر القاف عدل، وقَسَط قَسْطا بفتحها جار وانحرف عن الحق، فهو قاسط، قال تعالى ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾[2]. وأقسط عدل، يقال: فلان مقسط في حكمه أي عادل، وقسّط الشيء جعله أقساطا أي أجزاء، كدفع الدين، أو ثمن الشيء بالتقسيط في أوقات معلومة مثلا. وقسّط النفقة على عياله قترها، والقسط: العدل [3] قال تعالى: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[4]. وقد وردت الكلمة في الآية أفعل تفضيل بمعنى أعدل في حكم الله ألا يقع التظالم[5]. وقيل إن في الكلمة شذوذا، فهي مشتقة من الرباعي على وزن (أفعل)، يقال: أقسط الرجل إذا عدل، ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[6]. وقد راموا خروجه عن الشذوذ الذي ذكروه، بأن يكون أَقْسَط من قَاسِط على طريقة النسب بمعنى ذي قسط[7]. وقيل هو من قسُط بضم السين، مثل أكرم من كرُم، وقيل من القِسط بكسر القاف وهو العدل، وهو مصدر لا فعل له، وليس من الإقساط ؛ لأن الإفعال لا يبنى منه أفعل[8].

وقد ذكر الزمخشري أن (أَقْسَط وَأَقْوَم) يجوز على مذهب سيبويه أن يكونا من أقسط وأقام[9]، كما يجوز أن يكون أَقْسَط من قاسِط، على طريقة النسب، بمعنى ذي قسط، وأَقْوَم من قَوِيم[10].

---

(1)- البقرة : 282 .

(2)- الجن : 14 .

(3)- ينظر المفردات، كتاب القاف، ص 403، واللسان، مادة (قسط).

(4)- المائدة : 42 .

(5)- ينظر الكشاف 1 / 404، والجامع، مج 2، 3 / 401، والبحر 2 / 368 .

(6)- الممتحنة : 8، والحجرات : 9.

(7)- ينظر الكشاف، 1 / 404 .

(8)- ينظر البحر 2 / 366 .

(9)- لأن سيبويه وبعض النحاة يجوزون صياغة التفضيل والتعجب من الرباعي المهموز، سواء كانت هذه الهمزة للتعدية نحو أعطى، أو لغيرها نحو أفرط، ينظر الكتاب 1/ 73، وشرح المفصل 6/ 92 والبحر 2 / 366، والتحرير والتنوير 3 / 116.

(10)- ينظر الكشاف 1 / 404، والبحر 2 / 368، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم 4 / 166

وهو مشكل عند الطاهر بن عاشور ؛ لأنه ليس لهذه الزنة فعل واستشكل أيضا بأن بناءه من الجامد أشد من بنائه من الرباعي [1].

وقد ردّ أبو حيان على أقوال الزمخشري بأن سيبويه لم ينص على أن (أَفْعَل) للتعجب يكون من (فعَل وفعِل وفعُل وأَفْعَل). والظاهر عنده أن (أَفْعَل) الذي للتعجب يبنى من (أَفْعَل)، وكذلك أفعل للتفضيل، فما كان قياسيا في التعجب، فهو كذلك في التفضيل، وهو ما نص عليه النحويون [2].

ورجح أن يكون «أقسط» مبنيا من الثلاثي المجرد «قَسَطَ»، الذي هو بمعنى عدل. وقد ذكر ابن السكيت في الأضداد وابن القطاع في الأفعال أن (قَسَطَ) يأتي بمعنى عَدَلَ وبمعنى جَارَ، بينما لا يأتي «أَقْسَطَ » إلا بمعنى عَدَلَ لا غير [3].

ومنها كذلك كلمة (أعلم) في قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ﴾[4]. فهي (أَفْعَل) من الثلاثي الصحيح السالم المتعدي علِم الشيء يعلَمه عِلما، فهو عَالِم وعَلِيم من باب «فرِح». ويجمع على عَالِمُون وعُلَماء، وعلم بالشيء شعر به ودرى. وعلّمه: منحه العلم والمعرفة، وتعلّم الأمر عرفه وأتقنه، والعالَم : الخلق كله. وقيل : كل ما حواه الكون ويجمع على عوالم وعالمون. والعلامة السمة المميزة وتجمع على علامات والعلاّم والعلاّمة : الواسع العلم، والعليم: الكثير العلم، والمعلوم المعروف، والعَلَم: الجبل أو الراية، ويجمع على أعلام، والعِلم : إدراك الشيء بحقيقته [5] .

وما جاء من هذه الصيغة يدل كله على التفضيل باستثناء (أَعْلَمُ) في الآية السابقة، فهي تحتمل الدلالة على التفضيل، وتحتمل أن تكون بمعنى «عَلِيم»، أي عليم بأعدائكم، وعلى هذا الأساس تكون من أفعل التفضيل الذي على غير بابه [6].

---

(1)- ينظر التحرير والتنوير، 3 / 115 .

(2)- ينظر البحر 2 / 368 .

(3)- المرجع نفسه، ص. ن .

(4)- النساء : 45 .

(5)- ينظر اللسان، مادة (علم)، والمفردات، كتاب العين، ص 343 - 345، ومقاييس اللغة، باب العين واللام وما يثلثهما 4 / 109، ومعجم الألفاظ والأعلام القرآنية، مادة (علم).

(6)- ينظر البحر، 3 / 272 .

وقد نسب العلم في كل الآيات التي وردت فيها هذه الصيغة إلى الله، مما يدل على أنه بالرغم مما للعبد من حظ في صفة العلم، فإن علم الله يفارق علم الإنسان في الأشياء كلها [1] ؛ « فهو الله العالم بما كان، وما يكون قبل كونه، وبما يكون ولـمَّا يكن بعد قبل أن يكون، لم يزل عالما بما كان وما يكون، ولا يخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء سبحانه وتعالى، أحاط علمه بجميع الأشياء باطنها وظاهرها، دقيقها وجليلها على أتم الإمكان »[2] .

وفي قوله تعالى ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾[3] يخيل إلى القارئ في أول وهلة أن هناك مشاركة بين اليهود والنصارى وبين الله في العلم، ولكن الأمر بخلاف ذلك فقد جاء الأسلوب على سبيل التهكم بهم والاستهزاء، على تقدير أن يظن بهم علم وهو أسلوب نظير قول حسان [وافر] :

- أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكُفْءٍ[4] ** فَشَرُّكُمَا لِخَيْرِكُمَا الْفِدَاءُ[5] -

كما توسط المسؤول عنه في هذا الآية، وقد يجوز في العربية أن يتقدم أو يتأخر[6]، تقول: أَأَعْلَمُ أَنْتُمْ أَمِ اللَّهُ؟ ويجوز: أَأَنْتُمْ أَمِ اللَّهُ أَعْلَمُ؟ لكن توسطه هنا أحسن من تقدمه أو تأخره[7].

ومن هذه المجموعة أيضا «آخر»، وهي أفعل تفضيل[8] على وزن (أَفْعَل) من الثلاثي المجرد الصحيح المهموز، من باب (فعَل يفعَل)، وأصلها أأخر، من التأخر، اجتمعت همزتان في كلمة واحدة، فاستثقلتا فأبدلت الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها،

---

(1)- ينظر المقصد الأسنى، ص 62، وموسوعة له الأسماء الحسنى، 1 / 124 - 125 .

(2)- اللسان، مادة (علم).

(3)- البقرة : 140 .

(4)- وفي رواية : ولست له بند، ينظر الأضداد لابن الأنباري، ص 24 .

(5)- الديوان، تحقيق عبد الرحمن البرقوقي، نشر دار الأندلس بيروت 1980، ص 64 .

(6)- وعرض عبد القاهر الجرجاني لهذا الأسلوب في فصل التقديم والتأخير، ومتى يتقدم المسند إليه مع الاستفهام التقديري والتكبيري. ينظر دلائل الإعجاز، تصحيح وتعليق محمد رشيد رضا دار المعارف للطباعة والنشر، بيروت 1978، ص 92 - 93 .

(7)- ينظر البحر، 1 / 587 .

(8)- وقيل : هي صفة مشتقة على صيغة أفعل التفضيل بمعنى الصفة المشبهة، ينظر معجم مفردات الإبدال والإعلال، ص 17 .

فأصبحت أاخر، وصارت تكتب إملائيا آخر[1]. تقول : أخّر الميعاد أجّله، وتأخر ضد تقدم، والآخر : الغير، والجمع آخرون، والآخرة : دار البقاء، نظير الدنيا دار الفناء. وآخر الشيء نهايته، والآخِر ضد الأول، والآخِر من أسماء الله الحسنى الباقي بعد كل شيء [2]. ومعنى الكلمة في الأصل أشد تَأَخُّرًا، ثم استعملت بمعنى « مغاير »، وهي صفة ممنوعة من الصرف للوصف ووزن الفعل، وتثنى على آخران أو آخرَيْن، وتجمع على آخرون أو آخرِين، أما مؤنثها فأخرى، وهي أيضا بمعنى (مُغَايِر) وممنوعة من الصرف لألف التأنيث. وتجمع على أُخر، وهذه الأخيرة ممنوعة من الصرف للوصفية والعدل [3].

وهناك الآخر المقابل للأول، والأخرى المقابلة للآخرة، ويختلفان مع «آخر» الذي نحن بصدد دراسته، في الحكم والمدلول. فأما اختلافهما في الحكم، فإن (آخر) التي هي أفعل التفضيل غير مصروفة، والأخرى مصروفة، وأما اختلافهما في المدلول فإن مدلول غير المصروفة مدلول «غير»، بينما مدلول المصروفة مدلول متأخرة، قال تعالى ﴿قَالَتْ أُولَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ﴾ [4]، وقال تعالى ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى﴾[5] و(آخر) الذي بمعنى «غير» لا يمكن أن يكون ما اتصل به إلا من جنس الذي قبله، تقول : مررت بك وبرجل آخر، ولا يجوز : اشتريت هذا الفرس وحمارا آخر ؛ لأن الحمار ليس من جنس الفرس.

وقد وردت الصيغة موزعة في الآيات بين المفرد بنوعيه، والمثنى المذكر وجمع التكسير. ففي قوله تعالى مثلا ﴿اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾[6]، ذكر أبو جعفر النحاس أن (آخر) في هذه الآية ينبني على معنى غامض في العربية، ذلك أن معنى (آخر) في العربية يكون من جنس الأول، تقول مثلا : مررت بكريم وكريم آخر، فوجود (آخر) هنا يدل على أنه من جنس الأول، بينما لا تجيز العربية مثل : مررت بكريم

(1)- ينظر المقتضب، هامش 3 / 243، والتكملة ص 264، والإملاء 1/ 16، والدر المصون 2 / 270 واللسان، مادة (أخر)، ومعجم مفردات الإبدال والإعلال، ص 17 .

(2)- ينظر اللسان، مادة (أخر)، والقاموس المحيط، فصل الهمزة باب الراء 1 / 376.

(3)- ينظر المقتضب 3/ 244، والبحر 2 / 39 - 40.

(4)- الأعراف : 39 .

(5)- الليل : 13 .

(6)- المائدة : 106 .

وخسيسٍ آخر، ومررت برجل وحمار آخر، فوجب على هذا الأساس أن يكون معنى قوله تعالى﴿أَوْ آخَرَانِ مِنكُمْ﴾ أي عدلان، والكفار لا يكونون عدولا[1].

غير أن أبا حيان يرى أن ما جاء في الآية مخالف للأمثلة التي ذكرها النحاس ؛ لأنه - على حد تعبير أبي حيان - مثل بآخر وجعله صفة لغير جنس الأول، بينما ما جاء في الآية من قبيل ما تقدم فيه آخر على الوصف، واندرج في الجنس الذي قبله، ولا يعد جنس وصف الأول، نحو : جاءني رجل مسلم وآخر كافر، ونحو : مررت برجل قائم وآخر قاعد. فلو أخرنا كلمة (آخر) في هذه الأمثلة ما جاز ذلك فلا يمكن القول : جاء رجل مسلم وكافر آخر، ومررت برجل قائم وقاعد آخر ... لذا ليست الآية من هذا القبيل، وإنما التركيب فيها : جاء اثنان ذوا عدل منكم وآخران من غيركم، إذ (آخَرَانِ) من جنس قوله تعالى (اثْنَانِ) ولاسيما إذا قدر بـ (رَجُلَان اثْنَانِ) و(آخَرَانِ) هما من جنس قولنا (رجلان اثنان)، ولا يعد وصفا لقوله (ذوا عدل منكم)، وإن كان مغايرا لقوله (مِنْ غَيْرِكُمْ)، كما لا يعد وصف الجنس في مثل: عندي رجلان اثنان مسلمان وآخران كافران، إذ ليس من شرط (آخر) إذا تقدم أن يكون من جنس الأول بعد وصفه، وهو لسان العرب[2].

(1)- ينظر البحر 4 / 45 .

(2)- ينظر المرجع نفسه 4 / 45 - 46 .

ثانيا ـ المحلى بـ «ال»

ورد أفعل التفضيل من هذه المجموعة خمسا وأربعين (45) مرة موزعة كالآتي:

- خمس عشرة (15) مرة في سورة البقرة : الدنيا، الأقربين، الوسطى، الأخرى[1].
- وعشر (10) مرات في سورة آل عمران : الدنيا، الأعلون[2].
- وتسعا (9) في سورة النساء : الأقربون ،الدنيا، الأقربين، الأسفل[3].
- وأربعا (4) في سورة المائدة : الآخر، الدنيا، الأوليان[4].
- وخمسا (5) في سورة الأنعام : الأولين، الدنيا[5].

من صيغ هذه المجموعة كلمة (الدُّنْيَا) في قوله تعالى ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾[6]، فهي (فُعْلَى) من الثلاثي المجرد المعتل (الناقص الواوي) دَنَا يَدْنُو دُنُوًّا ودَنَاوَةً، إذا قرب فهو دان، من باب (فعَل يفعُل)، والْأَدْنُونَ جمع دَانٍ وهو الأقْرَبُ نسبا، والدانية: القريبة التداول، كقوله تعالى ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾[7] وأدنى عليه جلبابه أرخاه وأسبله. والدنيا: الحياة الحاضرة، وهي نقيضة الآخرة، ومؤنث الأدنى أي الأقرب، أو الأقل، أو الأردأ، وسميت الدنيا بهذا الاسم لدنوها وتأخر الآخرة، ومنه السماء الدنيا، وهي الأقرب إلينا، وياؤها منقلبة عن واو ؛ لأن (فُعْلَى) إذا كانت اسما من ذوات الواو، أبدلت واوها ياء مثلما أبدلت الواو مكان الياء في (فَعْلى)، فأدخلوها عليها في (فُعْلى) ليتكافآ في التغيير.

---

(1)- البقرة : (85، 86، 114، 130، 200، 201، 204، 212، 217، 220)- (180، 215) - (238) - (256) - (282) .

(2)- آل عمران : (14، 22، 45، 56، 117، 145، 148، 152، 185)- (139).

(3)- النساء : (7، 33)- (74، 77، 94، 109، 134)- (135) - (145) .

(4)- المائدة : (27) - (33، 41) - (107).

(5)- الأنعام : (25) - (29، 32، 70، 130) .

(6)- البقرة : 86.

(7)- الإنسان : 14 .

والأصل في «الدنيا» أن تكون للتفضيل، وقد ذهب العلماء إلى أن أصلها «دنوى»[1] قلبت واوها ياء لاستثقال الواو والضمة على الدال، وعلامة التأنيث في الصفة فخففت بقلبها ياء[2]. وروي عن ابن السراج أن الدنيا في لغة نجد - وتميم خاصة - مؤنثة مقصورة تكتب بالألف، بينما يلحقها الحجازيون وبنو أسد بالمصادر ذوات الواو، فيقولون : دنوي مثل شروي، وكذلك يفعلون بكل (فُعْلَى) موضع لامها واو يفتحون أولها، ويقلبون الواو ياء لأنهم يستثقلون الضمة والواو[3] .

وهي صفة جرت مجرى الأسماء، وقد ذكر معها موصوفها في بعض المواضع من القرآن، كالسماء الدنيا، والحياة الدنيا. وقد ذكرها العلماء في أماكن متعددة من مؤلفاتهم على أنها اسم وتركوا مراعاة الأصل، من ذلك قول المبرد « وأما ما كان من هذا الباب على (فُعْلَى)، فإن واوه تنقلب ياء إذا كان اسما كقولك : الدنيا والقصيا »[4] .

وقد وردت هذه الصيغة صفة لحياة ذكر معها موصوفها في أربعة عشر (14) موضعا[5]، من أصل واحد وثلاثين (31)، وغالبا ما يحذف موصوفها، وتحل محله مستغنية عنه مما جعلها تشبه الأسماء وتأخذ حكمها، ولعل هذا هو السبب الذي جعل العلماء يصنفونها مع الأسماء تاركين مراعاة الأصل، وينعتونها تارة بالاسم وتارة بالصفة الغالبة. قال الزمخشري : « ... والآخرة تأنيث الآخر الذي هو نقيض الأول، وهي صفة الدار بدليل قوله : تلك الدار الآخرة، وهي من الصفات الغالبة وكذلك الدنيا »[6]

ومفهوم الصفة الغالبة عام، ذلك أن الغلبة قد تكون في الأسماء كـ «البيت» على الكعبة، و«الكتاب» على كتاب سيبويه، وقد تكون في الصفات كـ«الرحمن» و« الرب » - من دون إضافة - مقصودا بها الله تعالى، وقد تكون في المعاني، كـ«الخوض» على الشروع في

(1)- ينظر الكتاب، 4/ 239، والمقتضب 1/ 171، والأصول في النحو 3/ 308، وسر صناعة الإعراب، 1/ 88، والمنصف 2/ 161، والممتع 2/ 544، والبحر 1 / 449 - 450، واللسان، مادة (دنا)، وشرح التصريح 2/ 380، والدر المصون 1/ 489

(2)- ينظر سر صناعة الإعراب 1 / 88، والممتع 2 / 545، وشرح التصريح 2 / 380.

(3)- ينظر البحر 1 / 450 .

(4)- ينظر المقتضب 1 / 171، وسر صناعة الإعراب، 1 / 88 .

(5)- ينظر البقرة : (85، 86، 204، 212)- آل عمران : (14، 117، 185)- النساء : (74، 94، 109)- الأنعام : (29، 32، 70، 130).

(6)- الكشاف، 1 / 137 .

الباطل خاصة، وكـ «الآخرة» صفة غالبة على تلك الدار، و«الدنيا» على هذه. وعلى الرغم من كون «الدنيا» من الصفات الغالبة جرت مجرى الأسماء، وترك ذكر موصوفها معها، كأنها ليست من الصفات [1].

نستخلص من أقوال العلماء أن كلمة (الدنيا) تستعمل تارة صفة، وتستعمل تارة استعمال الأسماء، فالتي ذكر معها موصوفها هي صفة، والتي لم يذكر معها صفة جرت مجرى الأسماء، وتعود في الأصل إلى الدنو بمعنى القرب، ولا تحذف منها الألف واللام، إلا في شعر، نحو قول العجاج [رجز] :

- فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَـمَا قَدْ مُدَّتِ ** حَتَّى انْقَضَى قَضَاؤُهَا فَأَدَّتِ [2] -

ومن هذه المجموعة لفظة (الْوُسْطَى) في قوله تعالى ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾[3]، فهي (فُعْلَى) مؤنث الأوسط، من الثلاثي المجرد المعتل (المثال الواوي) وسَط يسِط سِطة، من باب (فعَل يفعِل)، وقيل: وسُط [4].

والوسط مكان النصف بين الطرفين، وَوَسَطَ القومُ صاروا في الوسط، والوسْط بالسكون ظرف بمعنى بين، والوسط المعتدل من كل شيء، أو العدل والخير، ويقال: شيء وسط، أي بين الجيد والرديء، وفي قوله تعالى ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾[5]، أي عدولا وخيارا، ويقال: هو من وسط قومه، أي خيارهم، وأوسطهم أي أعدلهم وأرجحهم عقلا [6]. قال ابن فارس: « الواو والسين والطاء بناء صحيح يدل على العدل والنصف وأعدل الشيء أوسطه ووسطه .. »[7]

(1)- ينظر المرجع نفسه، 1 / 137 - 138 (الحاشية) .

(2) - ينظر خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شرح شواهد الكافية للبغدادي، المطبعة الأميرية بولاق - القاهرة، ط 1 (د.ت)، 3 / 508 - 510 .وقد أسهب في الحديث عن هذا الشاهد

(3) - البقرة : 238 .

4) - ينظر اللسان، مادة (وسط).

(5) - البقرة : 143 .

(6) - ينظر اللسان، مادة (وسط)، والمفردات، كتاب الواو، ص 522، ومقاييس اللغة، باب الواو والسين وما يثلثهما 6 / 108 .

(7) - مقاييس اللغة، باب الواو والسين وما يثلثهما 6 / 108 .

وقيل: سميت الوسطى ؛ لأنها توسطت الصلوات، أو لأنها الفضلى من قولهم للأفضل الأوسط. وقد ذكر المفسرون أقوالا متعددة في أي الصلوات عناها القرآن بالآية[1].

وذهب أبو حيان إلى أن تسميتها بالوسطى لا تخرج عن أحد أمرين : إما لكونها بين شيئين، من وَسَطَ فلان يَسِطُ إذا كان وسَطًا بين شيئين، وإما من وَسَطَ قومه إذا فضلهم، ورجح الأمر الأخير. يقول : « والذي تقتضيه العربية أن تكون الوسطى مؤنث الأوسط بمعنى الفضلى مؤنث الأفضل، وذلك لأن أفعل التفضيل لا يبنى إلا مما يقبل الزيادة والنقص، وكذلك فعل التعجب، فكل ما لا يقبل الزيادة لا يبنيان منه [..] وإذا تقرر هذا، فكون الشيء وسطا بين شيئين لا يقبل الزيادة ولا النقص، فلا يجوز أن يبنى منه أفعل التفضيل ؛ لأنه لا تفاضل فيه، فتعين أن تكون الوسطى بمعنى الأخير والأعدل »[2] .

وقد جاءت الكلمة ضمن خطاب عام لجميع المسلمين، وهو المحافظة على إقامة الصلوات والمداومة عليها في أوقاتها بجميع شروطها، وهذا الأمر شامل للصلاة الوسطى فلم أفردت بالذكر إذًا ؟

ذكر القرطبي أنها أفردت بالذكر على الرغم من مجيئها في عموم الصلوات تشريفا لها، مثلما شرف الله سبحانه وتعالى النبي محمدا (ص) ونوحا في قوله ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾[3]، وشرف النخل والرمان على الرغم من دخولهما في عموم الفاكهة، وذلك في قوله تعالى ﴿فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾[4] وقرأ عبد الله ﴿وَعَلَى الصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ بإعادة حرف الجر على سبيل التوكيد، كما قرأت عائشة «والصلاةَ» بالنصب، وخرجها الزمخشري على أنها نصبت على المدح والاختصاص[5]

(1)- ينظر الكشاف 1 / 375 - 376، والجامع، مج 2، 3 / 209 - 212، والبحر 2 / 249 - 250، والتحرير والتنوير 2 / 467 .

(2)- البحر 2 / 249 .

(3)- الأحزاب : 7 .

(4)- الرحمن : 68 .

(5)- ينظر الجامع، مج 2، 3 / 208 - 209، والكشاف 1 / 376، والبحر 2 / 249.

وذهب أبو حيان إلى أنه يحتمل النصب على الموضع، نحو قولك : مررت بزيد وعمرا، وقرأ قالون (الوُصْطَى) بالصاد - وهي قراءة نافع[1] - أبدلت السين صادا لمجاورة الطاء؛ لأنهما من حيز واحد، وهما لغتان كالصراط ونحوه[2].

وذكر العلماء أن أفعل التفضيل إذا اقترن بـ (ال) طابق موصوفه في الإفراد والتذكير وغيرهما، ولا يجوز عدم المطابقة، كما لا يجوز ذكر «من» معه جارة للمفضول[3]. ولهذا جاءت «الوسطى» مطابقة لموصوفها (الصلاة) في الإفراد والتأنيث .

ولا تخلو العربية من ألفاظ مقترنة بـ (ال) لا يقصد بها المفاضلة، وإنما هي لمجرد الوصف الذي بلغ منتهاه، نحو: الجامع الْأَكْبَر وربك الْأَعْلَى والرفيق الْأَعْلَى والْأَجْدَر بك أن تفعل كذا ...[4]

---

(1)- ينظر الكشاف 1/ 376. وذهب القرطبي إلى أنها منصوبة على الإغراء، ينظر الجامع، مج 2، 3/ 209

(2)- ينظر الكشاف 1/ 376، والجامع، مج 2، 3/ 209، والبحر 2 / 251 .

(3)- ينظر على سبيل المثال شرح ابن عقيل 2 / 179، وأوضح المسالك 3 / 294. أما قول الأعشى [سريع] :

- وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى ** وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ -

فقد خرج على أن " ال " زائدة، أو على أنها متعلقة بأكثر «نكرة» محذوفا مبدلا من أكثر المذكور، والتقدير: ولست بالأكثر أكثر منهم. ينظر شرح ابن عقيل 2/ 180، وأوضح المسالك، 3/ 295-296

(4)- ينظر الزمن في النحو العربي، ص 333 .

ثالثا - المضـــــاف

1 - المضاف إلى معرفة:

ورد أفعل التفضيل مضافا إلى معرفة[1] في ستة وعشرين (26) موضعا :

- ستة (6) مواضع في سورة البقرة : أشد، أحرص، أكثرهم، خير، ألد، أكثر [2].
- وخمسة (5) في سورة آل عمران : خير، أولى، أكثرهم، أخراكم [3].
- وسبعة (7) في سورة المائدة : أكثركم، أشد، أقربهم، أوسط، أكثرهم، لأولنا خير[4].
- وثمانية (8) في سورة الأنعام : أول، أكثرهم، خير، أسرع، أكثر، أكابر [5].

من هذه المجموعة كلمة (أكثر) في قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾[6]. هي (أَفْعَل) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم كثر الشيء يكثر كثرة، ازداد حسيا أو معنويا، من باب (فعُل يفعُل) نقيض القلة، وأكثر الشيءَ وكثَّره جعله كثيرا، وأَكْثَرَ الرَّجُلُ ازداد ماله. وكاثره غالبه بالكثرة، وتكاثر القوم تفاخروا بكثرة العدد، وتكاثر الشيءَ واستكثره رآه كثيرا، والكثرة نماء العدد، تستعمل في زيادة الفضل، والكوثر العدد الكثير أو الخير العظيم، أو نهر في الجنة. والتكاثر المكاثرة والمباهاة بكثرة العدد [7]. قال تعالى: ﴿ أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ﴾[8].

---

(1)- نشير إلى أننا نذكر الصيغة مفصولة عن المضاف إليه إذا كان اسما ظاهرا للاختصار .

(2)- البقرة : (85) - (96) - (100) - (197) - (204) - (243) .

(3)- آل عمران : (54، 150) - (68) - (110) - (153) .

(4)- المائدة : (59) - (82) - (82) - (89) - (103) - (114) - (114) .

(5)- الأنعام : (14، 183) - (37، 111) - (57) - (62) - (116) - (123) .

(6)- البقرة : 243 .

(7)- ينظر اللسان، مادة (كثر)، ومقاييس اللغة، باب الكاف والثاء وما يثلثهما 5 / 160-161، والمفردات كتاب الكاف، ص 426، ومعجم الألفاظ والأعلام القرآنية، مادة (كثر).

(8)- التكاثر 1 .

والفعل كثُر إذا كان مزيدا بالهمزة يأتي في القرآن للدلالة على الكثرة المعنوية، نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا﴾[2]. وإذا كان مزيدا بالتضعيف يأتي للدلالة على الكثرة الحسية[3]، نحو قوله تعالى ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ﴾[4]. وقد دلت في أغلب الآيات المحصاة على الكمية العددية، وغالبا ما كانت هذه الكمية مذمومة، إما بعدم الشكر، وإما بعدم الإيمان وإما بالجهل أو بالفسق أو بعدم العقل. ففي الآية التي نحن بصدد دراستها، وردت ضمن جملة مؤكدة بأن واللام لتبيان فضل الله تعالى على كل الناس، وكلمة «الناس» تفيد العموم ؛ لأن كل واحد لله عليه فضل،وأفضاله لا تعد ولا تحصى،﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾[5].

وكان من المناسب، بل من الواجب أن يقابل الناس هذه النعم بالشكر لله تعالى ؛ إلا أن القرآن أشار بـ « لَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ »، ودل على أن الشاكرين قليل قال تعالى ﴿وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾[6].

وشبيه بهذا قوله تعالى ﴿وَإِنْ تُطِعْ أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾[7].

ونشير إلى أن الله كثيرا ما ذم (الأكثر) في القرآن، فهو غالبا ما يقال للذين يتبعون أهواءهم[8].

ومنها أيضا كلمة «أَكَابِرَ» في قوله تعالى ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[9]. فهي (أَفَاعِل) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم كبُر يكبُر، أي عظم من باب (فعُل يفعُل) ويقال : كبر الأمر أي صار كبيرا، وكبر عليه الأمر شق عليه وثقل،

(1)- الفجر : 12 .

(2)- هود : 32 .

(3)- ينظر أبنية الأفعال، ص 185 .

(4)- الأعراف : 86 .

(5)- إبراهيم : 34 .

(6)- سبأ : 13 .

(7)- الأنعام : 116. وقد اختلفوا في معنى الأرض، أهي الدنيا كما ذكر ابن عباس، أم هي مكة ؟، وعلى هذا الأخير يكون أكثر من في الأرض هم رؤساء مكة. ينظر البحر 4 / 212 .

(8)- ينظر البحر 4 / 212 .

(9)- الأنعام : 123 .

وكبِر الرجل يكبَر من باب (فعِل يفعَل) طعن في السن، فهو كبير. والكبير من أسماء الله الحسنى ومعناه: العظيم ذو الكبرياء. والأكابر والكبراء العظماء والوجهاء والأشراف [1].

ووردت الكلمة مجموعة جمع تكسير على (أَفَاعِل)، وجمع (أَفْعَل) على (أَفَاعِل) قياسي، قال سيبويه: « وأما الأصغر والأكبر، فإنه يكسر على أفاعل »[2]

وقد أضيفت إلى (مُجْرِمِيهَا)، وهذه الأخيرة محل اختلاف بين العلماء، إذ منهم من جعلها مضافا إليه، ومنهم من أجاز كونها بدلا من (أَكَابِر) كأبي البقاء، ومنهم من جعلها مفعولا أول و(أَكَابِر) مفعول ثان، وهو عند أبي حيان خروج عن القاعدة النحوية[3]. إذ أن أفعل التفضيل إذا كانت معه (من) مذكورة أو مقدرة أو كان مضافا إلى نكرة يأتي مفردا مذكرا دائما، سواء أكان لمذكر أم لمؤنث مفرد أم مثنى أم جمع. فإذا أنث أو ثني أو جمع طابق ما هو له في ذلك ولزمه في هذه الحالة، إما الألف واللام، وإما الإضافة إلى معرفة.

وقد خص الله سبحانه وتعالى (الأكابر) هنا دون سواهم ؛ لأنهم أقدر من غيرهم على التحايل والمكر والفساد لرئاستهم وكثرة أرزاقهم، والسيطرة على الضعفاء والمحتاجين. وسنن الله في الأرض أن جعل أتباع الرسل الضعفاء. كما قال تعالى ﴿وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾[4]، وجعل فُسَّاقهم أكَابِرَهُم.

وقرأ ابن مسلم «أَكْبَرَ مُجْرِمِيهَا» على الإفراد، وقد أجيز أن يفرد أفعل التفضيل أو يطابق، إذا أضيف إلى معرفة وكان لمثنى أو جمع أو مؤنث [5]، نحو قوله تعالى ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾[6]، وقد أفاض النحاة في هذه المسألة[7].

(1)- ينظر اللسان، مادة (كبر)، ومقاييس اللغة، باب الكاف والباء وما يثلثهما 5 / 153 - 154، والمفردات كتاب الكاف، ص 420. ومعجم الألفاظ والأعلام القرآنية، مادة (كبر).

(2)- الكتاب 3 / 644 .

(3)- ينظر البحر 4 / 217 .

(4)- الشعراء : 111 .

(5)- ينظر البحر 4 / 217 .

(6)- البقرة : 96 .

(7)- ينظر على سبيل المثال شرح ابن عقيل 2 / 181 - 182، وأوضح المسالك 3 / 296 - 297، والهمع 2 / 103

2 - المضاف إلى نكـرة:

ورد أفعل التفضيل مضافا إلى نكرة في خمسة (5) مواضع :

- موضع واحد في سورة البقرة : أول[1].

- وموضعين (2) في سورة آل عمران : أول، خير[2].

- وموضعين (2) في سورة الأنعام : أول [3].

فكلمة «أول» في قوله تعالى ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾[4]، قيل : إنه من الأسماء التي لا فعل لها [5]. وللعلماء في فائه وعينه أقوال [6] :

1 - ذهب الخليل إلى أنه (أفعل) فاؤه همزة وعينه واو [7].

2 - وذهب سيبويه إلى أنه (أفعل) فاؤه وعينه واوان، واستدل على ذلك بلزوم (من) له، حيث تقول : أول منه ومررت بأول منك [8].

3 - وذهب الفراء إلى أن عينه همزة، من (وَأَل)، وأصله (أَوْأَل)، فخفف بقلب الهمزة الثانية واوا وإدغام الواو في الواو[9]. لكن هذا القول استضعف ؛ لأنه لم يأت على أصله في موضع من المواضع، وما زعمه الفراء بأنهم التزموا التخفيف فيه كما فعل في «النبي» و«البرية» قليل، وقياس تخفيف (أَوْأَل) إنما هو (أَوَل) [10].

---

(1)- البقرة : 41 .

(2)- آل عمران : (96) - (110).

(3)- الأنعام : (94، 110).

(4)- البقرة : 41 .

(5)- ينظر على سبيل المثال الممتع 2 / 566 .

(6)- ينظر الكتاب 3 / 195، والأصول في النحو 3 / 339 - 340، والمنصف 2 / 201 وما بعدها، وسر الصناعة 2 / 600 - 800، والممتع 2 / 563 وما بعدها، والإملاء 1 / 33 - 34، وشرح الكافية 2 / 218، وشرح الشافية 2 / 340 .

(7)- ينظر العين 8 / 368، والمفردات، كتاب الألف، ص 31 .

(8)- ينظر الكتاب 3 / 195 .

(9)- ينظر الممتع 2 / 584، وشرح الكافية 2 / 218 .

(10)- ينظر الممتع 2 / 584 .

4 – وقيل : إنه من آل يؤول، وأصله « أأول »، الهمزة الأولى فيه زائدة، ثم حدث فيه قلب، فأخرت الفاء بعد العين، فأصبح « أوأل » بوزن (أَعْفَل) ثم ةا ت الهمزة واوا، وأدغمت في الواو [1].

5 – وقيل : هو من «وَوَّل» على وزن (فَوْعَل) أبدلت الواو الأولى همزة [2].

والأول هو الذي يترتب عليه غيره، ويستعمل على أوجه [3] :

أ – المتقدم بالزمان، نحو قوله : عبد الملك أولا ثم المنصور .

ب– المتقدم بالرياسة في الشيء، نحو : الأمير أولا ثم الوزير

ج– المتقدم بالوضع، نحو قولك للخارج من الجزائر العاصمة، قسنطينة أولا، ثم عنابة.

د – المتقدم بالنظام الصناعي، نحو أن يقال : الأساس أولا ثم البناء.

ويستعمل ظرفا فيبنى على الضم، كما يأتي بمعنى قديم [4].

ويقال : تأول الكلام تأويلا فسره، ورجع به إلى أصله، وتأويل الأحاديث، يراد به في القرآن تفسير الأحلام. وآل الرجل أهله وعياله وأتباعه، ولا تستعمل كلمة « آل» إلا لمن لهم شأن وشرف. والأول ضد الآخر، ومؤنثه الأولى، وجمعه الأولون كما أن «الأول» من أسماء الله الحسنى، وهو الذي لم يسبقه في الوجود شيء، أي الأزلي الذي لا أول له ولا ابتداء مطلقا، قال تعالى : ﴿هُوَ الأَوَّلُ وَالآَخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ..﴾ [5].

وقد أضيفت الكلمة في الآية السابقة إلى نكرة، وجاءت هذه النكرة بصيغة المفرد، مع أنها مسبوقة بجمع، وهو كلام العرب الجيد الفصيح، يقول الفراء : « .. فوحد الكافر وقبله جمع، وذلك من كلام العرب فصيح جيد في الاسم إذا كان مشتقا من فعل مثل الفاعل والمفعول يراد به : ولا تكونوا أول من يكفر به، فتحذف « من »، ويقوم الفعل

(1)- ينظر شرح الكافية 2 / 218 .
(2)- ينظر المرجع نفسه، ص. ن .
(3)- ينظر المفردات، كتاب الألف، ص 31 – 32 .
(4)- المرجع نفسه، ص 32 .
(5)- الحديد : 3.

مقامها فيؤدي الفعل عن مثل ما أدت من عنه من التأنيث والجمع، وهو في لفظ توحيد...»[1].

وذهب أبو حيان إلى أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى نكرة غير صفة، فإنه يبقى مفردا مذكرا، والنكرة تطابق ما قبلها في الإفراد والتثنية والجمع، وإن كانت صفة جازت المطابقة، وجاز الإفراد[2].

ويستعمل " أول " استعمالين : أحدهما أن يجري مجرى الأسماء، فيكون مصروفا، وثانيهما أن يجري مجرى أفعل التفضيل، فيستعمل على ثلاثة أنحاء :

1 – أن تأتي بعده (من) مذكورة أو مقدرة .

2 – أن يأتي بالألف واللام .

3 – أن يأتي بالإضافة[3].

وقد جاءت الكلمة في كل الآيات مفردة ومضافة باستثناء آية واحدة وردت فيها محلاة بـ (ال) ومضافا إليها، ودالة على جمع المذكر السالم، وذلك في قوله تعالى: ﴿يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾[4].

وكلمة (خَيْر) في قوله تعالى ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[5]، (أَفْعَل) على غير قياس، حذفت همزتها لكثرة الاستعمال، من الثلاثي المجرد المعتل (أجوف يائي) خار يخير خيرة وخيَرا : فضل، من باب (فعَل يفعِل)، تقول : خار الشيءَ على غيره فضله، وخار خيرا صار ذا خير، وخار الله لك في الأمر جعل لك فيه خيرا والخيرة الانتقاء أو الاختيار، والخير ضد الشر، وهو كذلك النعم والمال الكثير، وهو أيضا صلاح الحال، وكل ما يرغب فيه عموما كالعقل والعدل والفضل[6] ...

(1)- معاني القرآن 1 / 32 – 33، وينظر الكشاف 1 / 276 .

(2)- ينظر البحر 1 / 332 .

(3)- ينظر المقتضب 3 / 245، والبحر 1 / 326 .

(4)- الأنعام : 25 .

(5)- آل عمران : 110

(6)- ينظر اللسان، مادة (خير)، والقاموس المحيط، فصل الخاء باب الراء 2 / 26 .

وتستعمل الكلمة تارة اسما نحو قوله تعالى ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ﴾[1]، وقوله تعالى ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ..﴾[2]، وتستعمل تارة وصفا وتقديرها (أفعل منه) نحو: هذا خير من ذلك وأفضل كقوله تعالى﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا﴾[3]، وقوله تعالى ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[4].

وما أحصيناه من هذه الكلمة فيه ما يدل على التفضيل، وفيه ما يحتمل التفضيل وغيره[5]. وقد جاء أفعل التفضيل في الآية التي نحن بصدد دراستها مفردا مذكرا على الرغم من جريانه على جمع، وقد مرّ بنا في الصفحة السابقة أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى نكرة غير صفة بقي مفردا مذكرا. ولم يبين الله تعالى في هذه الآية جهة الخيرية في اللفظ، إلا أن المرجح هو أنها تكمن في سبقهم إلى الإيمان بالرسول (ص)، وإلى نصرته، ونقلهم الشريعة عنه، وافتتاحهم البلدان، وكلها فضائل اختصوا بها دون سواهم، مع ما لهم من فضائل[6].

(1)- البقرة : 180 .

(2)- آل عمران : 104 .

(3)- البقرة : 106 .

(4)- البقرة : 184 .

(5)- سنتعرض إلى هذا للصنف في باب (أفعل التفضيل على غير بابه).

(6)- ينظر البحر 3 / 30، والجامع، مج 2، 4 / 170 وما بعدها، والتحرير والتنوير 4 / 48 وما بعدها .

رابعا ـ المذكور فيه (من) الجارة للمفضول

وردت (من) الجارة للمفضول في ثمانية وعشرين (28) موضعا :

- عشرة (10) مواضع في سورة البقرة : خير، أظلم، أشد، أكبر، أحق [1].
- وثلاثة (3) في سورة آل عمران : خير، أقرب [2].
- وسبعة (7) في سورة النساء : أكثر، أهدى، أحسن، أصدق، أكبر [3].
- وثلاثة (3) في سورة المائدة : أحسن، شر، أحق [4].
- وخمسة (5) في سورة الأنعام : أظلم، أهدى [5].

من هذه المجموعة كلمة (أظلم) في قوله تعالى:﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾[6]، فهي (أَفْعَل) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم، ظلم يظلم ظلما (بفتح الظاء وضمها) ومظلمة : وضع الشيء في غير موضعه، من باب (فعَل يفعِل). تقول ظلم فلان حقه، غصبه أو أنقصه إياه أو جار عليه، وظلم به كفر به، والظالم من يفعل الظلم، والظلوم والظلام الكثير الظلم، وأظلم الليل اسودّ، والرجل دخل في الظلام، والظلام ذهاب النور، ويجمع على ظلمات [7].

ووردت هذه الكلمة في الآيات المحصاة خبرا عن (من) الاستفهامية، وقد أريد بها النفي [8]. وإذا أنعمنا النظر في الآيات التي وردت فيها ظاهريا، تبين أنه لا أحد من المانعين أظلم ممن منع مساجد الله، ولا أحد من الكاتمين أظلم ممن كتم شهادة عنده من الله، ولا أحد من المفترين أظلم ممن افترى على الله الكذب، ولا أحد من المكذبين أظلم ممن كذب بآيات الله وصدف عنها، وهو ما يوهم في الظاهر بوجود تناقض بينها، على أن خص كل

---

(1)- البقرة : (106، 221، 263)[2]- (114، 140)- (191) - (217، 219)- (247) .

(2)- آل عمران : (15، 157)- (167) .

(3)- النساء : (12) - (51) - (86، 125)- (87، 122)- (153).

(4)- المائدة : (50) - (60) - (107) .

(5)- الأنعام : (21، 93، 114، 157)- (157) .

(6)- البقرة :114 .

(7)- ينظر اللسان، مادة (ظلم)، ومقاييس اللغة باب الظاء واللام وما يثلثهما 3 / 468 - 469 .

(8)- ينظر البحر 1 / 527، والجامع، مج 1، 2 / 76 .

واحد بمعنى صلته، فإذا تخصصت بالصلات زال التناقض. وقد يكون التخصيص بالنسبة إلى السبق، لما لم يسبق أحد إلى مثله، حكم عليهم بأنهم أظلم ممن جاء بعدهم متبعا طريقتهم في ذلك .

ويعلق أبو حيان على هذا أن السبق في هذه الحالة يؤول على أنه يقصد به السبق في المانعية أوالافترائية [1]، وهذا يؤدي إلى غموض في المعنى، ومن ثم ليس هو المقصود من الآيات، وإنما المقصود نفي الأظلمية، ونفيها لا يتطلب بالضرورة نفي الظالمية ؛ لأن نفي المقيد لا يدل على نفي المطلق، وما دام الكلام لا يدل على نفي الظالمية ليس هناك تناقض ؛ لأن فيها إثبات التسوية في الظالمية، وإذا ثبتت التسوية في الأظلمية لم يوجد تفاوت بين من وصف بذلك؛ لأنهم يتساوون في الأظلمية، وعندها يصير المعنى لا أحد أظلم من الآخر .

والآيات التي وردت فيها صيغة (أَظْلَم) إنما هي في الكفار، فهم متساوون في الأظلمية سواء منهم من وصف بصفة واحدة أو بأكثر، وحتى إن اختلفت طرق الأظلمية، فكلها تؤدي إلى الكفر، وهو صفة لا تتجزأ ولا يمكن فيه الزيادة بالنسبة إلى من اتصف به، وإنما تكمن الزيادة في الظلم بالنسبة إلى الكفار والمؤمنين العصاة، بجامع ما اشتركوا فيه من المخالفة، ويبقى الكافر أظلم من المؤمن، ومن ثم نقول : إن ظلم الكافر يزيد على ظلم غيره [2].

ومن هذه المجموعة أيضا كلمة (شَرّ) في قوله تعالى ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ﴾ [3]، فهي (فَعْل) على غير قياس من الثلاثي المجرد الصحيح المضعف : شرّ يشُرّ ويشِرّ شرا وشرارة من باب (فعَل يفعُل ويفعِل). والشر: نقيض الخير كما أنه اسم جامع للأذى والرذائل والخطايا، والشِّرِّير : الكثير الشرّ، وهو لقب إبليس ويجمع على أشرار. وشرّ الناس : أكثرهم شرا وسوء عمل، والشرارة: ما يتطاير من النار، ويجمع على شرر [4].

---

(1)- يبدو أن هذه (المحدثات)ليست لأبي حيان، وإنما هي من وضع من جاء بعده .

(2)- ينظر البحر 1 / 527 .

(3)- المائدة : 60 .

(4)- ينظر اللسان، مادة (شرر)، والقاموس المحيط فصل الشين باب الراء 2 / 59 .

وفي مقاييس اللغة : « الشين والراء أصل واحد، يدل على الانتشار والتطاير، من ذلك الشر خلاف الخير، ورجل شرّير، وهو الأصل لانتشاره وكثرته »[1]. ومنه قوله تعالى ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾[2]، أي كان عذابه فاشيا منتشرا غاية الانتشار[3].

وهي من الكلمات (الثلاث)[4] التي خرجت عن الأصل والقياس، وجاءت مجردة من الهمزة لكثرة الاستعمال. وقد ورد في الكلام العربي استعمالهن بالهمزة على الأصل. وقرئت كلمتا (خير وشر) في جميع القراءات المتواترة بدون همزة وأشار ابن جني إلى أن الإتمام من الأصول المرفوضة[5]. وقرئ في الشواذ ﴿مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشَرُّ﴾[6]، وهو ما يفهم منه أن ظاهرة تجرد (خير وشر) من الهمزة ظاهرة عامة في القرآن الكريم باستثناء قراءة قتادة وأبي قلابة وأبي حيوة بفتح الشين في (الأشر) وتشديد الراء على أنها من أفعل التفضيل .

ولم ترد هذه الكلمة في السور المدروسة إلا مرتين (2) دالة على التفضيل في الآية (60) من سورة المائدة. ويبدو من هذه الآية أن ظاهر الخطاب للرسول (ص)، وهو موجه لأهل الكتاب بدليل ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا﴾[7]، ويحتمل عند ابن عطية أن يكون موجها إلى المؤمنين، أي قل يا محمد للمؤمنين : هل أنبئكم بشر من حال هؤلاء الفاسقين يوم القيامة، أولئك أسلافهم الذين لعنهم الله وغضب عليهم، ففي هذه الحالة تكون الإشارة إلى حالهم، وعلى هذا الإضمار يكون «بِشَرٍّ» أفعل تفضيل باقيا على أصل وضعه، وهو الدلالة على الاشتراك في الوصف، وزيادة الفضل على المفضل عليه في الوصف، فيكون ضلال أولئك الأسلاف وشرهم أكثر من ضلال هؤلاء الفاسقين وشرهم .

(1)- مقاييس اللغة، باب ما جاء من كلام العرب أوله شين في المضاعف والمطابق، 3 / 180 .

(2)- الإنسان : 7 .

(3)- ينظر الكشاف 4 / 196، ومعاني القرآن للفراء 3 / 216 .

(4)- أي (خير وشر وحب).

(5)- المحتسب 2 / 299 .

(6)- القمر : 26 .

(7)- المائدة : 59 .

فإذا كان الخطاب موجها إلى أهل الكتاب بقي (شر) على بابه من التفضيل، لكن على معتقد أهل الكتاب ؛ لأنهم قالوا : ما نعلم دينا شرا من دينكم، لكن الحقيقة أن لا ضلال عند المؤمنين، ولا يشتركون في ذلك مع أهل الكتاب [1].

ومن صيغ هذه المجموعة أيضا «أَقْرَبُ» في قوله تعالى ﴿هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾[2]، فهي (أفعل) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم، قرُب يقرُب قربا وقُربانا وقِربانا: دنا فهو قريب. تقول قرِب الرجل الشيءَ وقرب منه دنا فهو من باب (فعُل يفعُل) و(فعِل يفعَل). وقرِب زوجته باشرها، وقرَّبه أدناه، وقرب قربانا قدّم ذبيحة أو نحوها ليتقرب بها إلى الله تعالى، وتقرب إلى الله بالأعمال الصالحة، أي حاول القرب منه، والقُربة القرابة أو النسب، وتجمع على قربات وذوو القربى : الأقارب، والقريب : الداني في المكان أو الزمان أو النسبة أو الحظوة أو الرعاية والقدرة.

وهي وصف يستوي فيه المذكر والمؤنث، كقولك : هو قريب وهي قريب، قال تعالى ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[3]، وهم الأقرباء والأقارب والأقربون [4]. وتعني القرب الذي يقابل البعد، وهي من فعل لازم يعدى بإلى وباللام وبمن. ومن خواص أفعل التفضيل أنه يتعلق به حرفا جر من جنس واحد، وليس أحدهما معطوفا على الآخر ولا بدلا منه، بخلاف باقي العوامل، فإنه لا يتعلق به حرفا جر من جنس واحد إلا بالعطف أو على سبيل البدل، كقولك مثلا : زيد بالنحو أبصر منه بالفقه [5].

وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن (أقرب) في هذه الآية لا تعني المقابل للأبعد وإنما هو من القَرَب بفتح القاف والراء، وهو بمعنى الطلب، ومنه القارب أي طالب الماء. وإذا كان الأمر كذلك، فلا بد أن تكون التعدية باللام لا بإلى ولا بمن، ومن ثم يصير التعبير : محمد أقرب لعلي من أحمد .

(1)- ينظر الكشاف 1 / 624 - 625، والبحر 3 / 528، والتسهيل لابن جزي، ص 181 - 182

(2)- آل عمران : 167 .

(3)- الأعراف : 56 .

(4)- ينظر اللسان، مادة (قرب)، والقاموس المحيط، فصل القاف باب الباء 1 / 118 وما بعدها، ومقاييس اللغة، باب القاف والراء وما يثلثهما 5 / 80 وما بعدها، والمفردات، كتاب القاف، ص 398 وما بعدها .

(5)- ينظر البحر 3 / 115 .

ويبدو من الآية أن المذكورين فيها كفار ؛ لأن الله سبحانه وتعالى، إذا قال : هذا أقرب، فهو اليقين بأنهم مشركون، وقال الماتريدي : إن (أقرب) في الآية معناها : ألزم على الكفر، وأقبل له مع وجود الكفر منهم حقيقة، لا على القرب إليه قبل الوقوع. كما يمكن أن يحمل معنى القرب على أنهم كانوا شاكّين في الأمر والشاكّ في أمر الكفر والإيمان تارك للإيمان، فهو أقرب إلى الكفر [1] .

(1)- ينظر البحر 3 / 118، والكشاف 1 / 478، والجامع، مج 2، 4 267 .

خامسا ـ المحذوف فيه (من) الجارة للمفضول

وردت (من) الجارة للمفضول محذوفة في واحد وخمسين (51) موضعا :

- ستة عشر (16) موضعا في سورة البقرة : أدنى، خير، أحق، أزكى، أطهر، أقرب، أقسط، أقوم [1] .
- وخمسة (5) مواضع في سورة آل عمران : أعلم، خير، أكبر [2].
- وستة عشر (16) في سورة النساء : أدنى، أعلم، خير، أقوم، أحسن، أشد، أولى[3] .
- وخمسة (5) في سورة المائدة : أقرب، شر، أضل، أعلم، أدنى [4].
- وتسعة (9) في سورة الأنعام : أكبر، خير، أعلم، أحق، أحسن [5].

ما يلاحظ في هذه المجموعة أنها جاءت كلها مجردة من (أل) والإضافة، وقد ذكرالعلماء أن أفعل التفضيل إذا كان مجردا من (أل) والإضافة ذكرت معه (من) جارة للمفضول، غير أنه يجوز حذفها بل يحسن، لا سيما إذا وقع أفعل التفضيل خبرا، أما إذا وقع غير خبر كأن يكون صفة أو حالا قلّ الحذف [6].

وأغلب صيغ هذه المجموعة وقع خبرا أو معطوفا على خبر، لذا حسن الحذف وهو أمر وافقت فيه الدراسات القرآنية أقوال العلماء. ففي قوله تعالى ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [7]، نلاحظ أن (من) مع المفضول حذفا مع كل من (أَدْنَى وخَيْرٌ)، فحذفهما مع (أدنى) للعلم بهما، وحسن الحذف ؛ لأن أفعل التفضيل خبر، والتقدير: أدنى من ذلك الطعام الواحد. وحسن أيضا كون المفضول مذكورا بعد ذلك،

---

(1)- البقرة : (61، 282) – (61، 103، 184[2]، 216، 220، 271، 280) – (228) – (232) – (232) (237) – (282) – (282) .

(2)- آل عمران : (36، 167) – (110، 198) – (118) .

(3)- النساء : (3) – (25، 45) – (25، 46، 59، 66، 77، 170، 171) – (46) – (59) – (66، 84[2]) – (135) .

(4)- المائدة : (8) – (60) – (60) – (61) – (108) .

(5)- الأنعام : (19، 78) – (32) – (53، 58، 117، 119) – (81) – (152) .

(6)- ينظر البحر 1 / 395 – 396 .

(7) – البقرة : 61 .

وهو قوله «بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ»، أما حذفها مع (خير) فوقوعها خبرا، والتقدير : بالـذي هـو خير فيه [1].

وفي قوله تعالى ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا﴾ [2] حسن حذف (من) أيضا مع معمولها لكون صيغ أفعل التفضيل الثلاث أخبارا، والتقدير: الكتابة أقسط وأقوم وأدنى لكذا من عدم الكتابة. ونسق هـذه الأخبـار في غاية الحسن، إذ بدئ أولا بالأشرف وهو الأقسط في حكم الله، فينبغي أن يتبـع مـا أمـر به، ثم أتبع بالشهادة بعد الكتابة؛ حتى لا تقع ريبة؛ لأن انتفاء الريبة مترتب على طاعـة الله في الكتابة والإشهاد، فتطمئن النفس، وتلك هي الغاية[3].

وحذف (من) مع المفضول هو الكثير الغالب في القرآن الكريم، جاء حـذفها فـيما يقرب من مائتين وخمسين (250) موضعا [4]. وما أحصيناه يمثل نسبة 20,4 % من المجمـوع العام، وهي نسبة تبين غلبة حذف (من) على ذكرها، وأغلب صيغ هذه المجموعـة ينتمـي إلى ما جاء أفعل التفضيل فيه مجردا من (أل) والإضافة، وقد درسنا منها عينات هناك، لذا نكتفي بهذين المثالين تفاديا للتكرار .

(1) - ينظر البحر 1 / 395 .

(2) - البقرة : 282 .

(3) - ينظر البحر 2 / 368 .

(4) - ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم 4 / 143 .

سادسا ـ أفعل التفضيل على غير بابه

ورد أفعل التفضيل على هذه الصفة في سبعة عشر (17) موضعا :

- ستة (6) مواضع في سورة البقرة : خير، ألد، أحق [1].
- وموضعين (2) في سورة آل عمران : خير [2].
- وسبعة (7) مواضع في سورة النساء : أعلم، خير، أهدى، أشد [3].
- وموضعين (2) في سورة الأنعام : خير [4].

من هذه المجموعة لفظة (أَلَدُّ) في قوله تعالى ﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ [5]. فهي (أفعل) من الثلاثي المجرد الصحيح المضعف، لدّ يلُدّ لَدًّا، ويلدَدُ لدَدًا، أو لدِدَ يلُدّ لدَدًا إذا خاصم أو صار ألدَّ. فالصيغة إما من مفتوح العين في الماضي مضمومها أو مفتوحها في المضارع (فَعَل يَفْعُل ويَفْعَل)، أو من مكسور العين في الماضي مفتوحها في المضارع (فعِل يفعَل). فإذا كان من (فعَل يفعُل) فهو بمعنى غلب في الخصام والجدال وإذا كان من (فعِل يفعَل) فهو بمعنى صار ألدَّ[6].

والألد الخصم الجدل، الشحيح الذي لا يزيغ إلى الحق، ويجمع على لُدّ ولِدَاد قيل : إنه مشتق من لديدي العنق، وهما صفحتاه، وتأويله : أن خصمه أي وجه أخذ من وجوه الخصومة غلبه في ذلك. يقال: رَجُلٌ أَلَدُّ بَيِّنُ اللَّدَد، شديدُ الخصومة وامرأة لدّاء، وقوم لُدّ، وقد لددت تلدّ لددا، ولددتُ فلانا ألدّه إذا جادلته فغلبته [7]

(1)- البقرة : (54، 103، 221، 263) - (204)- (228).

(2)- آل عمران : (54، 110).

(3)- النساء : (45) - (46، 59، 66، 128) - (52) - (84).

(4)- الأنعام : (32، 57).

(5)- البقرة : 204 .

(6)- ينظر معاني القرآن للفراء 1 / 123، والجامع، مج 2، 3 / 16 .

(7)- ينظر العين 8 / 8 - 9، ومعاني القرآن للفراء 1 / 123، وغريب القرآن لابن قتيبة، ص 80، ومقاييس اللغة، باب اللام وما بعدها في المضاعف والمطابق 5 / 203، والمفردات، كتاب اللام ص 449، والجامع، مج 2، 3 / 16، واللسان، مادة (لدد).

وقد اختلف المفسرون في هذه الكلمة، فمنهم من عدها صفة مشبهة، ولكنها يشتم منها رائحة التفضيل والمبالغة. قال الزمخشري : « وإضافة الألد بمعنى «في» كقولهم : ثبت الغدر، أو جعل الخصام ألد على المبالغة، وقيل: الخصام جمع خَصْم[1] كـصَعْب وصِعَاب بمعنى وهو أشدّ الخصوم خصومة »[2] .

وهي صفة مشبهة عند الطاهر بن عاشور [3] ؛ لأن مؤنثها على (فَعْلَاء)، يقال: لداء، وقد منع العلماء أن يكون أفعل التفضيل من (أَفْعَل فَعْلَاء) [4].

وإضافة الكلمة إلى الخصام يصير معناها شديد الخصام، وإذا كان الخصام ليس مصدرا بمعنى أنه جمع خَصْم كصَعْب وصِعَاب، تظهر الإضافة حينئذ ويصير المعنى: وهو ألد الناس المخاصمين[5]. واختلاف الآراء حول هذه الصيغة مرده إلى اختلافهم في كلمة (الخصام)، أهي مفرد ومن ثم تكون مصدرا، أم جمع فتكون صفة كَصَعْب وصِعَاب[6].

نستنتج من هذه الآراء أن العلماء يميلون إلى أن صيغة (ألد) أفعل تفضيل عدل بها إلى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة، لا لشيء إلا لأن مؤنثها يأتي على (فعلاء) وهو شرط كانوا قد وضعوه لصياغة أفعل التفضيل ؛ ألا يكون من فعل يأتي الوصف منه على (أَفْعَل فَعْلَاء)، وقيدوا ذلك بالعيوب والمحاسن والألوان، فالوصف منها على (أفعل) واختلفت أقوالهم في سبب المنع.

وقد أشرنا إلى أن بعض الكوفيين يجيز أفعل التفضيل في أبيض وأسود. ومنه نميل إلى القول بدلالة (ألد) على التفضيل، ترجيحا لدلالة كلمة (الخصام) على الجمع. وقد

---

(1)- قال ابن قتيبة «والخصام جمع خصم، ويجمع على (فُعُول وفِعَال)، يقال خَصْمٌ وخِصَامٌ وخُصُومٌ» غريب القرآن، ص 80 .

(2)الكشاف 1 / 352 .

(3)- ينظر التحرير والتنوير 2 / 249 .

(4)- ينظر الكتاب 4 / 98، والمقتضب 4 / 182، وشرح المفصل 6 / 91، وشرح الكافية 2 / 213، وشرح التصريح 2 / 93 .

(5)- ينظر التحرير والتنوير 2 / 249، والبحر 2 / 123

(6)- ينظر العين 4 / 191، وغريب القرآن، ص 80، والكشاف 1 / 352، والجامع، مج 2، 3 / 16 والتبيان 1 / 166 - 167، والبحر 2 / 123، والتحرير والتنوير 2 / 249 .

ذهب العلايلي إلى أن خصوصية (أفعل) الدلالة على التفضيل مطلقا، وإذا وضع اسما كان الملاحظ فيه مضاعفة الوصف [1].

ومن ناحية أخرى، لم لا نقول : إن القرآن الكريم خالف في هذا شرطا من شروط الصرفيين وقاعدة من قواعدهم ؟ إنهم كلما وجدوا في القرآن ما يخالف قواعدهم، تكلفوا وتمحلوا في التعليل والتخريج بإيجاد مبرر يخدم قاعدتهم، وبخاصة البصريين منهم .

ومن هذه المجموعة كذلك، كلمة (خَيْرٌ) في قوله تعالى ﴿فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ﴾[2]. فقد ذهب العلماء إلى أنها تحتمل الوجهين: التفضيل وغير التفضيل، فإن كانت للتفضيل، كان معنى الآية : قتل النفس خير من العصيان والإصرار على الذنب، أو خير من ثمرة العصيان، وهو الهلاك الذي لهم، إذ الهلاك المتناهي خير من الهلاك غير المتناهي بمعنى أن الموت أمر محتوم، فليس فيه إلا التقديم والتأخير .

ويرى أبو حيان أن التفضيل في كلا التوجيهين على غير بابه، فالعصيان والهلاك غير المتناهي لا خير فيه حتى يوصف غيره بأنه أزيد في الخيرية عليه، ولكن يكون على حد قولهم: العسل أحلى من الخل، كما يحتمل ألا تكون الكلمة للتفضيل وإنما أريد بها خير من الخيور [3].

ومنها أيضا كلمتا (خَيْرٌ وَأَحْسَنُ) في قوله تعالى ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾[4] فالإشارة بـ (ذلك) يقصد بها الرد إلى الكتاب والسنة وأن (خَيْرٌ وأَحْسَنُ) لا يقصد بهما التفضيل، إذ لا خير ولا حسن في الرد إلى غير الكتاب والسنة [5].

(1)- ينظر تهذيب المقدمة اللغوية، ص 222. وأشار الدكتور كمال إبراهيم بدري إلى أنه لم يُسمع عن العرب صوغ أفعل التفضيل الذي مؤنثه (فعلاء)، إلا فيما ندر، ينظر الزمن في النحو العربي، ص 335

(2)- البقرة : 54 .

(3)- ينظر البحر 1/ 369 .

(4)- النساء : 59 .

(5)- ينظر النهر الماد، مع البحر المحيط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2 بيروت 1983 3/ 279

وروي عن أبي السعود أن الصيغتين كل منهما على غير بابه إذ « المراد بيان اتصافه في نفسه بالخيرية الكاملة والحسن الكامل في حد ذاته من غيراعتبار فضله على شيء يشاركه في أصل الخيرية والحسن، كما ينبئ عنه التحذير بقوله : إن كنتم مؤمنين»[1]

وما جاء على غير بابه في هذه المجموعة أيضا كلمة (أَحَقُّ) في قوله تعالى ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾[2]. فهي (أَفْعَل) من الثلاثي المجرد الصحيح المضعف، حَقّ يَحِقّ ويحُقّ حَقًّا وحُقُوقًا، أي صار حقّا وثبت، وهي من مفتوح العين في الماضي مكسورها أو مضمومها في المضارع أي من باب (فعَل يفعِل أو يفعُل)، ولكنها مشهورة بالكسر، من باب (فعَل يفعِل). وأصل الحق المطابقة والموافقة، ويستعمل فعله لازما ومتعديا، يقال حقه يحقه حقا وأحقّه، كلاهما أثبته وصار عنده حقا لا يشك فيه، وأحقّه صيَّره حقا، وحُقّ عليه أن يفعل كذا وجب عليه، وحق لك أن تفعل كذا كان حقيقا أن تفعله، وحقت الحاجة: نزلت واشتدت، والحق : ضد الباطل، والقصص الحق: الذي لا شك في صحته. وحق عليها القول: وجب عليها أن تستحق العذاب، والحق من أسماء الله الحسنى بمعنى : الثابت الوجود سرمدا[3]

والصيغة في هذه الآية على غير بابها في الدلالة على الأفضلية ؛ لأنه لا يوجد شخص آخر يشارك الزوج في الأحقّية، ولا تسليط على الزوجة في مدة العدة، وإنما ذلك للزوج، ولا حق لها أيضا في ذلك، بل له الحق في ردها ولو أبت، وكأن معنى الآية وبعولتهن حقيقون بردهن [4]. ففي الآية تصريح بأحقية الرجل في مراجعة زوجته دون سواه، شريطة أن يكون طلاقها دون الثلاث، وقبل انتها العدة [5].

---

(1)- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 4 / 196 .

(2)- البقرة : 228 .

(3)- ينظر اللسان، مادة (حقق)، والمفردات، كتاب الحاء، ص 125، والقاموس المحيط، فصل الحاء باب القاف 3 / 228 وما بعدها، ومعجم الألفاظ والأعلام القرآنية، مادة (حقق).

(4)- ينظر البحر 2 / 199

(5)- أغلب المفسرين أن المراجعة المقصودة في الآية مراجعة الزوجة في عدتها ن حتى وإن كرهت. أما إن لم يراجعها حتى انقضت العدة فهي أحق بنفسها وتصير أجنبية منه ولا تحل له إلا بخطبة ونكاح جديد بولي وإشهاد ليس على سنة المراجعة. إلا أنه في حديث معقل أن المراجعة يمكن أن تكون بعد انقضاء العدة. ينظر الجامع، مج 2، 3 / 120، والبحر 2/ 199 وما بعدها.

الخاتمـــة

بعد دراسة المشتقات في الربع الأول من القرآن الكريم، وبعد استعراض آراء النحاة وأئمة اللغة والمفسرين، وفي ضوء المناقشات المتنوعة التي شملت الإحصاء والوصف والمقارنة والتحليل والتعليل، توصل البحث إلى نتيجة عامة مفادها أنه على الرغم من تعدد أبنية المشتقات وما يقابلها من تعدد كبير في الأمثلة والمعاني، فإن القرآن يمثل بحق الصورة المثلى للغة الأدبية التي تذوب عندها الفوارق اللهجية.

أما باقي النتائج، فمن أهمها ما يأتي:

1 - تنوعت صيغة (فاعل) في السور، فجاءت مقصودا بها الرتبة والعدد واسم الذات واسم المعنى والصفة، وأكثرها اطرادا ما كان صفة ؛ لما لهذه الصيغة من الدلالة على الحدث وصاحبه توكيدا لقاعدة منطقية أنه لا فعل من دون فاعل، ولا فاعل من دون فعل.

2 - استعمل القرآن مشتقات جاءت من أفعال شذت عن القاعدة التي تقول : إن الفعل إذا كان حلقي العين أو اللام جاء على (فعَل يفعَل)، وجاءت على الأصل، من ذلك بَازِغ وقَاعِد وبَالِغ .

3 - يعدل القرآن أحيانا عن صيغة فعلية إلى صيغة اسمية لضرب من البيان كعدوله عن المضارع إلى اسم الفاعل في الآيتين (134) من سورة آل عمران و(142) من سورة النساء ؛ ليفيد أن الفعل يفيد التجدد، وأن الاسم يفيد الثبوت .

4 - تبين، بعد الموازنة بين بابي (فعَل يفعُل) و(فعَل يفعِل)، أن أكثر أسماء الفاعلين كان من الأول ؛ إذ يكاد يمثل ضعف الثاني، والسبب في ذلك أن العربية تميل إلى مقابلة حركة عين الماضي بحركة قريبة منها في المضارع، لذا نجد (فعَل) في الماضي يقابله في أغلب الأحيان (يفعُل) في المضارع ؛ لأن مخرج الضمة أقرب إلى مخرج الفتحة من مخرج الكسرة، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية أن هذا الباب يدل على القيام بالفعل بصورة متكررة، وأن العمل غالبا ما يكون اختياريا إراديا، والسر في ذلك -فيما يبدو- تحقيق مسؤولية الإنسان عن أعماله، كل هذا يدعونا إلى التحفظ من أقوال من ذهب إلى أن

البابين متساويين في التواتر، ومن أقوال الذين ذهبوا إلى اطراد (فعَل يفعِل) أكثر من (فعَل يفعُل) لخفة الكسرة .

5 – أكثر الجموع التي جاء عليها اسم الفاعل جموع تصحيح، وهو ما يؤكد أقوال العلماء بأن الصفات أقرب إلى الأفعال منها إلى الأسماء، وأن اسم الفاعل أقرب الصفات إلى الأفعال .

6 – كلما زادت حروف الكلمة قل استعمالها، فأكثر المشتقات ورودا في السور ما كان من الثلاثي المجرد، إذ هو أعدل الأصول تركيبا وأكثرها استعمالا، ثم ما كان من المزيد بحرف، فالمزيد بحرفين، فالمزيد بثلاثة أحرف، فالرباعي فالملحق به .

7 – أغلب مشتقات المزيد تواترا في السور المزيد بالهمزة، وأن هذه الأخيرة تفيد التعدية في أكثر معانيها، وهو ما يؤكد النتيجة التي توصل إليها عبد الخالق عضيمة في دراسته لأسلوب القرآن الكريم أن أكثر المزيدات شيوعا في القرآن المزيد بالهمزة .

8 – مثلت مشتقات المزيد، في السور، أغلب معاني صيغ الزيادة في اللغة العربية: التعدية والتكثير والجعل والصيرورة والمطاوعة والاتخاذ والمشاركة والتكلف والتعمل والطلب ومعنى المجرد، ومعنى فعَّل وتَفَاعَلَ واسْتَفْعَلَ.

9 – يعمد القرآن الكريم أحيانا إلى إحلال صيغ محل أخرى، كوضع المشتق موضع الجامد والعكس، ووضع المشتق موضع المشتق، والمجرد موضع المزيد والعكس.

10 – جاء أكثر المشتقات فواصل قرآنية متناسقة المقاطع، بل ومتطابقتها في أغلب الأحيان، فمعظمها مبني على مقطع واحد، من نوع الطويل المغلق [ص ح ح ص] (أي صحيح + حركة طويلة + صحيح) – وهذا في حالة الوقف طبعا – وهو ما يجعل فواصل السور نسقا متحد البناء عذب الإيقاع، كما ينتهي معظمها بنون أو ميم مسبوقتين بحرفي المد الواو أو الياء، وفي ذلك حكمة، فالميم والنون من أكثر الحروف ارتباطا بالصوت فيما نشاهد ونتكلم، ولهما رنين ونغم شجي تعشقه الأذن وتلذه النفس، بالإضافة إلى ما بينهما من تآخ وارتباط في الصفات الصوتية كالجهر والذلاقة والغنة، كما أن حروف المد – زيادة على ما بينها من تقارب – تعطي الفاصلة قيمة سمعية كبرى، فتزيد إيقاع الفاصلة وضوحا. فالتبادل إذًا قائم بين الميم والنون، كما هو قائم بين الواو والياء، وهو ما بنيت

عليه معظم المشتقات الواقعة فواصل. ومراعاة القرآن للتوافق بين الفواصل ووجـود مـدّ سابق لحرف الفاصلة يؤكد مجيء القرآن وفق فطرة العرب، فهم أمة أمية تسمع أكثـر ممـا تكتب، فلا غرابة إذًا أن يأتي بالصورة الصوتية المسموعة، وفيه تقفية وموسيقى، والعـرب أمة شعر وموسيقى.

11 - ذكر العلماء أن وصف جمع ما لا يعقل يكثر مجيئه بصيغة المفردة المؤنثة، ويقل بصيغة الجمع، وقد استعمل القرآن كلتا الصيغتين (أياما معـدودة) و(أياما معـدودات) و(أشهر معلومات)، والوصف بالجمع يعد من باب مقابلة الجمع بالجمع مجازا.

12 - يعبر القرآن أحيانا عن اسم جامد بآخر مشتق يشتمل على صفة من صـفاته، وذلك يؤدي في كثير من الحالات إلى تعدد الاحتمالات الدلالية للاسم الجامـد، والابتعـاد عن التقرير المباشر يعطي الإنسان مجالا لإعمال فكره وإنعام نظره، كما يكتسب التعبير ثراء وغنى.

13 - يستعمل القرآن أحيانا (الْـمُفَاعَلَة) غير دالة على المشاركة، وإنما تدل عـلى أن الحدث صار من طرف واحد وأن الفعل وقع على شيء من ذلك نحو (أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً).

14 - يطلق القرآن بعض الشيء على كله، ويصف ما ليس جمعا في الحقيقة بالجمع، فيغلب أكثر الزمان على أقله، من ذلك (الْـحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ)، فحقيقة الحـج شـهران وبعض من الشهر الثالث. والعرب يطلقون الجمع على التثنية، إذ كانت التثنية أقل الجمع.

15 - أغلب ما تأتي له النكرة في القرآن ما يفيد العموم والشيوع، وقـد تـأتي أحيانـا لمعان أخرى يتطلبها المقام، كالتقليل والتكثير والإيـضاح والإبهـام والنـوع والاسـتغراق والتعظيم والتحقير...

16 - تشتق الصفة، أحيانا، من مادة موصوفها، عند إرادة التوكيد والكثرة وتحميل العبارة دلالة إضافية نحو (الْقَنَاطِيرِ الْـمُقَنْطَرَةِ).

17 - أكدت الدراسة أقوال العلماء بأن (فَعِيل) ليس أصلا للمبالغـة، فمعظـم مـا جاء على هذا الوزن يفيد المبالغة، لكنه بمعاني صيغ أخرى، نحو:

- (فَاعِل) كرحيم وعليم وسميع.
- و(مَفْعُول) كحميد، ورجيم.

- و(مُفْعِل) كحسيب، وخبير، ونذير، وأليم .
- و(مُفَاعِل) كحفيظ، وخصيم، وشريك، وقرين .
- و(مُفَعِّل) كبشير .

18 – أشار العلماء إلى أن أكثر صيغ المبالغة القياسية تواترا في كلام العـرب (فَعُـول وفَعَّال ومِفْعَال) بهذا الترتيب، وقد أكدت الدراسة جزءا من هذا. فقد جاء على (فَعُـول) اثنتان وخمسون (52) صيغة، وعلى (فَعَّـال) سـت وعـشرون (26) صـيغة، بيـنما ورد عـلى (مِفْعَال) صيغة واحدة، ولعل ذلـك راجـع إلى أن الـصيغة كانـت في الأصـل للآلـة، ثـم انتقلت إلى المبالغة .

19 – أكثر الصيغ اقترانا بعضها ببعض صيغتا (غَفُورٌ ورَحِـيمٌ)، فأغلـب الآيـات التي تذكر فيها صيغة غفور تردف برحيم، وقد بيّنا سبب ذلك في الدراسة.

20 – تقل الصفة المشبهة من (فَعَلَ) إذا قيست بما جاء من (فعِـل) و(فعُـل)؛ لأن الغالب في (فعَل) التعدية لا اللزوم، والصفة المشبهة تأتي من اللازم إلا فيما نـدر، كـما أنهـا قليلة في (فعِـل) بالمقارنـة مـع (فعُـل) ؛ لأن (فعِـل) يغلـب في العيـوب والأدواء والحـلي والأحزان، وهي قليلة نسبيا في القـرآن بيـنما يغلـب (فعُـل) في الغرائـز والطبـائع وأنـواع السلوك الأخرى، وهي كثيرة في القرآن ؛ لأنه كتاب هداية وتقويم وتربية بالدرجة الأولى.

21 – أغلب الجموع التي جاءت عليها الصفة المشبهة جموع تكـسير، وذلـك لقلـة مضارعة الصفة المشبهة للفعل، فكلما قلت مضارعة الـصفة للفعـل قربـت مـن الجوامـد وجمعت جمعها والعكس صحيح، وقد أشرنا إلى أن أكثر جموع اسم الفاعل جموع تصحيح لكثرة شبهه بالفعل .

22– إذا أريد التدليل على مطلق المعنى، جـيء بالـصفة مـستغنية عـن موصـوفها، وأجريت مجرى الأسـماء ،كالباطـل والحـسنة والفاحـشة والمنكـر والمعـروف والطّيّبـات والبينات...

23– قد تأتي ألفاظ على غير المألوف في القاعدة اللغويـة، وذلـك لأسـباب بلاغيـة ودلالية يتطلبها المقام، من ذلك استعماله كلمة (أشد) مع كلمتي (قسوة وحبـا) مـع أنهـما يمكن أن يبنى من كل منهما أفعل التفضيل.

24- أكدت الدراسة أقوال العلماء بأن الله كثيرا ما ذم (الأكثر) في القرآن، فهو غالبا ما يقال للذين يتبعون أهواءهم، وكل الآيات التي ورد فيها (أكثر) تدل على الكمية العددية، وهذه الكمية مذمومة إما بعدم الإيمان، وإما بعدم الشكر وإما بعدم العقل، وإما بالجهل، وإما بالفسق .

25 - يستعمل القرآن أفعل التفضيل على غير بابه، نحو (خير وأحسن) في قوله تعالى ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾، و(أَحَقُّ) في قوله تعالى ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ .

26 - ورد في القرآن صيغ على غير قياس نحو : فقير من افتقر، وشديد من اشتد، وكهل من اكتهل، ونذير من أنذر، وبشير من بشّر .

27 - خلو المشتقات من المثال اليائي يعود إلى قلته في اللغة العربية، ولذلك لم نجده في السور المدروسة.

قائمة المصادر والمراجع

- المصحف الشريف برواية ورش عن نافع، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر 1994 .

أولا - الكتب القديمة المطبوعة:

- الأزهري (خالد بن عبد الله الجرجاوي ت 905 هـ) :

1 - شرح التصريح على التوضيح، تصحيح ومراجعة لجنة من العلماء، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت (د. ت).

- الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد ت 370 هـ) :

2 - تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، دار الكتاب العربي، القاهرة (د. ت)

- الأستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن ت 686 هـ) :

3 - شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت 1982 .

4 - شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت 1985.

- الأصفهاني (الراغب أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل ت 502 هـ):

5 - المفردات في غريب القرآن، تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني،دار المعرفة، بيروت (د.ت)

- الأعشى (ميمون بن قيس بن جندل ت 7 هـ) :

6 - الديوان، دار صادر ودار بيروت، بيروت 1960 .

7 - الديوان، تحقيق د / يوسف شكري فرحات، دار الجيل، ط 1 بيروت 1992.

- الألوسي (محمود بن عبد الله الحسيني شهاب الدين أبو الثناء ت 1270هـ)

8 - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، مطبعة إدارة الطباعة المنيرية القاهرة (د.ت).

- ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ت 577 هـ) :

9 – الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ضبط وتصحيح محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت (د. ت).

10 – الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا بيروت 1987 .

11 – الوجيز في علم التصريف، تحقيق علي حسن البواب، دار العلوم للطباعة والنشر، ط 1، بيروت 1982 .

– البغدادي (عبد القادر بن عمر بن بايزيد ت 1091 هـ) :

12 – خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شرح شواهد الكافية، المطبعة الأميرية بولاق، ط 1، القاهرة (د. ت) .

– البيضاوي (ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد علي الشيرازي ت 685 هـ):

13 – أنوار التنزيل وأسرار التأويل، مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع بيروت (د.ت) .

– الثعالبي (عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور ت 430 هـ) :

14 – فقه اللغة وأسرار العربية، منشورات مكتبة الحياة بيروت (د. ت) .

– الجاربردي (أحمد بن الحسن بن يوسف ت 746 هـ) :

15 – مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، عالم الكتب، بيروت (د. ت)

– الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ت 471 هـ):

16 – دلائل الإعجاز في علم المعاني، تصحيح وتعليق محمد رشيد رضا، دار المعارف للطباعة والنشر، بيروت 1978.

– جرير (ابن عطية بن حذيفة الخطفي بن بدر الكلبي اليربوعي ت 110 هـ)

17 – الديوان، شرح الدكتور يوسف عيد، دار الجيل، ط 1، بيروت 1992 .

– ابن الجزري (شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي ت 833 هـ)

18 – النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي، بيروت (د.ت) .

– ابن جزي (أبو القاسم محمدبن أحمدبن جزي الكلبي الغرناطي ت741 هـ)

19 – التسهيل لعلوم التنزيل، الدار العربية للكتاب، بيروت (د. ت) .

- ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني ت 392 هـ) :

20- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت (د. ت) .

21 - سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر، ط 2، دمشق 1993 .

22 - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي نجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مطابع الأهرام، القاهرة 1994.

23 - المنصف لشرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ط 1، القاهرة 1954.

- الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد ت 393 هـ) :

24 - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط 3، بيروت 1984 .

- حسان بن ثابت (ابن المنذر الخزرجي الأنصاري أبو الوليد، ت 54 هـ) :

25 - الديوان، تحقيق عبد الرحمن البرقوقي، نشر دار الأندلس، بيروت 1980 .

- أبو حيان (محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي ت 745 هـ) :

26 - تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت 1993 .

27 - النهر الماد مع تفسير البحر المحيط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2، بيروت 1983 .

28 - ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النماس، مطبعة النسر الذهبي، ط 1، القاهرة 1984 .

- ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن حمدان ت 370 هـ) :

29 - الحجة في القراءات السبع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ط 3، بيروت 1979 .

- ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن ت 321 هـ) :

30 - الاشتقاق، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، ط 3، القاهرة (د. ت).

31 - الجمهرة، تحقيق وتقديم منير البعلبكي، دار العلم للملايين ط 1، بيروت 1987

- الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي ت 379 هـ) :

32 - تاج العروس من جواهر القاموس، منشورات دار، مكتبة الحياة بيروت (د.ت)

- ابن الزبير (أحمد بن إبراهيم الثقفي العاصمي الغرناطي ت 708 هـ) :

33 - ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التأويل، تحقيق سعيد الفلاح، دار الغرب الإسلامي، ط 1 بيروت 1983

- الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل ت 311 هـ) :

34 - كتاب فعلت وأفعلت، تحقيق وشرح وتعليق ماجد حسن الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق 1984 .

35 - معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل شلبي، بيروت 1988 .

- الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله ت 794 هـ) :

36 - البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية صيدا، ط 2، بيروت 1972 .

- الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمودبن عمربن محمدبن أحمد ت 538 هـ)

37 - تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت (د. ت) .

38 - كتاب أعجب العجب في شرح لامية العرب، طبعة الخانجي، ط 1، القاهرة 1328 هـ

- ابن زنجلة (أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد ت حوالي 400 هـ) :

39 - حجة القراءات، تحقيق وتعليق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ط 5، بيروت 1997.

- الزوزني (أبو عبد الله الحسين بن أحمد ت 468 هـ) :

40 – شرح المعلقات السبع، مكتبة المعارف، بيروت 1988 .

– ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل البغدادي ت 316 هـ) :

41 – الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط 1، بيروت 1985

– السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي ت 626 هـ) :

42 – مفتاح العلوم، ضبط وتعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، ط 2، بيروت 1987 .

– ابن سلام (يحيى بن محمد بن يحيى بن سلام البصري ت 280 هـ) :

43 – التصاريف، تفسير القرآن مما تشابهت أسماؤه وتصرفت معانيه، تقديم وتحقيق هند شلبي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1980 .

– السمرقندي (أبو نصر أحمد بن محمد بن أحمد ت بعد 400 هـ) :

44 – المدخل لعلم تفسير كتاب الله، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم دمشق ودار العلوم بيروت (د. ت) .

– السمين الحلبي (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم الحلبي ت 756 هـ) :

45 – الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق محمد أحمد الخراط، بيروت 1986

– سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت 180 هـ) :

46 – الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار عالم الكتب، ط 3، بيروت 1983

– ابن سيدة (أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي ت 458 هـ) :

47 – المخصص،تحقيق لجنة إحياء التراث العربي،منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت(د. ت).

– السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت 911 هـ) :

48 – الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة (د.ت).

49 – المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتصحيح محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل ودار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت (د.ت).

50 – همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، تصحيح محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت (د. ت) .

– الصبان (أبو العرفان محمد بن علي المصري ت 1206 هـ) :

51 – حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ترتيب وتصحيح مصطفى حسين أحمد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت (د. ت) .

– طرفة بن العبد (بن سفيان بن سعد البكري الوائلي أبو عمرو ت 60 ق هـ)

52 – الديوان، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت 1982 .

– العبادي (شهاب الدين أحمد بن قاسم الصباغ ت 994 هـ) :

53 – رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة، تحقيق ودراسة الدكتور محمد حسن عواد، الجامعة الأردنية، كلية الآداب، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ط 1، عمان (د. ت) .

– ابن عبد ربه (أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي ت 327 هـ) :

54 – العقد الفريد، شرح وضبط وتصحيح وترتيب أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، منشورات دار الكتاب العربي، بيروت 1982 .

– العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران ت بعد 395هـ) :

55 – الفروق في اللغة، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط 4، بيروت 1980

– ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي ت 669 هـ)

56 – الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط 4، بيروت 1979 .

- ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل ت 769 هـ) :

57 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة السعادة بمصر، ط 14، القاهر ة 1964.

- العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله ت 616 هـ) :

58 - إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت 1979 .

59 - التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت (د.ت).

- الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد ت 505 هـ) :

60 - المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، ضبط أحمد قباني، دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت).

- ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت 395 هـ) :

61 - الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق وتقديم عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، ط 1، بيروت 1993 .

62 - مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار إحياء الكتب العربية عيسى بابي الحلبي وشركاه، ط 1، القاهرة 1366 - 1367 هـ

- الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد ت 377 هـ) :

63 - التكملة، وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984 .

64 - الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1983

- الفخر الرازي (فخر الدين الرازي أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين القرشي الطبرستاني ت 606 هـ) :

65 - التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، ط 3، بيروت (د. ت) .

- الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد ت 207 هـ) :

66 - معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الكتب، ط 1، القاهرة 1955

- الفراهيدي (أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد ت 175 هـ) :

67 - كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، ط 2، إيران 1409 هـ .

- الفيروزأبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب ت 817 هـ) :

68 - القاموس المحيط، دار الجيل والمؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت (د.ت).

- الفيومي (أحمد بن محمد بن علي المقري ت 770 هـ) :

69 - المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت (د. ت) .

- ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم الكوفي الدينوري ت 276 هـ) :

70 - أدب الكاتب، تحقيق وتعليق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط 3، المدينة المنورة 1981 .

71 - تأويل مشكل القرآن، شرح السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت 1986.

72 - تفسير غريب القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت 1978.

73 - الشعر والشعراء، دار إحياء العلوم، ط 3، بيروت 1987 .

- القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري القرطبي ت 671 هـ)

74 - الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د. ت) .

- ابن القوطية (أبو بكر محمد عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن عيسى بن مزاحم ت 367 هـ):

75 - كتاب الأفعال، تحقيق علي فودة، الناشر مكتبة الخانجي، ط 2، القاهرة 1993.

- ابن قيم الجوزية (أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي ت 751 هـ) :

76 - الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، إشراف لجنة تحقيق التراث العربي منشورات مكتبة الهلال، بيروت (د. ت) .

- ابن كثير (عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن عمر بن كثير الخزرجي القرشي الدمشقي ت 774 هـ) :

77- تفسير القرآن العظيم، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ط 4، بيروت 1983.

- الكرماني (محمود بن حمزة بن نصر أبو القاسم برهان الدين الكرماني ت نحو 505 هـ) :

78 - أسرار التكرار في القرآن، دراسة وتحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، تونس 1983 .

- ابن مالك (أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك ت 672 هـ) :

79 - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1986 .

- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ت 285 هـ) :

80 - المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، بيروت (د.ت)

- المحلي (جلال الدين بن أحمد المحلي ت 864 هـ) والسيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت 911 هـ) :

81 - تفسير الجلالين، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د. ت) .

- المفضل الضبي (المفضل بن محمد بن يعلي بن عامر الضبي أبو العباس ت 168 هـ) :

82 - المفضليات، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف القاهرة 1952.

- ابن منظور (جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي ت 711 هـ)

83 - لسان العرب، تقديم عبد الله العلايلي، أعاد بناءه على الحرف الأول يوسف خياط، دار الجيل ودار لسان العرب، بيروت 1988 .

- ابن الناظم (بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الدمشقي ت 686 هـ)

84 - زبدة الأقوال في شرح قصيدة أبنية الأفعال، تحقيق ناصر حسين علي، المطبعة التعاونية، ط 1، دمشق 1992 .

- أبو نواس (الحسن بن هانئ بن عبد الأول بن صباح ت 198 هـ) :

85 – الديوان، تحقيق وضبط وشرح أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب العربي، بيروت 1982 .

– ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله ابن هشام ت 761 هـ) :

86 – شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، توزيع دار الأنصار، القاهرة، ط 15، 1978 .

87 – شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، توزيع مكتبة الثقافة مكة المكرمة والمكتبة الأموية، ط 11، عمان الأردن، 1963

88 – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط 5 بيروت 1979 .

– ابن هانئ (محمد بن هانئ الأزدي الأندلسي ت 362 هـ) :

89 – الديوان، تحقيق كرم البستاني، مكتبة صادر، بيروت 1952 .

– ابن يعيش (موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي ت 643 هـ) :

90 – شرح المفصل، عالم الكتب بيروت ومكتبة المتنبي القاهرة (د. ت) .

ثانيا – الكتب الحديثة المطبوعة :

– إبراهيم أنيس

1 – من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 6، القاهرة 1987 .

2 – في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية للطباعة والنشر، ط 6، القاهرة 1984

3 – طرق تنمية الألفاظ في اللغة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الأدبية واللغوية، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة 1966 – 1967 .

4 – الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 6 القاهرة 1981 .

5 – المعجم الوسيط (مؤلف جماعي بإشراف مجمع اللغة العربية بالقاهرة)، دار الفكر، القاهرة (د.ت) .

- إبراهيم بدري كمال :

6 - الزمن في النحو العربي، دار مية للنشر والتوزيع، ط 1، الرياض 1404 هـ .

- إبراهيم السامرائي :

7 - الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 3 بيروت 1983 .

- أحمد بدوي :

8 - من بلاغة القرآن الكريم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر الفجالة القاهرة(د.ت)

- أحمد الحملاوي :

9 - شذا العرف في فن الصرف، المكتبة الثقافية، بيروت (د.ت) .

- أحمد الشرباصي :

10 - موسوعة لـه الأسماء الحسنى، تقديم عبد الستار حسين زموط، دار الجيل، ط 2 بيروت 1987 .

- أحمد عبد الرحمن حماد :

11 - عوامل التطور اللغوي، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، بيروت 1983

- أحمد محمد الخراط :

12 - معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، دمشق 1989 .

- أحمد مختار عمر :

13 - دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، ط 2، القاهرة 1981.

- أسعد أحمد علي :

14 - تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي، دار السؤال للطباعة والنشر، ط 2، دمشق (د.ت)

- أبو أوس إبراهيم الشمسان :

15 - الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت 1986 .

- برجستراسر (جوتهلف) :

16 - التطور النحوي للغة العربية، تصحيح وتعليق رمضان عبد التراب، الناشر مكتبة الخانجي، ط 2، القاهرة 1994 .

- بنعزوز زبدة :

17 - دراسة المشتقات العربية وآثارها البلاغية في المعلقات العشر الجاهلية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1989 .

- تمام حسان :

18 - اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 2، القاهرة 1979.

19 - مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء 1986 .

- حسن طبل :

20 - أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، دار الكتب، القاهرة 1990

- حلمي خليل :

21 - المولد في العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط 2، بيروت 1985 .

- خديجة الحديثي :

22 - أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد 1965 .

- الخضري (شمس الدين محمد بن مصطفى ت 1870 م) :

23 - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1995.

- رفائيل نخلة اليسوعي :

24 - غرائب اللغة العربية، المطبعة الكاثوليكية، ط 2، بيروت (د. ت) .

- زكي الأرسوزي :

25 - العبقرية العربية في لسانها، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر ط 2، دمشق (د.ت) .

- زين كامل عبد الحميد الخويسكي :
26 - الزوائد في الصيغ في اللغة العربية (في الأسماء)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1985 .
- سعيد الأفغاني :
27 - في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت 1987 .
- سيد قطب :
28 - في ظلال القرآن، دار الشروق، ط 24، بيروت - القاهرة 1995 .
- صبحي الصالح :
29 - دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، ط 9، بيروت 1981 .
- صلاح الدين الزعبلاوي :
30 - مسالك القول في النقد اللغوي، الشركة المتحدة للتوزيع، ط 1، دمشق 1984
31 - مع النحاة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 1992 .
- طاهر سليمان حمودة :
32 - دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية للطباعة، القاهرة (د. ت) .
- الطيب البكوش :
33 - التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، ط 2، تونس 1987 .
- عادل نويهض :
34 - معجم المفسرين من صدر الإسلام حتى العصر الحديث، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، ط 1، بيروت 1984 .
- عباس حسن :
35 - النحو الوافي، دار المعارف، ط 6، القاهرة 1981
- عباس أبو السعود :

36 – أزاهير الفصحى في دقائق اللغة، دار المعارف، ط 2، القاهرة (د. ت) .
– عبد الجليل عبد الرحيم :
37 – لغة القرآن الكريم، مكتبة الرسالة الحديثة، ط 1، عمان 1981 .
– عبد الغفار حامد هلال :
38 – العربية خصائصها وسماتها، مطبعة الجبلاوي، ط 4، القاهرة 1995
– عبد الفتاح لاشين :
39 – صفاء الكلمة، دار المريخ للنشر الرياض ومطبعة النهضة مصر 1983 .
– عبد الله أمين :
40 – الاشتقاق، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1956 .
– عبد الله بوخلخال :
41 – التعبير الزمني عند النحاة العرب منذ نشأة النحو العربي حتى نهاية القرن الثالث الهجري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987 .
– عز الدين علي السيد :
42 – التكرير بين المثير والتأثير، عالم الكتب، ط 2، بيروت 1986 .
– علي حسن السيد رضوان :
43 – نظرة القرآن إلى المستقبل في ضوء سورة البقرة، شركة الشهاب، الجزائر 1990
– علي عبد الواحد وافي :
44 – علم اللغة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط 7، الفجالة القاهرة (د.ت) .
45 – فقه اللغة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط 8، الفجالة القاهرة (د.ت) .
– عيد محمد شبايك :
46 – الفاصلة القرآنية بين المبنى والمعنى، دار حراء، ط 1، القاهرة 1993 .
– فاضل مصطفى الساقي :

47 – أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة 1977.

– فايز الداية :

48 – علم الدلالة العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1973 .

– فؤاد أحمد السيد الحطاب :

49 – قضية الشبه في النحو العربي، دار الطباعة المحمدية بالأزهر ط 1، القاهرة 1988.

– فخر الدين قباوة :

50 – تصريف الأسماء والأفعال، جامعة حلب، كلية الآداب 1978 .

– ماريو باي :

51 – أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط 2، القاهرة 1983

– مجمع اللغة العربية بالقاهرة :

52 – في أصول اللغة، إخراج وضبط وتعليق محمد شوقي أمين ومصطفى حجازي، الهيئة المصرية العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط 1، القاهرة 1975 .

– محمد إسماعيل إبراهيم :

53 – معجم الألفاظ والأعلام القرآنية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، ط 2 ، بيروت 1969 .

– محمد حسين أبو موسى :

54 – البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، دار الفكر العربي للطبع والنشر، بيروت (د. ت)

– محمد حسين آل ياسين :

55 – الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، منشورات دار مكتبة الحياة، ط 1، بيروت 1980

– محمد شلتوت :

56 – تفسير القرآن الكريم، دار الشروق، ط 9، بيروت 1982 .

- محمد الطاهر بن عاشور :

57 - تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر تونس، والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984 .

- محمد عبد الخالق عضيمة :

58 - دراسات لأسلوب القرآن الكريم، مطبعة حسان ومطبعة السعادة، دار الحديث، القاهرة 1982 .

- محمد فؤاد عبد الباقي :

59 - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الجيل، بيروت (د.ت) .

- محمد أبو الفتوح شريف :

60 - علم الصرف دراسة وصفية، دار المعارف، القاهرة 1986 .

- محمد المبارك :

61 - فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 7 ، بيروت 1981 .

- محمد المنجي الصيادي :

62 - التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 4، بيروت 1985 .

- محمد مندور :

63 - اللغة بين العقل والمغامرة، منشأة المعارف بالإسكندرية، جلال حزي وشركاه (د.ت) .

- محمد بن يوسف طفيش :

64 - شرح لامية الأفعال، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان 1986

- محمود أحمد نحلة :

65 - لغة القرآن الكريم في جزء عم، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1981.

- مزيد إسماعيل نعيم :

66 – الصيغ الرباعية والخماسية اشتقاقا ودلالة، مطبعة الحجاز، دمشق 1983

– مصطفى صادق الرافعي :

67 – إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مكتبة رحاب، ط 8، الجزائر (د.ت).

– مصطفى الغلاييني :

68 – جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ط 14، صيدا بيروت 1980 .

– ناصر حسين علي :

69 – الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة اشتقاقا ودلالة، المطبعة التعاونية، دمشق 1989 .

– ناصيف اليازجي :

70 – العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب، دار صادر، بيروت (د. ت) .

– نجاة عبد العظيم الكوفي :

71 – أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة 1989 .

– نذير حمدان :

72 – الظاهرة الجمالية في القرآن الكريم، دار المنارة للنشر والتوزيع، ط 1 جدة 1991

– هنري فلايش :

73 – العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد، تعريب وتحقيق عبد الصبور شاهين، دار المشرق، ط 2، بيروت (د. ت) .

– وسمية عبد المحسن المنصور :

74 – أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، جامعة الكويت، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ط 1، الكويت 1984 .

75 – المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، توزيع المكتبة الشرقية، ط 26، بيروت 1986 .

ثالثا - الرسائل :

- أحمد إبراهيم هنداي :

1 - الأبنية الصرفية في ديوان الشاعر إسماعيل صبري باشا، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم اللغة العربية 1984.

- رفعت هزيم :

2 - صيغة اسم الفاعل في العربية، أصولها وتطورها، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم اللغة العربية 1984.

- د. عبد الكريم بكري :

3 - الدلالة الزمنية للفعل في القرآن الكريم، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة وهران كلية الآداب، قسم اللغة العربية وآدابها (1989 - 1990) .

- محمد طاع الله :

4 - صيغ المبالغة في القرآن الكريم، البنية والدلالة، رسالة ماجستير بدار الكتب الوطنية، تونس 1990 .

رابعا - المجلات :

1 - مجلة الأزهر، العدد 40، سنة 1969، والعدد 45، سنة 1973 .

2 - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الأعداد : 1، 2، 10، 18، 22 .

3 - مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط (المغرب)، العدد 18 سنة 1982، والعدد 37 سنة 1991 .

4 - مجلة التراث العربي (مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق) العددان 11 و12، سنة 1983 .

5 - مجلة الفيصل (مجلة ثقافية شهرية تصدر عن دار الفيصل الثقافية، الرياض)، العددان 94 و99، سنة 1985 .

فهرس

كلمة الناشر 3

مقدمة 6

تمهيد 9

الاشتقاق مفهومه وأصله 19

أقسام الاشتقاق 26

أولا: عند القدماء 26

ثانيا - عند المحدثين 28

أهمية الصيغة في المشتقات العربية 33

الفصل الأول اسم الفاعل 37

تمهيد 38

أولا - اسم الفاعل من الثلاثي المجرد 44

I - علاقته بأبواب الفعل: 44

1 - باب فعل يفعل: 44

2 - باب فعل يفعل: 49

3 - باب فعل يفعل: 53

4 - باب فعِل يفعَل: 56

5 - باب فعُل يفعُل 58

6 - باب فعِل يفعِل: 60

II - صحته واعتلاله 62

1 - الصحيح 62

أ) السالم: 62

ب المهموز: 65

ج المضعف 67

2 - المعتل: 69

أ: المثـال: 69
ب: الأجـوف: 70
ج: النـاقـص: 71
د: اللفيـف: 72

III ـ تعدد المعنى الوظيفي للصفة 73

ثانيا ـ اسم الفاعل من الثلاثي المزيد 77

I ـ المزيد بحـرف 81
1 ـ مُفعِل: 81
2 ـ مُفعّل: 86
3 ـ مُفـاعِل: 90

II ـ المزيـد بحرفيـن 94
1 ـ مُفتعِل: 94
2 ـ متفعّـل: 101
3 ـ منفعـل: 103
4 ـ متفاعـل: 105

III ـ المزيـد بثلاثة أحـرف 107
ـ مُستفعِـل: 107

ثالثا ـ من الربـاعـي المجـرد 109
مُفعلِل: 109

رابعا ـ من الملحـق بالربـاعي 111
مُفيعـل: 111

الفصل الثاني اسم المفعول 114

تمهيـد 115

أولا ـ اسم المفعول من الثلاثي المجرد 119

ثانيا ـ من الثلاثي المزيد 131

I ـ المزيد بحرف 131
1 ـ مُفْعَل 132
2 ـ مفاعل 137
3 ـ مُفَعَّل 139
II ـ المزيد بثلاثة أحرف 148
مُسْتَفْعَل 148

ثالثا ـ من الرباعي المجرد 151
مُفَعْلَل 151

الفصل الثالث صيغ المبالغة 158

تمهيد 159
1 ـ صيغة فعيل 165
2 ـ صيغة فعّال 176
3 ـ صيغة فعول 186
4 ـ صيغة فيعول 196
5 ـ صيغة فِعّيل 198
6 ـ صيغة مِفعيل 203
7 ـ صيغة مِفعال 207
8 ـ صيغة فعلان 210

الفصل الرابع الصفة المشبهة 212

تمهيد 213
1 ـ صيغة فعيل 219
2 ـ صيغة فَعِل 237
3 ـ صيغة فعل 241
4 ـ صيغة فِعل 248
5 ـ صيغة فعل 251
6 ـ صيغة فعل 254
7 ـ صيغة فعل 259

8 - صيغة أفعل 262
9 - صيغة فيعل 267
10 - صيغة فعال 274
11 - صيغة فعلى 276
12 - صيغة فعلاء 279
13- صيغة فعلان 282
14- صيغة فعول 286

الفصل الخامس أفعل التفضيل 291

تمهيد 292

أولا - أفعل التفضيل المجرد من (ال) والإضافة 303

ثانيا - المحلى بـ «ال» 313

ثالثا - المضاف 318
1 - المضاف إلى معرفة: 318
2 - المضاف إلى نكرة: 321

رابعا - المذكور فيه (من) الجارة للمفضول 325

خامسا - المحذوف فيه (من) الجارة للمفضول 330

سادسا - أفعل التفضيل على غير بابه 332

الخاتمة 336

قائمة المصادر والمراجع 341
أولا - الكتب القديمة المطبوعة: 341
ثانيا - الكتب الحديثة المطبوعة: 350
ثالثا - الرسائل: 358
رابعا - المجلات: 358

فهرس 359

هذا الكتاب :

إن القرآ ن الكريم نص معجز في بيانه، متفرّد في بنائه وفي مقاطعه وفي ألفاظه وفي آياته وفي سُوَره، تأمَّله أساطين الفصاحة والبيان في كل ذلك، فوجدوا اتساقا يبهر العقول ونظاما والتئاما وإتقانا وإحكاما يعجز عنه الناس.

– وقد غدا مصدرا لكثير من الدراسات اللغوية والإسلامية، فهو مصدر تشريع بالدرجة الأولى، وأحد مصادر اللغة العربية بالدرجة الثانية يُمثّلها في أدق مستوياتها وأعلاها، وبذلك صار الورد المَوْرود للباحثين يَجدُون في اكتناه أسراره وبيان إعجازه.

– يتناول هذا الكتاب بالدراسة المشتقات المطردة في الربع الأول : اسم الفاعل واسم المفعول، وصيغ المبالغة والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، في إطار النص القرآني، ببيان أبنيتها وتواترها وتنوع دلالاتها وإسهامها في تنويع المعاني وإثراء اللغة.

المؤلف في سطور

الدكتور/ بلقاسم بلعرج.

– أستاذ اللغويات بجامعة عنابة سابقا، وجامعة قالمة حاليا.

– رئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق والآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة قالمة.

– تحصل على الليسانس في الأدب العربي من جامعة عنابة، سنة 1982 وعلى الماجستير في اللسانيات التطبيقية سنة 1990 من الجامعة نفسها، وعلى دكتوراه دولة في اللسانيات التطبيقية سنة 1999 من جامعة الجزائر العاصمة.

– عضو مخبر اللسانيات واللغة العربية بجامعة عنابة.

– رئيس مشروع "دور مجمع اللغة العربية بدمشق في التأصيل لمصطلح علمي في اللغة والأدب" (قيد الإنجاز).

– يشرف على عدد من رسائل الماجستير والدكتوراه.

– له كتاب "الدارجة الجزائرية وصلتها بالعربية الفصحى، دراسة لسانية للهجة بني فتح (جيجل) قيد الطبع".

– نشر له عدة مقالات في مجلات ودوريات وطنية ودولية، وشارك في عدة ملتقيات وطنية ودولية.

